



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة العربي بن مهدي - أم البواقي  
كلية الحقوق والعلوم السياسية  
قسم الحقوق



أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في الحقوق  
تخصص: قانون البيئة والتنمية المستدامة

## فاعلية الشراكة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة دراسة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2030

الأستاذ المشرف:

\* أ.د. نعيمة عمارة

من إعداد الطالب:

❖ نورالدين براي

السادة أعضاء لجنة المناقشة والتحكيم

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
علي اليزيد	أستاذ محاضر - أ-	جامعة أم البواقي	رئيسا
عمارة نعيمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة أم البواقي	مشرفا ومقررا
فاتن صبري سيد الليثي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة	ممتحنا
وناس يحيى	أستاذ التعليم العالي	جامعة أدرار	ممتحنا
دوار جميل	أستاذ محاضر - أ-	جامعة برج بوعريبيج	ممتحنا
محمد رضا التميمي	أستاذ محاضر - أ-	جامعة أم البواقي	ممتحنا

نوقشت وأجيزت بتاريخ:

الموسم الجامعي: 2021/2020

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

يقول القاضي الفاضل عبد الرحيم اليسانبي :

إني رأيت أنه لا يكتب أحد كتاباً في يومه إلا قال في  
عده:

لو غير هذا لكان أحسن، ولو زيد هذا لكان  
يستحسن، ولو قدم هذا لكان أفضل، ولو ترك هذا  
لكان أجمل.

وهذا أعظم العبر، وهو دليل على استيلاء النقص على  
جملة البشر.

# شكر

يقول الله تعالى في الحديث القدسي:

﴿عبدى لم تشكرني، ما لم تشكر من قدمتُ لك الخير على يديه﴾

مهما قلنا... وعبرنا... وفي بحر اللغة جُبْنَا... فإن الكلمات لن تعطينا حقها في التعبير عن مدى الشكر والامتنان والتقدير الذي نتقدم به إلى أستاذتنا الجليلة، \* نعيمة عمارة \* على الوقت الثمين الذي أعطتنا إياه، سواء مرشدة أو ملقنة أو معينة، وعلى نصائحها وتوجيهاتها النيرة التي كانت بمثابة النبراس الذي أضء وأضاء الطريق لهذا العمل المتواضع. فلها نقول مرة أخرى شكرا مائة مليون مرة، وأدامك الله أمينة على رسالتك.

كذلك الشكر الخاص والخالص للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة:

✍ نورالدين

# إهداء

إلى من شرف الله من قدرهما وقال في شأنهما :

❖ ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما، وقل لهما قولا كريما واخفض لهما جناح

الذئب من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا ❖

صدق الله العظيم.

أغلى الحبايب ورمز الصبر والمحبة والحنان... أمي الغالية.

رمز التضحية والعطاء والهمة والكفاح... أبي العزيز.

إلى زوجتي وأبنائي، أدام الله محبتكم في قلبي ومحبتني في قلوبكم.

إلى من أضاءوا لي ظلمة الجهل، وأناروا لي دروب الحياة... أساتذتي الأعزاء.

إلى كل أصدقاء درب الدراسة والعشرة... وكل من أهداني:

كلمة... نصيحة... ابتسامة...

# فهرس الموضوعات

<b>شكر</b>		
<b>إهداء</b>		
<b>فهرس الموضوعات</b>		
(أ- م)	<b>مقدمة</b>	
<b>الباب الأول: الأسس النظرية للبيئة والتنمية المستدامة</b>		
1	مدخل إلى الشراكة والتنمية المستدامة	الفصل الأول
2	الشراكة البيئية، أسس ومبادئ	المبحث الأول
4	مدخل إلى الشراكة والتنمية المستدامة	المطلب الأول
25	الشراكة البيئية والوصول إلى المعلومات طبقا لاتفاقية آرهوس 1998	المطلب الثاني
43	الإطار النظري للتنمية المستدامة	المبحث الثاني
43	ماهية التنمية المستدامة	المطلب الأول
55	أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة	المطلب الثاني
64	منجزات أهداف التنمية المستدامة	الفصل الثاني
65	أهداف التنمية المستدامة: 1 ، 2 ، 3 ، 4 ، 5 المتعلقة بالناس	المبحث الأول
65	القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	المطلب الأول
71	القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	المطلب الثاني
78	الصحة الجيدة والرفاه للجميع	المطلب الثالث
90	التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع	المطلب الرابع
95	تحقيق المساواة بين الجنسين	المطلب الخامس
99	أهداف التنمية المستدامة: 6 ، 12 ، 13 ، 14 ، 15 المتعلقة بالكوكب	المبحث الثاني
100	ضمان توافر المياه النظيفة والنظافة الصحية للجميع وإدارتها المستدامة	المطلب الأول
105	ضمان وجودة أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولان	المطلب الثاني
109	اتخاذ الإجراءات العاجلة للتصدّي لتغير المناخ وآثاره	المطلب الثالث
114	حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو	المطلب الرابع

	مستدام	
119	حماية النظم الإيكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام	المطلب الخامس
123	أهداف التنمية المستدامة: 7 ، 8 ، 9 ، 10 ، 11 المتعلقة بالازدهار	المبحث الثالث
124	ضمان حصول الجميع على طاقة نظيفة مستدامة وبأسعار معقولة	المطلب الأول
128	العمل اللائق للجميع وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام	المطلب الثاني
133	تحفيز الصناعة وتشجيع الابتكار والهياكل الأساسية	المطلب الثالث
137	الحد من انعدام أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها	المطلب الرابع
142	جعل المدن والمجتمعات المحلية آمنة ومستدامة	المطلب الخامس
147	أهداف التنمية المستدامة: 16 ، 17 المتعلقة بالسلام والشراكة	المبحث الرابع
148	التشجيع على إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة	المطلب الأول
148	عقد الشراكات العالمية وتعزيز وسائل التنفيذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة	المطلب الثاني
<b>الباب الثاني: استراتيجية الشراكة التنموية من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي</b>		
159	منظمة الأغذية والزراعة من أجل عالم متحرر من الجوع	الفصل الأول
160	ماهية منظمة الأغذية والزراعة	المبحث الأول
161	لمحة عن منظمة الأغذية والزراعة	المطلب الأول
172	مجالات عمل منظمة الأغذية والزراعة	المطلب الثاني
178	نماذج من شراكات منظمة الأغذية والزراعة	المبحث الثاني
179	الجامعات والمؤسسات البحثية، منظمات المجتمع المدني، التحالفات البرلمانية	المطلب الأول
193	التعاون فيما بين منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص وشركاء الموارد	المطلب الثاني
202	التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسياق منظمة الأغذية والزراعة	المطلب الثالث
212	نماذج من شراكات الفاو الأخرى مع الدول	الفصل الثاني
213	شراكات تنموية من القارة الأوروبية	المبحث الأول

213	منظمة الأغذية والزراعة وفرنسا، شراكة من أجل الأمن الغذائي والازدهار	المطلب الأول
228	منظمة الأغذية والزراعة وكندا، تعزيز القدرة على الصمود وتمكين المرأة من أجل الأمن الغذائي والتغذوي	المطلب الثاني
231	منظمة الأغذية والزراعة وسويسرا، شراكة مبتكرة للتحديات العالمية	المطلب الثالث
240	شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع الاتحاد الأوروبي للفترة 2016-2017	المطلب الرابع
263	شراكات مع دول أخرى	المبحث الثاني
263	منظمة الأغذية والزراعة واليابان، شراكة متنامية نحو التنمية المستدامة	المطلب الأول
268	منظمة الأغذية والزراعة ونيوزيلندا تعزيز الأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود	المطلب الثاني
276	منظمة الأغذية والزراعة والولايات المتحدة الأمريكية، تعزيز الأمن الغذائي. حماية الاستقرار العالمي. تعزيز التجارة.	المطلب الثالث
281	<b>الخاتمة</b>	
284	<b>قائمة المصادر والمراجع</b>	

مقدمتہ

## مقدمة:

تعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التزاما بين الحكومات وخطة عمل للناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة، وتتضمن 17 هدفاً للتنمية المستدامة التي تتسم بكونها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي و البعد الاجتماعي والبعد البيئي، وتدلل على نطاق وطموح الخطة العالمية الجديدة، وهذه الأهداف هي ثمرة أبرز عمليات التشاور شمولاً في تاريخ الأمم المتحدة، وهو ما يعكس مدخلات أساسية من كافة قطاعات المجتمع، وجميع الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي وكافة أرجاء العام، فالدول الأعضاء، ومنظومة الأمم المتحدة بكاملها، و الخبراء وشريحة جامعة من شرائح المجتمع المدني، وقطاع الأعمال، وبوجه أخص ملايين الناس من جميع أركان العالم التزموا بهذه الخطة الشاملة سعياً إلى تناول الشواغل المشتركة على الصعيد العالمي وتعزيز الصالح العام، ولعل الهدف الأخير هو بلا شك، مفتاح تحقيق الأهداف الستة عشر الأخرى، فالعالم اليوم يتقاسمه قطبا الإنتاج؛ القطاع العام والقطاع الخاص، بدرجات متفاوتة بين دولة وأخرى.

فمنذ إنشائها في عام 2015، قدمت خطة 2030 مخططاً لتحقيق الرخاء المشترك في عالم مستدام، عالم يمكن لجميع الناس أن يعيشوا فيه حياة منتجة مفعمة بالنشاط يسودها السلام على كوكب ينعم بالصحة، عالمك يضع الأساس السليم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ويقدم رؤية قائمة على الأدلة العملية بإحراز تقدم في المجالات بالغة الأهمية بصورة إيجابية.

وتتخذ البلدان والجهات الفاعلة الأخرى، كالمنظمات الدولية، ومؤسسات الأعمال، والسلطات المحلية، والأوساط العلمية، والمجتمع المدني، إجراءات ملموسة لحماية كوكبنا والعمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بصورة تولد أملاً كبيراً للعقد المقبل، ومن جانبها، تعمل الأمم المتحدة جاهدة لإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بحيث تصبح أفضل تجهيزاً لتلبية احتياجات الحكومات للاستجابة لهذه الخطة التحويلية المتكاملة.

وبغض النظر عن التقدم المحرز في العديد من المجالات، إلا أن مجالات كثيرة تحتاج إلى اهتمام جماعي عاجل، فالبيئة الطبيعية آخذة في التدهور بمعدل يندر بالخطر: إذ

ترتفع مستويات البحار، ويتسارع تحمض المحيطات، وقد سجلت السنوات الأربع الأخيرة أعلى درجات الحرارة على الإطلاق، وهناك مليون نوع من النباتات والحيوانات معرضة لخطر الانقراض، ويستمر تدهور الأراضي دون كإبح، كما أن الجهود المبذولة في البيئة الاجتماعية تتحرك ببطء شديد في إنهاء المعاناة الإنسانية وخلق الفرصة لجميع الناس، مما يجعل الهدف المتمثل في إنهاء الفقر المدقع بحلول عام 2030 يتعرض للخطر، ويزيد الجوع في العالم، إذ يفقر ما لا يقل عن نصف سكان الأرض إلى الخدمات الصحية الأساسية، ولا يستوفي أكثر من نصف أطفال العالم المعايير المطلوبة في القراءة والرياضيات، وما زالت النساء في جميع أنحاء العالم يواجهن معوقات وتمييز على المستوى الهيكلي.

وعلى غرار البيئة الطبيعية والاجتماعية، هناك حاجة إلى مضاعفة الجهود في البيئة الاقتصادية والاستجابة لها، وجعلها أكثر عمقا و أشد سرعة وأبعد طموحا، لإطلاق العنان للتحويلات الاقتصادية اللازمة لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر: التمويل، والقدرة على الصمود، واستدامة الاقتصاد وشموله للجميع، وإقامة مؤسسات أكثر فعالية، والعمل على المستوى المحلي، وتحسين استخدام البيانات، وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار بتركيز أكبر على التحول الرقمي، والحرص على التأكد من أن جميع الخيارات التي لا تترك أحدا خلف الركب، وأن الجهود مدعومة بتعاون دولي فعال في إطار تشاركي لإعادة العالم إلى المسار الصحيح ولإطلاق عقد من الإنجاز من أجل الإنسان والكوكب.

وقد اتخذت الأمم المتحدة مع جميع الفاعلين إجراءات لدمج أهداف وغايات خططها الإنمائية، خلال السنوات الأربع التي مضت على توقيع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، لمواءمة السياسات، واستخدام أحدث البيانات المتاحة لتتبع ما يحرزه العالم من تقدم نحو هذه الأهداف ولتقييم المدى الذي قطعه في تحقيق التزاماتها، كما اتفقت الدول الأعضاء، على أن التحديات والالتزامات التي تواجهها، مترابطة وتتطلب الأخذ بحلول متكاملة، تتطلب إلقاء نظرة شمولية على خطة عام 2030، وتحدد المجالات الأشد أثرا للتمكن من توجيه التدخلات فيها، كتغير المناخ، ونقص الأغذية والجوع على نطاق واسع، أما المسألة الأخرى التي تحدد معالم عصرنا فهي تتمثل في تزايد انعدام المساواة بين البلدان

وداخلها، ولا تزال مشاكل الفقر والجوع والمرض تتركز في فئات السكان والبلدان الأكثر فقرا والأشد ضعفا، وعلى غرار الترابط بين المشاكل، هناك ترابط أيضا بين حلول الفقر وانعدام المساواة وتغير المناخ والتحديات العالمية الأخرى.

كما أن التحديات التي تبرز على الساحة اليوم، هي مشكلات عالمية تتطلب حولا عالمية، ولا يمكن لأي بلد أو فرد أن يحلها لوحده، وبعبارة أخرى، فإن العمل المتعدد الأطراف هو الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، بل أن من الممكن من خلال التيسير الذي توفره منظومة الأمم المتحدة تحقيق المزيد من تعزيز التعاون الدولي في مجال تغير المناخ، والهجرة، والتكنولوجيا، والتجارة، والشراكات مع جميع أصحاب المصلحة، ولا يزال هناك وقت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ومن أجل التنفيذ الكامل لخطة عام 2030، تبرز أهمية الاستثمار في البيانات، فمعظم البلدان لا تقوم بشكل منتظم بجمع البيانات المتعلقة بأكثر من نصف المؤشرات العالمية، والواقع أن عدم توفر بيانات دقيقة في الوقت المناسب يؤدي إلى تفاقم ضعفهم، وفي حين أنه تم بذل جهود كبيرة لمعالجة هذه الثغرات في البيانات خلال السنوات الأربع الماضية، إلا أن التقدم المحرز كان محدودا.

### أهمية الدراسة:

تشهد البيئة على كل المستويات تحديات صعبة على جميع الأصعدة إذ بات من الضروري وضع استراتيجيات مناسبة لذلك تحول دون التدهور المتنامي لوضع البيئة الطبيعية، الاجتماعية والاقتصادية، من خلال انتهاج سياسة بيئية تشاركية رشيدة تتماشى مع الاهتمامات العالمية.

حيث يشير مصطلح الشراكة البيئية في عمومها، إلى كل التدابير والإجراءات والجهود المبذولة، التي تتخذها الدول والمنظمات الدولية والمجتمع المدني، وجميع القطاعات الفاعلة الأخرى، على الصعيدين الدولي والمحلي، لضمان العيش الكريم لجميع المجتمعات، وتحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي للأفراد على حد سواء، وإدارة الأنشطة البيئية وحمايتها بهدف منع الآثار الضارة على الطبيعة والموارد الطبيعية أو تقليلها أو تخفيفها،

وهيئة الأمم المتحدة على غرار دول العالم والهيئات الدولية الأخرى سارعت إلى وضع أجهزة وبرامج متخصصة، وكيفت قوانينها وتنظيماتها وبرامجها الحكومية مع القوانين

والاتفاقيات الدولية المتعلقة بالشراكة البيئية، وضمنت تشريعاتها بما يحقق أهدافها المنشودة، فأصبحت تركز على الاساليب العلمية، برصد المعطيات والبيانات اللازمة لعمليات صنع السياسات العامة، في إطار تشاركي مع الجهات الفاعلة الأخرى، وهذا بالاهتمام بالمعطيات والمتغيرات، والتفاعل معها بما يحمي البيئة الاجتماعية، الاقتصادية والطبيعية، ويحقق أهداف التنمية المستدامة المرجوة.

تتمحور أهمية هذه الدراسة من خلال ما يلاحظ من التدهور الحاصل في الأوضاع، في جميع المجالات في مختلف دول العالم، والذي طال جميع الأصعدة الحياتية (الاجتماعية، الاقتصادية والطبيعية)، وعليه فالبحث يكتسي أهمية بالغة من خلال:

- تحديد الإطار المنظم للسياسة البيئية التشاركية في مواجهة القضايا التنموية.
  - تبيان دور المؤتمرات والاتفاقات الدولية والتي تشكل محورا هاما في السياسات البيئية المنتهجة من قبل الأمم المتحدة عبر برنامجها الإنمائي.
  - محاولة التأكد من أن الشراكة البيئية وسيلة تساهم في ردع المخاطر التي تهدد البيئة في جميع مجالاتها.
  - تبيان دور الشراكة البيئية المنتهجة من قبل هيئة الأمم المتحدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
  - التعرف على الاستراتيجيات التشاركية المطبقة ومدى نجاعتها.
- لذلك جاءت هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة في التراكم المعرفي، ولإضافة جوانب جديدة تكون بداية لتوجه جديد في البحث في مجال الشراكة البيئية، حيث عمدنا إلى الغوص في أبعاد الشراكة البيئية المتعددة.
- من حيث عملياتها، والبنية التحتية اللازمة لها وربطها بالتنمية المستدامة، والتي نسعى من خلالها أن نقدم مساهمة علمية نوعية قيمة في المجال المدروس وإضافة الجديد ليستفيد به المهتمون بهذا المجال.

**هدف الدراسة:**

يهدف البحث إلى إبراز دور الشراكة البيئية كاستراتيجية ناجعة للحفاظ على البيئة، وبالتالي تحقيق التنمية المستدامة المنشودة، والتي تتطلب تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع بما يتوافق مع الموارد الطبيعية وقدرة كوكب الأرض على التحمل، حيث يمكن تقسيم مجالات التنمية المستدامة إلى ثلاثة مجالات رئيسية هي: النمو الاقتصادي، والمحافظة على الموارد الطبيعية، إضافة إلى التنمية الاجتماعية، والتي تظهر من خلال السياسات البيئية المنتهجة من طرف الدول والأطراف الفاعلة الأخرى، وتفعيل دورها لتحقيق التنمية المستدامة في إطار تشاركي.

**مشكلة الدراسة:**

ينطلق الاشكال الرئيسي للدراسة من أن العالم يشهد العديد من التحديات الصعبة على جميع الاصعدة والتي باتت من الضروري وضع الاستراتيجيات المناسبة لها، من أجل مواجهة التدهور المتنامي للوضع الاجتماعي، الاقتصادي والبيئي، من خلال انتهاج السياسة المناسبة والرشيده تماشيا والاهتمامات الدولية، وقد تمحور الاشكال الرئيسي لهذا الموضوع فيما يلي:

**كيف ساهمت الشراكة البيئية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؟**

وتنبثق من التساؤل الرئيسي، تساؤلات فرعية نذكرها فيما يلي:

- هل الاتفاقات والشراكات الدولية والداخلية المسطرة كفيلة بإنجاح السياسة البيئية المنتهجة؟
- ماهي ملامح الشراكة البيئية الدولية؟
- فيما تتمثل التدابير المسطرة لذلك؟

**أسباب اختيار الموضوع:**

أما عن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع فتعود إلى أسباب ذاتية تتمثل في ميلنا إلى هذا النوع من المواضيع ، وأسباب موضوعية تعود إلى طبيعة الموضوع كونه يندرج ضمن أحد أهم موضوعات القانون التي تهتم بالبيئة والتنمية المستدامة، وبظهور الشراكة المنتهجة



بين الدولة وجميع الفاعلين والتي أعطت نوعا من التوازن، للبيئة الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية.

### صعوبات الدراسة:

وقد واجهتنا عدة صعوبات خلال قيامنا بهذه الدراسة، تمثلت بما يلي:

- ندرة المراجع المتخصصة في المجال، ما عدا بعض الدراسات التي مست الموضوع من بعيد.
- عدم القدرة على التنقل بسبب وباء كورونا (كوفيد 19)، الذي اجتاح العالم، والذي منعنا من التنقل سواء داخل الوطن أو خارجه.

### الدراسات السابقة:

يتطلب أي بحث علمي إجراء عملية مسحية للدراسات العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، مما يساهم في تقديم تصور سليم للباحث حول موضوع بحثه، وفيما يخص الدراسات السابقة والتي لها علاقة بموضوعنا سواء من قريب أو بعيد، نجد ما يلي:

❖ دراسة " كردالواد مصطفى " بعنوان: " دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني " لسنة 2014<sup>1</sup>، انطلقت هذه الدراسة من تساؤل رئيسي هو: ما هو دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأم الإنساني؟ وتفرعت عنه مجموعة من التساؤلات التالية:

- ماهي وظائف وأدوار برنامج الأمم المتحدة للتنمية؟
- ما هو مفهوم الأمن الإنساني، وما هي فواعله، وتهديداته من منظور برنامج الأمم المتحدة للتنمية؟

- كيف تمت ترقية الأمن الإنساني من طرف برنامج الأمم المتحدة للتنمية؟  
حيث تناولت هذه الدراسة الدور المحوري المتطور لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية في تكريس وترقية الأمن الإنساني كمفهوم جديد يقوم على محوريات الفرد وحقوقه وكرامته، بشكل

1- كردالواد مصطفى، دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية في ترقية الأمن الإنساني، رسالة ماجستير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 02، الجزائر، 2014.

يجعل منه موجهًا للسياسات الرسمية للعديد من الدول، كما أكدت على دور برنامج الأمم المتحدة للتنمية كونه كجهاز تابع للأمم المتحدة يرجع له الفضل في إضفاء الطابع الرسمي لهذا المفهوم، وتشجيع مختلف الفواعل الحكومية وغير الحكومية على تبني هذا المفهوم في سياساتها واستراتيجياتها وبرامجها من أجل تحقيق رفاه أفضل للمجتمعات.

وقد توصلت الدراسة إلى أن لبرنامج الأمم المتحدة للتنمية عدة أدوار في تطوير الأمن الإنساني على المستوى العالمي والإقليمي والوطني، أما بالنسبة لفواعل الأمن الإنساني فتقسم إلى فواعل معززة وفواعل مهددة، وقد قام البرنامج بعمل كبير في هذا المجال مع العديد من الفواعل، كالدول والقطاع الخاص والمجتمع المدني، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية في إطار تشاركي.

❖ دراسة "عميروش فتحي" بعنوان: "اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية" لسنة 2015<sup>1</sup>، حيث انطلق الباحث من تساؤل رئيسي مفاده: فيما يتمثل وجه الفرق ما بين مفهومي التعاون والشراكة السابقين الذكر، وما هو مضمون الشراكة من وجهة نظر الاتفاقيات الثنائية بين الجزائر وفرنسا؟ وللاجابة على هذا التساؤل طرح الباحث التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هي مختلف أنواع اتفاقيات التعاون المبرمة بين الجزائر وفرنسا وما الغرض منها؟
- ما هي الوسائل المستخدمة من أجل تحقيق هذا التعاون على أرض الواقع؟
- ما هو الفرق من الناحية القانونية المحضة بين كل من اتفاقيات التعاون و الشراكة؟
- على ما يشتمل مفهوم الشراكة الاستثنائية كمفهوم قانوني؟
- ما هو الفرق بين الشراكة الاستثنائية و الشراكة الاقتصادية المنتجة؟

تناولت هذه الدراسة، علاقات الشراكة الجزائرية الفرنسية، وبصفة موضوعية في مستوى الجانب الاقتصادي، والتي تعتبر غير متوازنة، وهذا من أجل بناء تحالف اقتصادي حقيقي يعكس تطلعات الشعبين والعلاقات التاريخية بينهما، هذا من جهة، ومن جهة أخرى من ناحية المجالات المتعددة التي تشهد تضافرًا في الجهود ما بين الدولتين بالمقارنة مع

1- عميروش فتحي، اتفاقيات الشراكة الجزائرية الفرنسية، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2015.

الدول الأخرى، وأيضا مساهمة الجانب الفرنسي الفعالة في استراتيجيات التنمية التي تعتمدها الجزائر.

وقد توصلت الدراسة إلى أن العلاقات الجزائرية الفرنسية منذ 1962 تعتبر مثالا عن التعاون الثنائي شمال-جنوب، فقد مرت هذه العلاقات بكل المراحل ابتداء من المساعدة، مع وصولا إلى التعاون، الذي يعتبر كصياغة جديدة لمفهوم المساعدة.

❖ دراسة " زيد المال صافية " بعنوان: " حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي " لسنة 2016<sup>1</sup>، تمحورت اشكالية هذه الدراسة حول التساؤل التالي: كيف يمكن للتنمية المستدامة من الناحية العملية إنقاذ البشرية المهددة بالمخاطر البيئية ومواجهة مختلف التحديات في ظل وجود تباين في منح مضمون قانوني محدد وموحد لمفهوم التنمية المستدامة؟

حيث أكدت هذه الدراسة على أن قضية البيئة، قضية عالمية ذات مسؤولية مشتركة بين جميع الدول، كما أكدت على أنه لا استمرار للتنمية واستقرارها للأجيال الحالية، مع وصولها للأجيال القادمة إلا من خلال وضع السياسات والاستراتيجيات التنموية التي تعتمد على أسس بيئية لتحقيق التوازن الايكولوجي واستعادة قدرة الأنظمة على الانتاج الطبيعي، زيادة على ذلك فإن التنمية المستدامة مشروع يحقق على المدى الطويل.

وقد توصلت الدراسة إلى أن المنظمات الدولية ما هي إلا انعكاس لإرادة الدول الأعضاء فيها، فهي كيانات يحركها أعضاؤها، لذا ينبغي الاهتمام بالبيئة من أجل البيئة في حد ذاتها، وأن يكون لها تأثير ايجابي على التنمية وألا تكون ستارا لأهداف أخرى سياسية واقتصادية، وذلك بضرورة ارساء الحوكمة الرشيدة من خلال مساهمة المجتمع المدني، ومن خلال التأثير الذي تمارسه المنظمات غير الحكومية على شكل ومضمون السياسات البيئية وتنفيذها.

1- زيد المال صافية، حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على ضوء أحكام القانون الدولي، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2016.

❖ دراسة " ياسين بوضياف" بعنوان: " انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري " لسنة 2017<sup>1</sup>، ما مدى ساهمة الشراكة الأورو - جزائرية في ترقية الاقتصاد الجزائري، ومدى انعكاسات ذلك على السوق المحلي في ظل التغيرات الراهنة؟ وهل الشراكة اختيار

استراتيجي في سبيل تحقيق التكامل بين الطرفين؟ وللإجابة على هذه الإشكالية طرح الباحث التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مفهوم التكامل الاقتصادي؟ وما هي أهم النكتلات الاقتصادية داخل حوض المتوسط؟  
- كيف نجح الاتحاد الأوروبي في إعادة ترتيب بيته داخليا وإعادة صياغة سياسة خارجية متوسطة ناجعة؟

- فيما تتمثل استراتيجيات وآليات التعاون للشراكة الأورو-جزائرية؟  
- ماهي مجالات التعاون بين الاتحاد الأوروبي والدولة الجزائرية في إطار الشراكة الأورو-متوسطة؟

- فيما تتمثل سيناريوهات وآفاق الشراكة الأورو-جزائرية وكيف يمكن تفعيلها ؟  
- فيما تتمثل أهمية المتوسط بالنسبة لضفتي الشمال والجنوب؟

وقد تناولت هذه الدراسة موضوع الشراكة، لكن من زاوية اقتصادية بحتة، حيث أكدت على ضرورة عقد اتفاقيات شراكة وتعاون بين كل أطراف المنطقة المتوسطية مع الاتحاد الأوروبي، وكذا إعادة تفعيل العلاقات بين البلدان العربية، كتنشيط اتحاد المغرب العربي وتفعيل السوق العربية المشتركة لمواجهة التحديات الفوق إقليمية، من أجل التخلص من الهيمنة الأمريكية، كما أكدت الدراسة على اهتمام الاتحاد الأوروبي بالشراكة مع الجزائر لما تتوفر عليه من إمكانات بشرية ومصادر اقتصادية جعل منها مصدر اهتمام تتنافس عليه كل دولة أوروبية على حدى قصد كسب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات فيها.

وقد توصلت الدراسة إلى أن إقامة شراكات بين الدول أصبح أمرا ضروريا بحكم ما فرضته العولمة الاقتصادية، إذ أصبح لزاما على الجزائر الدخول في شراكة مع الأطراف

1- ياسين بوضياف، انعكاسات الشراكة الأورو-جزائرية على الاقتصاد الجزائري، كلية الحقوق العلوم السياسية، جامعة حسيبة بن بوعل، الشلف، الجزائر، 2017.

الدولية الأخرى والخروج عن عزلتها الدولية، وأن أهمية منطقة المتوسط لها مكانة في علاقات شعوب المنطقة، وذلك أنها منطقة استراتيجية سواء اقتصاديا باعتبار أن لها عدة منافذ بحرية وتجارية تجمع القارات الثلاث، وأمنيا بحيث أن استقرار المنطقة يؤدي لاستقرار وأمن المناطق الأخرى والعكس صحيح.

❖ دراسة " لمين هماش " بعنوان: " استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة، دراسة حالة الجزائر " لسنة 2018<sup>1</sup>، وقد طرحت الدراسة التساؤل الرئيسي التالي: ما مدى فعالية استراتيجية الأمم المتحدة في حماية البيئة؟ وما هي آليات توطئتها في الجزائر؟ والذي تفرع عنه مجموعة التساؤلات التالية:

- ما هي الأسباب الدافعة لاهتمام الأمم المتحدة بالمسألة البيئية؟
  - ما هي الآليات التي تستند إليها هيئة الأمم المتحدة في تنفيذ استراتيجيتها البيئية؟
  - فيما تتمثل استراتيجية الجزائر لحماية البيئة؟
  - كيف ساهمت الاستراتيجية البيئية الأممية في ترشيد حماية البيئي في الجزائر؟
- تعتبر هذه الدراسة في جزء منها، من بين الدراسات المشابهة لدراستنا والقريبة منها نوعا ما، حيث أكدت على أن موضوع حماية البيئة حظي باهتمام كبير على مستوى النقاشات العلمية والبحثية، وأن الطابع العالمي للمشاكل البيئية يجعل من التعاون الدولي ضرورة حتمية للتعامل معها، وتعتبر هيئة الأمم المتحدة إطارا أساسيا لتنسيق جهود الدول في العديد من المجالات.

كما أكدت على أن هيئة الأمم المتحدة من أبرز المنظمات الدولية العالمية التي عملت جاهدة على تدويل المسألة البيئية وحمايتها وترقية التنمية المستدامة من خلال دعوتها إلى عقد مؤتمرات عالمية منذ سبعينيات القرن الماضي وإبرام أكثر من 500 اتفاقية ذات صلة بحماية النظام الإيكولوجي الدولي تسعى معظمها إلى خلق نظام بيئي سليم، فضلا عن سعيها إلى دعم الجهود الوطنية لحماية البيئة لمختلف الدول، وحشد المجتمع الدولي حول توافق في الآراء وتقارب في الرؤى التي تهتم مستقبل الدول والمجتمعات.

1- لمين هماش، استراتيجية الأمم المتحدة لحماية البيئة، دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، الجزائر، 2018.

وقد توصلت الدراسة إلى أن هيئة الأمم المتحدة تؤدي دورا فعالا ونشيطا في حماية البيئة وترقية التنمية المستدامة، ويتجلى ذلك في المساهمة الفعالة لهذه المنظمة في تطوير قواعد الحماية الدولية للبيئة وفي توفير الأرضية المناسبة لذلك من خلال دعوتها الدورية للاهتمام بالمسائل البيئية المختلفة، واتباعها لسياسة نشر الوعي البيئي القائمة على فتح حوار مع مختلف الفاعلين في نفس المجال.

❖ دراسة "قنادزة جميلة" بعنوان: "الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر"، لسنة 2018<sup>1</sup>، تمحورت إشكالية الدراسة حول التساؤل الرئيسي التالي: كيف تساهم الشراكة العمومية الخاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟ وتبعا للإشكالية تدرج الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي التنمية الاقتصادية ونماذجها في الفكر الاقتصادي؟
  - ما هو دور كل من القطاعين العام والخاص في تحقيق التنمية الاقتصادية؟
  - فيما تتمثل الشراكة العمومية الخاصة، وما هي مختلف تطوراتها ونماذجها؟
- واعتمدت الدراسة على المنهجين الوصفي التحليلي والتاريخي، حيث تناولت دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التنمية الاقتصادية، وبعض التجارب الدولية للشراكة العمومية الخاصة، في فرنسا وكندا والمغرب وتونس، وركزت على الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، خاصة قطاع خدمات المياه والصرف الصحي، فبسبب ندرة المياه وازدياد الطلب عليها وارتفاع كلفة تطوير مصادر مائية جديدة، أعادت السلطات الجزائرية النظر في طريقة تسيير قطاع المياه فلجأت إلى تعزيز دور القطاع الخاص في ذلك بهدف تحسين الأداء الاقتصادي لهذا القطاع وتنميته.

وقد توصلت الدراسة إلى أنه نتيجة لتراجع مستوى الأداء والكفاءة الاقتصادية لمشاريع القطاع العام، وأثر ذلك في النمو الاقتصادي وظهور الاختلالات في الاقتصاد الوطني، تم إعادة النظر في توزيع الأدوار بين القطاعين العام والخاص، والتحول من نموذج تنموي

1- قنادزة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2018

شمولي مخطط إلى آخر يعتمد على آلية السوق، وإحداث التوازن بين القطاعين بسن قوانين خاصة بالاستثمارات وفق الشراكة العمومية الخاصة.

❖ دراسة " سوزانا بالينج هوسكو Susanna Palling Huusko " بعنوان: " الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة - دراسة حالة عن الصفقة العالمية للعمل اللائق والنمو الشامل " لسنة 2018<sup>1</sup>، وقد طرحت الدراسة التساؤل التالي: كيف يجب أن تصور الشراكات العالمية ونفذها ونفهم وظيفتها وتأثيرها؟

وناقشت هذه الأطروحة الشراكات العالمية التي أطلقتها حكومة السويد في عام 2016 من أجل التنمية المستدامة، كونها أدوات أساسية لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة دولياً، لا سيما أنها المحاولة الأولى من نوعها لتوحيد جميع أصحاب المصلحة في سوق العمل العالمي للعمل معاً لتوفير العمل اللائق والنمو الشامل للجميع، وقد بينت الأطروحة بأن شراكة الصفقة العالمية هي مثال نظري لشراكة عالمية متعددة الاطراف، تم تطويرها من خلال عملية شاملة لتحديد الأهداف، وتنفيذها بوظائف المراقبة والإبلاغ.

حيث اعتمد التحليل المقدم في هذه الأطروحة على استقصاء المؤلفات، تحليل الوثائق ومقابلات مع افراد وحدة دعم الشراكات في وزارة الخارجية السويدية والتحليل الوثائقي كإطار تحليلي من أجل تحليل البيانات المجمعة من دراسة الحالة وفهم شراكة الصفقة العالمية. وظهرت النتائج أنه يمكن تصور شراكة الصفقة العالمية على أنها شراكات عالمية متعددة أصحاب المصلحة وأداة مبتكرة لإدارة سوق العمل العالمي.

**أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية والاستفادة منها:**

- تناولت مجمل الدراسات السابقة بعض النماذج التشاركية، التي كانت أحيانا شراكات دولية ثنائية وأحيانا أخرى داخلية بين القطاع العام وحليفه القطاع الخاص، وتناولت مرات أخرى الجانب الإنساني، كما ركزت تارة على المجال الاقتصادي وتارة أخرى على المجال البيئي، وعرض دور بعض الفواعل الرسمية وغير الرسمية، أما على المستوى الدولي الذي يتعلق

1- سوزانا بالينج هوسكو، الشراكات العالمية من أجل التنمية المستدامة - دراسة حالة عن الصفقة العالمية للعمل اللائق والنمو الشامل، أطروحة دكتوراه منشورة، كلية علوم الأرض، جامعة أوبسالا، السويد، 2018.

بدور الأمم المتحدة في مجال الشراكة البيئية فقد اقتصرَت أغلب الدراسات على الاهتمام بشؤون الأمن والسلم الدولي وأغفلت الجانب الاجتماعي أحياناً، والجانب البيئي أحياناً أخرى، أما الإضافة التي جاءت بها هذه الدراسة فكونها تتمثل في معالجة هذا الموضوع وفق مقارنة مؤسسية ومجتمعية وأمنية واقتصادية شاملة لكل الأبعاد ناهيك عن سعيها للبحث عن آليات توطين استراتيجية الأمم المتحدة في مجال الشراكة البيئية من خلال عرض أبرز مخرجاتها ومنجزاتها ومساهمة ذلك في تحقيق التنمية المستدامة، ورصد فعالية الشراكة البيئية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما درست الشراكة البيئية، ليس فقط من خلال البيئة الطبيعية، بل ربطها أيضاً بالبيئة الاجتماعية والاقتصادية.

- ربط الشراكة البيئية بالتنمية المستدامة، حيث تعتبر من الدراسات القليلة في هذا المجال خاصة في العالم العربي، وإن كانت الدراسة التي تناولها لمين هماش، قد مست جانباً من استراتيجية الأمم المتحدة في حماية البيئة الطبيعية، ولم يتطرق لمصطلح الشراكة البيئية بتاتا.

- كما أن هذه الدراسة بمثابة توجه جديد لدراسات مستقبلية ستكون أشمل وأعم.

### نطاق البحث:

سوف نقوم بدراسة موضوع الشراكة البيئية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة من كافة جوانبه ابتداءً من الوضع البيئي القائم، الى غاية تقييم دور الشراكة البيئية في تحقيق التنمية المستدامة.

### منهج البحث:

لمعالجة إشكالية الموضوع تم الاعتماد على مناهج تتناسب ومقتضيات الدراسة من جانب نظري وجانب تطبيقي، ولهذا الغرض تم اعتماد المنهج الوصفي والمنهج التاريخي، من خلال أسلوب المسح المكتبي لإعداد الإطار النظري للشراكة البيئية والتنمية المستدامة، وتتبع التطور التاريخي لكليهما، وللمفاهيم المتعلقة بهما، أما الجانب التطبيقي فقد تم اعتماد منهج تحليل المضمون من خلال تحليل الوثائق والتقارير المتوفرة، لتبيان مدى التقدم

المحرز في مجال الشراكة البيئية والتنمية المستدامة.

### هيكلية البحث:

من أجل الإلمام بموضوع البحث بما يستحقه من دراسة فقد قسمناه وفق خطة بحثية تناولت بايين، تعلق الباب الأول بالإطار المفاهيمي للشراكة والتنمية المستدامة، وتناول أهم منجزات التنمية المستدامة، أما الباب الثاني فأبرز أهم الشراكات التي قامت بها الأمم المتحدة عبر برنامجها الانمائي.

## الباب الأول:

# الأسس النظرية للبيئة والتنمية المستدامة

**تمهيد:**

تتبع فكرة الربط بين الشراكة والتنمية من كون كل طرف من الأطراف الفاعلة، يمتلك مزايا خاصة به، حيث يمكن التوليف بين هاتاه المزايا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنشودة، خاصة في ظل صعوبة تحقيق تلك الأهداف على أساس الأداء الفردي، كما أن ميزة هذا المنهج التشاركي في التنمية، أنه يجمع بصورة تكاملية عناصر القوة الموجودة لدى جميع الفاعلين، فشركات القطاع الخاص مثلا، تقدم الموارد المالية والخبرات الإدارية علاوة على ضبط الجودة، وتقدم منظمات المجتمع المدني، المعرفة المحلية والالتزام نحو المجتمع، أما القطاع العام فهو مسؤول عن القوة التنظيمية والتنسيق الاستراتيجي.

## المبحث الأول: الشراكة البيئية، أسس ومبادئ

تعتبر الشراكة البيئية من القضايا والموضوعات المهمة، الحاضرة بقوة في أجندة أعمال حكومات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء وبدرجات متفاوتة، فهناك دول قطعت أشواطاً طويلة في هذا المضمار، وحققت نجاحات ملموسة على عدة مستويات، بينما لا يزال البعض الآخر يلتمس طريقة للبحث عن شريك، ولا يخفى على أحد أن الشراكة في الأساس وسيلة أساسية من وسائل تحقيق التنمية المستدامة، إذ تنفذ بطريقة تشاركية بين العديد من الفاعلين في المجتمع والدولة، من قطاع عام وقطاع خاص ومجتمع مدني<sup>1</sup>.

فعلى المستوى العالمي، كانت الدول الأعضاء، الجهات الفاعلة الوحيدة المشاركة في المناقشات عندما تم إنشاء الأمم المتحدة عام 1945، وخلال مؤتمرات القمة العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة خلال تسعينات القرن الماضي، أعطيت الجهات الفاعلة من غير الدول حيزاً أكبر في منظومة الأمم المتحدة وسمح للمنظمات غير الحكومية بالمشاركة مباشرة في الاجتماعات العالمية<sup>2</sup>، وفي عام 1995، أعادت لجنة الأمم المتحدة المعنية بالحكم العالمي التأكيد على المسؤولية التي تتحملها الدول ولكنها دعته إلى العمل مع الجهات الفاعلة من غير الدول عبر بناء "الشراكات، مثل شبكات المؤسسات والعمليات التي تسمح للجهات الفاعلة العالمية بحشد المعلومات والمعارف والقدرات وبتطوير السياسات والممارسات المشتركة بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، وفي عام 1996، أقرّ المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره 31/1996، بالعلاقات التشاركية بين الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وحدده<sup>3</sup>.

عام 1998، تم إنشاء صندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية بفضل تبرّع قدره مليار دولار أمريكي قدّمه Ted Turner، وفي عام 2000، تم إنشاء الاتفاق العالمي للأمم

1- محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المفهوم والأسباب والدوافع والصور، المجلة العربية للإدارة، المجلد 38، العدد 03، مصر، 2018، ص 1.

2 - Zanella, M.A, Goetz, A., Rist, S., Schmidt, O. & Weigelt, J. Deliberation in multi-stakeholder participation: a heuristic framework applied to the Committee on World Food Security, Sustainability journal, 2018, p 3.

<http://www.un.org/documents/ecosoc/res/1996/eres1996-31.htm>

3- ينظر:

المتحدة<sup>1</sup>، من أجل توفير إطار عام للتعاون بين الأمم المتحدة والقطاع الخاص بالاستناد إلى عشرة مبادئ (الاتفاق العالمي، 2015)، وطورت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة أيضاً، منصة إلكترونية للشراكات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وهي سجل عالمي للالتزامات الطوعية والشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين يرمي إلى تيسير الانخراط العالمي لجميع أصحاب المصلحة دعماً لخطة عام 2030، وإلى توفير حيز لتقاسم المعارف وتبادل الخبرات في ما بينهم<sup>2</sup>، وقد نما عدد المبادرات من 14 مبادرة عام 2001 إلى 3831 مبادرة عام 2018.

وفي الآونة الأخيرة، أقرّ الإعلان الختامي لمؤتمر ريو+ 20 المنعقد عام 2012 (الأمم المتحدة، 2012)، بالمساهمة البالغة الأهمية التي تقدمها الشراكات القائمة والجديدة على مستويات مختلفة، من المحلية إلى العالمية، وبين بلدان الجنوب، وبين بلدان الجنوب والشمال، في تحقيق التنمية المستدامة، وبصورة أدق، سلط الإعلان الضوء على أهمية الشراكات التي تيسر الانخراط التام والفعال لجميع أصحاب المصلحة من أجل معالجة القضايا المعقدة، وقد نص الإعلان كذلك على ما يلي: "يمكن للشراكات الجديدة ومصادر التمويل المبتكرة أن تؤدي دوراً في استكمال مصادر تمويل التنمية المستدامة"، كما عززت خطة الأمم المتحدة لعام 2030، ولا سيما المقصد 16 و17، الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين كوسيلة لتيسير تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى ذلك، اعتمدت خطة لعام 2030، مبدأ الاستعراضات "المفتوحة والجامعة والتشاركية والشفافة" على المستويات كافة، مما أفسح المجال أمام مساهمة الشراكات في ما بين

1- يعد الاتفاق العالمي للأمم المتحدة أكبر مبادرة تتعلق بالاستدامة المؤسسية حيث إنه يجمع 9678 شركة من 161 بلداً، كما أنه مبادرة طوعية تستند إلى التزام الشركات بتنفيذ مبادئ الاستدامة العالمية وبناء الشراكات لدعم تحقيق أهداف الأمم المتحدة.

2 - Beisheim M, Simon N, 2016, Multistakeholder partnerships for implementing the 2030 Agenda: improving accountability and transparency, Analytical paper for the 2016 ECOSOC Partnership Forum, 11 March 2016, <https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/2016doc/partnership-forumbeisheim-simon.pdf>

أصحاب المصلحة المتعددين في عمليات رصد أهداف التنمية المستدامة وتقييمها ومتابعتها<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: تحديد مضمون الشراكة ومجالاتها

في ظل التغيرات البيئية الرئيسية المتجددة في العالم والتي تؤثر على حياة الإنسان، برز مصطلح "الشراكة البيئية" كلغة عملية جديدة للتعاون ولتظافر الجهود الدولية الرامية إلى النهوض بالتنمية في جميع مجالاتها، والتشاور بين جميع الأطراف والفاعلين الرسميين وغير الرسميين، من دول وحكومات ومنظمات دولية، مجتمع مدني وقطاع خاص وغيرها، هذا المفهوم الذي يقوم على قواعد الفهم المشترك بين كافة الأطراف، والذي يعمل على تحقيق النتائج المرجوة، وهو أحد المؤشرات الهامة لتحقيق التنمية المستدامة، كما يعتمد هذا المفهوم على التفاعل بين ثلاثة مكونات أساسية هي: الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني، ويهدف كذلك إلى تحقيق التكامل من أجل النهوض بالمجتمع بأسره، بمخرجات واقعية ملموسة تترجم عبر برامج وأنشطة تحقق جميع مطالبه وحاجياته.

### الفرع الأول: مضمون الشراكة البيئية

برزت فكرة الشراكة في التسعينات من القرن العشرين، في العديد من المواثيق الدولية، وأشار مفهومها إلى وجود علاقة بين طرفين أو أكثر، تهدف إلى تحقيق النفع العام، وتستند إلى اعتبارات المساواة والاحترام والعطاء المتبادل المستند إلى التكامل، حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية للزيادة في المردود وتحقيق الأهداف، وبذلك فالشراكة علاقة متكافئة ومتكاملة لتعظيم النتائج<sup>2</sup>.

1 – Halle M, & Wolfe R, Architecture for review and follow-up of the SDGs: Options for the High-Level Political Forum, Briefing Note, International Institute for Sustainable Development, 2015.

2- أسامة محمد عبيدات، خيرية العابدي، الشراكة في التعليم تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، جويلية 2008، ص 76-77.

## أولاً- تعريف الشراكة البيئية:

قبل التطرق لمفهوم الشراكة البيئية لابد من المرور على مدلول البيئة والتي هي لفظ شائعة الاستخدام يرتبط مدلولها بنمط العلاقة بينها وبين مستخدميها، فنقول: البيئة الزراعية، والبيئة الصناعية، والبيئة الصحية، والبيئة الاجتماعية والبيئة الثقافية، والسياسية والاقتصادية وغيرها، ويعنى ذلك علاقة النشاطات البشرية المتعلقة بهذه المجالات، وينفق العلماء في الوقت الحاضر على أن مفهوم البيئة يشمل جميع الظروف والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات التي تقوم بها، وعلى ذلك تكون الشراكة البيئية في المجال الاجتماعي أو الاقتصادي أو البيئي.

خلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرغ في عام 2002، تم تعريف الشراكات من أجل التنمية المستدامة على أنها "التزامات محددة يتخذها مختلف الشركاء للمساهمة في تنفيذ نتائج المفاوضات الحكومية الدولية لمؤتمر القمة وتعزيزها، وللمساعدة على مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وأهداف التنمية المستدامة"، روج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة "للشراكات من النوع الثاني" التي تعرّف على أنها "أوجه التعاون بين الحكومات الوطنية أو شبه الوطنية والجهات الفاعلة من القطاع الخاص والمجتمع المدني، والتي تنشئ اتفاقات طوعية عابرة للحدود الوطنية من أجل تحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة"، بدلاً من "النواتج من النوع الأول" الأكثر كلاسيكية (أي الاتفاقات والالتزامات التي تقوم بها الحكومات)، واعتباراً من عام 2008، بدأ المجلس الاقتصادي والاجتماعي يعقد "منتديات للشراكة" كل سنة لتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وممثلي القطاع الخاص والمؤسسات الخيرية ومنظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية بهدف النهوض بخطة عام 2030<sup>1</sup>.

كما أشار المشرع الجزائري إلى مصطلح الشراكة في القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، من خلال مبدأ الإعلام والمشاركة كمبدأ أساسي لحماية البيئة، وهذا في المادة الثالثة والتي تنص على أنه: لكل شخص الحق في أن يكون

على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة<sup>1</sup>.

وقد عرفها المجلس القومي للشراكة بالولايات المتحدة بأنها: ترتيبات تعاقدية يتم بمقتضاها حشد الموارد والمنافع والمخاطر لكل من الجهة الحكومية والشريك الآخر، من أجل تحقيق كفاءة أعلى وتخصيص أفضل لرأس المال، وتحقيق التزام أفضل للقواعد واللوائح الحكومية، كما يرى المجلس أن الشراكة تساعد على حفظ وصيانة الصالح العام من خلال بنود التعاقد التي تتبع الرقابة والإشراف بشكل مستمر على تقديم وإدارة الخدمة المقدمة أو على تطوير المرفق.

وتناول تعريف المجلس الكندي للشراكة المفهوم على أنه: مشروع مشترك بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص، قائم على خبرات كل طرف من أجل إشباع حاجات عامة محددة بوضوح وبأفضل شكل، من خلال التخصيص الملائم للموارد والمخاطر والعوائد<sup>2</sup>.

وجاء تعريف الوحدة المركزية للشراكة بإيرلندا كما يلي: ترتيبات تعاقدية بين القطاع العمومي والقطاع الخاص تحدد بوضوح الأهداف المتفق عليها بين الأطراف الفاعلة، كإنشاء مرفق ما أو تقديم خدمة من الممكن تقديمها بالشكل التقليدي من خلال القطاع الحكومي فقط.

أما عن البنك الدولي، وبعد أن أكد أنه لا يوجد تعريف شامل وواسع لمفهوم الشراكة، فقد عرف المفهوم على أنه: آلية الحكومات لتنفيذ مشروعات تتم بين القطاع العام والخاص، وغالبا ما تمون متوسطة إلى طويلة الأجل، من أجل تحقيق أهداف مشتركة بين القطاعين في مجالات البنية التحتية أو في الخدمات العامة بطريقة ذات كفاءة<sup>3</sup>.

1- المادة 03 من القانون 10/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر، عدد 43، الجزائر، 2003.

2- محمود علي البندراوي، أثر الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية في دعم العملية التعليمية في مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012، ص 24.

3- الموقع الرسمي للبنك الدولي:

<https://www.worldbank.org/>

وركز تعريف صندوق النقد الدولي على أن الشراكة هي: الترتيبات التي يقوم بها القطاع الخاص بتقديم أصول وخدمات تتعلق بالبنية التحتية جرت العادة على أن تقدمها الحكومة، وقد تنشأ الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال مشروعات البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية<sup>1</sup>.

كما عرفها المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum بأنها: "اتفاق طوعي بين فاعلين متعددين ومتساويين من قطاعات مختلفة مسبقا يتفقان على العمل سويا للوصول إلى هدف مشترك أو تحقيق حاجة محددة تتضمن المشاركة في المخاطر والمسؤوليات والوسائل والكفاءات"<sup>2</sup>.

وهي أيضا أسلوب علمي يركز على عنصر المشاركة، ولكن من خلال عناصر المخاطرة المالية بين الأطراف المشاركة في تنفيذ مشروع تنموي محدد، وعلى ذلك يظهر الفرق بين الشراكة والمشاركة، حيث ليس كل مشاركة تستلزم شراكة، ولكن كل شراكة تستلزم مشاركة، ويعنى به التعاون والتفاهم بين أطراف مختلفة على العمل بصورة مشتركة بهدف إنجاز مهمة معينة، وذلك عبر تجميع ودمج الإمكانيات والخبرات اللازمة والمتوفرة التي تتميز بها كل جهة لإمكان الوصول إلى مدخل فعال للتنمية<sup>3</sup>.

ومن خلال المفاهيم السابقة والتي ركزت تارة على الجانب الاقتصادي وتارة أخرى على الجانب الاجتماعي أو البيئي، يمكن تعريف الشراكة البيئية على أنها: ترتيبات ذات أساس تعاوني وتشاركي وتظافر للجهود، على جميع الأصعدة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) بين الدول والمنظمات الدولية والحكومات الوطنية أو الدولية، مع جميع الجهات الفاعلة، الرسمية وغير الرسمية، من القطاع الخاص والمجتمع المدني، تهدف إلى تحقيق أهداف محددة للتنمية المستدامة، التي تلبي حاجيات الأجيال الحاضرة والمستقبلية.

1 - Bernardin Akitoby, Richard Hemming and Gerd Schwartz, Public Investment and public-private partnerships, economic issues journal, n° 40, international monetary fund, 2007, p 6.

2- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 31، الجزء 4، جامعة الأزهر، مصر، 2016، ص 19.

3- عبد الرحيم قاسم قناوي، المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني، دار البشير للثقافة والعلوم، ط 1، القاهرة، 2018، ص 23.

كما أن هنالك بعض المفاهيم ذات العلاقة بمفهوم الشراكة نتناول منها ما يلي:

**المشاركة:** تطوير علاقة بين طرفين أو أكثر تتوج بتحقيق النفع أو الصالح العام وتعتمد على قيم المساواة والاحترام والعطاء الذي يستند على التكامل حيث يقدم كل طرف إمكانيات بشرية ومادية وفنية لزيادة المردود وتحقيق الأهداف المشتركة.

**التمكين:** التمكين هو زيادة القدرة الروحية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات على اتخاذ خيارات وتحويل تلك الخيارات إلى الإجراءات والنتائج المطلوبة، وهو إتاحة الفرصة للمجتمع للقيام بدور فعال في جميع مراحل عملية التنمية في كل جوانبها الاجتماعية والاقتصادية من حيث اتخاذ القرار، التخطيط، التنفيذ، المتابعة والتقييم<sup>1</sup>.

**التعاون:** اشتراك بين مجموعة من الأفراد وتكاتفهم من أجل أن يقوموا بتحقيق هدف ما واتقان مهمة ما، أو أنه عبارة عن مساعدة الآخرين من أجل إتمام حاجتهم والعمل على إثارة وتفضيل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

### ثانياً - أهمية الشراكة البيئية:

تتبع أهمية الشراكة البيئية من جانب السعي إلى تعظيم الاستفادة من ميزات كل من القطاع الحكومي وجميع الفاعلين من قطاع خاص ومجتمع مدني وغيرهم، والاستفادة أيضا من الخبرات والإمكانات التكنولوجية والتمويلية والادارية التي يحوزها كل طرف.

كما يزيد من أهمية الشراكة البيئية بين جميع الفواعل، تبني أغلب الدول والمنظمات الدولية والحكومات لهذا النهج القائم أساسا على التعاون والتآزر لتحقيق النفع العام، وتعد الشراكة البيئية بذلك مكونا من مكونات المنظومة العامة لإدارة الحكم، والتي تعد بدورها إحدى ركائز التنمية<sup>2</sup>، ولها أيضا دور بارز في ظل الاقتصاد الحر وآليات السوق، يتمثل في الاشراف والمراقبة والمتابعة للتأكد من جودة الخدمات المقدمة لجميع الفئات المجتمعية.

1- وائل عمران علي، دور الشراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر، المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، 2014، ص 10.

2- جاهين أيمن عبد الحميد، تقييم تجربة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مصر، دراسة حالة لمشروعات توصيل الغاز الطبيعي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2008، ص 46.

**ثالثا- خصائص الشراكة البيئية:**

كما ذكرنا سابقا أن الشراكة نموذج متطور للعديد من الأنشطة والأعمال التي تساهم بشكل فعال في زيادة استثمارات القطاع الخاص مع القطاع العام في العديد من مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي، من أجل تحقيق الوفاء باحتياجات المجتمع من الخدمات بأساليب مستحدثة، وعليه فالشراكة البيئية تتطلب جملة من الخصائص نذكر منها ما يلي:

**شراكة شاملة:** وبذلك فهي لا تقتصر على جانب واحد من الجوانب التنموية، وهي كذلك تعتمد على العديد من الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية المقدمة من جميع الفاعلين.

**شراكة تعاونية أو تبادلية:** فمن المعلوم أن الدول والحكومات ليس لها القدرة على تحقيق التنمية المستدامة بمفردها، لذلك تتكاثف جهودها مع العديد من الشركاء عن طريق التعاون والتآزر.

**شراكة فعالة:** وذلك من خلال الاعتماد على تقسيم العمل وتزويد الشركاء المتعددين بحلول متكاملة تتطلبها طبيعة المشكلات، والتوسع في اتخاذ القرارات خدمة للصالح العام.

**الفرع الثاني: مجالات الشراكة**

تمثل الشراكة أداة لتحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والبيئي من خلال التكامل بين جميع القطاعات الفاعلة، لذلك فهي تتخذ صوراً عديدة نذكر أهمها في ما يلي:

**أولاً- الشراكة بين القطاعين العام والخاص:**

مع أن منهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص ليس منهجاً حديثاً، إلا أنه برز وتبلور بشكل جلي في أواخر هذا القرن على وجه الخصوص، ووقد ارتبط هذا النهج بالتنمية المستدامة ارتباطاً وثيقاً، حيث تم التطرق إليه في العديد من الأدبيات الاقتصادية والإدارية، إلا أن هذا الحقل لا يزال غير مشبع ويحتاج إلى العديد من الأبحاث والدراسات.

وتتبع فكرة الربط بين الشراكة والتنمية من كون كل من القطاعين العام والخاص يمتلك مزايا خاصة يمكن التوليف بينها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في ظل صعوبة تحقيق تلك الأهداف على أساس الأداء الفردي لأي من القطاعين<sup>1</sup>.

### 1- مفهوم الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

أصبح مصطلح الشراكة بين القطاعين العام والخاص شائعاً في دوائر الأعمال والحكومة، لاسيما في مجال التنمية الاقتصادية، إذ أنه آلية أو وسيلة ترتيبات لتقديم خدمات معينة، كما أنه أسلوب مهم لتصميم وتنفيذ استراتيجيات التنمية الاقتصادية.

وتعرف الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها: اتفاقية أو عقد بين طرف عمومي وطرف من القطاع الخاص، تخص إنجاز مشروع يدخل في إطار المهام الموكلة للطرف العمومي، أو هي شراكة تتعلق بكامل عناصر المشروع أو بجزء منه بالاعتماد أساساً على مدى إنجاز الأهداف طوال فترة صلاحية الاتفاقية أو العقد، وتكون هذه الشراكة على أساس تقاسم المخاطر، الاستثمار بصفة جزئية أو كاملة، مدة طويلة، بلوغ أهداف<sup>2</sup>.

كما عرفت على أنها: مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص في التمويل والإدارة والامكانيات الفنية اللازمة لتنفيذ المشاريع وتشغيلها في بعض الأحيان، تبعاً للميزة النسبية لكل شريك، ويتحمل كلاهما المخاطر المرتبطة بالمشروع ويحصلان على المنافع المحققة<sup>3</sup>.

وعرفت أيضاً على أنها: اقتراب تنموي يتضمن علاقة تكامل بين قدرات وامكانيات طرفين أو أكثر تتجه لتحقيق أهداف محددة، وفي إطار من المساواة بين الأطراف لتعظيم

1- بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، كتاب بحوث وأوراق عمل مؤتمر " الشراكة والتنمية بالتعاون مع جامعة اليرموك 2008"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية، 2011، ص 101.

2- فنادرة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018، ص 180.

3- وليد شواقفة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية، كتاب بحوث وأوراق عمل مؤتمر " الشراكة والتنمية بالتعاون مع جامعة اليرموك 2008"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية، 2011، ص 201.

المزايا النسبية التي يتمتع بها كل طرف، وفي إطار احترام كل طرف للآخر، وتوزيع الأدوار وتحمل المسؤوليات بقدر كبير من الشفافية<sup>1</sup>.

من جهة أخرى فقد تعددت التعريفات الفقهية بخصوص عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث عرف جانب من الفقه عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بأنها: "انصراف إرادة

كل من القطاع العام (ممثلاً في الحكومة) والقطاع الخاص الممثل في الجهات والمؤسسات الفردية الخاصة الاستثمارية، على التعاون والتفاعل لتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية، على أساس من المشاركة، والالتزام بالأهداف، وحرية الاختيار، والمسؤولية المشتركة، والمساءلة، من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من أفراد

المجتمع، ولها تأثير بعيد المدى على تطلعاتهم، حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة بطريقة فاعلة، وتحقيق وضع تنافسي أفضل<sup>2</sup>.

وقد عرف الفقيه المصري حمادة عبد الرزاق عقد الشراكة على أنه: عقد إداري يعهد بمقتضاه أحد أشخاص القانون العام إلى أحد أشخاص القانون الخاص بمهمة إجمالية تتعلق بتمويل الاستثمار المتعلق بالأعمال والتجهيزات<sup>3</sup> الضرورية للمرفق العام وإدارتها واستغلالها وصيانتها طول مدة العقد المحددة في ضوء طبيعة الاستثمار أو طرق التمويل.

## 2- أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

شهد العالم ظهور استراتيجيات جديدة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأداء الحكومي، لعل من أهمها العمل على توثيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وبالتالي فإن الحدود التقليدية بين القطاعين بدأت تتغير ليتحول القطاع الخاص إلى شريك رئيس لتحقيق التنمية.

1- عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006، ص 4.  
2- الزعبي، محمد عبد الخالق محمد، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين النظرية والتطبيق والتحكيم في منازعاتها، ندوة عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP) والتحكيم في منازعاتها، الأردن، 2012، ص 213.  
3- أحمد حرير، النظام القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص - دراسة تحليلية مقارنة على ضوء التشريع الجزائري وبعض التشريعات المقارنة، المركز الأكاديمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2019، ص 34.

ويكتسب دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص أهمية متنامية في تعزيز التعاون بين مختلف الأطراف المعنية من أجل تطوير مختلف جوانب المجتمع، بما في ذلك التنمية الاقتصادية والرفاهية الاجتماعية والأداء الحكومي، وهناك عوامل عديدة تعزز الحاجة إلى التفكير بطرق جديدة لتسليط الضوء على آليات تتيح التعاون بين الحكومات والقطاع الخاص، وهذه العوامل تشمل الافتقار إلى البنى التحتية، وتراجع الميزانيات، وتوسع مشروعات القطاع الخاص، ونمو عدد السكان.

كما يمكن للشراكات بين القطاعين العام والخاص أن تكون أداة لتقديم خدمات البنية التحتية التي تشتد الحاجة إليها، وترمي هذه الشراكات إلى تحقيق أهداف التنمية<sup>1</sup>، وإنهاء الفقر المدقع، وتعزيز الرخاء المشترك، من خلال توسيع نطاق تقديم خدمات البنية التحتية الأساسية بتخفيض تكلفتها وتحسين وضمان جودتها.

ويمكن أيضا لهذه الشراكات، إذا أحسن تصميمها وتنفيذها في بيئة تنظيمية متوازنة، أن تحقق كفاءة واستدامة أكبر لتقديم الخدمات العامة، كالمياه، والصرف الصحي، والطاقة، والنقل، والاتصالات السلكية واللاسلكية، والرعاية الصحية، والتعليم.

### 3- أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

تتخذ الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص عدة أساليب، إذ لا يوجد أسلوب موحد لجميع حالات الشراكة، غير أنه يمكن الوصول للأسلوب الأمثل لكل حالة حسب الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية السائدة في كل دولة، وقد تعددت هذه الأساليب على النحو التالي:

أ- **عقود الخدمة:** وهذه العقود عبارة على اتفاق بين مؤسسة حكومية وبين القطاع الخاص لإدارة هذه المؤسسة، وبموجب هذا الاتفاق تحتفظ الجهة العامة بمسئوليتها الكاملة عن تشغيل وإدارة المرفق بالكامل ولكنها تتعاقد مع القطاع الخاص لتقديم بعض الخدمات مثل قراءة العدادات وتحصيل الفواتير والصيانة، وتتراوح مدة هذه العقود بين سنة وثلاث سنوات، كما أن هذا الاتفاق يهدف للحصول على أفضل التقنيات المستخدمة وبتكاليف معقولة.

1- محمد صلاح، نماذج تموية حديثة في ظل نموذج PPPs، الآليات الحديثة في تمويل التنمية المستدامة على ضوء التجربة المصرية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018، ص 6.

**ب- عقود الإدارة:** تعد عقود الإدارة بمثابة اتفاق بين مؤسسة حكومية وبين القطاع الخاص لإدارة هذه المؤسسة مقابل رسوم خدمته، ولتحقيق النفع العام أيضاً، ووفقاً لهذا الاتفاق، فإن حقوق الملكية لا تتحول إلى القطاع الخاص وإنما حقوق التشغيل فقط هي التي تتحول، وتتراوح مدة هذا النوع من العقود ما بين ثلاثة إلى خمس سنوات، ومن مزايا هذه الطريقة أنها تستخدم في الحالات التي تريد فيها الدولة تنشيط شركات خاسرة، وذلك بإدخال طرق إدارة القطاع الخاص من أجل رفع قيمة هذه الشركات.

**ج- عقود الإيجار:** تمنح الدولة أو أحد هيئاتها بموجب هذه العقود أصلاً من الأصول المملوكة لها للقطاع الخاص، لاستخدامه أو الاحتفاظ بأرباحه لفترة معينة (وعادة ما تتراوح بين 6 إلى 10 سنوات) مقابل دفع إيجار يتم الاتفاق عليه مسبقاً في العقد، وعلى عكس عقود الإدارة فإن القطاع الخاص هو من يتحمل المخاطر التجارية، وتبقى الدولة مسؤولة عن الاستثمارات الثابتة وخدمة الديون، ومن مزايا هذه العقود توفير الفرص لدخول عنصر المنافسة من خلال التعاقد مع أكثر من شريك من القطاع الخاص، مما يشجع على تحقيق كفاءة الأداء وتخفيض تكاليف العقود.

**د- عقود الإمتياز:** الامتياز هو ترتيب مؤسسي يستأجر القطاع الخاص بمقتضاه أصولاً من هيئة عامة لفترة معينة، ويتولى مسؤولية تمويل استثمارات ثابتة جديدة محددة خلال تلك الفترة، حيث يتم انتقال هذه الأخيرة إلى القطاع العام عند تاريخ انتهاء التعاقد، ويعطى الشريك الخاص وفق صيغة الامتياز مسؤولية إدارة المنشأة وتشغيلها، واستغلال التجهيزات وصيانتها، وهذا بإنشاء مشروعات جديدة لتوسيعها<sup>1</sup>، وفي العادة تتراوح مدتها بين 25 إلى 30 سنة، ومن مزايا هذا العقد أن صاحب الامتياز يبقى المسؤول عن النفقات والاستثمارات، مما يخفف الأعباء المالية على الدولة.

1- فراح رشيد، فرحي كريمة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018، ص 44.

### هـ- عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (Build, Operate, Transfer) B.O.T:

ويمكن تعريف هذا العقد بأنه اتفاق بين الدولة وشركة متخصصة من شركات القطاع الخاص، توكل بموجبه الدولة الى الشركة مهمة القيام بأعمال تدخل في نشاطات القطاع العام، عن طريق منح هذه الشركة امتيازاً وفق الأصول القانونية من أجل انشاء مشروع ضخم وتنفيذه وتشغيله. وتتولى الشركة تمويل هذا المشروع، من دون إرهاب الموازنة العامة للدولة بأي نفقات، على أن يسمح لها باستعادة ما أنفقته على هذا المشروع إضافة الى أرباحها المتوخاة فيه عبر استيفاء رسوم معينة من المستفيدين من خدماته مباشرة. ويتم كل ذلك تحت إشراف ورقابة الدولة وأجهزتها الإدارية التي تحدّد مقدار الرسوم وكيفية إستيفائها، ضمن قواعد قانونية وضوابط فنية متفق عليها مسبقاً. وتقوم الشركة باستثمار المشروع لحسابها الخاص مدة من الزمن، ثم تقوم في نهايتها بنقل ملكيته وكل ما يتعلّق به إلى الدولة أو إحدى الادارات أو المؤسسات العامة<sup>1</sup>.

ويعتبر عقد الـ B.O.T من عقود الاستثمار، وهو يخضع بهذه الصفة للقواعد القانونية المنظمة للاستثمار. وقد أصبح نظاماً عالمياً لتحقيق الخطط والمشاريع الاقتصادية، تلجأ اليه الدول التي تعاني عجزاً في موازنتها العمومية يمنعها من تحقيق خطط الإصلاح والنمو الاقتصادي وتلبية احتياجات شعوبها.

### و- عقود البناء والتملك والتشغيل (Build, Operate, Own) B.O.O:

في هذا النوع من العقود يقوم الشريك الخاص ببناء وتشغيل المرفق الحكومي دون تحويل ملكيته للجهة الحكومية المعنية، وتبقى الصفة القانونية للأصول باسم الشريك الخاص، بمعنى أن الملكية تكون دائمة حتى ينتهي المشروع ذاتياً بانتهاء فترة الامتياز، وبعد هذا النوع من العقود أحد أساليب الخوصصة الكاملة للمرافق العامة<sup>2</sup>.

1- نادر عبد العزيز شافي، ماهي عقود الـ BOT ولماذا يتم اعتمادها، مجلة الجيش اللبناني الإلكترونية، العدد 318، لبنان، 2011.

2- ساحلي مبروك، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء 4، الجزائر، 2018، ص 6.

**ي- عقود الشراء والبناء والتشغيل (Buy, Build, Own) B.B.O:**

يعتبر هذا النوع من العقود شكل من أشكال بيع الأصول، إذ يشمل إعادة التأهيل أو التوسعة للبنية الأساسية أو المرفق القائم حالياً، حيث تقوم الحكومة فيه ببيع أصول تمتلكها للقطاع الخاص الذي يقوم بدوره بعمل الترتيبات الضرورية لتشغيل المرفق بصورة عملية ومريحة.

وهناك عدة عقود أخرى نذكر منها: عقود التصميم والبناء D.B، وعقود التصميم والبناء والصيانة D.B.M، وعقود التصميم والبناء والتشغيل D.B.O.

**ثانياً - الشراكة الإنمائية العالمية متعددة القطاعات**

تكتسب الشراكة الإنمائية العالمية متعددة القطاعات المزيد من المصداقية يوماً بعد يوم، كونها محفل سياسي شامل لجميع المعنيين، يضم الحكومات والمنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف والمجتمع المدني وممثلين عن البرلمانات والقطاع الخاص من جميع أنحاء العالم، من الجهات الملتزمة بتعزيز فعالية التعاون الإنمائي لتحقيق أقصى قدر من التأثير الإنمائي.

وقد انبثقت الشراكة العالمية من اتفاق بوسان Busan للشراكة، الذي صدق عليه 161 بلداً وإقليماً و 45 منظمة دولية إبان المنتدى الرابع الرفيع المستوى بشأن تعزيز فعالية العون، المعقود في بوسان، جمهورية كوريا، في عام 2011. ويستند اتفاق بوسان للشراكة إلى مجموعة من الجهود الدولية المبذولة لتحسين فعالية التعاون الإنمائي، بما في ذلك توافق آراء مونتييري<sup>1</sup> Monterrey المكسيكية لعام 2002، وإعلان روما بشأن المواءمة 2003، وإعلان باريس بشأن فعالية العون 2005، وبرنامج عمل أكرأ العاصمة الغانية لعام 2008، وتحدد الشراكة العالمية المبادئ والالتزامات التي تشكل أساس التعاون الإنمائي الفعال، وهي: الملكية من جانب البلدان النامية، والتركيز على النتائج، والشراكات من أجل التنمية الشاملة للجميع، والشفافية والمساءلة، وفي ما يلي سنتطرق للفواعل الرسمية وغير الرسمية في مجال الشراكات التنموية.

1 -Report of the International Conference on Financing for Development, Monterrey, Mexico, 18-22 March 2002 (A/CONF.198/11, chapter 1, resolution 1, annex

## 1- الدول والمنظمات الدولية:

## أ- الدول:

تلعب الدول النامية والسائرة في ركب النمو دورا بالغ الأهمية في مجال الشراكات التنموية على غرار الوظائف المنوطة بها، وتواجه تحديات كبيرة في ذلك، لأنها تقوم بأدوار معقدة، كخلق الفرص للمجتمعات لتحقيق التنمية الشاملة واستدامتها، وتحقيق الرفاهية المجتمعية، إضافة إلى مواجهة القضايا المتعلقة بالفقر وهشاشة المجتمعات، واستجابة الدول والحكومات إلى هذه التحديات التي تواجهها تختلف من دولة إلى أخرى، حيث نجد أن بعضها عمل على التقليل من الثغرات ومواجهة أصعب التحديات، بينما نجد البعض الآخر لا يزال يصارع من أجل ذلك، وعليه بات من الضروري لهذه الدول إيجاد حلول تعاونية وتشاركية للنهوض بالمجالات التنموية والتحديات التي تواجهها، لأن تفاعل الأفكار يعرض التجارب المختلفة للشركاء بشكل مفتوح، الأمر الذي يؤدي إلى تبادل الخبرات ويثير الإبداع الحقيقي<sup>1</sup>، وتعد الشراكة بين هذه الدول مطلبا ضروريا كي تتمكن المجتمعات من تحقيق طموحاتها والوصول إلى تصور موحد للوسائط والآليات الكفيلة بتحديد مقومات تشييد هذه المجتمعات وتنميتها تنمية مستدامة.

كما أن الشراكة الدولية من أجل التنمية، تعد جزءا لا يتجزأ من السياسة الخارجية لجميع البلدان على حد سواء، إذ تركز على قاعدتين أساسيتين، أولاها ضرورة التضامن لضمان صون الحياة والكرامة الإنسانية لكل سكان الأرض، والثانية كون الشراكة، الوسيلة المثلى لإقامة وتعزيز العلاقات بين الدول المختلفة والمجتمعات المختلفة، فضلا عن تنمية المعرفة المتبادلة الضرورية لتفهم الاحتياجات الواقعية للمجتمعات الدولية والمحلية التي توجه لصالحها أعمال التدخل، وإلى تيسير العلاقات الرامية لتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية وإنسانية بصفة خاصة، تحترم البيئة والاختلافات الثقافية وقادرة على صيانة الثروات المشتركة مثل المياه والطعام والطاقة على نحو يكفل نمو ازدهار الشعوب وتحقيق السلام بين الشعوب.

1- أسامة محمد عبيدات، خيرية العبادي، الشراكة في التعليم، تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، كتاب بحوث وأوراق عمل مؤتمر "الشراكة والتنمية بالتعاون مع جامعة اليرموك 2008"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية، 2011، ص 78.

## ب- المنظمات الحكومية:

بالإضافة إلى الدور المهم الذي لعبته الدول في تحقيق التنمية المستدامة، هناك جهات فاعلة أخرى، وهي المنظمات الدولية، والتي عمقت دورها في جميع مناحي البيئة، الاجتماعية، والاقتصادية والبيئية، ومع تطور العولمة، حقق الكثير منها نتائج متعلقة بنشاط التنمية المستدامة.

ومن أهم هذه المنظمات منظمة الأمم المتحدة التي كان لها دورا عالميا مهما ببرامجها ووكالاتها المتخصصة، فعلى إثر مؤتمر ستوكهولم 1972، أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة كهيئة فرعية مهمتها تشجيع النشاطات في صالح البيئة وتطبيق برنامج العمل المحدد في ستوكهولم، الذي كان له دورا مهما في صياغة العديد من الاتفاقيات الدولية، والعمل مع الشعوب على كل المستويات الاجتماعية لدفع الأمم قدما لنمو مستدام يحسن من جودة معيشة الجميع ومساندته الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة.

وتقوم إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية بعمل وثيق مع الحكومات وأصحاب المصلحة لمساعدة الدول على تحقيق أهدافها البيئية والاجتماعية الاقتصادية كما تضطلع اللجنة الثانية للجمعية العامة للجنة الاقتصادية والمالية بدور فعال في معالجة المسائل المتصلة بالنمو الاقتصادي والمستويات البشرية والقضاء على الفقر و عولمة تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات.

وهناك جزء آخر من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة، يدعى بشعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، والتي تعمل على دفع عجلة التنمية المستدامة من واقع دورها كأمانة فنية للجنة التنمية المستدامة<sup>1</sup> المنبثقة في مؤتمر ريو 1992 التي نشأتها الجمعية العامة لضمان رصد واستعراض والمتابعة الفعالة لنتائج هذا المؤتمر المعني بالبيئة والتنمية المستدامة وتنفيذ الأجندة 21، وخطة عمل بريادوس وخطة تنفيذ جوهانسبرغ على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وإعداد تقارير حول ذلك، حيث عقدت الجمعية

1- مدحت محمد أبو النصر، التنمية المستدامة - مفهومها - أبعادها - مؤشراتنا، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017، ص 156.

العامّة دورة استثنائية تعتمد برنامج مواصلة التنفيذ جدول أعمال القرن 21 ، بما في ذلك برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة من 1998 - 2002 .

وعقدت عام 2002 قمة جوهانسبرغ العالمية للتنمية المستدامة لإجراء تقييم والتزام الدول في سبتمبر 2000 بتحقيق الأهداف الانمائية للألفية بحلول عام 2015، التي تهدف لخفض عدد الفقراء، وجراء تقييم للعقبات التي اعترضت سبيل التقدم والنتائج المحرزة منذ 1992، اعتمدت خطة تنص على إتباع نهج محدد الرؤية يسعى بخطوات ملموسة إلى تحقيق أهداف وغايات قابلة للقياس الكمي ومرتبطة بجدول زمنية، حيث لعبت لجنة التنمية المستدامة منذ تأسيسها دورا هاما في إرساء قواعد مشتركة للعمل بين الدول المتقدمة والنامية، التي تتوفر على لجنة وطنية للتنمية المستدامة، وتمثل بصورة واسعة المنظمات الحكومية والمؤسسات الاقتصادية.

ونظرا لتزايد تهديد تغير المناخ تهديدا متزايدا، فقد اعتمدت حملة عالمية جديدة تتمثل في جدول أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، دعمت من خلالها الأمم المتحدة المفاوضات لاعتماد اتفاقية عالمية بشأن المناخ في 2015، كما أنها عملت على تطوير إطار التمويل من أجل التنمية لضمان توافر الموارد لجدول أعمال التنمية لما بعد 2015. من جانب آخر، يعتبر نظام التنمية المستدامة في الأمم المتحدة، نظاما تشاركيا متعدد الأطراف، بسبب وجود عدة منظمات ووكالات لها تهتم بقضايا التنمية المستدامة، من بين هذه المنظمات: منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الصحة العالمية، اليونسكو، البنك الدولي... إلخ، وقد اقترح العديد من الدول الأعضاء إنشاء منظمة خاصة بالتنمية المستدامة.

## 2-القطاع الخاص:

تعد مؤسسات القطاع الخاص، شريك أساسي ومكمل للقطاع العام في دعم المسيرة التنموية الشاملة التي تشهدها جميع بلدان العالم لتحقيق اقتصاد متنوع ومستدام، لذلك يلعب هذا القطاع دورا بالغ الأهمية والفعالية على جميع الأصعدة، لا سيما في مجال الشراكة البيئية التي تعتبر مسؤولية مشتركة لجميع القطاعات، وتبرز الاسهامات التي يقوم بها هذا القطاع من خلال الشركات متعددة الجنسيات ومن خلال البنوك وغيرها من المؤسسات، كما أن شراكة هذا الاخير مع القطاع العام والمجتمع المدني هو السبيل الأنجع لتحقيق الأهداف التنموية.

## أ- الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات، مؤسسات تجارية تتعدد جنسيات المساهمين فيها، حيث تقوم بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات داخل الدول وخارج نطاقها، وهي تسيطر على وحدات إنتاجية في أكثر من دولة، كما تتم عملية الإدارة فيها بمساعدة شركات في بلدان أخرى، في إطار استراتيجية تشاركية يتم الاتفاق عليها بين أصحاب المؤسسات والمساهمين فيها.

وفي خضم انتشار الشركات متعددة الجنسيات، وتزايد أعدادها داخل المجتمع الدولي، فإن هناك اتجاه لتعظيم المسؤولية الاجتماعية<sup>1</sup> لتلك الشركات، ودعم الاستفادة منها في تحقيق التقدم والرفاهية، وذلك دعماً لمواطنة الشركات<sup>2</sup>، متعددة الجنسيات، وتأكيداً على مسؤوليتها الاجتماعية داخل البلدان التي تعمل بداخلها، إذ أصبح ينظر إلى القطاع الخاص، والذي تمثل هذه الشركات جانبا منه، بمثابة شريك في العملية التنموية، بالإضافة إلى مواجهة التهديدات والأزمات التي قد يتعرض لها المجتمع<sup>3</sup>.

ولقد أضحت لدى هذه الشركات تاريخ حافل من الاسهامات والمبادرات في العديد من المجالات التنموية داخل المجتمعات التي تتواجد بها وذلك بطرق عديدة، بدءاً بقيامها بوظائفها التقليدية المتمثلة في الأرباح، مروراً بتوفيرها لفرص التوظيف، والاسهام في الحفاظ على البيئة وحقوق الانسان، وما يميز هذه الشركات مرونتها وسرعتها في التصدي للأزمات، عكس ما تقوم به الحكومات من إجراءات بيروقراطية متسمة بالبطء وعدم المرونة.

1- يقصد بالمسؤولية الاجتماعية، التزام الشركات باتباع السياسات، واتخاذ القرارات، والقيام بالأنشطة ، وبالتالي السعي نحو تحقيق الأهداف بما يتفق مع أهداف وقيم المجتمع الذي تعمل بداخله، بدءاً من وضع الأهداف، مروراً باتخاذ القرارات وتوفير الدعم المادي لتلك الأهداف، ووصولاً لتحقيقها.

2- تعني مواطنة الشركات في مجملها إلى ما هو أبعد من الأرباح التي تحققها على المدى القصير، من خلال التركيز على حاجات واهتمامات المصالح المختلفة، واتباع مجموعة من المعايير الأخلاقية التي تكون بمثابة دليل لعمل تلك الشركات، ومن ثم خلق وإيجاد بيئة صالحة للنشاط التجاري داخل المجتمع.

3- هاني خميس أحمد عبده، علي عبد الرزاق جليبي، العولمة والحياة اليومية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2011، ص 176.

## ب- البنوك:

تمثل التنمية طموحا كبيرا وتحديا في ظل المرحلة الحالية من عمر الاقتصاد العالمي وما يستوجب من احداث تغييرات لتتويع القاعدة الانتاجية وتحقيق معدلات نمو اقتصادي متزايدة وقابلة للاستمرار، في وقت يواجه فيه العالم مصاعب كبيرة للحصول على التمويل اللازم للوفاء بأهداف التنمية المستدامة، ما يجعل من البنوك أن تلعب دورا أساسيا في تضيق هذه الفجوة، فيمكنها أن تساعد في استقطاب تمويل القطاع الخاص وأن تشكل ركيزة لإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص، لاسيما لتمويل مشاريع البنية الأساسية، لما تقوم به من دور في حماية الموارد التمويلية من التبيد في استخدامات لا فائدة حقيقية منها والعمل على ترشيد استخدامها.

ولقد اعتبر مشكل التمويل من أصعب وأعقد المشاكل التي تواجه التنمية الاقتصادية في كل بلدان العالم مما استوجب تدخل البنوك والمؤسسات المالية الدولية كجهات فاعلة للتقليل من هاته المخاطر، وذلك عن طريق تطوير تقنياتها التمويلية ووسائل الدفع لتسهيل حركة التبادلات التجارية الدولية لمواكبة العمليات التنموية، لأن هذه الأخيرة عملية مستمرة ومستدامة لا تتقطع من جيل لآخر، حيث تعمل على محاربة العديد من المظاهر كالتخلف والفقير، كما تسعى للتقدم في شتى مجالات الحياة، من خلال تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الاجتماعي، بمحاربة الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتقليل من الفجوات بين الفئات المختلفة للمجتمع، ناهيك عن الجانب البيئي الذي هو أساس الحياة البشرية<sup>1</sup>، ناهيك عن المشاركة الإيجابية للبنوك من خلال التمويل المصرفي الأخضر، ومراعاة الأثر البيئي عند تمويل المشروعات، لأن المسؤولية البيئية أصبحت أحد أكبر التحديات التي تواجه البنوك في مختلف النظم الاقتصادية والدول والمنظمات الدولية والاقليمية<sup>2</sup>.

ويدعو الهدف السابع عشر من أهداف التنمية المستدامة شركاء التنمية إلى العمل معا لضمان عدالة التجارة وحصول البلدان المثقلة بالديون على التخفيف منها، وتوفير

1- بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، 2015، ص 2.

2- ياسر عوض عبد الرسول، دور البنوك في تقييم ومراعاة البعد البيئي عند تمويل المشروعات، بحث منشور بمجلة روح القوانين المحكمة، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر، 2018، ص 2.

الأموال للتصدي للفقر، وتوفير العقاقير الضرورية بتكلفة ميسورة، واستفادة البلدان الفقيرة من تكنولوجيا المعلومات والاتصال الجديدة، كما أن تشييد بنية تحتية حديثة ومستدامة ويمكن الاعتماد عليها أمر بالغ الأهمية حيال الوفاء بالتطلعات المتزايدة لمليارات الناس في شتى أنحاء المعمورة، ويساعد الاستثمار في البنية التحتية على رفع معدلات النمو الاقتصادي، كما يوفر فرصا اقتصادية جديدة ويسهل الاستثمار في رأس المال البشري، ولا شك أن هناك حاجة إلى إحداث زيادة كبيرة في استثمارات البنية التحتية في الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، للحد من الفقر وتحقيق الازدهار المشترك على نحو مستدام، والوصول إلى أهداف التنمية المستدامة والتصدي لآثار تغير المناخ، وفي هذا الصدد تعمل مجموعة البنك الدولي على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي المستدام والشامل في مختلف المناطق والقطاعات، وتقوم بدور حاسم في بناء الشراكات وإيجاد فرص جديدة للقطاع الخاص، ويقع هذا في صميم أعمال مجموعة البنك الدولي لنهج تعظيم الموارد التمويلية من أجل التنمية.

### 3- منظمات المجتمع المدني العالمي:

إن التنمية المستدامة ليست مجرد نهاية في حد ذاتها، بل هي أيضا، وهو الأهم، عملية جارية؛ ينبغي ألا تفوقها جهة فاعلة واحدة، فلكي تصبح التنمية مستدامة، يجب أن تكون نتيجة جهد دولي جماعي، و لذا فإن خلق شراكات بين الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والجهات الفاعلة الأخرى أمر جوهري، وتعتبر خطة عام 2030 ذاتها، دور منظمات المجتمع المدني ضرورة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>1</sup>.

كما أن وجود مجتمع مدني قوي يضمن وجود توازن القوى بين سلطة الدول وسلطة شعوبها، ويضمن حقوق الأفراد ويدافع عن الفئات الهشة والمهمشة في المجتمع، ويضمن سير الحراك السياسي والاجتماعي والاقتصادي في اتجاهه الصحيح، إضافة إلى وضوح الرؤية لدى المجتمع، لضمان النزاهة والشفافية والديمقراطية، ومن المعلوم أن الدول القوية ينتج عنها مجتمع مدني قوي، لأن هذا الأخير لو أعطي فرصة حقيقية سوف يسهم بشكل كبير وفعال في حل مشكلتي الفقر والبطالة التي تعاني منهما معظم دول العالم، فالمجتمع

1- سيما بحوث، الدور المحوري للمجتمع المدني في خطة 2030، المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 يومي 20 و 21 أبريل 2016، الدوحة، قطر، 2016.

المدني ليس بديلا للدول ولا مرادفا لها، بل هو عون ومساعد ومساهما، وشريكا فاعلا إلى جانب دور الدول والحكومات<sup>1</sup>.

وتبين التجربة مع الأهداف الإنمائية للألفية أن هناك مجالا واسعا لدعم مساهمة المجتمع المدني و تعزيز قدرات مؤسساته لكي تستطيع الاضطلاع بأدوارها بفاعلية في مجالات حاسمة الأهمية في السعي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها: نشر الوعي بخطة 2030 والدعوة إلى تحقيق أهدافها؛ توصيل صوت فئات المواطنين الأكثر فقرا وتهميشا وتمثيل مصالحهم؛ المشاركة في عمليات صياغة السياسات والتخطيط للتنموي؛ المساهمة في توطين أهداف التنمية المستدامة في السياقات الدولية والوطنية؛ والمشاركة الفاعلة في عمليات المتابعة و رصد التقدم المحرز.

### أ- تعريف المجتمع المدني العالمي:

يعتبر مفهوم المجتمع المدني العالمي من المفاهيم الحديثة التي تبلورت في خضم التطور الكبير الذي عرفه الفكر السياسي في أوروبا ابتداء من القرن السابع عشر، حيث تشكلت ملامحه الأولى مع أعمال فلاسفة الأنوار، وتحديدا مع توماس هوبز الذي يعد أول من تلفظ بعبارة المجتمع المدني، والتي تحيل بالنسبة إليه إلى حالة السلم والمدنية الناجمة عن العقد الاجتماعي والمقابلة لحالة الطبيعة<sup>2</sup>.

وقد عرف المجتمع المدني على أنه مجوع الروابط والتنظيمات المدنية التي تقوم على منظومة من الأسس كالانضمام الطوعي والاختياري، تهدف هذه الروابط والتنظيمات لتحقيق النفع العام اجتماعيا وتنمويا على أساس العضوية استنادا إلى المواطنة العالمية، فلا اعتبار

1- محمد زين العابدين، مؤسسات المجتمع المدني الواضح والطموح، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 5.

2 - François Rangon, Société civile : Histoire d'un mot, dans Jacques chevalier (dir.), La société civile, Centre universitaire de recherches administratives et politiques de Picardie, Paris, P.U.F., 1986, p 9.

لجنسيات وهويات ترتبط بدولة ما، ولتلك الروابط والتنظيمات عدد من الخصائص التنظيمية المحددة لأساليب العمل والأداء منها: الشفافية، عقلانية القرار، الديمقراطية<sup>1</sup>،... إلخ.

كما عرفت الأكاديمية البريطانية ماري كالدور المجتمع المدني العالمي بأنه أرضية تضم مناضلين ومنظمات غير حكومية ونيو ليبراليين ومجموعات وطنية ودينية، تناقش وتتفاوض وتمارس الضغط من أجل التأثير على التحولات والتوجهات العالمية، وهو ناتج بالأساس عن التواصل والترابط المتزايد بين الدول، كما هو ناتج أيضا عن ظهور نسق حكمة عالمي، وانبثاق حركات وجماعات وشبكات وتنظيمات تفتح نقاشا عموميا عالميا<sup>2</sup>.

وقد عرفه عبد الغفار شكر رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة بأنه: عبارة عن شبكة التنظيمات التطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، وتعمل على تحقيق المصالح المادية والمعنوية لأفرادها، والدفاع عن هذه المصالح في إطار الالتزام بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح الفكري والسياسي، والقبول بالتعددية والاختلاف والإدارة السلمية للصراعات والاختلافات<sup>3</sup>.

### ب- مكونات المجتمع المدني:

تزايد الرهان على المجتمع المدني العالمي مع تحديات الواقع الدولي، حيث أثبتت جدارته في تقييم مسار التنمية في الدول، وكذا على مستوى الدور الاستشاري الذي أصبح يضطلع به في بلورة التشريعات بطلب من الدول والمنظمات الدولية، وتشجيع الحركات الاجتماعية، ومواكبة السياسات العمومية في جانبها المحلي والدولي، عبر آلية التقارير التي تصدرها بشكل منتظم لتقييم أوضاع وحقوق الإنسان ومستوى التنمية في عدد من الدول، أو

1- نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2014، ص 59.

2 - Mary Kaldor, L'idée de société civile mondiale, Recherches sociologiques et anthropologiques, 2007, p 89.

3- بوفروخ فاتح، فواعل الشراكة المجتمعية والسلامة المرورية في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد 16، العدد 2، 2019، ص 8.

المرافعات التي تقوم بها بصدد مختلف القضايا، ومن خلال ولوج عدد من المتعاطفين مع أجندتها إلى مراكز القرار السياسي الوطني أو الدولي<sup>1</sup>.

### -المنظمات غير الحكومية:

إن المتأمل في الأنظمة الاقتصادية للبلدان يلاحظ أن هناك الكثير من المنظمات النشطة في العديد من المجالات التنموية، والتي تختلف في نشاطها وفي الهدف الموضوعة من أجله، ولعل من أبرزها، المنظمات الغير حكومية التي أضحت دورها لا يقل أهمية عن دور المنظمات الحكومية<sup>2</sup>، ولقد حظيت باهتمام الدول والحكومات ووسائل الاعلام الدولية، كونها تشكل إطارا مؤسسيا ووعاء تنظيميا للقطاع الثالث الذي يسير جنبا إلى جنب مع القطاعين العام والخاص، ولقد شهد هذا القطاع التطوعي نموا متسارعا، واستحوذ على حيز مهم داخل المجتمعات الدولية الكبرى، لما يقدمه من خدمات اجتماعية وتمويل لفئات واسعة من المؤسسات الخدمائية في العديد من المجالات الحيوية كالصحة والتعليم والبيئة وغيرها.

### - المجتمعات المدنية المحلية:

المجتمع المدني المحلي أحد أهم الفواعل الرئيسية في تحقيق التنمية بمستواها المحلي، وهو مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة ذاتيا وغير الربحية، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة، تسعى لتحقيق منافع أو مصالح للمجتمع ككل<sup>3</sup>.

وتعتبر المجتمعات المدنية المحلية امتداد تشاركي كامل بين الحكومات والناس، كما أنها الدعامة واللبنة الأساسية التي يتكون منها المجتمع المدني العالمي، وهي أحد أهم مكوناته، إذ تعد فاعلا رئيسيا في بلورة القرارات وتنفيذها ورقابتها داخليا، كما أنها ملتزمة بخصائص ومبادئ وأهداف المجتمع المدني العالمي، من خلال قيامها بالعديد من الوظائف

1- إدريس لكريني، المجتمع المدني العالمي وتحديات اليوم، جردة الخليج، الموقع الالكتروني:

<http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/2e5fc95b-cb7f-4a48-9f4a-6c04f1961b0a>

اطلع عليه بتاريخ: 17 ماي 2020، الساعة 22:45.

2- حافظي سعاد، دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 4، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016، ص 6.

3- بن صغير عبد العظيم، دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قلمة، الجزائر، 2015، ص 3.

في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، والتي من شأنها خلق حركية مستمرة في عدة ميادين تفتح لها المجال للعمل بحرية وكفاءة لتحقيق الأهداف التنموية في إطار تشاركي.

### - الندوات والملتقيات العالمية:

لعب المجتمع المدني دورا طلائعيا في التحسيس بأهمية اعتماد الشفافية والنزاهة والحكامة الجيدة في المعاملات الدولية والمحلية، وبالمساهمة في التصدي لعدد من المخاطر الدولية، كما أصبح يعطي للعلاقات الدولية طابعا من التعدد بعيدا عن الرؤية الأحادية والمركزية للدول، وهو ما حدا بالأمم المتحدة لتعتبره شريكا حقيقيا في تحقيق التنمية وتعزيز الديمقراطية والسلام العالمي؛ وما زالت مهامه في تطور مستمر؛ بفعل الندوات والملتقيات العالمية والوطنية التي أسهمت في تطوره وتكوينه، والتي ترتبط بترويج المفاهيم العالمية له، القائمة على التسامح والتضامن والحرية والتنوع.

### المطلب الثاني: الشراكة البيئية طبقا لاتفاقية آرهوس 1998

تعد اتفاقية آرهوس أداة إقليمية فاعلة وذات أهمية عالمية، كما أنها أهم إنجاز وامتداد للمبدأ العاشر من إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية لسنة 1992، وبهذه الصفة، فهي تمثل المشروع الأكثر طموحا، والذي تم إطلاقه حتى الآن تحت رعاية الأمم المتحدة في مجال الديمقراطية البيئية، وبالإضافة إلى ذلك، اتفاقية آرهوس هي نوع جديد من الاتفاقيات البيئية الدولية التي تربط الحقوق البيئية بحقوق الإنسان، وهي اعتراف وإقرار بأن هناك التزام للأجيال الحالية في الحصول على المعلومات المتعلقة بالقرارات المهمة التي تؤثر في بيئتهم، والمشاركة في اتخاذ تلك القرارات، والاحتكام إلى القضاء للوصول إلى عدالة بيئية، دون تبيد حاجيات الأجيال القادمة في ذلك، إذ تفترض هذه الاتفاقية كمبدأ أساسي، أن مشاركة جميع المعنيين هو ما سيؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة البيئية، حيث ترتبط مسؤولية الحكومة بحماية البيئة من جهة، ومن جهة أخرى تركز على التفاعلات بين الجمهور والسلطات العامة في إطار ديمقراطي، وتنشئ عملية شراكة بيئية جديدة.

ومنذ السبعينات تزايد الاعتراف بالصلة بين القضايا البيئية وحقوق الإنسان، ففي عام 1992، كرست هذه الصلة رسميا في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية

المستدامة أو "مؤتمر قمة الأرض" المنعقد في ريو دي جانيرو، حيث اعتمدت 178 حكومة إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، الذي لا يزال اليوم يعتبر إعلاناً تاريخياً، وقد نص المبدأ العاشر منه وللمرة الأولى في صك دولي، على "أن قضايا البيئة تعالج عل أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين"، وعلى أن، "توفر لكل فرد فرصة مناسبة للوصول إلى المعلومات"، وعلى حق "المشاركة في صنع القرار" وإمكانية "الوصول بفعالية إلى العدالة البيئية"، وفي عام 1998، اعتمدت حكومات لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا (اللجنة الاقتصادية لأوروبا) اتفاقية آرهوس<sup>1</sup>، وتهدف هذه الاتفاقية إلى منح المواطنين حقوقاً خاصة بالوصول إلى المعلومات، والمشاركة العامة، وإمكانية اللجوء إلى القضاء، في عمليات صنع القرارات الحكومية بشأن المسائل المتعلقة بالبيئة العابرة للحدود والوطنية والمحلية، فهي تركز بشكل أساسي على التفاعل بين السلطات العامة والجمهور، كما تعتبر ذات أهمية بالغة باعتبارها اتفاقاً بيئياً متعدد الأطراف، يهدف إلى تأمين فرص متزايدة وشفافة وذات إجراءات تنظيمية موثوق بها للمواطنين بهدف الوصول إلى المعلومات البيئية، وهي وسيلة لتعزيز شبكة الإدارة البيئية واستحداث علاقة جديرة بالثقة وتفاعل بين المجتمع المدني والحكومات.

### الفرع الأول: حق الوصول إلى المعلومات البيئية

الوصول إلى المعلومات هو أولى الركائز الثلاث لاتفاقية آرهوس، والدعامة الأولى في الترتيب الزمني حيث تتطلب المشاركة العامة الفعالة في عملية صنع القرار وجود معلومات كاملة ودقيقة وحديثة، ويمكن أن تكون هذه الدعامة مستقلة من حيث أن الجمهور

1- تم توقيع اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في الشؤون البيئية، والتي تعرف عادة باسم اتفاقية آرهوس، وذلك في 25 يونيو عام 1998 في الدنمارك في مدينة آرهوس، ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 30 أكتوبر 2001، وابتداءً من شهر مايو 2013 صدقت عليها 47 دولة بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، وكانت جميع الدول التي صدقت على الاتفاقية من أوروبا وآسيا الوسطى. بدأ الاتحاد الأوروبي في تطبيق مبادئ اتفاقية آرهوس في تشريعاته، وبالأخص في توجيه إطار العمل الخاص بالمياه (توجيه EC/60/2000). وقعت ليختنشتاين وموناكو وسويسرا على الاتفاقية ولكنها لم تعتمدها.

يمكنه طلب المعلومات لأسباب متعددة وليس فقط للمشاركة، والذين يمكنهم إضافة ما لديهم من معلومات لهذا المحتوى<sup>1</sup>.

تشتمل دعامة "الوصول إلى المعلومات" على عنصرين، الأول يتعلق بحق الجمهور في طلب معلومات من السلطات العامة والتزام السلطات العامة بتقديم المعلومات استجابة لهذا الطلب، ويوصف هذا النوع من الوصول إلى المعلومات بأنه "سلبي" وهو موضوع المادة الرابعة<sup>2</sup>، أما العنصر الثاني في دعامة المعلومات فيتعلق بحق الجمهور في تلقي المعلومات والتزامه بها، كما على السلطات جمع ونشر المعلومات ذات الاهتمام العام بشكل فاعل، والتي تعتبر ذات أهمية للمصلحة العامة<sup>3</sup>، ويدعى هذا بالوصول "النشط" إلى المعلومات التي هي موضوع المادة الخامسة من الاتفاقية.

ويقصد بالحق في الحصول على المعلومات ذلك الحق الذي يتيح للمواطن حرية السؤال عن كل معلومة توجد بالإدارة العمومية<sup>4</sup>، وتلقي الإجابة عنها بصورة أو بأخرى، فهو حق إنساني، طبيعي، أساسي للفرد والجماعة، وهو حاجة بيولوجية، نفسية، واجتماعية، واقتصادية، وسياسية يعبر عن مدنية المجتمعات، وحضارتها، واحترام عقلية الفرد، ومنهجية تفكيره، وإشراكه في الأدوار والمسؤوليات، وتحمله لمسؤولياته تجاه مجتمعه وقضاياه المختلفة، فالمعلومة يجب أن تكون متاحة ومتوفرة لكل من يطلبها، وهو الأداة الأساسية العملية والإجرائية للشفافية، التي تمكن كل المواطنين من الاطلاع على ما يجري بالإدارة العمومية، وكذلك حق الاطلاع على الوثائق الادارية ذات الصلة<sup>5</sup>.

1- وسام كمال، الإعلام الإلكتروني والمحمول بين المهنية وتحديات التطور التكنولوجي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014، ص 46.

2- المادة 4 من اتفاقية آرهوس للجنة الاقتصادية لأوروبا 1998.

3- عماد مبارك وآخرون، حرية تداول المعلومات، دراسة قانونية مقارنة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ط 1، القاهرة، 2011، ص 23.

4- محمد بواط، الحقوق البيئية بين المضمون الموضوعي والإجرائي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 18، ص 288.

5- أحمد عبد الكريم سلامة، "البيئة وحقوق الانسان في القوانين الوطنية والموثيق الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة العدد 15، أبريل 1994 ص 36.

## أولاً- سبب وجود دعامة "الوصول إلى المعلومات"

يعتبر الحق في الإعلام من أبرز حقوق الإنسان المكرس من خلال المواثيق الدولية العالمية والإقليمية، كما هو الحال بالنسبة للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية في مادتيه 19 و 25، كما نص عليه المبدأين 19 و 20 من إعلان ستوكهولم لعام 1992، والميثاق العالمي للطبيعة لعام 1982، والمبدأ العاشر من إعلان ريو السالف الذكر، أما بالنسبة للقوانين الوطنية فقد كرس كذلك من خلال المادة 2 و 3 و 7 من القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، والتي نصت عليه ضمناً أو صراحة، ضمن دساتيرها أو تشريعاتها العادية و هو الحال بالنسبة لاتفاقية آرهوس التي ما فتئت تصرح بهذا الحق.

أكدت العديد من الأحكام القضائية الدولية<sup>1</sup> أن الحق في الحصول على المعلومات البيئية هو حق من حقوق الإنسان الأساسية، و أصبح منظماً على الصعيد الدولي عبر قوانين خاصة به و تم إقراره في تشريعات وطنية في العديد من الدول، وبموجب الاتفاقية، فإن الوصول إلى المعلومات البيئية لا يضمن فقط أن أفراد الجمهور قادرون على فهم ما يحدث في بيئتهم، ولكنهم قادرون على المشاركة في البيئة وفي عملية صنع القرار مع المعرفة الكاملة للحقائق، كما يعد الحصول على المعلومات البيئية، ليس فقط وسيلة فعالة لممارسة حق الانسان في البيئة، بل أيضاً أداة لتأكيد واجبه تجاه البيئة<sup>2</sup>.

وتعد المعلومات الوقود الذي يحرك المؤسسات الإعلامية، ومؤشراً تقاس به حرية الرأي والتعبير، لذلك تعمل جميع الهيئات والمؤسسات على توفير المعلومات كما ونوعاً، ونقلها وبثها ونشرها وتبادلها في إطار الحق في الإعلام الذي يعد من الجيل الثالث لحقوق الإنسان.

1- عيسى عجيرن، الإطار القانوني لحق الجمهور في المعلومة والمشاركة في اتخاذ القرارات البيئية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار تليجي الأغواط، العدد 4، 2016، ص 6.

2- خالد السيد المتولي محمد: الحق في المعلومات البيئية في المواثيق الدولية والقوانين العربية، القاهرة، 2008، ص 56.

## ثانياً - الوصول إلى المعلومات في القانون الدولي

فقد وضعت هذه الاتفاقية الدولية قواعد قديمة العهد وجدت مسبقاً على المستوى الوطني، وقد وجدت بعض هذه القواعد الوطنية مكانها في القانون الدولي، ولا سيما في السنوات الأخيرة، فالكثير من المعاهدات المبرمة قبل التسعينات تنص على أنه يمكن للأطراف الحصول على معلومات من بعضها البعض، وقد طورت المعاهدات الأخيرة هذا المفهوم للوصول إلى المعلومات وتطلب من الأطراف أن تتيح لأفراد الجمهور فرصة الوصول إلى المعلومات التي تحتفظ بها الإدارة، وتستند العديد من هذه المعاهدات إلى المبدأ 10 من إعلان ريو 1992، الذي ينص على أنه يجب على كل فرد الوصول إلى المعلومات البيئية التي تحتفظ بها السلطات العامة، بما في ذلك المعلومات المتعلقة بالمواد والأنشطة الخطرة في بيئتهم<sup>1</sup>.

كما أدرج الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في العاشر من ديسمبر 1948، حرية المعلومات في المادة 19 كجزء من حرية التعبير التي تضم "الحق في البحث عن المعلومات وتلقيها ونقلها"، وتضمن هذه المادة الملزمة الحق في حرية التعبير والمعلومات بالصيغة التالية: "لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلقيها وإذاعتها بأية وسيلة كانت دون تقييد بالحدود الجغرافية"<sup>2</sup>.

فتقرير حق الإنسان في البيئة وواجبه نحوها يقتضي من الدول أن تهيئ أمام الأفراد والجمعيات والمنظمات المهتمة بشؤون البيئة سبل الحصول على المعلومات البيئية، وان

1- خالد العنانزه، المشاركة الجماهيرية في القرارات التنموية، الموقع الرسمي لجمعية البيئة الأردنية، <http://jes.org.jo>

2- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Guidelines for Infrastructure Development through 11 Build-Operate-Transfer (BOT) Projects 3 (1996), <https://open.unido.org/api/documents/4808368/download/UNIDO-Publication-1996-4808368.12>

تقاعست على ذلك تكون قد أخلت بما أقرته من حق للإنسان وخفضت من واجبه نحو البيئة<sup>1</sup>.

**ثالثاً - الحق في المعرفة بموجب بروتوكول كييف الخاص بتسجيل إطلاق الملوثات ونقلها الملحق باتفاقية آرهوس.**

بروتوكول "كييف" لسجلات إطلاق الملوثات ونقلها في اتفاقية آرهوس الذي اعتمد في 2003 و تم التصديق عليه ابتداء من 2013 من طرف 31 دولة كبادرة لتوسع التصديق عليه، و هو بروتوكول مهم للغاية في مجال قيد بيانات المواد الملوثة من المناطق الصناعية و تمكين مختلف الفعاليات من الوصول إليه، وهذا البروتوكول يتطرق مباشرة إلى أحد ركاز الاتفاقية.

يمكن أن يكون بروتوكول كييف الخاص بتسجيل إطلاق الملوثات ونقلها، وهو بروتوكول ملحق باتفاقية آرهوس بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية يمكن أن يكون أداة مُلزِمة قانوناً لضمان حق الجمهور في معرفة إطلاقات الزئبق والملوثات الأخرى من المصادر الصناعية، وعلى الرغم من أن اتفاقية آرهوس وبروتوكول تسجيل إطلاق الملوثات ونقلها قد وُضِعَا، وتجري إدارتهما في إطار لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا، فإنهما مفتوحان أمام عضوية أي عضو من أعضاء الأمم المتحدة، ويمكن للبلدان الواقعة خارج اللجنة الاقتصادية لأوروبا تعزيز قدرة مواطنيها على رصد التلوث بالزئبق، ومواجهته، بل وإمكانية منع حدوث التلوث بالزئبق بانضمامها إلى بروتوكول تسجيل إطلاق الملوثات ونقلها.

وتعد سجلات إطلاق الملوثات ونقلها هي آليات لضمان "حق عامة الجمهور في المعرفة" - الحق في الاطلاع على المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تتعرض لها صحة الإنسان والبيئة من إطلاقات المواد الكيميائية السمية، بما في ذلك الزئبق، وهذا التحليل يحدد ويناقش سجلات إطلاق الملوثات ونقلها كخيار في إطار الأحكام الحالية التي ينص عليها صك قانوني دولي، هو بروتوكول كييف لتسجيل إطلاق الملوثات ونقلها الملحق باتفاقية

1- رعد خلف عطية، جودة القرار الإداري وعلاقته بالتفكير الإبداعي، مجلة البحوث التربوية، عدد 38، العراق، 2013، ص 258.

أرهوس الخاصة بالحصول على المعلومات، ومشاركة الجمهور في اتخاذ القرارات والحق في اللجوء إلى المحاكم في المسائل البيئية، وللاطلاع على مناقشة أشمل لسجلات إطلاق الملوثات ونقلها، راجع القسم 3-2-4 فيما يلي.

والغرض من هذه الملحوظة هو أن ندرك أنه ليس من الضروري أن تكون سجلات إطلاق الملوثات ونقلها مقصورة على البلدان التي تُنشئها عملاً باتفاق ملزم قانوناً ومتعدد الأطراف، ويشترط معظم البلدان المتقدمة جداً على الصناعات أن تقوم بالإبلاغ عن إطلاقات ملوثات معينة ونقلها، وتقوم بتجميع هذه المعلومات في سجلات أو كشوف يستطيع الجمهور الاطلاع عليها.

وقد اتخذت هذه البلدان عموماً مبادرات خاصة بها، وإن لم يكن ذلك شرطاً من شروط معاهدة متعددة الأطراف، وبالمثل، يمكن للبلدان النامية أن تضع سجلات لإطلاق الملوثات ونقلها دون أن يكون مطلوباً منها الانضمام إلى معاهدة مثل بروتوكول تسجيل إطلاق الملوثات ونقلها الملحق باتفاقية كييف، وتكمن قيمة إنشاء سجلات لإطلاق الملوثات ونقلها كطرف في بروتوكول تسجيل إطلاق الملوثات ونقلها الملحق باتفاقية كييف أو غيره من الصكوك المماثلة في أن البلدان النامية يمكن بالتالي أن يكون بوسعها الحصول بسهولة على الخبرات التقنية، وتبادل المعلومات، والحصول على المساعدة من الأطراف الأخرى، مما يمكن أن يُسهل عليها النجاح في تنفيذ سجلات فعالة لإطلاق الملوثات ونقلها.

- أما الشركات التي تزاوّل أنشطة تنبعث منها مواد ملوثة أن تنقلها مثل الزئبق فيمكنها طواعية، بمبادرة منها أو في شراكة مع شركات أخرى، جعل المعلومات الخاصة بالأنشطة المسببة للتلوث في متناول الجمهور، ومع ذلك، فإن عزوفها عن ذلك بدون محفزات من الحكومات قد يكون قوياً، كما أن قدرة الجمهور على الحصول على المعلومات وفائدة هذه المعلومات قد تكون أقل مما هو الحال عندما تكون هذه المعلومات مقدمة إلى سجل وطني موحد ومعرضة فيه بشكل إجباري.

## الفرع الثاني: حق المشاركة العامة في عملية صنع القرار البيئي

اتخاذ القرار هو عملية الاختيار الرشيد والحر من بين مجموعة البدائل المطروحة عليه، بعد فحصها بدقة، والتي فرض وجودها وجود مشكلة بيئية ملحة، وتحتاج إلى حل، للوصول إلى هدف وغاية مرغوبة، في ظل التحلي بالقيم والعقلانية والمنطقية<sup>1</sup>.

المشاركة العامة في عملية صنع القرار هي "الدعامة" الثانية للاتفاقية، هذه المشاركة لا يمكن أن تكون فعالة إذا لم يكن من الممكن الوصول إلى المعلومات، والتي تشكل الدعامة الأولى، ولتأكيد الحق، وذلك بفضل الوصول إلى العدالة الذي يتوافق مع الدعامة الثالثة.

فمن الناحية المثالية، تشمل المشاركة العامة نشاط أفراد الجمهور بالشراكة مع السلطات العامة حتى يؤدي اتخاذ القرار وصنع القرار إلى تحقيق النتيجة المثلى، إذ لا توجد صيغة جاهزة للمشاركة العامة، لكن هذه المشاركة تتطلب الحد الأدنى من الإخطار الفعال، والمعلومات الكافية، والإجراءات السليمة والنظر السليم في نتائج عملية المشاركة العامة، وتعتمد درجة اشتراك الجمهور في عملية معينة على عدد من العوامل، بما في ذلك النتائج المتوقعة، ونطاقها، والسكان الذين من المحتمل أن يتأثروا، وحجم أولئك السكان، والمستوى الذي تحدث فيه، وتحديد القضايا (الوطنية أو الإقليمية أو المحلية)....إلخ.

يرى ويتحدث الكثيرون عن "التسلسل الهرمي" للمشاركة، حيث تكون السلطة التي يمارسها أفراد الجمهور أكبر - إلى حد التشابه بالديمقراطية المباشرة - بقدر ما يتعلق الأمر بالقضايا المحلية، وهي قضايا ذات نطاق عالمي أكثر وتؤثر على عدد أكبر من الناس، يتناقص دور كل فرد من الجمهور، و يتزايد دور السياسيين والسلطات العامة التي تتحمل مسؤولية اتخاذ القرارات، بالإضافة إلى ذلك، قد تختلف الحالة وفقاً للشخص بناءً على مشاركته في مجال معين، وحددت وكالة حماية البيئة الأمريكية EPA مشاركة الجمهور

1- طارق بركات، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات، 2014، المجلد 26، العدد 5، ص 66.

بأنها عملية اشراك ومساهمة الجمهور مباشرة في اتخاذ القرار أو الاجراء وتضمن هذه العملية منح الفرصة للجمهور للتأثير في القرارات التنموية او نتائج المشاريع<sup>1</sup>.

حيث جميع السلطات العامة ذات الصلة تسعى إلى الاستفادة من اهتمام وطاقة الجمهور، ومع ازدياد تعقيد القرارات تزداد أهمية تطبيق الممارسة الجيدة والمزيد من التعامل مع الأولويات، وحيث أنه من المهم أن تنظر الحكومات بالكامل في الاعتبارات البيئية في عملية صنع القرار لديها، إذ تعمل التقارير والبيانات البيئية على إدخال الاعتبارات البيئية ضمن متغيرات عملية اتخاذ القرارات<sup>2</sup>، كما يجب أن يكون لدى السلطات العامة معلومات دقيقة ومفصلة وحديثة (انظر أيضا الفقرة السادسة عشرة من الديباجة)<sup>3</sup>، يمكن للجمهور أن يكون أحد المصادر الرئيسية للمعلومات، ولحسن الحظ، غالباً ما يرغب في المشاركة في جمع المعلومات ودراسة مختلف القرارات الممكنة، سواءً في مصلحته أو بسبب مسؤوليته عن حماية البيئة، ويتطلب ذلك عملية مفتوحة وشفافة تنطوي على ثقة الجمهور، من خلال خلق الإطار الذي يمكن للجمهور ممارسة حقهم في الاطلاع، والذي جيز للأطراف تحقيق هدفين في وقت واحد، وهذا بتحسين قدرة السلطات على الوفاء بمسؤولياتها وتهيئة الظروف اللازمة ليتمكن للناس ممارسة حقوقهم والوفاء بالتزاماتهم الخاصة.

وقد وجدت عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص اهتماماً لدى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية «اليونيدو»، حيث عرّفت المنظمة الشراكة بين القطاعين العام والخاص على أنها: «أشكال من التعاون، من خلالها يتولى الشريكان العام والخاص معاً الملكية والمسؤولية، وغالباً ما تكون الشراكة في قطاعات البنية الأساسية والمرافق العامة»<sup>4</sup>.

وتذكر المقالات التي تتوافق مع الدعامة الثانية السلطات العامة أنه من الأهمية القصوى السماح لمشاركة الجمهور بإنتاج جميع آثارها، وبالطبع، قد يكون من المغري

1- ديباجة اتفاقية آرهوس، 1998.

2- إبراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث البيئي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص.107.

3- المادة 06 من اتفاقية آرهوس 1998.

4- سيف الفواعير، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مفهومها وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة، المجلة الدولية للقانون، المجلد 3، 2017، ص 5.

الذهاب بأسرع ما يمكن للحصول على نتيجة تبدو للوهلة الأولى الأفضل، ولكن في حالات لا حصر لها، ظهرت عناصر غير متوقعة أو مخفية فقط من خلال المشاركة، وأخطاء محتملة مكلفه تم تجنبها، وعلاوة على ذلك، حتى إذا لم تؤد هذه العملية إلى أي تغييرات رئيسية في الاقتراح الأصلي، فإن المشاركة النشطة والهادفة للجمهور في عملية صنع القرار يمكن أن تؤدي إلى التطبيق الناجح للقرار النهائي، وعلى عكس ذلك، فإن تقليص المشاركة العامة إلى مجرد إجراء شكلي يمكن أن يهدد إمكانات التنفيذ الناجح للقرار بسبب الشرعية المشكوك فيها من هذه العملية، حيث أن القرار الرشيد هو القرار الذي يعود إلى اختيار بدائل تؤدي إلى تحقيق الهدف النهائي<sup>1</sup>، مما يجعله من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسيات التنموية في المجتمع المحلي.

#### أولاً- مضمون الحق في المشاركة العامة في إطار اتفاقية آرهوس:

لم تقدم الاتفاقية تعريفاً واضحاً لمصطلح "المشاركة العامة"، بيد أن الديباجة تحدد عدداً من القيم والاعتبارات التي تكمن وراء هذا التعبير، والأكثر أهمية هو دور المشاركة العامة في إنشاء آلية لتمكين الجمهور من تأكيد حقه في العيش في بيئة مواتية لصحته ورفاهيته ولصالحه، والوفاء بواجبه في حماية البيئة، وفي الديباجة يذكر لنا أيضاً أن المشاركة العامة تساعد على اتخاذ قرارات أفضل وتنفيذها على نحو أكثر فعالية، مما يساعد على رفعها للقضايا البيئية، وتعطي الفرصة للتعبير عن قلق الجمهور وتساعد السلطات العامة أن تأخذ ذلك بعين الاعتبار، كما أنها تعزز احترام مبدأ المساءلة وشفافية اتخاذ القرارات وتوفر دعماً عاماً متزايداً للقرارات البيئية<sup>2</sup>.

في النص الأساسي أيضاً، توضح الاتفاقية كيف يجب أن تتم المشاركة العامة في حالة بعض العمليات التي تؤدي إلى اعتماد القرارات أو السياسات، وهذا يشير إلى أن الجمهور يجب أن يكون قادراً على المشاركة في الوقت المناسب وبكفاءة، بشكل صحيح وبالطريقة المنصوص عليها، ويجب أن تكون هذه المشاركة مصحوبة بتوفير المعلومات،

1- المادة 08 من اتفاقية آرهوس، 1998.

2- اتفاقية إسبو (Espoo Convention): هي اتفاقية تابعة للأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا تمت المعاهدة عليها في إسبو في فنلندا عام 1991 وتلزم الاتفاقية الدول والأطراف على تقييم الآثار البيئية في سياق عابر للحدود.

وإرسال الإخطارات للتشاور، مع مراعاة الملاحظات واعتماد القرارات، وتنقسم أحكام المشاركة العامة في الاتفاقية إلى ثلاثة أجزاء، حسب نوع القرارات التي يتعين اتخاذها، تناولت المادة 6 المشاركة العامة في القرارات المتعلقة بأنشطة محددة قد يكون لها تأثير كبير على البيئة<sup>1</sup>، مثل القرارات المتعلقة بالموقع المقترح وتشبيد وتشغيل مرافق كبيرة أو إذن لتسويق المنتجات، وأشارت المادة 7 إلى المشاركة العامة في وضع الخطط والبرامج والسياسات البيئية<sup>2</sup>، مثل خطط استخدام القطاعات أو استخدام الأراضي، وخطط العمل لحماية البيئة والسياسات البيئية على جميع المستويات، كما أن المادة 8 تتعلق بالمشاركة العامة خلال مرحلة تطوير القوانين واللوائح من قبل السلطات العامة<sup>3</sup>.

وتضع الاتفاقية التزامات قوية على الأطراف عندما تتخذ الترتيبات اللازمة لضمان مشاركة الجمهور في الوقت المناسب وبشكل مناسب وفعال، بعض من هذه الالتزامات تتعلق بإرسال الإخطارات، والمواعيد، ومعلومات الاتصال والملاحظات التي يتعين النظر فيها، ومتابعة والاتصالات من القرار، وبالإضافة إلى ذلك، تحث الاتفاقية الأطراف على تعزيز المشاركة العامة من خلال طرائق أخرى، على سبيل المثال من خلال تشجيع مؤيدي المشروع على المشاركة مع الجمهور في مرحلة مبكرة، (أنظر المادة 6 لأكثر تفصيلاً)، نظراً لحقيقة أن التعبئة العامة القوية مضمونة بشكل صحيح بموجب القانون، سيكون من المرغوب فيه بالنسبة لفئات معينة من عملية صنع القرار، وفقاً لمبدأ أن المتضررين ينبغي أن يكون لهم الحق في التأثير على هذه العمليات، يتمتع الأطراف بهامش أكبر من التقدير في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في المادتين 7، 8، ولا سيما فيما يتعلق بالسياسات ومشروعات القوانين.

كما تذكر المادة 3 الأطراف بأن أحكام الاتفاقية، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في المواد 6 و 7 و 8، هي الحد الأدنى، وأن للأطراف الحق في اعتماد أحكام تسمح

1- عد المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة (ECOSOC) جزءاً هاماً من منظومة الأمم المتحدة، حيث يتحمل مسؤولية تنسيق الأعمال الاقتصادية والاجتماعية وما يتصل بذلك من الأعمال التي تقوم بها 14 وكالة من وكالات الأمم المتحدة المتخصصة.

2- حاتم عبد المنعم: العدالة الاجتماعية قلب العدالة البيئية، دار المعارف، القاهرة، 2014، ص 123.

3- المواد: 4 و 6 و 9 من اتفاقية آر هوس 1998.

للجمهور بالاطلاع على أحكام الاتفاقية، والمشاركة على نطاق أوسع في عملية صنع القرار<sup>1</sup>.

### ثانياً - أساس حق المشاركة العامة

يتناول عدد من الصكوك الدولية الأخرى جوانب مختلفة من المشاركة العامة، ففي عام 1982، نص الميثاق العالمي للطبيعة، الذي اعتمده الجمعية العامة للأمم المتحدة في القرار 7/37 المؤرخ 28 تشرين الأول / أكتوبر 1982 في أوروبا، على أنه يجوز لأي شخص أن يشارك بشكل فردي أو مع الآخرين في اتخاذ القرارات التي تؤثر بشكل مباشر على بيئتهم (الفقرة 23)، ويتضمن القرار رقم 171 (1986) "المنطقة والبيئة والمشاركة" للمؤتمر الدائم للسلطات المحلية والإقليمية في أوروبا، والذي هو جزء من مجلس أوروبا، أحكاماً محددة جداً بشأن مشاركة اتخاذ القرار العام على البيئة، كما تناول ذلك القانون 10/03 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة<sup>2</sup>، في مادته الثالثة والثامنة، واللذان تنصان على حق كل شخص في المشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة.

فقبل اعتماد اتفاقية آرهوس، اشتملت اتفاقية تقييم الأثر البيئي في سياق عابر للحدود<sup>3</sup> على أكثر شروط المشاركة العامة تفصيلاً حتى الآن، ففي اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية<sup>4</sup>، تنص الفقرتان 2 و 6 من المادة 2 والفقرة 2 من المادة 4 على أن الجمهور في المناطق التي يحتمل أن تتأثر ينبغي أن يشارك في تقييم الأنشطة المقترحة التي يمكن أن يكون لها أثر سلبي عابر للحدود، وتنص الاتفاقية الإطارية لعام 1992 بشأن تغير المناخ في المادة 6 (أ) (3) على أنه ينبغي للأطراف العمل على تشجيع وتيسير المشاركة العامة

1- عُقد بموجب قرار الجمعية العامة 228/44 المؤرخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1988، عقد في ريو دي جانيرو في الفترة 3 إلى 14 حزيران/يونيه 1992، وعُرف وقتها باسم قمة الأرض، أُطلق عليه بعد ذلك اسم مؤتمر ريو.

2- القانون 10/03 المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، جريدة رسمية عدد 43، الجزائر، 2003.

3- إسبو 1991، مرجع سابق.

4- ديفيد نجيب بيلو: «ما هي العدالة البيئية الحرجة؟»، دار النشر "Polity"، كامبريدج، المملكة المتحدة، 2017، ص

في النظر في تغير المناخ وآثاره، وضع التدابير المناسبة للتعامل معها، كما تنص اتفاقية لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا لعام 1992 بشأن الآثار العابرة للحدود للحوادث الصناعية في الفقرة 2 من المادة 9 على أن الطرف الذي يقع تحت الولاية القضائية التي قد يقع فيها حادث صناعي يعطي للجمهور في المناطق التي قد تتأثر بالحوادث الصناعية فرصة المشاركة، بغض النظر عن الحدود.

وترد المبادئ العامة التي برزت من خلال هذه الصكوك وغيرها من الصكوك الدولية في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية لسنة 1992، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في 14 حزيران / جوان 1992، ووفقاً للمبدأ 10، فإن أفضل طريقة للتعامل مع القضايا البيئية هي ضمان مشاركة جميع المواطنين المعنيين، كما ورد في بيان هذا المبدأ أن كل فرد يجب أن يكون له فرصة المشاركة في عمليات صنع القرار التي سيتم تسهيلها من خلال نشر المعلومات على نطاق واسع، ويقدم جدول أعمال القرن<sup>1</sup>، الذي اعتمد أيضاً في مؤتمر ريو 1992، إرشادات بشأن الأساليب وأفضل الممارسات لتحقيق التنمية المستدامة ويضع قيمة عالية على المشاركة العامة.

تتوافق الصكوك الدولية الأحدث مع إعلان ريو 1992، اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد، وبخاصة في أفريقيا<sup>2</sup>، ويلاحظ في المادة 3 (أ) و 2 (هـ) والمادة 4، الصيغ المستخدمة سابقاً للدعوة إلى المشاركة العامة في صنع القرار وتذكر أنه ينبغي للأطراف تسهيل هذه المشاركة، كما يشير بوضوح إلى المشاركة العامة في العديد من فئات العمليات، بما في ذلك تخطيط السياسات، واتخاذ القرار، وتنفيذ واستعراض برامج العمل الوطنية، وقد أدى مشروع تم تنفيذه برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة إلى مشروع إعلان المبادئ بشأن حقوق الإنسان والبيئة، والذي ينص في الفقرة 18 على أنه يحق لجميع الأشخاص الحق في

1- واين نافزجر، التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018، ص 83.

2- اتفاقية باريس 1994 هو الاسم المتداول للبروتوكول الاقتصادي الملحق باتفاقية غزة - أريحا، الموقع بين إسرائيل وممثلين عن منظمة التحرير الفلسطينية، وقعت الاتفاقية بتاريخ 29 أبريل 1994، ثم تحول البروتوكول لجزء من اتفاقية أوسلو 2 (اتفاق المرحلة الانتقالية للضفة الغربية وقطاع غزة) الذي وقع في 24 و 28 سبتمبر 1995.

"المشاركة بنشاط وبحرية وفعالية في أنشطة وعمليات التخطيط وصنع القرار التي قد يكون لها تأثير على البيئة والتنمية"، بما في ذلك الحق في تقييم مسبق للأنشطة المقترحة، وأخيراً، مبادئ صوفيا التوجيهية للنفاز إلى المعلومات البيئية والمشاركة العامة في صنع القرارات البيئية، والتي وافق عليها وزراء البيئة في منطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا في عام 1995، وشملت تسع فقرات مفصلة عن المشاركة العامة وكانت نقطة انطلاق للتفاوض على اتفاقية آرهوس.

### ثالثاً - تنفيذ المشاركة العامة:

تفرض اتفاقية آرهوس التزامات دنيا على الأطراف لتنفيذها، وتترك هذه الالتزامات لكل طرف هامش تقديري معين في اختيار الوسائل التي تستخدم في تكييف التزامات الاتفاقية وفقاً لنظامها القانوني والمؤسسي الخاص بها.

ويقدم الجدول التالي لمحة عامة عن الالتزامات المفروضة بوضوح على الأطراف والاعتبارات العملية المختلفة لتنفيذها، على النحو المبين في المواد 6 و 7 و 8.

**الجدول 1:** لمحة عامة عن الالتزامات المفروضة بوضوح على الأطراف والاعتبارات العملية المختلفة لتنفيذها.

المواد	الشروط العامة الواجب توافرها	مؤشرات التنفيذ
المادة 06	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تنظيم المشاركة العامة في وقت مبكر في عملية صنع القرار</li> <li>• للأنشطة التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على البيئة.</li> <li>• إخطار الجمهور المعني.</li> <li>• تحديد مواعيد نهائية معقولة لخطوات إجراء المشاركة العامة.</li> <li>• تزويد الجمهور بكل المعلومات التي تهتمه</li> <li>• إعطاء الجمهور الفرصة لتقديم التعليقات</li> <li>• مراعاة حسابات نتائج المشاركة</li> <li>• إعلام الجمهور بالقرار والأسباب النهائية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع معايير لتقييم أهمية الأنشطة غير المدرجة في القائمة.</li> <li>• ضمان اعتماد صانعي القرار مراعاة الاعتبارات البيئية.</li> <li>• توفير تدابير تشجع المقدمين على المشاركة.</li> <li>• تحديد المبادئ التوجيهية والمعايير لضمان جودة المعلومات ذات الأهمية.</li> <li>• تحديد إجراء محدد لتقديم التعليقات في الكتابة أو في جلسات الاستماع.</li> <li>• الإشراف على الطريقة التي تأخذ بها السلطات العامة في الاعتبار الملاحظات: الإعفاءات والمواعيد النهائية بمرونة.</li> <li>• تسهيل مشاركة الجمهور من خلال إجراء مناقشة مع مقدم الطلب في وقت مبكر من العملية</li> </ul>
المادة 07	<ul style="list-style-type: none"> <li>• إنشاء إطار مشترك وعادل للمشاركة العامة في وضع الخطط والبرامج البيئية</li> <li>• قم بتعيين الجمهور للمشاركة</li> <li>• تنظيم المشاركة العامة في وقت مبكر من تطوير الخطط والبرامج البيئية</li> <li>• تزويد الجمهور بالمعلومات الضرورية</li> <li>• تحديد مواعيد نهائية معقولة للمشاركة العامة</li> <li>• مراعاة حسابات نتائج المشاركة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع قواعد واضحة للمشاركة وإنشاء آليات الإخطار.</li> <li>• تحديد المبادئ التوجيهية والمعايير لضمان جودة المعلومات الضرورية</li> <li>• تحديد طرق لتحديد الجمهور الذي قد يشارك</li> <li>• الإشراف على الطريقة التي تأخذ بها السلطات العامة في الاعتبار الملاحظات الهامة.</li> <li>• وضع سياسات لمشاركة الجمهور في صنع القرار</li> <li>• أن تكون مرنا في استخدام الوسائل (العملية و / أو الترتيبات الأخرى) وكذلك في تحديد المواعيد النهائية.</li> <li>• توفير مجال واسع لاختيار طرق إشراك الجمهور في تطوير السياسات.</li> </ul>

<ul style="list-style-type: none"> <li>• وضع قواعد واضحة للمشاركة</li> <li>• وضع معايير لتقييم الأهمية و إنشاء نظام موثوق ومألوف لمشاريع النشر</li> <li>• تحديد إجراء محدد لتقديم التعليقات في الكتابة أو في جلسات الاستماع</li> <li>• الإشراف على الطريقة التي تأخذ بها السلطات العامة في الاعتبار الملاحظات</li> <li>• كن مرنا في تحديد المواعيد النهائية</li> <li>• توفير مجال واسع في اختيار طرق إشراك الجمهور في تطوير القوانين واللوائح</li> <li>• أن تكون مرناً في مراعاة نتائج المشاركة العامة</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>• تشجيع المشاركة العامة في تطوير القوانين والقواعد التي يمكن أن يكون لها تأثير كبير على البيئة.</li> <li>• وضع الوقت الكافي للسماح بالمشاركة العامة</li> <li>• نشر أو توزيع المشاريع</li> <li>• إعطاء الجمهور الفرصة للتعليق</li> <li>• أخذ بعين الاعتبار نتائج المشاركة العامة</li> </ul>	<p>المادة <b>08</b></p>
---	---	-----------------------------

المصدر: من إعداد الطالب انطالقا من المواد 6، 7، 8 من اتفاقية آر هوس 1998.

### الفرع الثالث: العدالة البيئية في إطار اتفاقية آر هوس

نوضح هنا كيفية تفعيل دعامتي الشراكة البيئية والوصول إلى المعلومات وصولاً إلى العدالة البيئية التي تعتبر مفهوماً حديثاً بزغ مع زيادة الانتهاكات البيئية التي أحدثها الإنسان في الطبيعة، معتمداً على مبدئين أساسيين، الأول: مطالبة المسبب لتلوث البيئة بأن يدفع ثمن تلوثه، والثاني ضرورة الحد من ملوثات أي مشروع للبيئة، أو تقليلها<sup>1</sup>.

من جهة أخرى الركن الثالث من اتفاقية آر هوس هو الدعامة الخاصة بالوصول إلى العدالة، ويعمل على تفعيل الدعامتين الأخريين في النظم القانونية المحلية ويعزز تطبيق القانون البيئي الداخلي، ففي نص المادة 9، أحكام خاصة تنص على منح الحقوق لأفراد الجمهور، كذا المادة 4 التي تناولت المعلومات السلبية، والمادة 6 التي تناولت المشاركة العامة في أنشطة معينة، كما توفر دعامة العدالة هذه للجمهور آلية لمراقبة الحق المباشر في البيئة<sup>2</sup>.

1- عقل أبو قرع ، العدالة البيئية بين تعديلات الاحتلال والعواقب الاقتصادية، وكالة وطن للأنباء:

<http://www.wattan.tv/news>

2- ديفيد نجيب بيلو، مرجع سابق.

ويمكن إيجاز «العدالة البيئية» بأنها «المعاملة العادلة والمشاركة الهادفة من جميع الناس، بغض النظر عن العرق أو اللون أو الأصل القومي أو الدخل، فيما يتعلق بتطوير وتنفيذ القوانين والأنظمة والسياسات البيئية».

حيث أن المعاملة العادلة تعني أنه لا ينبغي تحميل أي مجموعة، بعينها، من الناس حصة غير متناسبة من النتائج البيئية السلبية.

### أولاً- سبب وجود دعامة "الوصول إلى العدالة البيئية":

تهدف دعامة اتفاقية الوصول إلى العدالة إلى تعزيز الوصول إلى المعلومات البيئية واتخاذ القرارات البيئية والتنفيذ الفعال للاتفاقية وتنفيذ أحكامها من خلال منح المواطنين وسائل الاحتجاج بسيادة القانون، كما أن الوصول إلى العدالة يخلق وضعاً قابلاً للمقارنة للجميع ويعزز التطبيق المتسق والفعال لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالحصول على المعلومات والمشاركة العامة، وعلاوة على ذلك أنه يساهم في إنفاذ القانون البيئي، فالجمهور يوفر دعماً واسعاً للجهود التي تبذلها الإدارة العامة.

وعلى الرغم من أن فلسفة العدالة البيئية تبدو منطقية بل بديهية، فهي تقوم على حق أفراد المجتمع على اختلاف أعراقه أو أجناسه أو دخله بالتمتع ببيئة نظيفة وصحية، والحقيقة أن هذا المفهوم ساهم وإلى حد كبير في اعتبار الحق في بيئة نظيفة الجيل الثالث لحقوق الإنسان بعد الحقوق المدنية والسياسية، باعتبارها الجيل الأول لتكون الحقوق الاجتماعية الاقتصادية والثقافية الجيل الثاني<sup>1</sup>.

وبشكل أعمق، أو أكثر تفصيلاً، بات مفهوم العدالة البيئية مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالعدالة الاجتماعية وبحقوق الإنسان، حيث أن عدم المساواة في الحقوق البيئية ينتج أساساً عن تفاوت القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وبالأخص بسبب تباين القوة بين الأغنياء والفقراء حيث يلاحظ أن الأغنياء في العالم يستهلكون ويستنزفون الموارد الرخيصة التي يقدمها الفقراء وفي حين أن المجتمعات الفقيرة تتحول إلى أماكن لدفن المخلفات الخطرة للصناعات الملوثة للبيئة، وهناك على كل المستويات أمثلة عديدة لمظالم بيئية تحتاج إلى

1- Christopher.H.Foreman, The Premise and Peril of Environmental Justice, Brookings Institute Press, Washington DC,1998, P 30.

البحث والمناقشة في محاولة لتصحيحها أو تقليل آثارها المدمرة، ذلك أن تركيز النشاطات الملوثة في تركز في أماكن عيش الطبقات الفقيرة<sup>1</sup>.

### ثانياً - إجراءات الوصول إلى العدالة بموجب الاتفاقية

تمنح الأحكام المتعلقة بالوصول إلى العدالة للأفراد والمنظمات غير الحكومية الحق في اتخاذ إجراءات قانونية في محكمة أو هيئة استئناف أخرى، وتعطي الاتفاقية مؤشرات مختلفة قليلاً عن هذه الهيئة وفقاً لنوع الاستئناف الذي بدأ.

وتفرض الاتفاقية إجراءات معينة على الوصول إلى العدالة، فيجب أن تكون الإجراءات موضوعية وعادلة وسريعة دون أن تكون التكلفة باهظة، كما يجب عليهم توفير سبل انتصاف كافية وفعالة وتطبيقها من قبل هيئات مستقلة ومحايدة، وتنص الاتفاقية أيضاً على نشر المعلومات المتعلقة بالوصول إلى إجراءات العدالة وتدعو إلى إنشاء آليات للمساعدة ترمي إلى إزالة أو تخفيف العقبات المالية وغيرها من العقبات، ذلك أنه يسهم في الوعي العام بالقضايا البيئية، ويمنح الجمهور فرصة للتعبير عن مخاوفه<sup>2</sup>.

1- Kathryn M Mutz, Gary C Bryner, Douglas S Kenney, Justice and Natrual Resources; Concepts, Strategies, and Applications, Island Press, 2001, P 32.

2- يحيى شقير، قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن، دراسة مقارنة بالمعايير الدولية، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن، 2013، ص 85.

## المبحث الثاني: الإطار النظري للتنمية المستدامة

تعد التنمية بأنواعها عملية ديناميكية مستمرة تتبع من الكيان وتشمل جميع الاتجاهات، فهي كعملية مطردة تهدف إلى تبديل الهياكل الاجتماعية وتعديل الأدوار والمراكز وتحريك الإمكانيات المتعددة الجوانب بعد رصدها وتوجيهها نحو تحقيق هدف التغيير في المعطيات الفكرية والقيمية وبناء دعائم الدولة العصرية وذلك من خلال تكافل القوى البشرية لترجمة الخطط العلمية التنموية إلى مشروعات فاعلة تؤدي مخرجاتها إلى إحداث التغييرات المطلوبة<sup>1</sup>.

### المطلب الأول: ماهية التنمية المستدامة

تعد الاستدامة نموذجاً تنموياً يتسم بالعقلانية والرشد، فهو يتعامل من ناحية مع الأنشطة الاقتصادية التي ترقى إلى النمو، ومن ناحية أخرى مع تدابير وإجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية، وقد أضحى العالم اليوم على اعتقاد تام بأن عملية التنمية المستدامة حتمية للقضاء على قضايا الفقر والتخلف، وهي السبيل الوحيد لضمان الحصول على ضرورات الحياة حاضراً ومستقبلاً.

وهناك اعتراف متزايد بأن المسائل المعقدة والمتعددة الأبعاد على غرار الأمن الغذائي والتغذية تتطلب اتباع نهج شاملة ومشاركة بين القطاعات وتجميع الموارد والمعارف والخبرات لدى مختلف أصحاب المصلحة، كما أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 لا تقتصر على أهداف التنمية المستدامة فحسب وإنما تشمل أيضاً وسائل تحقيقها، ويشجع الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة بشكل خاص، الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يكملها استخدام الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين كوسيلة لتطبيق خطة عام 2030، وهو يدعو أيضاً الدول وأصحاب المصلحة الآخرين إلى تشجيع وتعزيز الشراكات الفعالة مع القطاع العام وبين القطاعين العام والخاص وشراكات

1- عبدا لرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011، ص 4.

المجتمع المدني من أجل جمع المعارف والخبرات والتكنولوجيا والموارد المالية، وتشاطرها وذلك بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة في جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: مفهوم التنمية المستدامة

مع تطور عمليات التنمية، جذب موضوع التنمية المستدامة اهتماما عالميا في العديد من المجالات، كمجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فعقدت العديد من المؤتمرات والندوات الدولية للخوض في هذا المفهوم الجديد، إلا أنه لا يزال غامضا ويفسر بطرق مختلفة من قبل الكثيرين.

#### أولا- تعريف التنمية المستدامة:

اختلفت وتعددت التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة باختلاف الأفكار والانتماءات<sup>2</sup>، إلا أن جميع هذه التعاريف تصب في نفس المفهوم والمدلول، وفي نفس هاته السياقات سنحاول سرد جملة من التعاريف المختلفة الملزمة بجميع الجوانب:

لعل من أهم التعريفات وأكثرها تداولاً ومرجعية، المفهوم الذي جاء به التقرير المنبثق عن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية ( WCED ) برئاسة النرويجية غرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtland وذلك في عام 1987، على أنها: "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"<sup>3</sup>، أو هي مقارنة للتنمية تركز على عدم الفصل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية للأنشطة التنموية، والتي تهدف إلى الاستجابة لحاجيات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المقبلة في هذا المجال<sup>4</sup>.

1- تقرير رقم 13، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينها في إطار خطة 2030، فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019، ص 13.  
2- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013، ص 50.  
3- تقرير رقم A/42/427، تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، (تقرير برونتلاند)، 1987، ص 39.  
4- المادة 03 من القانون رقم 1.14.09، الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، يتعلق بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، المملكة المغربية، 2014، ص 6.

عرفها أيضا الاتحاد الدولي للحفاظ على البيئة (IUCN) سنة 1980 على أنها: التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والاقتصاد والمجتمع<sup>1</sup>، في حين يعتبر البنك الدولي أن نمط الاستدامة هو رأس المال، ويعرف التنمية المستدامة بأنها: "تلك التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"<sup>2</sup>.

وقد عرفها وليام رولكز هاوس W.Ruckelshaus، مدير حماية البيئة الأمريكية، على أنها: العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظه على البيئة عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين<sup>3</sup>، كما عرفها قاموس ويبستر Webster على أنها: تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا<sup>4</sup>.

وهناك تعاريف أخرى للتنمية المستدامة تختلف باختلاف الزاوية المنظور منها وهي

كالآتي:

✓ **التعريف الاقتصادي:** تتطوي التنمية المستدامة على تعظيم المكاسب الصافية من التنمية الاقتصادية شرط الحفاظ على الموارد الطبيعية مع مرور الوقت<sup>5</sup>.

1- حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة البليدة، 2017، ص 3.  
2- كافي فريدة، لمين هماش، استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة، مجلة الحقيقة، العدد 42، المركز الجامعي ميلة، الجزائر، 2018، ص 7.

3- عبدالله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، السعودية، 23015، ص 52.

4- العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد الأول، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، 2019، ص 5.

5 - Harald.A, 2009, Cleaner energy cooler climate : Developing sustainable energy solutions for south Africa, Human science research council, South Africa, p 19.

✓ **التعريف الاجتماعي:** التنمية المستدامة هي السعي من أجل استقرار النمو السكاني، عن طريق توفير مختلف الخدمات الصحية والتعليمية وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في تخطيط التنمية<sup>1</sup>.

✓ **التعريف البيئي:** هي التنمية التي تقوم على الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية للحفاظ على البيئة من التلوث الناتج عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة<sup>2</sup>.

✓ **التعريف التقني:** التنمية المستدامة هي التحول إلى التقنيات النظيفة المتميزة بالاستخدام الكفء للموارد الطبيعية وإنتاجها للحد الأدنى من الغازات الملوثة التي لا تؤدي إلى أضرار بيئية خطيرة<sup>3</sup>.

وعرفت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة التنمية المستدامة بأنها: " إدارة وحماية قاعدة الموارد الطبيعية، والتغيير المؤسسي لتحقيق واستمرار وإرضاء الحاجات الإنسانية للأجيال الحالية والمستقبلية، بطريقة ملائمة من الناحية البيئية ومناسبة من الناحية الاقتصادية، ومقبولة من الناحية الاجتماعية"<sup>4</sup>.

كما عرفت في التقرير المعنون بـ: مبادرة من أجل التغيير لجيمس سبيث المدير التنفيذي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتنمية المستدامة، بأنها: "تنمية لا تكنفي بتوليد النمو وحسب، بل توزيع عائداته بشكل عادي أيضا، وهي تجدد البيئة بدل تدميرها، وتمكن الناس بدل تهميشهم، وتوسع خياراتهم وفرصهم، وتؤهلهم للمشاركة في القرارات التي تؤثر في حياتهم، إنها تنمية لصالح الفقراء والطبيعة والمرأة وتستند على النحو الذي يحافظ على البيئة، وهي تنمية تزيد من تمكين الناس وتحقيق العدالة فيما بينهم"<sup>5</sup>

1 -Stephen A. R, 2014, Sustainable Development Handbook, Taylor & Francis Ltd, USA, p 36.

2- حارب عبد العزيز قاسم، 2011 ، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، مصر، ص 168 .

3 -Muriel. M et autres, 2010, Ressources, patrimoine, territoires et développement durable, Editions scientifiques internationales, Allemagne, p 78.

4- عبد الرحمان محمد عبد الرحمان، التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007، ص7.

5- موسعي ميلود، التنمية المستدامة، آفاق البيئة والتنمية، مجلة إلكترونية تصدر عن مركز العمل التنموي/معا، العدد 123، فلسطين، 2020، <https://www.maan-ctr.org/magazine/index.php?num=122>

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التنمية المستدامة على أنها التنمية المتواصلة والمستمرة التي تنهض بالمجتمع وتوفر له حياة كريمة دون أن تلحق الضرر وتؤثر سلباً على حاجيات الأجيال القادمة، على أن توفر لهم نفس الفرصة والحق في حياة كريمة.

### ثانياً - خصائص التنمية المستدامة:

تعد التنمية المستدامة مطلباً أساسياً لتحقيق العدالة والإنصاف، في توزيع المكاسب والثروات بين الأجيال الحاضرة واللاحقة، وتتسم بعدة خصائص نوجزها فيما يلي:

- **تنمية طويلة المدى:** إذ هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانيات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات كما أنها تقوم بتنمية تتجاوز معدلات النمو السكاني، حتى لا يعاني المجتمع من عجز، أو يلجأ إلى العوز، ويأخذ الفرد نصيبه من الناتج القومي، أو ما يسمى التنمية المستدامة للنمو الاقتصادي، وتتطلب ضرورة انخفاض معدلات استهلاك الموارد الطبيعية المتاحة لصالح ارتفاع معدلات النمو في جوانب أخرى كالصناعة والزراعة والتجارة.

- **تلبية حاجيات الأجيال:** فهي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة، وأيضاً احتياجات الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض، فهي تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلاً، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلاً، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضاً الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتفتيتها بما يضمن استمرار الحياة أو ما يسمى التنمية المستدامة للموارد البيئية.

- **تلبية الحاجات الأساسية للأفراد:** هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية أو ما يسمى بالتنمية المستدامة للنمو الاجتماعي.

- **تنمية متكاملة:** فهي تنمية تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات

الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

### ثالثاً- أهداف التنمية المستدامة:

تستند أهداف التنمية المستدامة إلى ما يسمى بأهداف الألفية التي تحققت بين عامي 2000 و 2015، وترتكز جميع أهداف التنمية المستدامة على أربعة محاور رئيسية هي: المحور البيئي، المحور الاجتماعي، المحور الاقتصادي ومحور الشراكة ، وقد تمت الموافقة عليها من جميع الدول الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة حيث تشتمل على 17 هدفاً فعلياً، وتضم 169 هدفاً فرعياً تسمى بالغايات، و 233 مؤشراً، كما يعتمد تنفيذ هذه الأهداف على مدى نجاح البلدان في وضع وتنفيذ الخطط والسياسات والاستراتيجيات المختلفة، ولا يقتصر العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة على الحكومات وحدها، بل يمتد ليشمل المكونات الأخرى للدولة، كالقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وسنأتي على إيضاح وتفصيل الأهداف الآتي ذكرها في الفصل الثاني من هذا البحث.

**الهدف الأول-** القضاء على الفقر: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان.

**الهدف الثاني -** القضاء التام على الجوع: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة.

**الهدف الثالث -** الصحة الجيدة والرفاه: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار.

**الهدف الرابع -** التعليم الجيد: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع.

**الهدف الخامس -** المساواة بين الجنسين: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.

**الهدف السادس -** المياه النظيفة والنظافة الصحية: ضمان توافر المياه وخدمات الصرف الصحي للجميع.

**الهدف السابع-** طاقة نظيفة وبأسعار معقولة: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على

خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة.

**الهدف الثامن** – العمل اللائق ونمو الاقتصاد: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع.

**الهدف التاسع** – الصناعة والابتكار والبنية التحتية: إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار.

**الهدف العاشر** – الحد من أوجه عدم المساواة: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

**الهدف الحادي عشر** – مدن ومجتمعات محلية مستدامة: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وأمنة وقادرة على الصمود ومستدامة.

**الهدف الثاني عشر** – الاستهلاك والإنتاج المسؤولين: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.

**الهدف الثالث عشر** – العمل المناخي: اتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ وآثاره من خلال تنظيم الانبعاثات وتعزيز التطورات في مجال الطاقة المتجددة.

**الهدف الرابع عشر** – الحياة تحت الماء: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة.

**الهدف الخامس عشر** – الحياة في البر: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.

**الهدف السادس عشر** – السلام والعدالة والمؤسسات القوية: تشجيع إقامة مجتمعات سلمية وشاملة للجميع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وتوفير إمكانية الوصول إلى العدالة للجميع وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات

**الهدف السابع عشر** – عقد الشراكة لتحقيق الأهداف: إحياء الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

## الفرع الثاني: مراحل تطور التنمية المستدامة

في العقدين الأخيرين من القرن الماضي وبداية الألفية الجديدة، حقق موضوع التنمية المستدامة تطوراً كبيراً على الصعيد العالمي، إذ عقد العديد من المؤتمرات والقمم الدولية حول قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، واحدة من أهمها هي قمة الأرض التي عقدت في البرازيل في عام 1992، والتي نتج عنها جدول أعمال التنمية المستدامة للقرن الحادي والعشرين، وأنشأت لجنة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، التي اعتمدت قائمة بمؤشرات التنمية المستدامة ذات النواحي الاقتصادية والاجتماعية والبيئية<sup>1</sup>.

وبالمثل، خرج مؤتمر قمة التنمية المستدامة لعام 2002، المنعقد في جنوب أفريقيا، بخطة عمل جوهانسبرغ، والتي شددت على أهمية وضع مؤشرات التنمية المستدامة لمساعدة صانعي القرار في اعتماد سياسات لضمان التنمية المستدامة.

## أولاً- ما قبل أهداف الألفية الإنمائية (قبل عام 2000):

يعد مؤتمر الحكومات حول البيئة الذي انعقد في ستوكهولم عام 1972 أول بادرة لاهتمام دول العالم بمجال حماية البيئة بجميع أبعادها، وقد تمثلت أهداف هذا المؤتمر الرئيسية في تنبيه الشعوب والحكومات إلى مخاطر تلوث البيئة الدولية<sup>2</sup>، والعمل على التصدي لهذه المخاطر، واقتراح الحلول القانونية لحماية البيئة وتحسينها ومكافحة الأضرار الناتجة عن تلوثها، وقد اعترف هذا المؤتمر في البند 21 بسيادة الدول على استغلال مواردها، إلا أنه ألزم بضمان عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، وهذا إشارة صريحة للعدالة البيئية المتمثلة في حفظ وحماية الموارد للأجيال القادمة، والأخذ في الحسبان العوامل الاجتماعية والبيئية والاقتصادية<sup>3</sup>، إلا أن الأمور ازدادت سوءاً حتى عام 1973 وما بعده، ورغم تشكيل لجنة برونتلاند عام 1987 للبحث عن أفضل السبل والحلول لحماية كوكبنا

1- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، 2009، ص 7.

2- سامح عبد القوي السيد عبد القوي، التدخلات الدولية لحماية البيئة والدفاع عن الإنسانية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص 234.

3- نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة، استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، منشورات دار دجلة، الأردن، 2015، ص 68.

وتلبية الاحتياجات الأساسية، فقد أصبح مفهوم التنمية المستدامة محورا هاما للتفكير المستقبلي، مما أسهم بشكل كبير في انعقاد أول قمة بيئية عالمية وهي قمة الأرض المنعقدة في ريو دي جانيرو Rio de Janeiro بالبرازيل عام 1992، واتفقت دول العالم في هذا المؤتمر على تعريف للتنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جانيرو البرازيلية على "أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل"<sup>1</sup>.

وعرفت على أنها "نتيجة تفاعل مجموعة في أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان، وتنظم تنمية اقتصادية لفائدته والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع بغض النظر عن الاختلافات الثقافية اللغوية والدينية للأشخاص ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها"<sup>2</sup> وعرفت كذلك على أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية واجتماعية واقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"<sup>3</sup>

وعقب ذلك جاء إقرار بروتوكول كيوتو Kyoto الملحق بالاتفاق الإطاري للأمم المتحدة بشأن التغير المناخي عام 1997 والذي بدأ العمل به عام 2005، وقد عزز التنمية المستدامة في المادة الثانية<sup>4</sup>، ثم بعد ذلك انعقدت قمة الأرض الثانية عام 2002 في جوهانسبورغ Johannesburg تحت تسمية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، لتطوير المزيد من الاتفاقيات في مجال التنمية المستدامة، والذي تمت خلاله مراجعة حصيلة

1- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ضل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 12.

2- كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و الديمقراطية، مجلة العلوم الانسانية، السنة الثالثة، العدد 25، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002، ص 3.

3- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، 2007، ص 24.

4- بروتوكول كيوتو، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ريو دي جانيرو، البرازيل، بتاريخ 4-5 جوان، 1992.

استجابة العالم لفكرة التنمية المستدامة<sup>1</sup>، من خلال استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانيات تحقيق التنمية المستدامة، إلا أن النتائج كانت مخيبة للآمال بسبب عدم التزام العديد من الدول بالحد من التدهورات الماسة بالبيئة في جميع جوانبها.

وفي عام 2007، وخلال الفترة الممتدة بين 03 و 14 ديسمبر، تم انعقاد المؤتمر الدولي لمواجهة التغيرات المناخية بمدينة بالي Bali Island بإندونيسيا، وتمحورت نقاشات هذا المؤتمر حول العديد من المشاكل البيئية أهمها ارتفاع درجة حرارة الأرض بشكل كبير بسبب الاحتباس الحراري، وقصد مناقشة الاضطرابات المناخية المتعلقة بذلك، حيث تم التركيز كذلك على قضية الفقر في العالم الثالث ومستقبل الأجيال القادمة<sup>2</sup>.

تبع ذلك مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ والذي انعقد في مركز بيلا Bella center بكوبن هاغن Copenhagen في ديسمبر عام 2009، حيث تم مناقشة سبل مواجهة ظاهرة الاحتباس الحراري وسبل تحقيق تنمية عالمية شاملة ومستدامة تراعي جميع الجوانب<sup>3</sup>.

سنة 2012 الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف، الدوحة، قطر: خلال مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمناخ في عام 2012، عززت الحكومات مكاسبها من حصيلة ثلاثة أعوام من المفاوضات الدولية في مجال تغير المناخ، وفتحت الباب أمام طموح وعمل ضروري أكبر على كل الأصعدة، ومن بين القرارات المتخذة، تمكنت الحكومات مما يلي:

✓ تعزيز تصميمهم، واعداد جدول زمني لاعتماد اتفاقية مناخ عالمية بحلول عام 2015، والتي ستدخل حيز التنفيذ في عام 2020.

1- عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص 37.

2- عيسى حجاب، التنمية المستدامة: المبادئ، الأبعاد الإشكاليات والتحديات. مجلة مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح الأردن، 2018.

3- ألينا أفير تشنكوف، نتائج كوبن هاغن، المفاوضات والاتفاقات، سلسلة السياسات المناخية لمجموعة البيئة والطاقة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011، ص 11.

✓ تبسيط المفاوضات مع استكمال العمل بموجب خطة عمل بالي، والتأكيد على الحاجة لزيادة طموحهم فيما يتعلق بخفض الغازات الدفيئة ومساعدة الدول القابلة للتأثر بتغير المناخ على التكيف<sup>1</sup>.

سنة 2012 كذلك، تم انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بـريو دي جانيرو البرازيلية، ويسمى كذلك بمؤتمر ريو +20 نسبة إلى انعقاد المؤتمر بعد 20 سنة من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية<sup>2</sup>، حضر القمة 193 دولة، وقد تناول هذا المؤتمر جميع قضايا التنمية المستدامة والتي تخص بالتحديد: الوظائف اللائقة، الطاقة، المدن المستدامة، الأمن الغذائي، المياه ومدى الجاهزية والاستعداد لمواجهة الكوارث، وأعطى المؤتمر صبغة جديدة للتنمية المستدامة، كما أضاف العديد من الأهداف ودعا إلى تبني مفهوم الاقتصاد الأخضر الذي اعتبره سبيلا لتحقيق التنمية المستدامة وليس بديلا لها، وعلى وجه العموم تمحورت أهداف المؤتمر حول<sup>3</sup>:

- ✓ تأمين الالتزام المتجدد للتنمية المستدامة؛
- ✓ تقييم التقدم المحرز في مجالات التنمية المستدامة والكشف عن التحديات والعوائق التي تعيق الجهود الدولية في تنفيذ التنمية المستدامة والتصدي لها.
- ✓ تقييم وتنفيذ مختلف الاتفاقيات البيئية الدولية مثل بروتوكول كيوتو والأهداف الإنمائية للألفية.

1- عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الراجحة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015، ص 17.

2 -Fahmida Khatun, context issues and challenges for bangladesh, conference on sustainable development (rio+20), centre for policy dialogue (CPD),Bangladesh, april 2012, P:03.

3 -June. A.Peggett & Nicole.T.Carter, Rio+20: the united nations conference on sustainable development, congressional research service , june 2012, Pp: 03-14.

## ثانياً - من أهداف الألفية الإنمائية إلى أهداف التنمية المستدامة:

في إعلان الألفية الصادر في عام 2000 (قرار الجمعية العامة 2/55)، والذي حدد أهداف التنمية بثمانية أهداف رئيسية، أهمها القضاء على الفقر المدقع<sup>1</sup>، كفالة الاستدامة البيئية، وإقامة شراكة عالمية من أجل التنمية، طرح زعماء العالم رؤية جديدة جسورة وجامعة من أجل صالح الإنسانية، وإذ تعهد الزعماء بتوجيه ثمار العولمة نحو إفادة جميع البشر، أعلنوا التزامهم بألا يدخروا أي جهد في سبيل تخليص بني الإنسان، رجالاً ونساءً وأطفالاً، من ظروف الفقر المدقع المهينة واللاإنسانية، ومنذ عام 2000، دأبت الأمم المتحدة، متضامنة مع أصوات مرموقة في قطاعات الحكومة والمجتمع المدني والأعمال التجارية والعلوم، على بث الروح في هذا الالتزام على نحو كان كثيرون قبل بضع سنوات فقط سيعتبرونه في حكم المستحيل، وكانت نتيجة ذلك حدوث زيادة هائلة في قدر الاهتمام العالمي بهذا السدس من البشرية الذي لا يزال يعيش بكامله تحت وطأة أفدح شكل من أشكال الفقر المدقع، أي بدخل يقل عن دولار واحد يومياً، وقد افترض البنك الدولي في هذا السياق أن المعدم هو من يحصل على دخل يقل عن واحد دولار في اليوم<sup>2</sup>.

ومنذ إقرار الأمم المتحدة لهذه الأهداف، حققت العديد من الانجازات تارة<sup>3</sup>، ووصفت بالمرضية تارة أخرى، ومتواضعة أحياناً أخرى لكونها لم تصل إلى تلبية الحاجيات الأساسية للدول المختلفة.

وفي سنة 2015، انعقد مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ في العاصمة الفرنسية باريس Paris وسمي بمؤتمر الأطراف 21، وقد نص على الوصول المنصف لتنمية مستدامة والقضاء على الفقر<sup>4</sup>، وضمان الأمن الغذائي والعدالة المناخية، كما وضعت كذلك

1- محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة، نظرة في التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 10.

2- إعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول، دراسة قانونية، اقتصادية، سياسية مقارنة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015، ص 81.

3- عبد القادر ناصري، الأهداف الإنمائية للألفية قبل سنة من موعد انتهائها 2015، مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 12، 2015، ص 269.

4- إ. إ. ت. م، الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر باريس للمناخ، باريس، 2015، ص 26.

أهداف التنمية المستدامة في نفس العام، والمعروفة رسمياً باسم تحويل عالماً وهي عبارة عن مجموعة من 17 هدفاً وضعت من قبل منظمة الأمم المتحدة، وقد ذكرت هذه الأهداف في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 25 سبتمبر 2015، وفي 1 جانفي 2016، أدرجت أهداف التنمية المستدامة الـ 17 في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وستستمر في توجيه سياسات وتمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسنوات الخمسة عشر المقبلة، حيث تضع الدول المشاركة بعين الاعتبار هذه الأهداف في خططها التنموية الوطنية والإقليمية والعمل على تحقيقها في حدود إمكانياتها الاقتصادية، وهذه الأهداف هي امتداد للأهداف الإنمائية للألفية، كما تستند هذه الخطة الجديدة على نتائج مؤتمر القمة بشأن الأهداف الإنمائية 2000، ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لسنة 2002 ونتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2012 (ريو + 20)، وإضافة إلى الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فقد تمت إضافة بعدين آخرين هما، السلام والشراكة.

ويوصف الوكالة الرائدة في مجال التنمية في منظومة الأمم المتحدة، فإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في وضع فريد يمكنه من المساعدة في تنفيذ الأهداف من خلال العمل في نحو 170 بلداً وإقليماً، فهي خطة لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، وتتصدى هذه الأهداف للتحديات العالمية التي نواجهها، بما في ذلك التحديات المتعلقة بالفقر وعدم المساواة والمناخ وتدهور البيئة والازدهار والسلام والعدالة، فضلاً عن ترابط الأهداف، وللتأكد من ألا يتخلف أحد عن الركب، فمن المهم تحقيق كل هدف من الأهداف بحلول عام 2030، كما تتبع الأمم المتحدة حالياً سياسة إنمائية كل أربع سنوات، ومنها الخطة الاستراتيجية 2018-2021.

### المطلب الثاني: أبعاد ومؤشرات قياس التنمية المستدامة

لقد أدى فشل جهودات التنمية إلى تراجع المفهوم التقليدي الذي ارتكز على الجانب الاقتصادي، فظهرت عدة مفاهيم للتنمية من عدة جوانب أخرى ذات العلاقة، كالجانب الاجتماعي والجانب البيئي، وهو ما سنحاول إبرازه عبر أبعاد التنمية المستدامة.

## الفرع الأول: الأبعاد الأساسية للتنمية المستدامة

بعد أن أصبحت التنمية بأشكالها وتطبيقاتها المتنوعة الشغل الشاغل للعالم حتى الأمس القريب، أدرك العالم بعد أن مشاكله قد تفاقمت وأنه ماضٍ في طريق يحتاج إلى تصحيح، ف نموذج التنمية الحالي تعدى على حقوق الأجيال القادمة لاسيما بعد أن ظهرت أزمات بيئية خطيرة مثل التغيرات المناخية والتصحر وقلة المياه العذبة وتقلص مساحات الغابات، وتلوث الماء والهواء، والفيضانات المدمرة الناتجة عن ارتفاع منسوب مياه البحار والأنهار، واستنزاف الموارد غير المتجددة، نتيجة الاستهلاك الغير عادل من الإنسان.

كل ذلك دفع بعدد من منتقدي ذلك النموذج التنموي إلى الدعوة إلى نموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة وحماية البيئة واستدامتها من جهة أخرى.

ولذلك رسمت الأمم المتحدة خارطة التنمية البيئية والاقتصادية، لتحسين ظروف المعيشة لكل فرد في المجتمع، دون الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية، التي تُحمّل كوكب الأرض فوق طاقته، بهدف تطوير موارد الكوكب الطبيعية والبشرية، وتجويد التعاطي الاقتصادي - الاجتماعي معها، شريطة أن تلبى احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها الخاصة بها.

فإذا كانت الدول طرفاً أساسياً في التنمية المستدامة فينبغي عليها الاستعانة بأطراف أخرى فاعلة وأولها المنظمات الدولية<sup>1</sup> الحكومية وغير الحكومية، وكذا المؤسسات التي يتعمق دورها مع انتشار العولمة والتطور الحاصل في العالم جراء التدهورات التي تمس البيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة بجميع أبعادها، فالتنمية المستدامة لا يمكن حصرها في الحدود الضيقة للنمو الاقتصادي، بل هو مفهوم واسع يستوجب أبعاد سياسية واجتماعية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي، فهي تنمية تفاعلية حركية تأخذ على عاتقها تحقيق الموائمة والموازنة بين أركانها الثلاث: البشر - الموارد البيئية - التنمية الاقتصادية، وهي

1- صائب عبد الله الطويل، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016، ص 17.

متشابكة ومتداخلة مع بعضها البعض في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد، وتعظيم العدالة والمساواة للسكان الحاليين، وأيضاً للأجيال القادمة<sup>1</sup>.

### أولاً- البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة:

تمثل التنمية المستدامة، فرصة جديدة لنوعية النمو الاقتصادي وكيفية توزيع منافعه على طبقات المجتمع كافة، وليس مجرد عملية توسع اقتصادي، وتعني الاستدامة بتحقيق الاستمرارية وذلك بتوليد دخل مرتفع يمكن من إعادة استثمار جزء منه حتى يسمح بإجراء الإحلال والتجديد والصيانة للموارد، وكذلك بإنتاج السلع والخدمات بشكل مستمر ويحافظ على مستوى معين من التوازن يشمل العناصر التالية: النمو الاقتصادي المستديم والعدالة الاقتصادية وتوفير وإشباع الحاجات الأساسية، كما يتمحور البعد الاقتصادي حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، ويستند هذا العنصر على المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاة المجتمع إلى أقصى حد والقضاء على الفقر مع الاستغلال الأمثل والعقلاني للموارد الطبيعية.

### ثانياً- البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة:

إن سمة التنمية المستدامة هي البعد الإنساني، لأنها تجعل النمو وسيلة للتماسك الاجتماعي، وتتطلب الوصول إلى الخدمات الصحية والتعليمية، ووضع معايير السلامة واحترام حقوق الإنسان في المقدمة، واختيار الإنصاف بين الأجيال، كما يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى جميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بشفافية<sup>2</sup>، ومن جهة أخرى هو وضع التنمية الاجتماعية في قلب الاهتمامات السياسية العالمية، لتوجيه الانتباه العالمي نحو إيجاد حلول لمشاكل العالم الاجتماعية الرئيسية.

1- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المستدامة بين نشأة وتبني المفهوم إلى التحول نحو النماذج والتطبيقات، مركز التنمية المستدامة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2016.

2- ماجد أبو زنت عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 39.

## ثالثا - البعد البيئي للتنمية المستدامة:

وذلك من خلال مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئة وحدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك و لاستنزاف، أما في حالة تجاوز تلك الحدود فإنه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي، وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الأشجار وانجراف التربة، وهو يركز على قاعدة ثبات الموارد الطبيعية وتجنب الاستغلال غير العقلاني للموارد غير المتجددة والمحافظة على التنوع البيولوجي واستخدام التكنولوجيا النظيفة، والقدرة على التكيف وتحقيق التوازن البيئي ينبغي المحافظة على البيئة بما يضمن طبيعة سليمة وضمان إنتاج الموارد المتجددة مع عدم استنزاف الموارد غير المتجددة، التوازن البيئي محور ضابط للموارد الطبيعية يهدف إلى رفع المستوى المعيشي مع جميع الجوانب وتنظيم الموارد البيئية بحيث تشكل عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي بحيث تؤثر على توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة

على الرغم من تعميم مفهوم التنمية المستدامة على نطاق واسع، إلا أن المعضلة الرئيسية لا تزال في الحاجة الملحة لتحديد مؤشرات Indicators يمكن قياس مدى التقدم نحو التنمية المستدامة من خلالها، وتساهم هذه المؤشرات في تقييم مدى تقدم الدول والمؤسسات في مجالات تحقيق التنمية المستدامة بشكل فعلي وهذا ما يترتب عليه اتخاذ العديد من القرارات الوطنية والدولية حول السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، التي تعتمد عليها هذه الدول.

والواقع أن معظم التقارير المقدمة إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن تنفيذ الحكومات لخطط التنمية المستدامة تركز على عدد المشاريع المنفذة والاتفاقات الموقعة والموافق عليها، وكان معظم هذه التقارير نظريا لا يخضع لتقييم نقدي حقيقي، وقد صنفت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE مؤشرات التنمية المستدامة إلى مؤشرات

1- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر، مجلة التواصل، العدد 16، الجزائر، 2010، ص 135.

المصدر والتي تسمح بتحديد مجموع المصادر الفعالة كالغابات والهواء والتنوع البيولوجي وكذا الفاعلين الاقتصاديين، أما مؤشرات النتيجة فتقيس مقدار تلبية الحاجات الانسانية الكمية والنوعية كالاستهلاك، التشغيل، التعليم وغيرها<sup>1</sup>، كما حاولت لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة الوصول إلى مؤشرات معتمدة للتنمية المستدامة، ركزت فيها على أربع فئات رئيسية، بناء على تعريف التنمية المستدامة نفسه، وقد حددت اللجنة الإحصائية المعنية بخطة التنمية المستدامة لعام 2030 عدد 232 مؤشرا<sup>2</sup> لقياس مدى التقدم في تحقيق الأهداف والغايات المرسومة سنة 2016، حيث تنقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات اقتصادية واجتماعية وبيئية، وكذلك مؤشرات مؤسسية والتي توفر تقييما لمدى تطور الادارة البيئية<sup>3</sup>، ويعتبر المؤشر أداة فعالة تستخدم في تحديد النتائج وتقييم الأداء وترجمة النتائج الكيفية إلى أرقام تسهل دراستها والاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات الهامة ووضع السياسات والاستراتيجيات<sup>4</sup>، وسنحاول إبراز مؤشرات التنمية المستدامة التي أعدتها الأمم المتحدة والتي نشرت سنة 1996، وسنة 2007 باعتبارها نموذجا عمليا<sup>5</sup>.

#### أولاً- المؤشرات الاقتصادية:

تعتبر المؤشرات الاقتصادية من أهم المؤشرات المتعلقة بالتنمية المستدامة، على اعتبار أن عملية التنمية تعني بصورة مباشرة المجال الاقتصادي في البداية، كما أن

1- جابر ساسي الدهيمي، الادارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015، ص 65.

2- عبد الحميد القصاص وآخرون، نحو منهجية لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، حالة مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 307، معهد التخطيط القومي، مصر، 2019، ص 7.

3- أحمد جلال، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، من المحيط الى الخليج للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2017، ص 245.

4- سهيلة عريوة، مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011، ص 49.

5 -Indicators Of Sustainable Development: Guidelines And Methodologies, United Nation, 1997, [http:// www. un. org/es/development/publication/indicators-2001. pdf](http://www.un.org/es/development/publication/indicators-2001.pdf).

الاستدامة تتعلق بالموارد الاقتصادية والمتاح من الامكانيات الاقتصادية لتحقيق ذلك، كما يستخدم هذا المؤشر مقياسا لمدى النمو الاقتصادي المحقق<sup>1</sup>.

### والجدول التالي يمثل: المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة

المؤشر	الموضوع الفرعي	الموضوع
نصيب الفرد من الناتج المحلي	الأداء الاقتصادي	الهيكل الاقتصادي
نسبة الاستثمار في الناتج المحلي		
الميزان التجاري للسلع والخدمات	التجارة	
نسبة الديون الى الناتج المحلي الاجمالي	الوضع المالي	
نسبة إجمالي المساعدات الانمائية الرسمية الممنوحة		
كثافة استخدام المواد	استهلاك المواد	أنماط الانتاج والاستهلاك
معدل استهلاك الطاقة للفرد سنويا	استخدام الطاقة	
مساهمة موارد الطاقة المتجددة في الاستهلاك الكلي		
كثافة استخدام الطاقة		
معدل توليد النفايات الصناعية والمنزلية الصلبة	إدارة وتدوير النفايات	
معدل توليد النفايات الخطرة		
إدارة النفايات الاشعاعية		
تدوير واعادة استخدام النفايات		
متوسط المسافة المقطوعة للشخص حسب أنماط النقل	النقل	

المصدر: الموقع الإلكتروني، [www.un.org/es/development/publication/indis-d-mg2001.pdf](http://www.un.org/es/development/publication/indis-d-mg2001.pdf)

### ثانيا - المؤشرات الاجتماعية:

رغم أن المؤشرات الاجتماعية لا تلقى نفس الاهتمام والعناية التي تحظى بها المؤشرات الاقتصادية والبيئية، إلا أن الجانب الاجتماعي العام جانب مهم في أهداف التنمية المستدامة، وعلى رأسها محاربة الفقر والذي تسعى جميع الدول لمكافحته<sup>2</sup>، وتشمل المؤشرات الاجتماعية عدة مجالات نوجزها فيما يلي:

1- ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 162.

2- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 187.

والجدول التالي يمثل: المؤشرات الاجتماعية للتنمية المستدامة

المؤشر	الموضوع الفرعي	الموضوع
النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت خط الفقر	الفقر	العدالة الاجتماعية
معامل جيني <sup>1</sup> Gini لعدم تساوي الدخل		
معدل البطالة بالنسبة المئوية للأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة		
نسبة متوسط أجر المرأة إلى أجر الرجل	المساواة بين الجنسين	الصحة
حالة التغذية بالنسبة للأطفال	حالة التغذية	
معدل وفيات الأطفال أقل من 5 سنوات	الوفيات	
متوسط العمر المتوقع عند الولادة		الصحة
نسبة السكان الذين يتحصلون على وسائل مناسبة للصرف الصحي	الصرف الصحي	
نسبة السكان الذين يتحصلون بصورة مؤمنة على المياه الصالحة للشرب	المياه الصالحة للشرب	
نسبة السكان الذين يتمتعون بالخدمات الصحية الأولية	الرعاية الصحية	التعليم
التحصين ضد الأمراض المعدية للأطفال		
معدل استخدام وسائل الحمل		
عدد الاطفال الذين يصلون الى المستوى الخامس من التعليم الابتدائي	مستوى التعليم	التعليم
عدد الكبار الذين وصلوا الى التعليم الثانوي		
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة	الإلمام بالقراءة	
مساحة السكن لكل شخص	الظروف المعيشية	الإسكان
عدد الجرائم المسجلة لكل مليون فرد	الجريمة	الأمن
نسبة السكان في المناطق الحضرية والأحياء العشوائية	تغير السكان	السكان

المصدر: الموقع الإلكتروني، [www.un.org/es/development/publication/indis-d-mg2001.pdf](http://www.un.org/es/development/publication/indis-d-mg2001.pdf)

1- معامل جيني (نسبة للعالم كورادو جيني)، وهو من المقاييس الهامة والأكثر شيوعاً في قياس عدالة توزيع الدخل القومي، حيث تعتمد فكرته على منحى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياساً رقمياً لعدالة التوزيع الأمثل للدخل.

### ثالثاً - المؤشرات البيئية:

تعد المؤشرات البيئية من أهم الأدوات التي يمكن أن تدعم صناع القرار في التخطيط السليم لتحديد الأولويات عند استخدام الإمكانيات والموارد لتحقيق الأهداف المرجوة، حيث تعكس المؤشرات البيئية الوضع البيئي بصورة دقيقة، وذلك في إطار تنفيذ التوجيهات السياسية بضرورة إتخاذ كافة الإجراءات للحفاظ على البيئة من أجل توفير الحياة الآمنة والصحة الجيدة للمواطن رغبة في التوجه نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما تعبر مؤشرات الأداء البيئي عن مختلف أبعاد صحة البيئة وحيوية النظم الإيكولوجية، وتأخذ بعين الاعتبار تلوث الهواء وجودة المياه والتنوع البيولوجي والبيئة البحرية وانبعاث غازات الدفيئة.

#### والجدول التالي يمثل: المؤشرات البيئية للتنمية المستدامة

الموضوع	الموضوع الفرعي	المؤشر
الغلاف الجوي	التغيرات المناخية	انبعاثات الغازات الدفيئة
	طبقة الأوزون	استهلاك الموارد المضرة بطبقة الأوزون
	نوعية الهواء	تركيز ملوثات الجو في المناطق الحضرية
الأراضي	الزراعة	المساحة المخصصة للزراعة الدائمة استخدام الأسمدة استخدام المبيدات الزراعية
	الغابات	نسبة الأراضي الغابية الى المساحة الإجمالية للأراضي كثافة قطع الأخشاب
	التصحر	نسبة الأراضي المعرضة للتصحر
	الزحف المدني	مساحة المدن والأحياء العشوائية
	المحيطات والبحار والسواحل	المناطق الساحلية
الثروة السمكية		معدل الصيد للأجناس الأساسية

معدل الانخفاض السنوي في المسطحات المائية كنسبة من إجمالي المياه المتوفرة	كمية المياه	المياه العذبة
الطلب على الأكسجين البيوكيميائي في المياه	نوعية المياه	
مساحة الأنظمة البيئية المصنفة	الأنظمة البيئية	التنوع الاحيائي
نسبة المساحة المحمية إلى إجمالي المساحة		
إهمال الأنواع البيولوجية المصنفة	الأجناس	

المصدر: الموقع الإلكتروني، [www.un.org/es/development/publication/indis-d-mg2001.pdf](http://www.un.org/es/development/publication/indis-d-mg2001.pdf)

رابعاً - المؤشرات المؤسسية:

تشتمل مؤشرات التنمية المستدامة ذات الطابع المؤسسي على جملة من المؤشرات ذات العلاقة بموضوعي الإطار المؤسسي والقدرة المؤسسية، إذ يشتمل الإطار المؤسسي على مؤشري الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، وتنفيذ الاتفاقات العالمية المصدق عليها، ويعكس كلا المؤشرين الإجراءات المؤسسية المتخذة دعماً للتنمية المستدامة، كما تهدف مؤشرات التنمية المستدامة المعنية بالقدرة المؤسسية إلى قياس مدى التقدم في مجال البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>1</sup>.

#### والجدول التالي يمثل: المؤشرات المؤسسية للتنمية المستدامة

المؤشر	الموضوع الفرعي	الموضوع
الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة	الإطار
تنفيذ الاتفاقيات المصادق عليها	التعاون الدولي	المؤسسي
عدد مستخدمي الانترنت لكل ألف شخص	الحصول على المعلومات	القدرة المؤسسية
عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل ألف شخص	البنية التحتية للاتصالات	
نسبة الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير إلى إجمالي الناتج الداخلي الخام	العلوم والتكنولوجيا	
الخسائر الاقتصادية والبشرية الناجمة عن الكوارث الطبيعية	التحضير والاستجابة للكوارث الطبيعية	

المصدر: الموقع الإلكتروني، [www.un.org/es/development/publication/indis-d-mg2001.pdf](http://www.un.org/es/development/publication/indis-d-mg2001.pdf)

1- نوزاد عبد الرحمان الهيبي، حسن إبراهيم المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر، الإنجازات والتحديات، منشورات اللجنة الدائمة للسكان، 2008، ص 112.

**تمهيد:**

أصبحت التنمية المستدامة تفرض نفسها كمفهوم عملي للمشاكل المتعددة التي تتحدى البشرية، إنها تسمح بتقييم المخاطر ونشر الوعي وتوجيه العمل التشاركي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فأهدافها هي مخطط لتحقيق مستقبل أفضل وأكثر استدامة للجميع، إنها تتصدى للتحديات العالمية التي يواجهها العالم، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفقر وعدم المساواة وتغير المناخ والتدهور البيئي والسلام والعدالة الاجتماعية والازدهار، إذ أن جميعها مترابطة من أجل عدم ترك أي شخص خلف الركب، ومن المهم أن تحقق جميعا بحلول عام 2030.

### المبحث الأول: أهداف التنمية المستدامة: 1، 2، 3، 4، 5 المتعلقة بالناس

عزمت الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي، على تحرير الجنس البشري من طغيان الفقر والجوع والعوز بجميع صورهم، وضمان الكرامة والمساواة، وصممت على اتخاذ خطوات جريئة مفضيه الى التحول، التزمت من خلالها ال الانتقال بالعالم نحو مسار قوامه الاستدامة والقدرة على الصمود.

### المطلب الأول: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان

على الرغم من التقدم الاقتصادي في العقود الأخيرة في العديد من بلدان العالم، إلا أن العديد من سكان العالم مازالوا يعيشون في فقر مدقع، إذ تعتبر مشكلة الفقر من أكبر التحديات العالمية مما يجعل مكافحته من المهام الأساسية لجميع الدول<sup>1</sup>.

وترتكز المهمة الرئيسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في الوصول إلى هدف القضاء على الفقر، بوصفه الهدف الأول من أهداف التنمية المستدامة، مع ذلك يستمر تراجع الفقر المدقع<sup>2</sup> بوتيرة متباطئة، فالعالم ليس على المسار الصحيح لتحقيق هدف القضاء على الفقر بحلول عام 2030، إذ يتركز الفقر المدقع اليوم على سكان الريف ويؤثر عليهم بشكل كبير، وهو يتفاقم بصورة متزايدة بسبب النزاعات العنيفة وتغير المناخ، وسيواجه التعامل مع ما تبقى من جيوب الفقر المدقع تحديات بسبب استمرارها وتعقدها، وغالبا ما ينطوي ذلك على تفاعل بين مختلف العوامل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويمكن لخطط الحماية الاجتماعية الفعالة وسياساتها المقترنة بالاتفاق الحكومي على الخدمات الرئيسية، أن تساعد أولئك الذين تركوا خلف الركب على العودة إلى الوقوف على أقدامهم وإيجاد سبيل للخروج من الفقر، وتحقيق حياة لائقة، وكسر حاجز الاستبعاد الاجتماعي

1- عزوز أحمد، ضيف أحمد، أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها، مجلة معارف، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2017، ص 2.

2- الفقر المدقع أو المطلق ظاهرة متعددة الأبعاد، عرف من قبل الأمم المتحدة عام 1995 م، بأنه "حالة تتسم بالحرمان الشديد من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، بما في ذلك الغذاء ومياه الشرب المأمونة ومرافق الصرف الصحي والصحة والمأوى والتعليم والمعلومات، ذلك يعتمد ليس فقط على الدخل ولكن أيضا على الحصول على الخدمات.

والتهميش<sup>1</sup>، من خلال توفير الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تتيح لمختلف شرائح المجتمع فرص تحقيق حياة اقتصادية كريمة<sup>2</sup>.

### الفرع الأول: تباطؤ وتيرة التقدم نحو الحد من الفقر

بعد أن كانت نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع 16 في المائة في عام 2010 و 36 في المائة في عام 1990، انخفضت إلى 10 في المائة في عام 2015، فقد خرج أكثر من بليون شخص من براثن الفقر على مدى السنوات الـ 25 الماضية، وشهدت منطقة شرق آسيا الجانب الأكبر من هذا التقدم، حيث انخفض معدل الفقر فيها من 52 في المائة في عام 1990 إلى 10 في المائة في عام 2010 ثم إلى أقل من 1 في المائة في عام 2015، وفي الآونة الأخيرة، حققت منطقة جنوب آسيا نجاحات مذهشة في مكافحة الفقر المدقع، مما ساعد على استمرار انخفاض المعدل العالمي، ومع ذلك، فإن وتيرة التغيير آخذة في التباطؤ، وقد استمر المعدل في الانخفاض إلى أن بلغ 8.6 في المائة عام 2018، وتشير التوقعات المستندة إلى خط الأساس إلى أن 6 في المائة من سكان العالم سيظلون يعيشون في فقر مدقع حتى عام 2030 إذا استمرت الاتجاهات الحالية<sup>3</sup>.

كما لا تزال نسبة الفقر المدقع مرتفعة بشدة في البلدان منخفضة الدخل والمتضررة من النزاع والاضطرابات السياسية، لاسيما في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، مما يؤثر سلبا على الفقراء الذين لا تعطيمهم المساعدات النقدية<sup>4</sup>، فمن أصل 736 مليون شخص كانوا يعيشون على أقل من 1.90 دولارا في اليوم في عام 2015، كان 413 مليوناً منهم يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، واستمر هذا الرقم في الارتفاع خلال السنوات

1- يحيى محمد هاشم، التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر، مجلة البحث العلمي، المجلد 3، العدد 18، الجزء الثاني، جامعة عين شمس، مصر، 2017، ص 6.

2- وداد عباس، تقييم مسار مكافحة الفقر في إطار تجسيد برنامج أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة حتى عام 2015، دراسة حالة الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21، جامعة سطيف 2، 2015، ص 4.

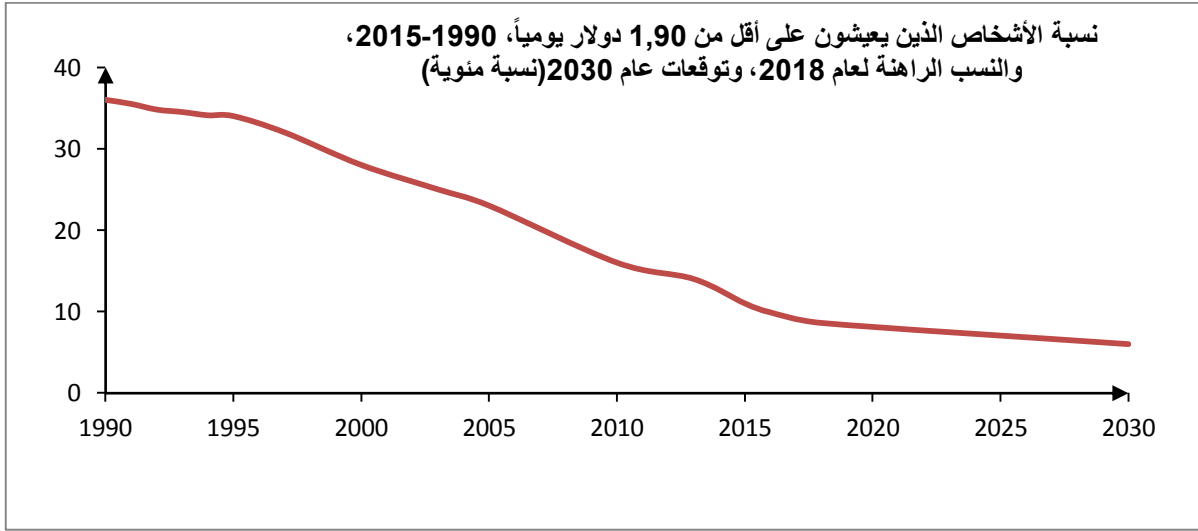
3- تقرير، الفقر والرخاء المشترك 2018، حل معضلة الفقر، مجموعة البنك الدولي، 2018، ص 12.

4- عاطف خورشيد، شبكات الأمان الاجتماعي في العراق، الحاجة إلى الإصلاح، مجلة السياسة في دائرة الضوء، مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، المجلد 14، العدد 3، ديسمبر 2017، ص 73.

الأخيرة وهو أعلى من عدد الفقراء في بقية العالم كله، وتشير التوقعات إلى أنه، إذا لم تطرأ تغييرات كبيرة في السياسة، فإن الفقر المدقع سيظل في خانة العشرات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بحلول عام 2030.

ويعيش حوالي 79 في المائة من فقراء العالم في المناطق الريفية<sup>1</sup>، ويبلغ معدل الفقر في هذه المناطق 17.2 في المائة، أي أكثر بثلاثة أضعاف منه في المناطق الحضرية (5.3 في المائة)، وما يقارب من نصف الفقراء (46 في المائة) الذين يعانون من الفقر المدقع هم أطفال تقل أعمارهم عن 14 سنة.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الثاني: فقر العمال العاملين في افريقيا

الحصول على عمل ليس بضمانة كافية لعيش كريم، إذ لا يزال أكثر من ثلث العمال الحاصلين على عمل في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى يعيشون على أقل من 1.90 دولارا في اليوم، والواقع أن 8 في المائة من العمال الحاصلين على عمل وأسرهم في جميع أنحاء العالم، كانوا يعيشون في فقر مدقع عام 2018، على الرغم من الانخفاض السريع في معدل فقر العاملين على مدى السنوات الـ 25 الماضية، وتمثل أحوال العمل المتدنية المشكلة

1- تقرير التنمية البشرية لعام 2019، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <http://hdr.undp.org>

الرئيسية في هذا الوضع، مما يؤكد الدور الرئيسي الذي تلعبه العمالة اللاتقة والمنتجة في مساعدة الناس على الخلاص من الفقر.

وقد تباطأ التقدم المحرز في الحد من فقر العاملين خلال السنوات الخمس الماضية، مما يشير إلى ضرورة تنشيط الجهود المبذولة في هذا المجال، إذ يزال وضع الفقراء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى مثيرا للقلق بشكل خاص<sup>1</sup>، ففي هذه المنطقة بلغت نسبة الفقراء العاملين 38 في المائة عام 2018، وفي أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية، يعيش ما لا يقل عن ربع العمال في فقر مدقع على الرغم من أن لديهم عملا، ومن الأرجح أن يعيش الشباب الحاصلون على عمل والذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عاما في فقر، حيث يبلغ معدل فقر العاملين بينهم ضعف معدل العمال البالغين.

### الفرع الثالث: أنظمة الحماية الاجتماعية ومكافحة الفقر

لقد باتت سياسة الحماية الاجتماعية ضرورة ملحة وذات أهمية تنموية للتصدي للمشكلات الاجتماعية المهددة للمجتمع، وعلى رأسها مشكلة الفقر وكيفية الحد منه<sup>2</sup>، إذ يتطلب تصميم نظام الحماية الاجتماعية وتنفيذه تنسيقا فيما بين مختلف المنظمات المشاركة في توفير خدمات الحماية الاجتماعية، وهكذا تمثل هذه الأخيرة أساسا وإطارا عاما لنظام اجتماعي وسياسي واقتصادي، قائم على تحقيق العدالة الاجتماعية<sup>3</sup>، حيث تخفف برامج الحماية الاجتماعية من وطأة الفقر، كما يمكن لها أن توفر الوسائل لمساعدة الفقراء في محاولاتهم للهروب من الفقر<sup>4</sup> في المقام الأول، وهي تجعل المجتمعات أكثر شمولا واستقرارا من خلال المساعدة على منع الفقر وعدم المساواة والتخفيف منها في كل مرحلة من مراحل

1- مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019، ص 50.

2- يحيى محمد هاشم، آليات الحماية الاجتماعية في مصر دراسة تحليلية، مجلة البحث العلمي، المجلد 1، العدد 16، الجزء الأول، جامعة عين شمس، مصر، 2015، ص 3.

3- تقرير المدير العام لمكتب منظمة العمل العربية، الحماية الاجتماعية سبيل للعدالة الاجتماعية وضمانا لجيل المستقبل، مؤتمر العمل العربي، الدورة 39، القاهرة، 2012، ص 18.

4- صلاح هاشم، الحماية الاجتماعية للفقراء: قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ط 1، الجيزة، مصر، 2018، ص 22.

حياة الناس، ومع ذلك فإن 45 في المائة فقط من سكان العالم مشمولون فعلا باستحقاق نقدي واحد على الأقل من استحقاقات الحياة الاجتماعية، أما نسبة الـ 55 في المائة المتبقية، أي ما يصل إلى 4 بلايين من الناس، فقد تركت خلف الركب.

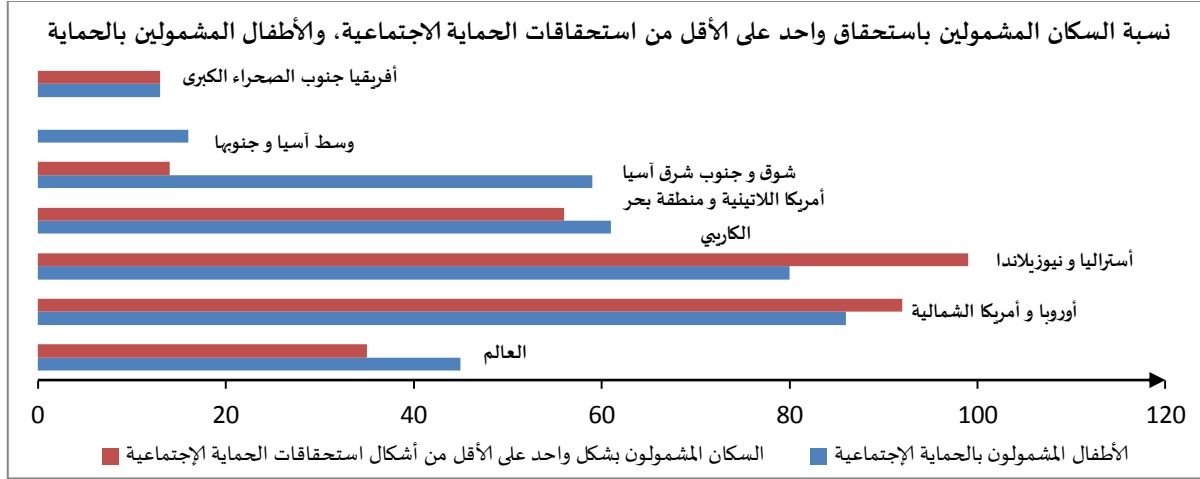
ويواجه كبار السن في جميع البلدان المتقدمة والنامية، مجموعة من نقاط الضعف، من بينها نقص الدخل وانعدام الأمن الصحي والحاجة إلى الرعاية البدنية<sup>1</sup>، فعلى الصعيد العالمي، يحصل 68 في المائة من الأشخاص المتقاعدين على معاش تقاعدي، ولكن الاستحقاقات في كثير من البلدان لا تكفي في الغالب لإخراجهم من براثن الفقر، وتظهر البيانات أيضا عجزا في الحماية الاجتماعية المتاحة للفئات الأخرى في العالم ككل، إذ لا يحصل إلا 22 في المائة من العاطلين عن العمل على مدفوعات البطالة، ولا يتلقى إلا 28 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة إعانات نقدية، ولا تشمل الحماية الاجتماعية فعلا إلا ثلث الأطفال، ولا يحصل على الاستحقاقات النقدية الخاصة بالأمومة إلا ما نسبته 41 في المائة من النساء عند الولادة، وعلاوة على ذلك، تعتبر نسبة تغطية الاستحقاقات النقدية المقدمة على سبيل المساعدة الاجتماعية منخفضة إذ لا تصل إلا إلى 25 في المائة بالنسبة للفئات الضعيفة وهي: الأطفال والأشخاص في سن العمل وكبار السن الذين لا تحميهم المخططات الاجتماعية التي تعتمد على مساهمة المشتركين.

وهناك اختلافات صارخة بين المناطق، إذ يوجد 92 في المائة من الأطفال مشمولون بأنظمة الحماية الاجتماعية في أوروبا وأمريكا الشمالية، و56 في المائة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ولكن هذه الأنظمة لا تغطي إلا 13 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و14 في المائة في شرق وجنوب شرق آسيا، ويؤثر الفقر على الأطفال بشكل غير متناسب، فواحد من كل خمسة أطفال يعيشون في فقر مدقع، وللآثار السلبية المترتبة على الفقر والحرمان في السنوات الأولى من العمر تداعيات يمكن أن تدوم مدى الحياة، حيث ضمان الحماية الاجتماعية لجميع الأطفال والفئات الضعيفة الأخرى أمرا بالغ

1- شهد مصطفى، مشكلات كبار السن ودور مؤسسات الدولة في حلها، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 4، عمان، الأردن، 2018، ص 2.

الأهمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة في المناطق التي لديها فوارق كبيرة في التغطية بين الاطفال والفئات السكانية الأخرى.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019.

#### الفرع الرابع: تأثر البلدان الفقيرة بالكوارث المرتبطة بالمناخ

يعد تغير المناخ قضية بيئية، اجتماعية، اقتصادية، سياسية، أمنية وإنسانية، له تداعيات عميقة على رفاه البشر وعلى التمتع الفعلي بحقوق الإنسان<sup>1</sup>، وقد تسببت الكوارث معاناة هائلة في جميع أنحاء العالم، ففي الآونة الأخيرة، شهد العالم زيادة ملحوظة في عدد الكوارث بنسب متفاوتة بين الدول النامية والمتقدمة<sup>2</sup>، ففي الفترة من عام 1998 إلى 2017، قدرت الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث بحوالي 3 تريليونات من الدولارات، وتمثل الكوارث المرتبطة بالمناخ من هذا المجموع 77 في المائة (أي بزيادة 151 في المائة بين عامي 1978 و 1997)، وخلال تلك الفترة، أودت الكوارث المتعلقة بالمناخ والظواهر الجيوفيزيائية بحياة حوالي 1.3 مليون شخص، وقد نتج أكثر من 90 في المائة من جميع

1- زكية بلهول، العدالة المناخية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 28، سبتمبر 2017، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017، ص 3.

2- صالح بن حمد التويجري، الكوارث والأزمات: التخطيط، الاستعداد، الإدارة، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2018، ص 18.

الكوارث عن الفيضانات أو العواصف أو الجفاف أو موجات الحر أو غير ذلك من ظواهر الأحوال الجوية الأخرى.

وجاء في تقرير سنديا 2015-2030 (sendai-report)<sup>1</sup>، أن الكوارث تؤثر على الفقراء والمستضعفين أكثر من غيرهم، خاصة سكان البلدان التي تمر بمرحلة التعافي من تأثير الصراعات، فالمعيشة في بيئات هشة وعلى أطراف التجمعات السكانية أكثر عرضة للأخطار الطبيعية<sup>2</sup>، لذلك ليس من المستغرب أن تعاني أفقر البلدان من نصيب غير متناسب من الأضرار والخسائر في الأرواح التي تُعزى إلى الكوارث، حيث تسبب هذه الأخيرة في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل بأكثر من 90 في المائة من الخسائر في الأرواح المبلغ عنها دولياً، كما تقتل 130 شخصاً من أصل كل مليون شخص في البلدان منخفضة الدخل في مقابل 18 شخصاً من أصل كل مليون شخص في البلدان ذات الدخل المرتفع، كما أن الخسائر الاقتصادية الناتجة عن الكوارث أعلى بكثير في البلدان الأكثر فقراً، عند قياسها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، فمن بين أسوأ 10 كوارث من حيث الأضرار الاقتصادية، وقعت 8 كوارث في بلدان منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل.

### المطلب الثاني: القضاء التام على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة

ترتبط قضايا الأمن الغذائي ارتباطاً وثيقاً بالجوع وسوء التغذية، وهي مردودة إلى عوامل كثيرة، كالفقر، وانعدام الوصول إلى الغذاء<sup>3</sup>، وعلى الرغم من تحقق تقدم واسع النطاق

1- إطار سنديا للحد من مخاطر الكوارث 2015 - 2030 هو اتفاق عالمي طوعي وغير ملزم تم اعتماده في المؤتمر العالمي الثالث للأمم المتحدة المعني بالحد من مخاطر الكوارث الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب القرار رقم 69 / 283، ويدرك إطار سنديا أن الدولة تضطلع بالدور الرئيسي في الحد من مخاطر الكوارث، غير أن هذه المسؤولية ينبغي تقاسمها مع أصحاب المصلحة الآخرين بما في ذلك الحكومة والقطاع الخاص، وغيرهم.

2- تقرير منظمة الصحة العالمية رقم: A72/15، مسودة الاستراتيجية العالمية الصادرة بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ، أبريل 2019، ص 2.

3- إبراهيم أحمد البدوي وآخرون، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017، ص 59.

خلال الفترات السابقة، فإن عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع عاد إلى الارتفاع منذ عام 2014 ويؤثر التقزم،<sup>1</sup> على نمو ملايين الأطفال وتطورهم المعرفي، بينما يزداد انتشار زيادة الوزن وهي الوجه الآخر لسوء التغذية في جميع الفئات العمرية، وفي أعقاب النزاعات، والصدمات الناجمة عن المناخ، والتباطؤ الاقتصادي في جميع أنحاء العالم، وهناك حاجة إلى بذل جهود مكثفة لتنفيذ التدخلات، وللتوسع فيها بغية تحسين حصول الجميع على الغذاء الآمن والمغذي والكافي، وعلى وجه التحديد، هناك حاجة إلى إيلاء الاهتمام لزيادة الإنتاجية الزراعية ودخل صغار منتجي الأغذية، ولتنفيذ ممارسات زراعية قادرة على الصمود، وضمان عمل الأسواق بصورة سليمة، وأخيراً، يتعين كسر حلقة سوء التغذية المتوارثة عبر الأجيال لضمان عدم ترك أي شخص خلف الركب على الطريق نحو القضاء على الجوع.

### الفرع الأول: ارتفاع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع

بعد تقدم واسع النطاق، عاد عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى الارتفاع، إذ يرتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع منذ عام 2014، وهو اتجاه مثير للقلق، ففي عام 2017، كان هناك ما يقدر بنحو 821 مليون شخص يعانون من سوء التغذية، وهو نفس العدد الذي كانوا عليه في عام 2010، وبقي معدل انتشار نقص التغذية على حاله تقريباً في السنوات الثلاث الماضية، وذلك على مستوى يقل قليلاً عن 11 في المائة، وستصدر أرقام محدثة عن نقص التغذية وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، كما صدرت حديثاً في تقرير " حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم عام 2019 " <sup>2</sup>.

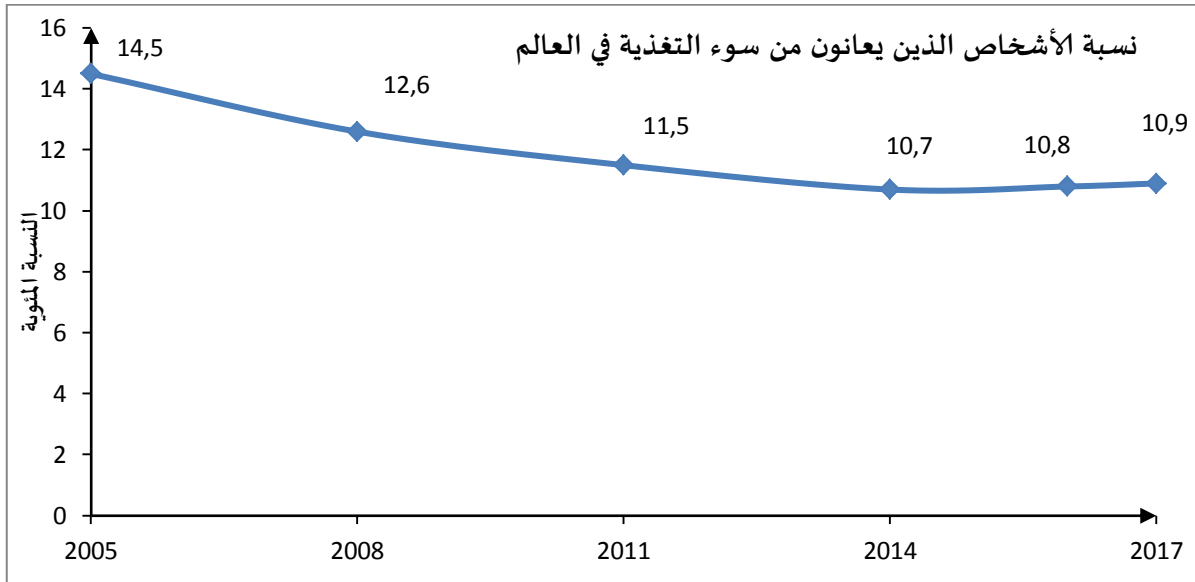
وقد تدهورت هذه الأوضاع بشكل كبير في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية من 195 مليوناً في عام 2014 إلى

1- تعرف القزامة بأنها قصر القامة الناتج عن اختلال جيني أو حالة طبية، وبالأرقام يمكن القول بأن الشخص البالغ الذي يقل طوله عن 147 سم يمكن أن يطلق عليه قزماً، حيث يبلغ متوسط طول المصاب بالقزامة 122 سم تقريباً.

2- تقرير حالة الأمن الغذائي والتغذية CA5162AR: هو أحد المنشورات السنوية الرئيسية. أعد بالاشتراك بين منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية. ويهدف التقرير إلى تقديم معلومات عن التقدم المحرز في القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي.

237 مليوناً في عام 2017، ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المنطقة التي تشهد أعلى معدلات انتشار الجوع، إذ ارتفع معدله فيها من 20,7 في المائة في عام 2014 إلى 23,2 في المائة في عام 2017، ويبدو أن الوضع يتفاقم في أمريكا الجنوبية أيضاً، وقد يكون ذلك نتيجة للتباطؤ الاقتصادي الذي أدى إلى انخفاض القدرة المالية الحكومية لحماية الفئات الأشد ضعفاً من ارتفاع الأسعار المحلية وفقدان الدخل، ومن العوامل الرئيسية التي تدفع بهذه الاتجاهات، الأحوال الجوية الرديئة التي تؤثر على توافر الغذاء وعلى الأسعار، وكذلك النزاعات المسلحة المطولة.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019.

### الفرع الثاني: مشكلة التقزم والهزال لدى الأطفال

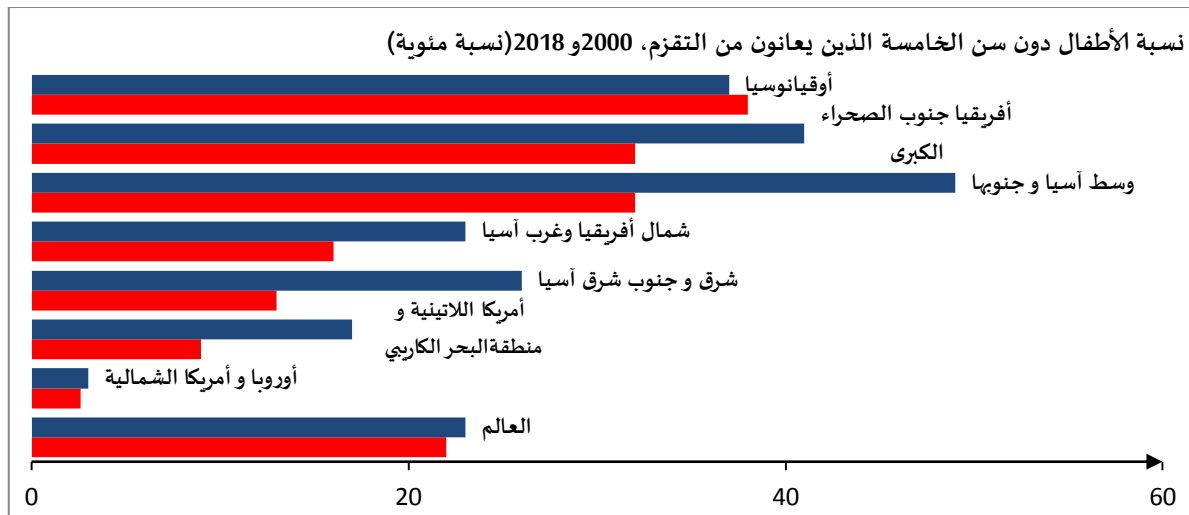
رغم أن نسب التقزم والهزال بين الأطفال آخذة في الانخفاض، ولكن ليس بالسرعة الكافية لتحقيق غايات أهداف التنمية المستدامة، فإن نقص التغذية المزمن أو التقزم<sup>1</sup>، يعرض الأطفال لزيادة خطر الوفاة بسبب الأمراض الشائعة، كما يرتبط التقزم بضعف التطور المعرفي، مما يمكن أن يكون له أثر سلبي على ما يحزره البلد المعني من تقدم على الأجل

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي، الشرق الأدنى وشمال أفريقيا، الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي، القاهرة، 2017، ص 9.

الطويل، فمنذ عام 2000، انخفضت نسبة الأطفال الذين يعانون من التقزم، ومع ذلك، في عام 2018، كان هناك 149 مليون طفل دون سن الخامسة (أي ما يمثل 22 في المائة من المجموع العالمي للأطفال في هذه الفئة العمرية)، يعانون من نقص التغذية المزمن، ويعيش ثلاثة أرباع هؤلاء الأطفال في جنوب آسيا (39 في المائة) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (36 في المائة)، وهناك حاجة إلى مزيد من الجهود المكثفة لتحقيق الغاية المتمثلة في خفض عدد الأطفال الذين يعانون من التقزم إلى 100 مليون بحلول عام 2025 وإلى 83 مليوناً بحلول عام 2030 .

وفي عام 2018، كان هناك 49 مليون طفل دون سن الخامسة (أي ما يمثل 7.3 في المائة من المجموع العالمي للأطفال في هذه الفئة العمرية)، يعانون من نقص التغذية الحاد أو الهزال (انخفاض الوزن بالنسبة إلى الطول)، وتنتج هذه الحالة عموماً عن قلة المغذيات التي يتم تناولها وعن الإصابات المرضية، ويعيش أكثر من نصف الأطفال الذين يعانون من الهزال في جنوب آسيا<sup>1</sup>، وقد بقيت معدلات الهزال العالمية في عام 2018 أعلى بكثير من الغاية المحددة لعام 2025 وهي 5 في المائة عالمياً، ومن الغاية المحددة لعام 2030 وهي 3 في المائة.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019.

1 - Food and Agriculture Organization, The State of Food Security and Nutrition in the World 2018, Building Climate Resilience for Food Security and Nutrition, United Nations, 2018,p21.

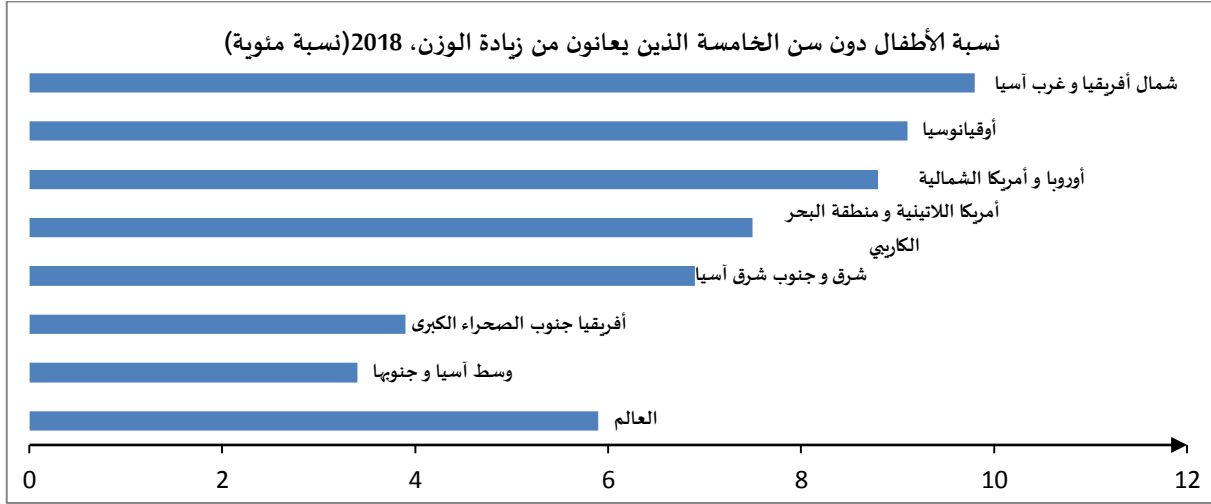
### الفرع الثالث: زيادة الوزن كشكل من أشكال سوء التغذية

تشكل زيادة الوزن والهزال العبء المزدوج لسوء التغذية في مرحلة الطفولة، ويعتبر الأطفال الذين يعانون من زيادة الوزن أو البدانة أكثر عرضة للإصابة<sup>1</sup> في وقت مبكر بالمضاعفات الصحية والنفسية المرتبطة بالبدانة، وغالبا ما تنتقل زيادة الوزن مع الأطفال إلى مرحلة المراهقة والبلوغ، مما يؤدي إلى مشاكل صحية مدى الحياة، وتشهد جميع الفئات العمرية تزايدا في انتشار زيادة الوزن، ففي عام 2018، أثرت زيادة الوزن في مرحلة الطفولة على 40 مليونا من الأطفال دون سن الخامسة (أي ما يمثل 5.9 في المائة من المجموع العالمي للأطفال في هذه الفئة العمرية)، وكانت مستويات الانتشار أعلى من 9 في المائة في شمال أفريقيا وجنوبها ووسط آسيا وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا) وغرب آسيا. وعلى الصعيد العالمي، في عام 2016، كان يعاني من زيادة الوزن 20.6 في المائة من الأطفال<sup>2</sup> الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و 9 سنوات (131 مليونا) و 17.3 في المائة من المراهقين (207 ملايين) و 38.9 في المائة من البالغين (2 بليون)، ولتعزيز النظم الغذائية الصحية أهمية أساسية لوقف ظاهرة البدانة وعكس اتجاهها، ولدى الحكومات مجموعة من خيارات السياسة العامة التي تمكّن من تحسين الحصول على نظام غذائي صحي بأسعار معقولة، وهي تتراوح بين السياسات "الصلبة"، مثل الحظر واللوائح، وبين السياسات "اللينة"، التي تنطوي على درجات أدنى من التدخل في حياة الناس، مثل توفير المعلومات.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019، الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، روما، إيطاليا، 2019، ص 27.

2- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018، بناء القدرة على الصمود في وجه تغيير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، روما، إيطاليا، 2018، ص 26.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019.

#### الفرع الرابع: دور صغار منتجي الأغذية في حل مشكلة الأمن الغذائي في العالم

إن المشكلة الغذائية ذات بعد عالمي شامل، سواء من حيث طابعها الإنساني، أم من حيث ترابطها الوثيق مع المهمة المعقدة، المتمثلة بتذليل التخلف الاقتصادي والاجتماعي في الدول<sup>1</sup>، ولتمكين صغار منتجي الأغذية من المشاركة الكاملة في التنمية أهمية بالغة لتحسين الأمن الغذائي والحدّ من الفقر والجوع، إذ يعاني كثير من صغار المزارعين والأسر العاملة في الزراعة من الفقر، ومحدودية القدرات والموارد، كما أنهم يواجهون انعدام الأمن الغذائي بصورة متكررة، بالإضافة إلى أن إمكانية وصولهم إلى الأسواق ووصولهم على الخدمات محدودة، وفي جميع المناطق، يقل دخل صغار منتجي الأغذية وإنتاجيتهم عن الدخل والإنتاجية لدى نظرائهم الأكبر حجماً، وتتراوح نسبة صغار المنتجين بين جميع منتجي الأغذية في البلدان التي تتوفر عنها البيانات في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بين 40 في المائة و85 في المائة، مقارنة بأقل من 10 في المائة في أوروبا، ولتعزيز قدرة صغار المنتجين على الصمود وعلى التكيف، فإن من الأهمية بمكان مساعدتهم على تحسين إنتاجيتهم الزراعية، وعلى نفس القدر من الأهمية تمكينهم من إدارة مواردهم الطبيعية

1- محمد دياب، المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 85، 2013،

بشكل مستدام، والتكيف مع تغير المناخ؛ والتغلب على الحواجز التي تعترض سبيل وصولهم إلى الأسواق ووصولهم على الخدمات المالية والمعلومات والمعارف.

### الفرع الخامس: التأثير الحاد لارتفاع أسعار المواد الغذائية على البلدان

ساهمت الصدمات الناجمة عن أحوال الطقس، وانعدام الأمن المدني، وتراجع الإنتاج الغذائي، في ارتفاع أسعار المواد الغذائية وفرض ضغوط إضافية على نظام الأغذية<sup>1</sup>، في ما لا يقل عن عشرين بلدا في مختلف أنحاء العالم، ففي عام 2018 والأشهر الأولى من عام 2019، تسبب نقص الإنتاج، وانخفاض قيمة العملات، وانعدام الأمن، في ارتفاع أسعار المواد الغذائية في عدة بلدان في أفريقيا، وفي أمريكا الوسطى، ارتفعت أسعار الذرة بشكل حاد في منتصف عام 2018، مما يعود أساسا إلى المخاوف من تأثير الطقس الجاف المتطرف على محاصيل المواسم الرئيسية، وحدث الأمر نفسه في بعض بلدان شرق أفريقيا وجنوبها خلال الأشهر الأولى من عام 2019، كما أدت الاضطرابات الاقتصادية إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية في بعض البلدان، في حين أن انخفاض المخزونات العامة وارتفاع تكاليف الوقود أديا إلى ارتفاع الأسعار لتضرب أرقاما قياسية في بلدان أخرى.

### الفرع السادس: الإنفاق الحكومي على قطاع الزراعة

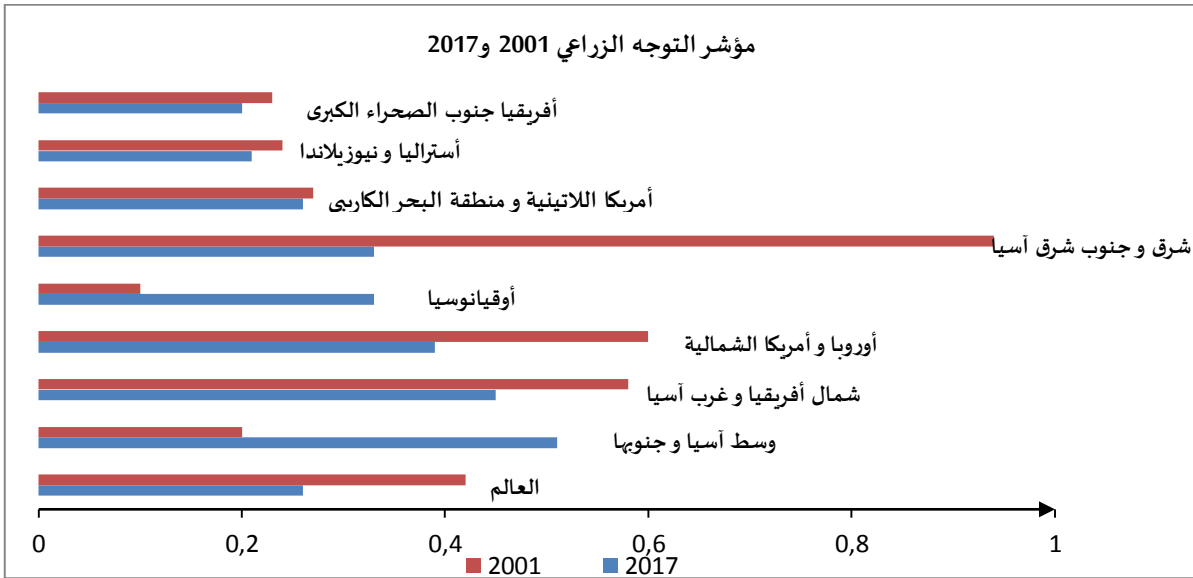
تعتبر قضية الأمن الغذائي واحدة من أبرز القضايا التي أصبحت تؤرق الشعوب على حد سواء<sup>2</sup>، ويعد الاستثمار في قطاع الزراعة أمرا بالغ الأهمية للحد من الجوع والفقر، ولتحسين الأمن الغذائي، وتوليد فرص العمل، وبناء القدرة على مواجهة الكوارث والصدمات، ومع ذلك، انخفضت نسبة الإنفاق الحكومي على الزراعة بالمقارنة بمساهمة هذا القطاع في الاقتصاد بين عامي 2001 و2017، وعلى المستوى العالمي، انخفض مؤشر التوجه الزراعي (أي حصة الإنفاق الحكومي على الزراعة مقسومة على حصة الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي) من 420 في عام 2001 إلى 0.26 في عام 2017، وفي الفترة بين

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية في العالم، التكاليف والفوائد، روما، إيطاليا، 2011، ص 1.

2- بولتجة عائشة، محمد راتول، أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة الغذاء العالمية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 15، جامعة الشلف، 2016، ص 3.

عامي 2015 و 2017، شهدت منطقة شمال أفريقيا وغرب آسيا أعلى متوسط لهذا المؤشر (0.42)، في حين أن المتوسط الأدنى له كان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (0.20)، ولا تمثل المعونة المقدمة للزراعة إلا جزءاً صغيراً مما كانت عليه في الثمانينات، وقد انخفضت حصة المعونة القطاعية المخصصة للزراعة من البلدان الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية<sup>1</sup> (OECD) في الميدان الاقتصادي من حوالي 25 في المائة في منتصف الثمانينات إلى 7 في المائة فقط في عام 2017، أي ما مجموعه 12.6 بليون دولار.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### المطلب الثالث: الصحة الجيدة والرفاه للجميع

يحدد هذا الهدف ملامح الصحة بوصفها حصيلة مرغوب فيها في حد ذاتها، بيد أن الأهم من ذلك هو أن الصحة مطروحة أيضا بوصفها مدخلا لأهداف أخرى<sup>2</sup>، ومقياسا يعتد به لمدى التقدم المحرز على طريق تحقيق التنمية المستدامة.

1- تعد لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) منتدى لمناقشة القضايا المحيطة بالمعونة والتنمية والحد من الفقر في البلدان النامية، وهي مكان وصوت البلدان المانحة الكبرى في العالم.

2 - UNESCO, Education for All 2000-2015: achievements and challenges: EFA global monitoring report, 2015, p 310.

كما يضم الهدف غايات جديدة بشأن القضايا الرئيسية التي يتواصل إحراز تقدم بخصوصها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وقد عكس اتجاه أوبئة كل من فيروس العوز المناعي البشري والسل والملاريا بالعالم، وانخفضت بشكل كبير منذ التسعينات وفيات الأطفال والأمهات في جميع أرجاء العالم، بنسبة 53 في المائة وأكثر من 40 في المائة على التوالي، على أنه لا يزال يتعين إنجاز الكثير، لأن التقارير المقدمة عن التقدم المحرز عالميا غالبا ما تخفي بين طياتها تناقضات بين البلدان وداخلها، والمفروض ضرورة ألا يُركّز على ضمان بقاء الناس على قيد الحياة فحسب، بل على ضمان نمائهم كذلك.

وبات واضحا أيضا أن من شأن العالم أن يصبح مكانا ينعم فيه بمزيد من الصحة لو كانت هناك غايات عالمية محددة بخصوص طائفة أوسع من القضايا، والأهم من ذلك أن الهدف الجديد يتضمن غايات لمعالجة الأمراض غير السارية، كما يتضمن موضوع الأمن الصحي؛ والصحة الإنجابية وصحة الأم والوليد والطفل والمراهق؛ والأمراض المعدية والتغطية الصحية الشاملة، وقد أحرز تقدم كبير في تحسين صحة ملايين الناس، وانخفضت معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الأطفال، واستمر الارتفاع في متوسط العمر المتوقع على الصعيد العالمي، وتحقق تقدم مطرد في مكافحة بعض الأمراض المعدية، على أن التقدم تباطأ أو توقف في حالة أمراض أخرى، وينطبق ذلك على الجهود العالمية للقضاء على الملاريا والسل، والواقع أن نصف سكان العالم على الأقل لا يزالون يفتقرون إلى الخدمات الصحية الأساسية، ويعاني كثير منهم من الصعوبات المالية في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء.

### الفرع الأول: الاستثمار في الصحة النفسية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

منذ نهاية القرن التاسع عشر، حقق العلم وممارسة الطب والصحة العامة إنجازات هائلة للحد من الوفيات المبكرة وتحسين صحة ورفاه الأفراد<sup>1</sup>، وعلى الرغم من التقدم الكبير المحرز في مجال الصحة النفاسية، فإن ما يقرب من 300000 امرأة فقدن حياتهن من مضاعفات تتعلق بالحمل والولادة في عام 2017، وكان أكثر من 90 في المائة منهن

1- تقرير رقم A/HRC/29/33، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، 2015، ص 14.

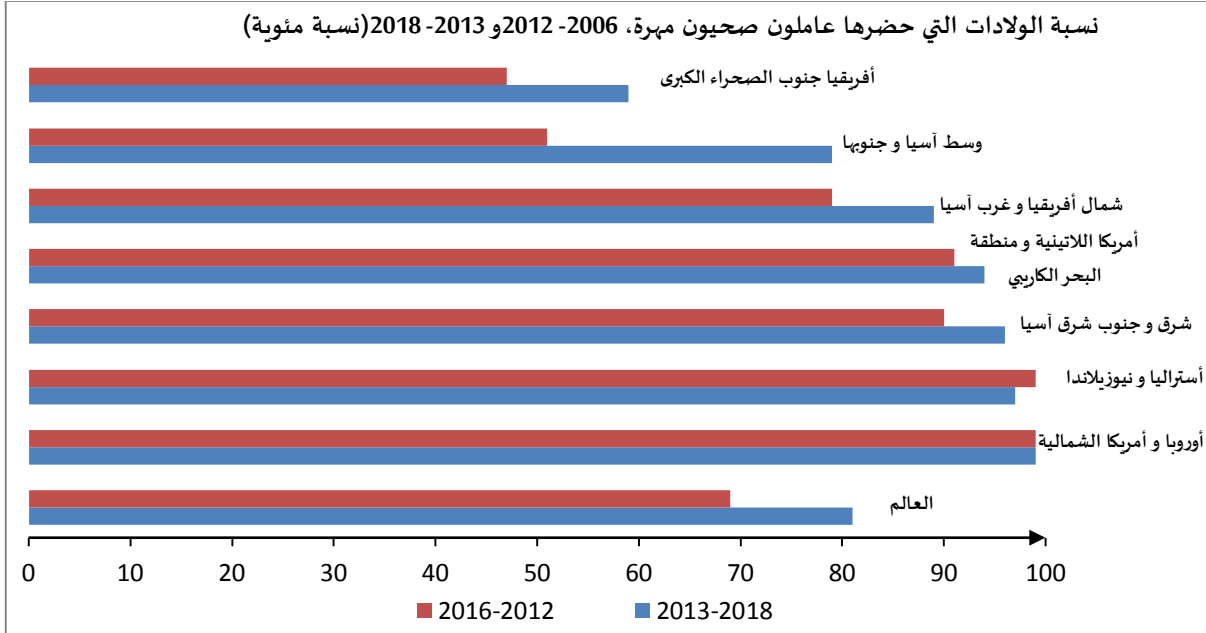
يعيش في بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، وفي مقابل كل امرأة فقدت حياتها، هناك عدد لا يحصى من النساء اللاتي تعرضن لعواقب حادة ترتبت على اعتلال صحة الأم، وهي عواقب منها ما سيستمر مدى الحياة، ومن خلال الإدارة والرعاية المناسبين يمكن الوقاية من غالبية الوفيات النفاسية، بما في ذلك الرعاية السابقة للولادة التي يمارسها مقدمو الرعاية الصحية المدربون، والمساعدة أثناء الولادة من قبل العاملين الصحيين المهرة، والرعاية والدعم في الأسابيع التي تلي الولادة مباشرة، غير أن التقدم في هذا المجال تباطأ في السنوات الأخيرة، وهناك حاجة إلى استمرار الاستثمار والاهتمام لبلوغ الغاية العالمية المتمثلة في التقليل إلى أقل من 70 حالة وفاة لكل 100000 مولود حي بحلول عام 2030، مما قد ينقذ حياة أكثر من مليون امرأة خلال عقد من الزمان، ولا يعتبر ضمان توفر مهنين صحيين مهرة للمساعدة في جميع الولادات أمراً حاسماً للحد من الأمراض والوفيات النفاسية فحسب، فهو يحد أيضاً من حالات الإملاص<sup>1</sup>، والمرض والوفاة بين حديثي الولادة.

واستناداً إلى أحدث البيانات للفترة بين عامي 2013 و 2018، جرى ما نسبته 81 في المائة من جميع الولادات في العالم بحضور موظفين صحيين مهرة، مما يشكل زيادة كبيرة على نسبة 69 في المائة في الفترة بين عامي 2006 و 2012، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يحدث ثلثا الوفيات النفاسية في العالم، لم تتوفر المساعدة من مهنين صحيين مهرة سوى في 60 في المائة من الولادات، وتشير التوقعات إلى أن هناك حاجة إلى قدر كبير من الموارد لمجرد الحفاظ على معدلات التغطية الحالية في أفريقيا، وذلك بسبب النمو السكاني، وتمثل مضاعفات الحمل والولادة السبب الرئيسي لوفيات المراهقات في البلدان النامية، وترتفع نسبة هذا الخطر لدى الفتيات دون سن الخامسة عشرة، وعلى الصعيد العالمي، انخفض معدل خصوبة المراهقات من 56 ولادة لكل 1000 فتاة مراهقة في عام 2000 إلى 45 في عام 2015 وإلى 44 في عام 2018، غير أن معدل

1- الإملاص Stillbirth هو وفاة الجنين بعد 20 أسبوعاً من الحمل. ويعد الإملاص (ولادة جنين ميت) أكثر النتائج الشائعة والناجمة عن انفصال المشيمة عن الرحم في وقت مبكر جداً من الحمل.

خصوصية المراهقات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بقي مرتفعا في عام 2018 ، إذ بلغ 101 من الولادات لكل 1000 فتاة مراهقة.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الثاني: التقليل من معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بحلول عام 2030

إن حقوق الانسان الأساسية تقضي بأن لا تتحكم الظروف بإمكانيات حياة الأطفال وديمومتها<sup>1</sup>، وقد أحرز تقدم مشهود في مجال بقاء الأطفال على قيد الحياة على مستوى العالم، وبالمقارنة بعام 2000، من الأرجح أن يبقى ملايين الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 5 سنوات على قيد الحياة اليوم، وقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة بنسبة 49 في المائة، من 77 حالة وفاة بين كل 1000 مولود حي في عام 2000 إلى 39 حالة وفاة في عام 2017، وانخفض العدد الإجمالي لوفيات الأطفال دون سن الخامسة من 9.8 ملايين طفل في عام 2000 إلى 5.4 ملايين طفل في عام 2017، وكان نصف هذه الوفيات في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و30 في المائة منها في جنوب آسيا، ووقع ما يقرب من نصف إجمالي عدد وفيات الأطفال دون سن الخامسة (2.5

1- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، الأزمة الخفية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، 2011، ص 30.

مليون) في الشهر الأول من العمر، وهي الفترة الأكثر خطورة بالنسبة لبقاء الطفل، وانخفض معدل وفيات حديثي الولادة عالمياً من 31 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي في عام 2000 إلى 18 حالة وفاة في عام 2017 أي بنسبة 41 في المائة.

وقد انخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة والأطفال حديثي الولادة في جميع المناطق، وطرأ أسرع تقدم في المناطق التي كانت تشهد أعلى المستويات، ومع ذلك، لا يزال هناك تباين صارخ بين المناطق والبلدان، وفي عام 2017، كان معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة لدى 118 بلداً أقل من الغاية المحددة المتمثلة في 25 حالة وفاة لكل 1000 مولود حي، ومع ذلك، سيتعين تسريع وتائر التقدم في حوالي 50 بلداً، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، للتمكن من بلوغ الغاية المنشودة بحلول عام 2030<sup>1</sup>، وإذا تم ذلك، فإنه يعني إنقاذ حياة 10 ملايين إضافيين من الأطفال تقل أعمارهم عن 5 سنوات، ومن الممكن تجنب كثير من هذه الوفيات من خلال تدخلات من قبيل التلقيح، والرضاعة الطبيعية الحصرية، والتغذية السليمة، والعلاج المناسب للإصابات المعدية الشائعة في مرحلة الطفولة، وكذلك الحد من تلوث الهواء، والوصول إلى مرافق مياه الشرب والصرف الصحي المدارة بأمان.

### الفرع الثالث: التغطية بالتحصين لتفادي أمراض وفيات الأطفال

تختلف درجة النفاذ إلى اللقاحات باختلاف المنطقة التي يتواجد بها المرض<sup>2</sup>، ويعترف بالتحصين على نطاق واسع باعتباره أحد أكثر التدخلات الصحية نجاحاً وفعالية من حيث التكلفة في العالم، فهو ينقذ ملايين الأرواح، وفي عام 2017، تم تحصين 116.2 مليون طفل، وهذا أعلى رقم أبلغ عنه على الإطلاق، وفي الوقت نفسه، أدت جيوب من التغطية المنخفضة إلى نقشي الحصبة والخناق، مما أدى إلى وفيات كثيرة، الأمر الذي يدل بوضوح على أهمية بلوغ التغطية الكاملة، وارتفعت نسبة الأطفال الذين تلقوا الجرعات الثلاث المطلوبة من اللقاح المحتوي على الخناق والكزاز والسعال الديكي من 72 في المائة في

1 -UNESCO, Teaching and learning: achieving quality for all: EFA global monitoring report, 2013-2014, p 158.

2 -UNESCO, Promoting Access to Medical Technologies and Innovation, global education monitoring report, UNESCO publishing, 2018, p 153.

عام 2000 إلى 85 في المائة في عام 2015، ولكن هذه النسبة بقيت دون تغيير بين عامي 2015 و 2017 ولم يحصل 19.9 مليوناً من الأطفال على اللقاح خلال السنة الأولى من حياتهم، مما يعرضهم لخطر كبير من الأمراض التي يمكن أن تكون قاتلة. فهناك حاجة إلى جرعتين من اللقاح المحتوي على الحصبة للوقاية من المرض، وكذلك للوقاية مما تسببه المضاعفات المرتبطة به من أمراض وإعاقة ووفاء، وارتفع معدل التغطية بالجرعة الثانية من لقاح الحصبة والتي تقدم خلال السنة الثانية من عمر الطفل أو عند بلوغه سن الالتحاق بالمدرسة، من 15 في المائة في عام 2000 إلى 59 في المائة في عام 2015 وإلى 67 في المائة في عام 2017، وفي حين أن هذا التقدم كبير تماماً فإنه لا يزال غير كاف لمنع تفشي الحصبة، وقد قلص لقاح التهاب الرئوي المزوج بشكل كبير من وفيات الأطفال دون سن الخامسة، وعلى الصعيد العالمي، حققت التغطية بهذا اللقاح تقدماً ثابتاً منذ طرحه، ولكنها لم تصل بعد إلى 50 في المائة، ويتخلف كثير من البلدان عن الركب، ومنها بلدان متوسطة الدخل التي ليس لديها إلا فرصة محدودة للحصول على الدعم المالي الدولي، لأن ميزانيات الصحة العامة لديها قد لا تكون كافية لتغطية التكاليف دون دعم خارجي.

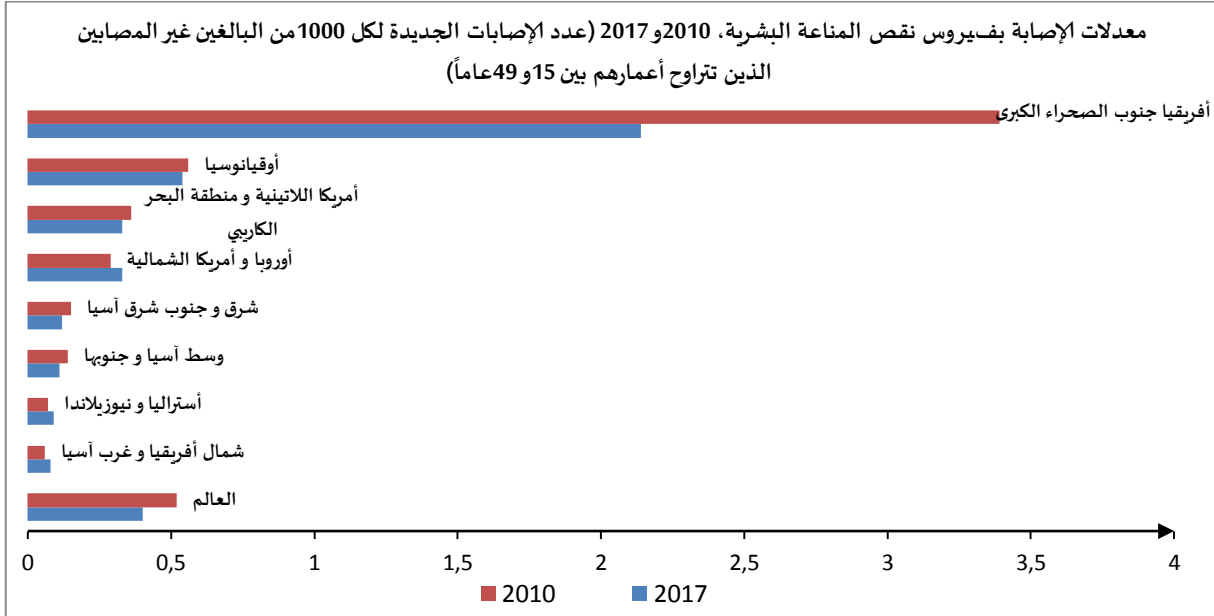
#### الفرع الرابع: التقدم في خفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية

بحسب أغلب التقارير الطبية العالمية، يعد مرض نقص المناعة البشرية أكثر الأمراض تهديجا على الانسانية<sup>1</sup>، وقد أدى الالتزام بقوة بمواجهة الإيدز وتخصيص التمويل له على المستويين المحلي والدولي إلى الدفع بعجلة تسريع برامج الوقاية والاختبار والعلاج القائمة على الأدلة، ونتيجة لذلك، انخفض معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 49 عاماً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بنحو 37 في المائة في الفترة بين عامي 2010 و 2017 ويمثل ذلك انخفاضا من 3.39 إصابة لكل 1000 شخص غير مصاب في عام 2010 إلى 2.14 إصابة في عام 2017،

1- حسين باسم عبد الأمير، مؤيد جبار حسن، تأثير فيروس نقص المناعة البشرية على الأمن الصحي في القارة الأفريقية، مجلة أهل البيت، المجلد 1، العدد 23، العراق، 2019، ص 3.

وكان التقدم أبطأ في المناطق الأخرى، حتى أن بعض المناطق دون الإقليمية شهدت زيادة في الإصابة بالفيروس، ومنها غرب آسيا (53 في المائة) وآسيا الوسطى (51 في المائة) وأوروبا (21 في المائة) وقد انخفض المعدل العالمي للإصابة بالفيروس بين البالغين بنسبة 22 في المائة بين عامي 2010 و 2017، وهو أقل بكثير من التقدم المطلوب لتحقيق الغايتين المحددتين لعام 2020 وعام 2030، وطراً أكبر انخفاض في معدل الإصابة حسب الفئة العمرية بين الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر و 14 عاماً (37 في المائة بين عامي 2010 و 2017)، مما يعكس زيادة توفير العقارات المضادة للفيروسات العكوسة لمنع انتقال الفيروس من الأم إلى الطفل.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

## الفرع الخامس: التقدم في مكافحة الملاريا مرض السل والأمراض المدارية المهملة على البلدان الفقيرة

### أولاً- التقدم في مكافحة الملاريا في أشد البلدان تأثراً:

في حين أن الملاريا مرض يمكن الوقاية منه وعلاجه، فمازال له أثر عل صحة الانسان ومصدر رزقه في جميع أنحاء العالم<sup>1</sup>، فبعد أكثر من عقد من المكاسب المتواصلة توقف التقدم في مكافحة الملاريا، لم يحرز تقدم يُذكر في الفترة بين عامي 2015 و 2017 في خفض عدد الإصابات في جميع أنحاء العالم، وكان معدل الإصابة قد انخفض بنسبة 18 % بين عامي 2010 و 2015، أي من 72 إصابة لكل 1000 شخص معرض للخطر إلى 59 إصابة - غير أن المعدل بعد ذلك بقي دون تغيير بين عامي 2015 و 2017.

وفي عام 2017، أبلغ عما يقدر بنحو 219 مليون إصابة بالملاريا وعن 435000 حالة وفاة بسبب المرض، ولا تزال أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تتحمل العبء الأكبر، فهي تمثل أكثر من 90 في المائة من الإصابات بالملاريا عالمياً، كما أن عدد الإصابات أخذ في التزايد، ففي الفترة بين عامي 2016 و 2017، أبلغ عن حوالي 3.5 مليون إصابة إضافية بالملاريا في البلدان الأفريقية العشرة الأشد تأثراً، ويعتبر الأطفال دون سن الخامسة الأكثر عرضة لهذا المرض، وهم يمثلون 61 في المائة من وفيات الملاريا في جميع أنحاء العالم، وقد كان تمويل مكافحة الملاريا يتزايد منذ عام 2000، لكنه توقف في الآونة الأخيرة، وهناك حاجة ملحة لزيادة الدعم الموجه إلى أشد البلدان تأثراً.

### ثانياً- التقدم في مكافحة مرض السل وعلاجه:

لا يزال السل أحد الأسباب الرئيسية لضعف الصحة وفقد الحياة في جميع أنحاء العالم، وقد قُدر عدد المصابين به في عام 2017 بحوالي 10 ملايين شخص، وفي ذلك العام كان السل السبب الأعلى للوفيات الناجمة عن عامل واحد من العوامل المعدية، كما

1- تقرير رقم A/68/854، الجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد دحر الملاريا في البلدان النامية ولا سيما في أفريقيا، الدورة 68، 2014، ص 3.

كان السبب الرئيسي العاشر للوفاة بشكل عام، على أنه تمّ إحراز تقدم كبير، فقد انخفض معدل الإصابة بالسل بنسبة 21 في المائة منذ عام 2000 من 170 إصابة جديدة لكل 100000 شخص في تلك السنة إلى 140 في عام 2015 وإلى 134 في عام 2017، ومع ذلك لا تزال هناك ثغرات كبيرة في الكشف والعلاج، ولا تسير وتائر التقدم الحالية بالسرعة الكافية لتحقيق الغاية المتمثلة في إنهاء هذا الوباء كلياً بحلول عام 2030، وعلاوة على ذلك، فإن أنواع السل المقاومة للأدوية تمثل تهديداً مستمراً، وفي عام 2017، كان هناك 558000 إصابة جديدة مقاومة لعقار ريفامبيسين، الذي يعد الخيار الأول والأكثر فعالية، ومن أصل هذه الإصابات، كان هناك 460000 إصابة بنوع من السل مقاوم للأدوية المتعددة.

### ثالثاً - تأثير الأمراض المدارية المهملة على البلدان الفقيرة:

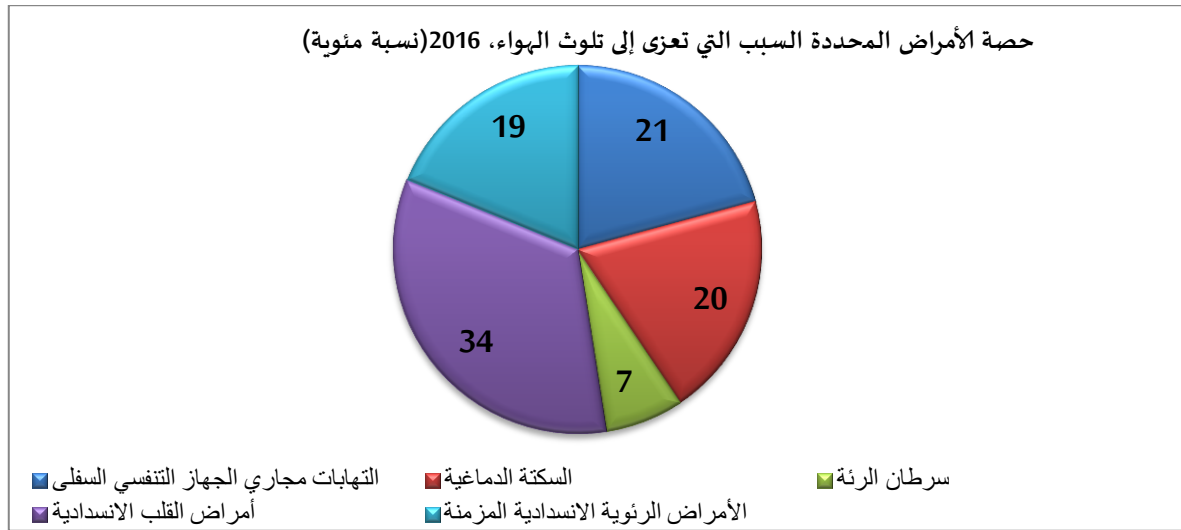
يشكل عدم توافر التكنولوجيات الطبية اللازمة للتصدي بفعالية للأمراض المدارية المهملة إحدى أكبر المشكلات الرئيسية المقترنة بمواجهتها<sup>1</sup>، وتمثل هذه الأمراض مجموعة متنوعة من الأمراض المعدية التي توجد في 149 من البلدان المدارية وشبه المدارية، وهي تؤثر على بلايين الناس خاصة الذين يفتقرون إلى المرافق الصحية الكافية مما يكلف الاقتصادات النامية بلايين الدولارات كل عام، وفي عام 2017، احتاج 1.58 بليون شخص إلى معالجة ورعاية بسبب أمراض مدارية مهملة، أي بانخفاض من 1.63 بليون في عام 2015 و2.03 بليون في عام 2010، وقد قضى بالكامل على واحد على الأقل من هذه الأمراض في 34 بلداً في عام 2017، على أن من المحتمل أن يكون التقدم الفعلي أقوى من ذلك، حيث إن تحسين المراقبة يساعد في تحديد عدد أكبر من الأشخاص الذين يحتاجون إلى تدخلات ضد الأمراض المدارية المهملة مقارنة بالماضي، وفي أقل البلدان نمواً احتاج 52 في المائة من السكان إلى معالجة ورعاية بسبب أمراض مدارية مهملة في عام 2017، أي بانخفاض من 78 في المائة في عام 2010، وللتمكن من مراقبة هذه الأمراض والقضاء عليها بشكل فعال، لا بد من تكثيف التدابير الحالية والتوسع فيها.

1 -WIPO, Promoting Access to Medical Technologies and Innovation- Intersections between Public Health, Intellectual Property and Trade (Arabic version), 2013, p 116.

## رابعاً- القصور في الصحة البيئية كعامل رئيسي في المرض وفقدان الحياة

إن ما يقدر بـ 60 في المائة من عبء الإصابات الناجمة عن الإسهال، و100 في المائة من عبء الإصابات الناجمة عن العدوى عن طريق الديدان المنقولة بالترية، و16 في المائة من العبء الناجم عن سوء التغذية<sup>1</sup>، يرتبط أساساً بعدم كفاية المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، وقد أدت هذه الحالات الثلاثة إلى ما مجموعه 870000 حالة وفاة في عام 2016، ويمكن إحداث انخفاض هام في هذا العبء الكبير باتباع ممارسات النظافة الصحية الجيدة والأمنة، ويؤدي تلوث الهواء، سواء على المستوى المنزلي أو في البيئة المحيطة إلى زيادة التعرض للعديد من الأمراض، وقد تسبب التعرض لتلوث الهواء المنزلي، إلى وفاة نحو 4 ملايين شخص في عام 2016، كما أدى تلوث الهواء المحيط الناتج عن حركة المرور والصناعة وتوليد الطاقة إلى وفاة حوالي 4.2 مليون شخص في عام 2016.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

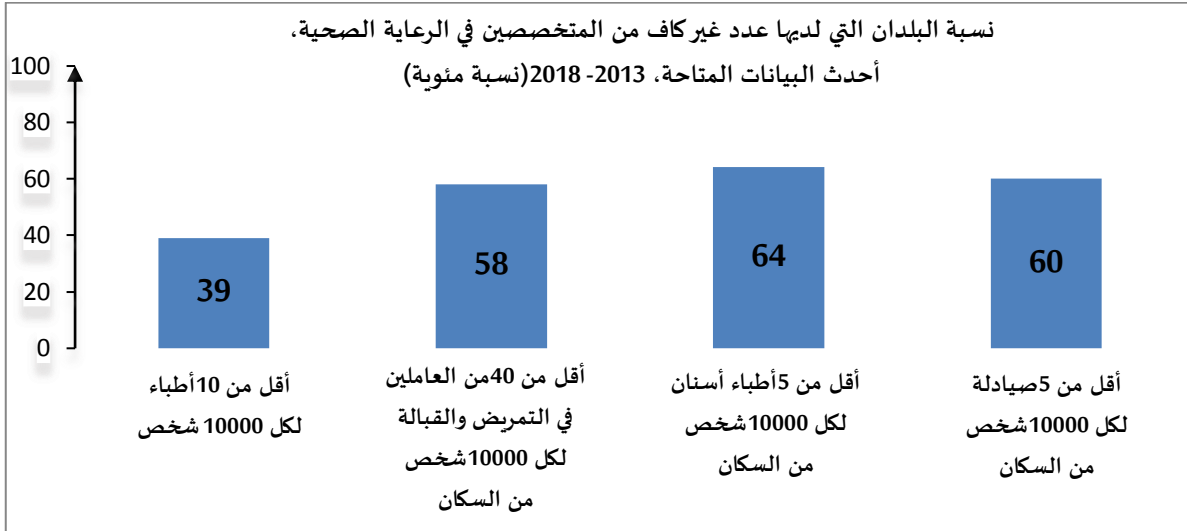
1- يفهم "العبء" في هذا السياق على أنه الأثر المترتب عن مشكلة صحية وهو يقاس بالتكلفة المالية أو عدد الوفيات أو الإصابات المرضية أو بمؤشرات أخرى.

## خامسا - المشكلات التي تواجه المتخصصين في الرعاية الصحية:

لم تعد الرعاية الصحية تفي بما يحتاجه العديد من المرضى، ولاسيما أصحاب الحالات المزمنة<sup>1</sup>، إذ يتطلب تعزيز الرعاية الصحية الأولية وتحقيق الصحة للجميع وجود قوة عاملة كافية متحمسة تحظى بالدعم ومتاحة عند الحاجة، ولكن هذا للأسف أبعد ما يكون عن الواقع، وتشير البيانات المتاحة عن الفترة بين عامي 2013 و2018 إلى أن عدد الأطباء في ما يقرب من 40 في المائة من جميع البلدان يقل عن 10 أطباء لكل 10000 شخص، وأن عدد العاملين في التمريض والقبالة في حوالي 58 في المائة من البلدان يقل عن 40 لكل 10000 شخص، ولا تمثل هذه الأرقام إلا تحسناً طفيفاً بين عامي 2010 و2015، وتشير الأدلة إلى أن العاملين الصحيين موزعون بشكل غير متساو في جميع أنحاء العالم وحتى داخل البلدان، وليس من المستغرب أن المناطق التي تواجه العبء الأكبر من الأمراض لديها أقل نسبة من العاملين الصحيين الذين يقدمون الخدمات، وفي جميع أقل البلدان نمواً، يقل عدد الأطباء عن 10 لكل 10000 شخص، وفي 98 في المائة من هذه البلدان، يقل عدد العاملين في التمريض والقبالة عن 40 لكل 10000 شخص، ويقدر أن يكون هناك حاجة إلى حوالي 18 مليون عامل صحي إضافي على مستوى العالم بحلول عام 2030 لضمان حياة صحية للجميع.

ويمثل الشكل التالي:

1- تقرير رقم WHO/MNC/CCH/02.01، منظمة الصحة العالمية، الرعاية المبتكرة للحالات المزمنة، ركائز العمل، 2002، ص 3.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### سادسا - حالات الطوارئ في مجال الصحة العامة بين قدرة الكشف وقدرة المواجهة:

يقضي الاتفاق القانوني الملزم للوائح الصحية الدولية بأن تبلغ الدول منظمة الصحة العالمية عن حالات معينة لتفشي الأمراض وعن وقوع بعض أحداث الصحة العامة، فمذ عام 2010، ترسل جميع الدول الأطراف البالغ عددها 196 دولة تقارير إلى منظمة الصحة العالمية عن قدرتها على تنفيذ اللوائح، ومدى استعدادها لمواجهة حالات الطوارئ الصحية عموما، وفي عام 2018، قدمت 190 من الدول الأطراف تقاريرها، بالمقارنة بـ 167 دولة طرف في عام 2017، ويظهر من تحليل 182 تقريرا أنه تم إحراز تقدم على المستوى العالمي في جميع القدرات الأساسية الـ 13 التي تحددتها اللوائح، ويبين التحليل أن أداء جميع الدول الأطراف تقريبا أفضل في مجال الكشف المختبري مما هو عليه في مجال التأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها، وقد لوحظت ثغرات أكبر في القدرة عند نقاط الدخول والمعابر الأرضية، وفي حالات الطوارئ المتعلقة بالسلامة الكيميائية وبالإشعاعات، ومع أنه لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به، إلا أن هذه التقارير تعطي دليلا واضحا على الالتزام الدولي بتحسين أنظمة الإنذار المبكر وتقليل مخاطر الصحة العامة وإدارتها وعلى ما يبذل من جهود على المستوى الدولي في هذا المضمار.

## المطلب الرابع: التعليم الجيد والمنصف والشامل للجميع

يشكل الحصول على تعليم جيد الأساس الذي يركز عليه تحسين حياة الناس<sup>1</sup>، وتحقيق التنمية المستدامة، وهو أساسي للتخلص من الفقر، ومع ذلك، لا يزال ملايين الأطفال غير ملتحقين بالمدارس، فضلاً عن أن التحصيل في المدرسة لا يحققه جميع الملتحقين، فأكثر من نصف جميع الأطفال والمراهقين في مختلف أنحاء العالم لا يستوفون الحد الأدنى من معايير الكفاءة في القراءة والرياضيات، وهناك تباين في الفرص والنتائج التعليمية بين جميع المناطق، وتعتبر أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأجزاء من وسط آسيا وجنوبها متخلفة عن الركب ونتيجة لذلك، فإن العديد من الطلاب ليسوا مستعدين تماماً للمشاركة في اقتصاد عالمي شديد التعقيد، وينبغي أن توفر هذه الثغرة حافزاً لصناع السياسات لإعادة تركيز جهودهم لضمان تحسين نوعية التعليم، وتمكين المزيد من الناس من جميع الأعمار من الحصول عليه.

## الفرع الأول: التدني في معدلات الكفاءة التعليمية

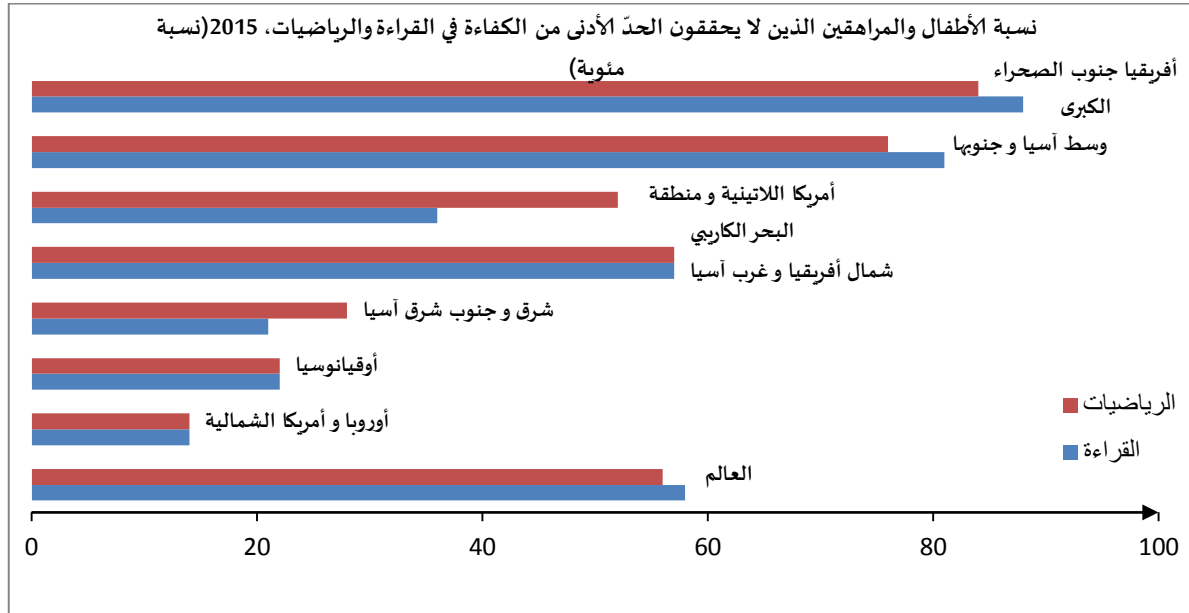
يتسبب الفشل في تحقيق انخفاض مستويات الكفاءة التعليمية<sup>2</sup> على الصعيد العالمي، ففي عام 2015، كان هناك ما يقدر بنحو 617 مليون طفل ومراهق ممن هم في سن الدراسة الابتدائية والثانوية المتوسطة- أي أكثر من 55 في المائة من المجموع العالمي- يفتقرون إلى الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة والرياضيات، وكان ثلث هؤلاء الأطفال والمراهقين خارج المدرسة وبحاجة ماسة للحصول على التعليم، وكان حوالي ثلثيهم قد التحقوا بالمدرسة لكنهم لم يحققوا الكفاءة، إما لأنهم تسربوا من المدرسة أو لأنهم لم يتعلموا المهارات الأساسية، وعلى الرغم من سنوات من النمو المطرد في معدلات الالتحاق بالمدارس، تظل معدلات انعدام الكفاءة مرتفعة بشكل مثير للقلق، وفي عام 2015، شهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أعلى معدلات انعدام الكفاءة، حيث إن 88 في المائة من الأطفال (202)

1- وثيقة رقم ED-16/ESC-PCR/GD/1، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، عرض تفصيلي للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة 2030، 2017، ص 6.

2- رافدة الحريري، اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة، اتحاد الناشرين، مصر، 2013، ص

مليون) ممن هم في سن الدراسة الابتدائية والثانوية المتوسطة لم يحققوا الكفاءة في القراءة و84 في المائة (193 مليوناً) لم يحققوا الكفاءة في الرياضيات، ولم يكن حال وسط آسيا وجنوبها أفضل بكثير، فقد كان 81 في المائة من الأطفال (241 مليوناً) لا يجيدون القراءة و76 في المائة (228 مليوناً) يفتقرون إلى المهارات الأساسية في الرياضيات، واحتمال تعلم الفتيات للقراءة أكبر من احتمال تعلم الفتيان، وعلى مستوى العالم، وفي مقابل كل 100 فتى حصلوا على الحد الأدنى من الكفاءة في القراءة في عام 2015، حققت 105 من الفتيات في سن المدرسة الابتدائية و109 من المراهقات في سن التعليم الثانوي المتوسط الحد الأدنى من المعايير على الأقل، ولا تكتفي أزمة التعلم بتهديد قدرة الفرد على الخروج من الفقر، فهي تعرض للخطر المستقبل الاقتصادي لبلدان بأكملها في سياق كفاحها من أجل التنافس في الأسواق العالمية بمراد بشرية لديها قدر أقل من المهارات. ويوفر العقد القادم فرصة مهمة لصناع السياسات لضمان أن يحقق جميع الأطفال الكفاءة في المستوى الأساسي من القراءة والكتابة والحساب.

ويمثل الشكل التالي:

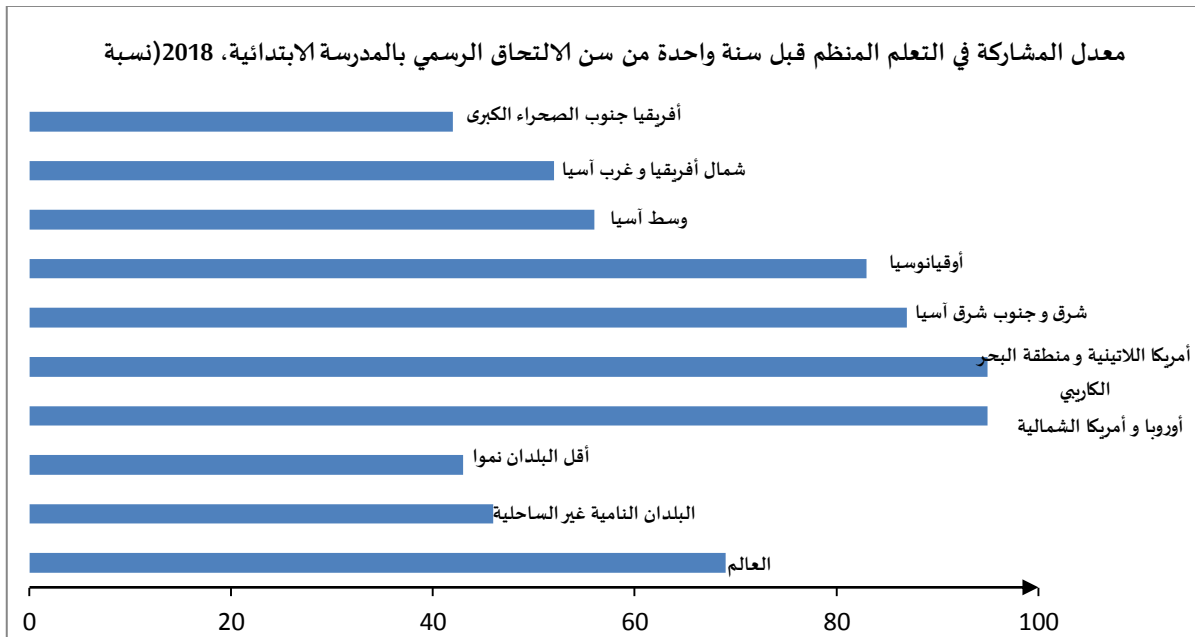


المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

## الفرع الثاني: جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة

لا يمكن أن نتجاهل أهمية السنوات الأولى لتنمية الطفل<sup>1</sup>، وتشير الدلائل إلى أن جودة التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة هي أحد أفضل السبل لاستثمار المجتمعات في أطفاله، فهي تبني أساساً قوياً للتعلم في السنوات اللاحقة، وفي الواقع، وجد أن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة واحد من أقوى العوامل المحددة لاستعداد الطفل للمدرسة، سواء في البلدان مرتفعة الدخل أو منخفضة الدخل، وقد ارتفعت المشاركة في التعليم المنظم قبل سنة واحدة من سن الالتحاق الرسمي بالمدرسة الابتدائية بشكل مطرد خلال السنوات الماضية، فعلى المستوى العالمي، كان معدل المشاركة في التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة 69 في المائة في عام 2017، مما يمثل ارتفاعاً من 63 في المائة في عام 2010، ومع ذلك، هناك تباينات كبيرة بين البلدان، إذ تتراوح المعدلات بين 7 في المائة وما يقرب من 100 في المائة، أما معدل المشاركة في أقل البلدان نمواً فهو لا يزيد على 43 في المائة.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

1- سميرة نيكايين، أهمية التعليم في أوائل الطفولة، صحيفة سفراء الإلكترونية، السعودية، 2017، ص 1.

## الفرع الثالث: توقف التقدم في الوصول إلى الأطفال خارج المدرسة

يعتبر أطفال الأسر الفقيرة الأكثر عرضة للاستبعاد من مراحل التعليم<sup>1</sup>، وعلى الرغم من إحراز تقدم كبير في الوصول والمشاركة في التعليم، فإن 262 مليون طفل ومراهق ( بين 6 و 17 سنة) كانوا في عام 2017 لا يزالون غير ملتحقين بالمدارس، ويمثل ذلك ما يقرب من خمس سكان العالم في هذه الفئة العمرية، ومن أصل هذا العدد، هناك 64 مليون طفل في سن المدرسة الابتدائية (حوالي 6 إلى 11 سنة)، و 61 مليون من المراهقين في سن المدرسة الثانوية المتوسطة (من 12 إلى 14 سنة)، و 138 مليون من الشباب في سن الدراسة الثانوية العليا (15 إلى 17 سنة)، ولا تزال الفتيات يواجهن حواجز أمام التعليم في معظم المناطق، وخاصة في آسيا الوسطى وشمال أفريقيا وغرب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وفي هذه المناطق، من المرجح أن تكون نسبة استبعاد الفتيات من التعليم أكثر من نسبة استبعاد الفتيان في كل الأعمار، فمقابل كل 100 فتى في سن المدرسة الابتدائية غير ملتحق بالمدرسة في عام 2017، كان هناك 127 فتاة محرومة من الحق في التعليم في آسيا الوسطى، و 121 فتاة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، و 112 فتاة في شمال أفريقيا وغرب آسيا، وعلى المستوى العالمي، كانت 118 فتاة غير ملتحقة بالمدرسة في مقابل كل 100 فتى غير ملتحق، وهناك حاجة إلى تكرار النجاحات التي تحققت مؤخرا في خفض عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدرسة وتقليص الثغرة بين الجنسين<sup>2</sup>، في معدل الالتحاق بالمدارس في جميع أنحاء العالم لضمان التحاق جميع الأطفال في كل مكان بالمدارس.

1- التقرير الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التقرير القطري حول الأطفال خارج المدرسة، صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، 2014، ص 2.

2- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، استراتيجية اليونسكو لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله في الأعوام 2019-2025، منشورات اليونسكو، 2019، ص 6.

## الفرع الرابع: افتقار المدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى العناصر الأساسية للتعليم الجيد

تلعب البنية التحتية الملائمة وتدريب المعلمين دورا مهما في جودة التعليم، ومن بين جميع المناطق، تواجه أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر تحد في توفير الموارد الأساسية للمدارس، والوضع في المدارس الابتدائية والثانوية سيء للغاية، حيث يحصل أقل من نصف المدارس في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على مياه الشرب والكهرباء وأجهزة الكمبيوتر والإنترنت، أما في المرحلة الثانوية العليا، فإن الكهرباء متوفرة في 57 في المائة من المدارس، ولكن ما نسبته 25 إلى 50 في المائة منها فقط لديها إمكانية الوصول إلى الخدمات الأساسية، وهناك خطوة مهمة أخرى نحو بلوغ هدف التعليم الجيد للجميع وهي توفير عدد كاف من المعلمين المدربين، وهنا أيضا، تتخلف أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ففي عام 2017، كان لدى هذه المنطقة أدنى النسب المئوية للمعلمين المدربين في التعليم قبل الابتدائي (48 في المائة) والابتدائي (64 في المائة) والثانوي (50 في المائة).

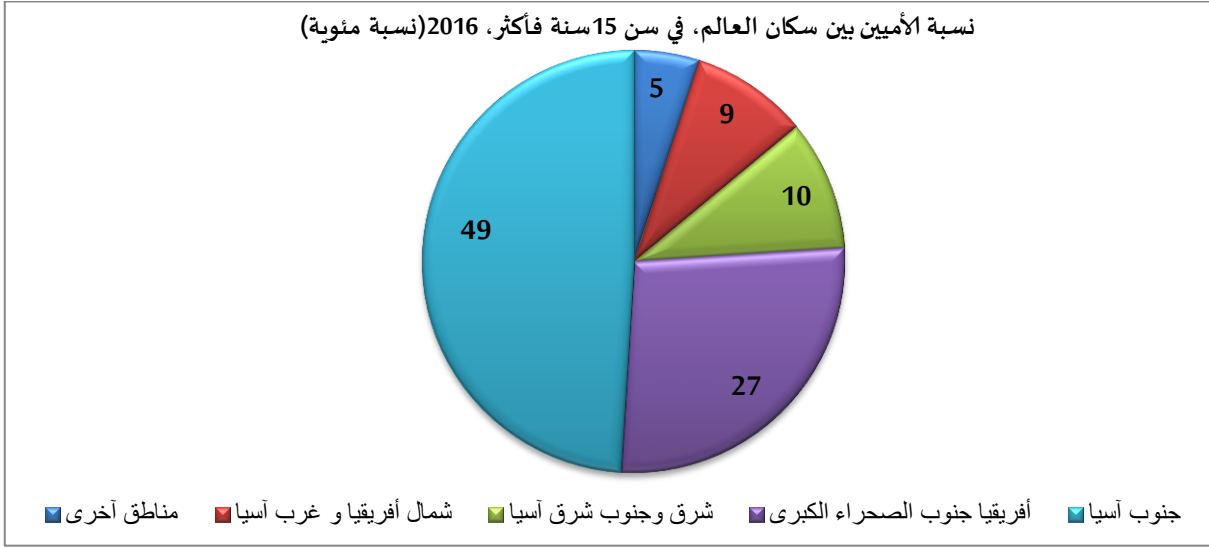
## الفرع الخامس: محو الأمية وتضييق الفجوة بين الجنسين

في العقود الأخيرة، ومع زيادة معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى النساء بشكل أسرع من معدلات معرفة القراءة والكتابة لدى الرجال في جميع المناطق على مدى السنوات الـ 25 الماضية، فقد تحسنت مهارات محو الأمية الأساسية وتضييق الفجوة بين الجنسين<sup>1</sup>، ومع ذلك، ظل 750 مليوناً من البالغين، وتلثهم من النساء أميين في عام 2016، وتعتبر معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين على أدناها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا، فجنوب آسيا وحدها هي موطن لنحو نصف سكان العالم من الأميين (49 في المائة)، وعلى الجانب الإيجابي، تعتبر معدلات معرفة القراءة والكتابة بين الشباب أعلى عموماً من معدلاتها بين البالغين، وهذا يعكس تحسن فرص الوصول إلى التعليم بالنسبة للأجيال الشابة، مع أن كثيراً من الطلاب الذين أحرزوا فعلاً مهارات القراءة والكتابة الأساسية لا يزالون يكافحون من أجل الارتقاء إلى مستوى أعلى من مجرد الحد الأدنى من

1- جامعة الدول العربية، إطار العمل المقترح للعقد العربي لمحو الأمية 2015-2024، القاهرة 2015، ص 3.

الكفاءة في القراءة والرياضيات، وعلى المستوى العالمي، بلغ معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (في سن 15 فأكثر) 86 في المائة في عام 2016، مقارنة بنسبة 91 في المائة بين الشباب بين 15 و24 سنة، ومع ذلك، يظل معدل معرفة القراءة والكتابة لدى الشباب منخفضا في عدة بلدان، معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### المطلب الخامس: تحقيق المساواة بين الجنسين

إن المساواة بين الجنسين ورفع مستوى التكافؤ،<sup>1</sup> لا تشكل فحسب حقا أساسيا من حقوق الانسان، ولكن أيضا أساسا من الاسس الضرورية اللازمة لإحلال السلام والرخاء والاستدامة في العالم، ويعتبر العالم اليوم مكانا أفضل للمرأة مما كان عليه في الماضي، فقد انخفض عدد الفتيات اللاتي يجبرن على الزواج المبكر، وهناك عدد أكبر من النساء اللاتي يشغلن مناصب قيادية، ويجري العمل على إصلاح القوانين لتعزيز المساواة بين الجنسين، وعلى الرغم من هذه المكاسب، لا تزال القوانين التمييزية والأعراف الاجتماعية سائدة، إلى جانب الممارسات الضارة وغيرها من أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ولا تزال المرأة ممثلة تمثيلا ناقصا على جميع مستويات القيادة السياسية، وفي جميع أنحاء العالم، تؤدي

1- تقرير رقم WHO/POLIO/19.04A، منظمة الصحة العالمية، استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين، 2019-2023، ص 12.

النساء والفتيات نصيباً غير متناسب من العمل المنزلي غير مدفوع الأجر، وعلاوة على ذلك، ما زالت النساء يواجهن عوائق فيما يتعلق بصحتهن وحقوقهن الجنسية والإنجابية، بما في ذلك القيود القانونية والافتقار إلى استقلالية صنع القرار، ومن بين أكثر الفئات حرماناً النساء والفتيات اللاتي يواجهن الآثار المتضاعفة للتمييز الجنساني وغيره من أشكال التمييز. وسيطلب تحقيق المساواة بين الجنسين إجراءات جريئة ومستدامة تعالج العوائق الهيكلية والأسباب الجذرية للتمييز ضد المرأة، وعلى نفس القدر من الأهمية، سيتطلب الأمر الأخذ بقوانين وسياسات تعزز المساواة بين الجنسين، على أن تكون مدعومة بموارد كافية، فضلاً عن تقوية المساءلة عن الالتزامات المقطوعة فعلاً تجاه حقوق المرأة.

### الفرع الأول: الحرمان الاجتماعي للنساء والفتيات

وفقاً لأحدث البيانات المتاحة من حوالي 90 بلداً، تقضي النساء في المتوسط حوالي ثلاثة أضعاف الوقت الذي يقضيه الرجال كل يوم في الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر<sup>1</sup>، وتشمل هذه الأعمال مجموعة متنوعة من الأنشطة غير مدفوعة الأجر، مثل رعاية الأطفال والمسنين والأعمال المنزلية، كما تشير البيانات إلى أن الثغرة بين الجنسين تتسع في الفترات التي يرجح فيها أن يكون لدى المرأة أطفال صغار في المنزل، كما أن عدم كفاية الحاجيات المنزلية الأساسية والضرورية، يزيد من أعباء النساء، وكذلك شأن عدم توفر التعليم والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، والرعاية الطويلة الأجل، وإمكانية الحصول على الحماية والخدمات الاجتماعية، ويتضاعف هذا العبء بفعل المفاهيم التقليدية لدور المرأة في المجتمع، وعندما تعمل النساء في مجال تقديم الرعاية والأعمال المنزلية، يقل لديهن الوقت الذي يمكن تخصيصه للعمل مدفوع الأجر والتعليم والترفيه، مما يزيد من حرمانهن الاجتماعي الاقتصادي.

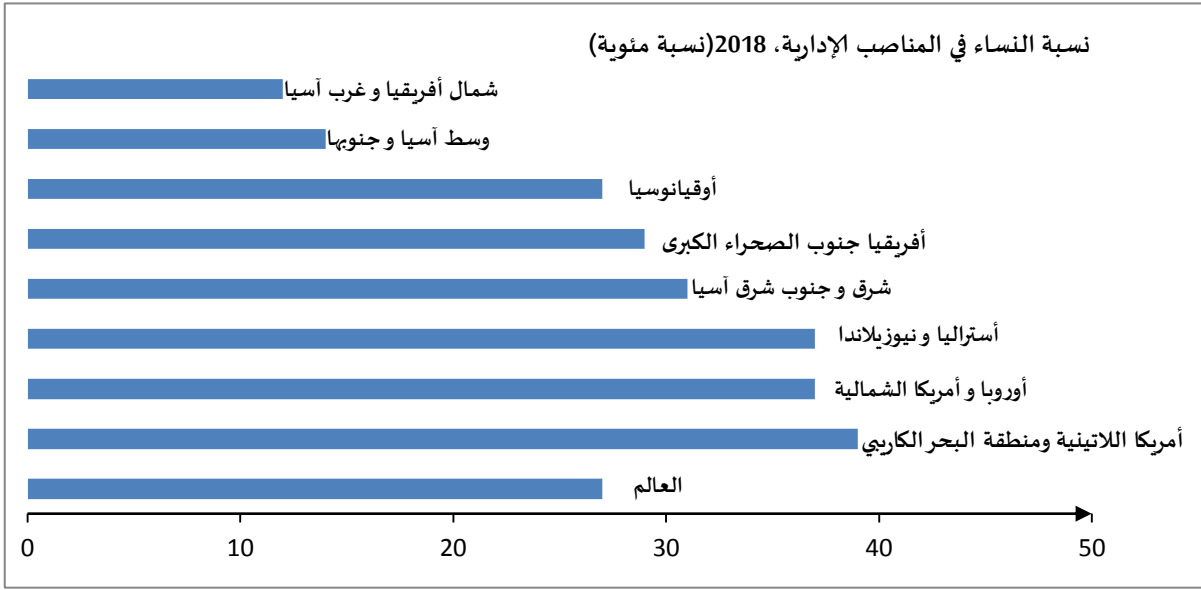
1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية، تحدي حالات عدم المساواة، مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل، منشورات اليونيسكو، 2018، ص 79.

## الفرع الثاني: حرمان النساء من سلطة اتخاذ القرار

لا تزال الانتخابات التشريعية الوسيلة الأكثر استقراراً لتمكين المرأة<sup>1</sup>، ففي شهر جانفي عام 2019، تراوحت نسبة تمثيل المرأة في الهيئات التشريعية الوطنية من صفر إلى 61.3 في المائة، بمتوسط 24.3 في المائة، وتمثل هذه النسبة زيادة قدرها خمس نقاط مئوية منذ عام 2010، وفي 103 من البلدان والمناطق التي تتوفر عنها بيانات عن هذا الموضوع، تراوحت نسبة تمثيل المرأة في الهيئات المحلية المنتخبة من أقل من 1 في المائة إلى ما يقرب من التعادل، بنسبة 50 في المائة، بمتوسط قدره 26 في المائة، وتبلغ نسبة تمثيل المرأة في الحكومات المحلية 40 في المائة أو أكثر فيما لا يزيد على 15 من البلدان والمناطق، وتميل البلدان ذات التمثيل الأعلى للمرأة في الحكومة المحلية إلى أن يكون تمثيل المرأة أعلى في هيئاتها التشريعية أيضاً، وفي المجال الاقتصادي، شهد العالم اتجاهاً تصاعدياً في نسبة النساء في المناصب الإدارية، ومنذ عام 2000، ارتفعت هذه النسبة في جميع المناطق، باستثناء أقل البلدان نمواً، ومع ذلك، فإنها لا تزال منخفضة بشكل غير متناسب، ففي عام 2018، كانت النساء يشكلن 39 في المائة من مجموع القوى العاملة، ولكنهن لا يشغلن إلا 27 في المائة من المناصب الإدارية.

1- تقرير الأمم المتحدة رقم E/ESCWA/ECW/2017/3، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية، بيروت، لبنان، 2017، ص 11.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الثالث: ثغرات الأطر القانونية وفشل حماية حقوق المرأة

من خلال صياغة تشريعات جديدة وإصلاح القوانين القائمة على مدى السنوات الـ 25 الماضية، تم إحراز تقدم في مجال المساواة بين الجنسين، ومع ذلك لا تزال هناك ثغرات مقلقة، وقد خلصت إلى هذا الاستنتاج دراسة استندت إلى بيانات جمعت في عام 2018 وغطت أربعة مجالات قانونية في 53 بلدا، ففي نحو ثلث البلدان التي شملتها الدراسة، تم العثور على ثغرات في الأطر القانونية الشاملة ومجال الحياة العامة، وعلى سبيل المثال، يفتقر ما يقرب من ثلثي تلك البلدان إلى قوانين تغطي التمييز المباشر وغير المباشر ضد المرأة<sup>1</sup>، وفي مجال العنف ضد المرأة، تم العثور على ثغرات قانونية في أكثر من ربع البلدان التي شملتها الدراسة، ومن بين تلك البلدان، يفتقر 68 في المائة منها إلى قوانين للاغتصاب تستند إلى مبدأ الموافقة، وفي مجالات العمالة والمزايا الاقتصادية، والزواج والأسرة، لوحظت ثغرات قانونية لدى 29 في المائة و24 في المائة من البلدان، على التوالي، وعلى سبيل المثال، لم يكن لدى أكثر من نصف البلدان قوانين معمول بها تفرض المساواة في الأجر

1 -UN Women's flagship report, "Progress of the world's women 2019–2020: Families in a changing world", p 18.

عن العمل ذي القيمة المتساوية، ولا تتوفر قوانين تحدد سن 18 عاما كسن أدنى للزواج بالنسبة للنساء والرجال دون استثناء إلا لدى أقل من ثلث البلدان.

### الفرع الرابع: التمويل والسياسات المتعلقة بالمساواة بين الجنسين

يهدف تعزيز ميزانية المساواة بين الجنسين إلى ربط سياسة المساواة بين الجنسين والاحتياجات القانونية بتخصيص الموارد، وعلى الرغم من التقدم المحرز في تنفيذ الميزنة التي تراعي الفوارق بين الجنسين على المستوى العالمي، لا تزال هناك فجوات كبيرة، فعلى سبيل المثال، لا يزال يتعين على العديد من البلدان إنشاء نظام شامل لتتبع مخصصات المساواة بين الجنسين وإتاحة البيانات للجمهور، وقد وجد تحليل لبيانات عام 2018 المأخوذة من 69 بلدا ومنطقة أن 13 بلدا (19 في المائة) تستوفي تلك المعايير بالكامل، وأن 41 بلدا (59 في المائة) اقتربت من الاحتياجات، وفي كثير من الأحيان، تصدر البلدان توجيهات بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وتستخدم البيانات المصنفة جنسانيا لإرشاد قرارات الميزانية، ولإجراء تقييمات للأثر بعد التنفيذ، وكشفت البيانات أيضا عن ثغرة في تنفيذ السياسات، ومن بين مجموعة البلدان نفسها، كان لدى 90 في المائة منها سياسات وبرامج لمعالجة الثغرات في المساواة بين الجنسين، لكن 43 في المائة منها فقط أبلغت عن تخصيص موارد كافية لتنفيذ تلك السياسات.

### المبحث الثاني: أهداف التنمية المستدامة: 6، 12، 13، 14، 15 المتعلقة بالكوكب

حتى يمكن لها حماية الموارد الطبيعية والمناخ للأجيال الحالية والمقبلة، صممت منظمة الأمم المتحدة على حماية كوكب الأرض من التدهور بطرق عدة منها بتوخي الاستدامة في الاستهلاك والانتاج، وإدارة موارد الكوكب الطبيعية بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات عاجلة بشأن تغير المناخ<sup>1</sup>.

11- ديفيد كريستيان، قصة الأصل، ترجمة محمد فتحي خضر، دار التنوير للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2019، ص 256.

### المطلب الأول: ضمان توافر المياه النظيفة والنظافة الصحية للجميع وإدارتها المستدامة

إن توافر مياه نقية ويسهل الحصول عليها بالنسبة للجميع هو جزء أساسي من العالم الذي نريد أن نحيا فيه، ومن دون ماء، ستكون الأرض دون حياة<sup>1</sup>، فالمياه العذبة مورد ثمين ضروري للعديد من جوانب التنمية المستدامة، وقد وفرت النظم الإيكولوجية المتعلقة بالمياه دائما مواقع طبيعية للمستوطنات البشرية، إلى جانب ثروة من خدمات النظم الإيكولوجية، ومع ذلك، فإن المياه تتعرض للتهديد شأنها شأن الموارد الطبيعية الأخرى، فالطلب على المياه يتجاوز النمو السكاني، ونصف سكان العالم يعانون بالفعل من شح شديد في المياه لمدة شهر واحد في السنة على الأقل، وأصبحت معظم الأنهار في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية أكثر تلوثا الآن مما كانت عليه في التسعينات، وخلال المائة عام الماضية، ضاع ما يتراوح بين 50 و70 في المائة من مساحة الأراضي الرطبة الطبيعية في العالم، وفي حين أنه أحرز تقدم كبير في زيادة فرص الحصول على مياه الشرب النظيفة والصرف الصحي، لا يزال بلايين الناس، ومعظمهم في المناطق الريفية، يفتقرون إلى هذه الخدمات الأساسية، وعلى سبيل الاستجابة لذلك، زاد المانحون التزاماتهم بتقديم المعونة لقطاع المياه بنسبة 37 في المائة بين عامي 2016 و2017، وقد أدركت معظم بلدان العالم أهمية تحسين تنسيق استخدام موارد المياه ووضع خطط متكاملة لإدارتها، ومع ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من الجهد لتحسين الوصول إلى خدمات المياه والصرف الصحي، وزيادة معالجة مياه الصرف، وتعزيز كفاءة استخدام المياه، وتوسيع نطاق التعاون التشغيلي عبر أحواض المياه العابرة للحدود، وحماية النظم الإيكولوجية للمياه العذبة واستعادتها.

### الفرع الأول: الحاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتزويد الناس بخدمات مياه الشرب المدارة بأمان

يعتبر النفاذ إلى الموارد المائية ومرافق الصرف الصحي من المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية والصحية الأساسية، ومن المحددات الرئيسية لبقاء الطفل وصحة الأم والطفل

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، سلسلة التعلم والعمل من الاتحاد العالمي للشباب والأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2013، ص 27.

ورفاه الأسرة والانتاجية الاقتصادية<sup>1</sup>، فبين عامي 2000 و2017، ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون مياه الشرب المدارة بأمان، من 61 إلى 71 في المائة، وقد تحقق أسرع تقدم في وسط آسيا وجنوبها وفي أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وعموماً يحصل 90 في المائة من سكان العالم على خدمات مياه الشرب الأساسية على الأقل، وعلى الرغم من هذه المكاسب، كان 785 مليون شخص لا يزالون يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب الأساسية في عام 2017، كما ارتفعت نسبة سكان العالم الذين يستخدمون خدمات الصرف الصحي المدارة بأمان من 28 في المائة في عام 2000 إلى 45 في المائة في عام 2017، حيث حققت شرق وجنوب شرق آسيا أسرع تقدم، واستخدمت نسبة إضافية من سكان العالم قدرها 30 في المائة خدمات الصرف الصحي الأساسية، وعلى الرغم من هذا التقدم، كان هناك ما يقدر بنحو 673 مليون شخص (أي 9 في المائة من سكان العالم) لا يزالون يمارسون التغوط في العراء في عام 2017، ومعظمهم في جنوب آسيا، ولا بد من مضاعفة معدل التقدم السنوي الحالي لتحقيق وصول جميع سكان العالم إلى خدمات الصرف الصحي الأساسية بحلول عام 2030، وفي عام 2017 أيضاً، كان لدى ثلاثة من كل خمسة أشخاص في جميع أنحاء العالم مرفق أساسي لغسل اليدين بالصابون والماء في أماكن السكن، مقارنة بأقل من واحد من كل ثلاثة (28 في المائة) في أقل البلدان نمواً، ويعني ذلك أن ما يقدر بنحو 3 بلايين من الناس ما زالوا غير قادرين على غسل أيديهم في المنزل على النحو الملائم، ولتوفير الخدمات الأساسية الخاصة بالمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية أهمية ليس في أماكن الإقامة وحدها، ولكن أيضاً في الأماكن العامة التي يتجمع فيها الناس، وفي عام 2016، كان ثلث المدارس الابتدائية جميعها يفتقر إلى الخدمات الأساسية الخاصة بمياه الشرب والصرف الصحي والنظافة الصحية، وقد أثر ذلك سلباً على تعليم وصحة الملايين من أطفال المدارس، وخاصة الفتيات، ويفتقر واحد من كل أربعة من مرافق الرعاية الصحية في جميع أنحاء العالم أيضاً إلى خدمات مياه الشرب

1- تقرير منظمة الصحة العالمية، التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب GLAAS التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، 2017، ص 4، متاح على الموقع الإلكتروني:  
<https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/goal6.pdf>

الأساسية، مما يؤثر على أكثر من بليون شخص ويزيد من مخاطر التعرض للعدوى لدى الأشخاص الذين يلتمسون الرعاية الطبية.

### الفرع الثاني: تأثير الإجهاد المائي على الناس في جميع القارات

يطلق مصطلح الإجهاد المائي على المناطق التي تعاني شح في المياه من جراء انعدام، تذبذب أو تأخر تساقط الأمطار، ووجود إجهاد مائي يمكن أن يلاحظ من خلال العجز المائي المسجل على مستوى الأنسجة النباتية و الذي يؤثر سلبا في المردود<sup>1</sup>، ويعيش بليونان من الناس في بلدان تعاني من إجهاد مائي مرتفع، وهناك نحو 4 بلايين من الناس يعانون من شح شديد في المياه لمدة شهر واحد على الأقل في السنة، فخلال القرن الماضي، زاد استخدام المياه في العالم بأكثر من ضعف معدل النمو السكاني، ولا يزال هذا النمو، إلى جانب التوسع الحضري السريع، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وأنماط الاستهلاك المتغيرة، يدفع الطلب على المياه، ويتفاقم هذا الوضع بسبب تغير المناخ، وبحلول عام 2030، يقدر أن نحو 700 مليون شخص سيكونون في عداد النازحين بسبب الشح الشديد في المياه، ويواجه ثلث البلدان حاليا مستويات متوسطة إلى عالية من الإجهاد المائي، وتقع البلدان التي تواجه مستويات عالية من الإجهاد المائي في شمال أفريقيا وغرب آسيا وفي وسط آسيا وجنوبها، ولتخفيف الضغط على موارد المياه العذبة، يتعين على كل بلد ومنطقة أن تزيد من استخدامها لموارد المياه غير التقليدية، مثل إعادة استخدام مياه الصرف، وتحلية المياه، والاستخدام المباشر لمياه الصرف الزراعي.

### الفرع الثالث: النهوض بالإدارة المتكاملة للموارد المائية

تعد الإدارة المتكاملة للموارد المائية مناهجا يعمل على إيجاد آلية تنظيمية لاستخدام الموارد المائية المتاحة على نحو عقلاني لتلبية الطلب على المياه، فكثيرا ما يكون العجز المائي في معظم البلدان النامية متعلقا بسوء الإدارة للموارد المائية<sup>2</sup>، إذ لا بد من إدارة

1- قندوز علي، تقييم علاقة بعض المؤشرات الضوئية وسلوك القمح الصلب تحت تأثير أنظمة سقي مختلفة، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الطبيعة و الحياة، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014، ص 8.

2- تهتان مراد، سليمان محمد، دور الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تحقيق الأمن المائي، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 12، العدد 1، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2017، ص 2.

الموارد المائية بعناية لضمان استدامتها وتقاسمها بين المستخدمين على أساس منصف، ويُعرف الإطار العالمي لهذا النهج بالإدارة المتكاملة للموارد المائية، وهو يغطي السياسات والمؤسسات وأدوات الإدارة والتمويل، ومن أصل البلدان الـ 172 التي أُبلِغت عن تنفيذها للإدارة المتكاملة للموارد المائية في عام 2018، كانت مستويات التنفيذ لدى 80 في المائة منها منخفضة إلى متوسطة أو أعلى من ذلك، وهذا يعني أن هذه البلدان أنشأت أساساً قوياً لتنفيذ عناصر هذا النهج الكثيرة، ومع ذلك، فإن 60 في المائة من البلدان لم تكن على المسار الصحيح للتمكن من تحقيق غاية عام 2030 المتمثلة في تنفيذ النهج تنفيذاً كاملاً، وهناك حاجة إلى تسريع وتيرة التقدم، لا سيما في مجال التمويل المستدام، وفي عام 2018، كانت الدرجة المتوسطة لتنفيذ الإدارة المتكاملة للموارد المائية على المستوى العالمي 49 من أصل 100 درجة، وتعتبر مشاركة المجتمعات المحلية أساسية لضمان تكييف الإدارة المتكاملة للموارد المائية مع السياقات المحلية، وقد ذكر ما نسبته سبعون في المائة من البلدان أن لديها إجراءات (محددة في السياسة أو القانون) لمشاركة المجتمعات المحلية في مجالي إمدادات مياه الشرب وإدارة موارد المياه في المناطق الريفية، على أن تنفيذ هذه الإجراءات مقيد بسبب الافتقار إلى الموارد البشرية والمالية.

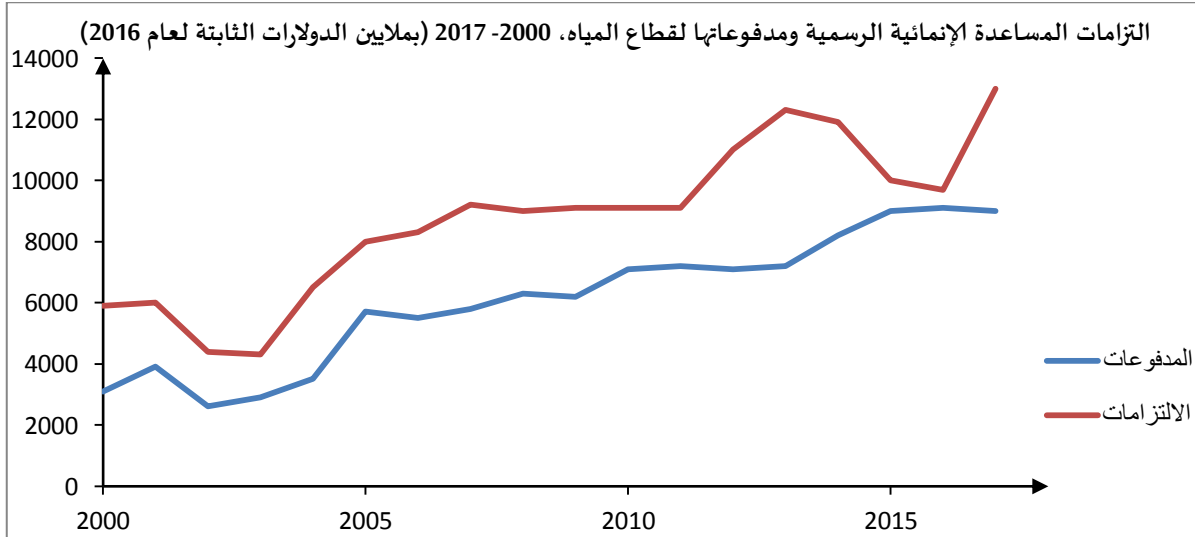
#### الفرع الرابع: المعونة المقدمة من المانحين لقطاع المياه

تمثل تلبية الاحتياجات المختلفة للبشر، وبخاصة أولئك الذين يفتقرون إلى سبل الوصول إلى المياه النظيفة، تحدياً ضخماً بالنسبة لكوكب محدود الموارد أصلاً<sup>1</sup>، كما أن التحديات الرئيسية في إطار الأهداف الإنمائية وسبل الحصول على المياه النقية وما يلزم من خدمات الصرف الصحي، لم تُلَق سوى استجابة متواضعة وتغطية تتأرجح ما بين متدنية للغاية ومرتفعة للغاية داخل مختلف الدول، فقد شهدت المدفوعات الفعلية الموجهة من البلدان المانحة للمساعدة الإنمائية الرسمية إلى قطاع المياه ارتفاعاً خلال عدة سنوات، حيث بلغت ما يقارب 9.1 بلايين من الدولارات في عام 2016، غير أن هذه المدفوعات

1- المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي (2013)، Water Futures and Solutions: World Water Scenarios، متاح على الموقع: <http://www.iiasa.ac.at/web/home/research/global-water-futures-and-solutions--world-water-scen.en.html>

انخفضت في الفترة من عام 2016 إلى عام 2017 بنسبة 2 في المائة، ويمكن أن يعزى هذا الانخفاض إلى تقييمات أجرتها الجهات المانحة في سياق عملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، وهو يقابل انخفاض التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع المياه بين عامي 2012 و2016 (من 12.5 بليون دولار إلى 9.5 بلايين من الدولارات)، ومن المشجع أن التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية ارتفعت بنسبة 36 في المائة بين عامي 2016 و2017، مما يشير إلى تجدد التركيز لدى المانحين على قطاع المياه، ويُعزى معظم هذه الزيادة الكبيرة في التزامات المساعدة الإنمائية الرسمية إلى زيادة الالتزامات إلى ثلاثة أضعاف فيما يتعلق بالموارد المائية الزراعية، والتي نجمت عن مشاريع جديدة في جنوب وجنوب شرق آسيا، كما شهدت الالتزامات المتعلقة بإمدادات المياه والصرف الصحي ارتفاعا كبيرا خلال تلك الفترة، من 7.6 بلايين إلى 9.1 بلايين من الدولارات، حيث تم الالتزام بزيادات كبيرة من المساعدة الإنمائية الرسمية لسياسة قطاع المياه وتنظيمه الإداري وكذلك لشبكات إمدادات المياه والصرف الصحي الكبيرة، والتي تعتبر عاملا رئيسيا يساهم في العديد من الواجهات الإيجابية<sup>1</sup>.

ويمثل الشكل التالي:



**المصدر:** من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

<sup>1</sup> - منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2016، مسارات الغابات والزراعة: استخدام الأراضي، التحديات والفرص، روما، إيطاليا، 2018، ص 84.

## المطلب الثاني: ضمان وجودة أنماط الاستهلاك والإنتاج المسؤولين

تتعلق أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة بتشجيع الكفاءة في الموارد والطاقة، واستدامة البنية الأساسية، وقد ترافق التقدم الاقتصادي والاجتماعي على مدار القرن الماضي مع تدهور بيئي يعرض للخطر الأنظمة ذاتها التي تعتمد عليها تميزتنا في المستقبل - بل بقاؤنا ذاته، وعلى الصعيد العالمي، فإننا نواصل استخدام كميات متزايدة من الموارد الطبيعية لدعم أنشطتنا الاقتصادية، وقد بقي مستوى الكفاءة في استخدام هذه الموارد على حاله في العالم ككل، وبالتالي فإننا لم نشهد بعد فصلاً بين النمو الاقتصادي واستخدام الموارد الطبيعية، كما يتزايد توليد النفايات عالمياً، ويتعرض نحو ثلث الأغذية المنتجة للاستهلاك البشري كل عام للضياع أو الهدر، ويطراً معظم ذلك في البلدان المتقدمة، وهناك حاجة ماسة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لضمان ألا تؤدي الاحتياجات المادية الحالية إلى الإفراط في استخراج الموارد وإلى المزيد من تردي البيئة، ولا بد من الأخذ بسياسات تحسن كفاءة استخدام الموارد ونقل من النفايات وتعمم ممارسات الاستدامة في جميع قطاعات الاقتصاد، وتشجع أنماط الاستهلاك والإنتاج التي تقلل من الضغوط البيئية وتلبي الاحتياجات الأساسية للبشر<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: حتمية تقليص البصمة المادية عالمياً

تشير "البصمة المادية" إلى إجمالي كمية المواد الخام المستخرجة لتلبية متطلبات الاستهلاك النهائي، وهي بمثابة مؤشر على الضغوط المفروضة على البيئة لدعم النمو الاقتصادي وتلبية الاحتياجات المادية للناس، وارتفع حجم البصمة المادية العالمية من 43 بليون طن متري في عام 1990، إلى 54 بليون طن في عام 2000، وإلى 92 بليون طن في عام 2017، أي بزيادة قدرها 70 في المائة منذ عام 2000، و 113 في المائة منذ عام 1990، وقد تسارع معدل استخراج الموارد الطبيعية منذ عام 2000، وبدون عمل سياسي متضافر، من المتوقع أن يرتفع هذا المعدل إلى 190 بليون طن متري بحلول عام 2060، وعلاوة على ذلك، تتزايد البصمة المادية العالمية بمعدل نمو أسرع في عدد السكان

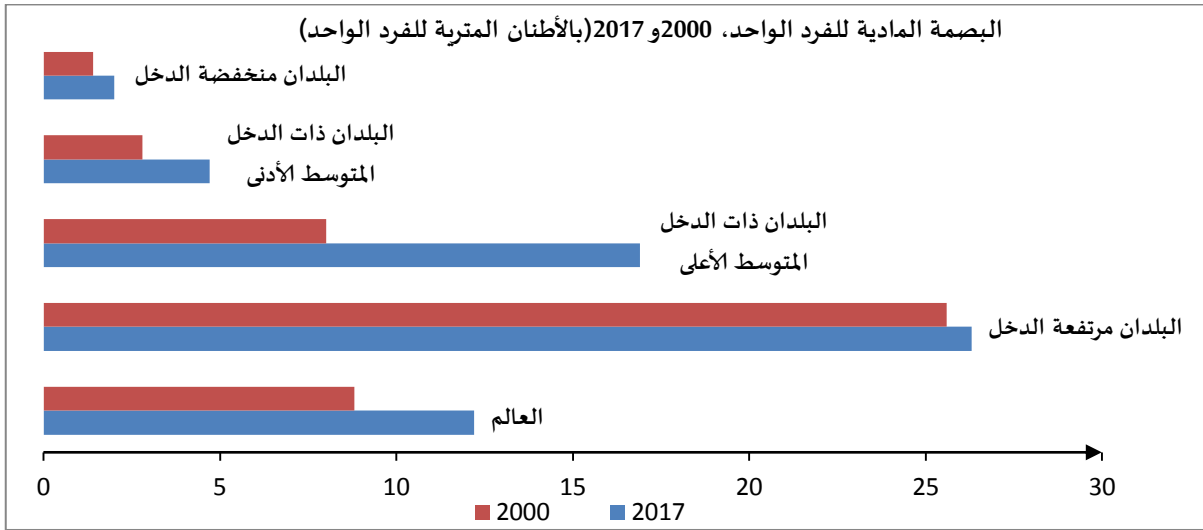
1- معطى الله خير لدين، بوخدنة آمنة، الاستهلاك المستدام، التحديات والسياسات المرتبطة به في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 42، العراق، 2014، ص 5.

وفي الناتج الاقتصادي، وبمعنى آخر، لم يطرأ على المستوى العالمي أي فصل بين نمو البصمة المادية وبين النمو السكاني أو نمو الناتج المحلي الإجمالي، ويتحتم علينا أن نعكس هذا الاتجاه.

كما زادت البصمة المادية<sup>1</sup>، للفرد الواحد بمعدل ينذر بالخطر: ففي عام 1990، كان يستخدم حوالي 8.1 طن متري من الموارد الطبيعية لتلبية احتياجات الفرد الواحد، وفي عام 2017، كان هذا المعدل قد ارتفع إلى 12.2 طناً مترياً، أي بزيادة 50 في المائة، وفي تلك السنة، كان لدى البلدان مرتفعة الدخل أعلى بصمة مادية للفرد الواحد (حوالي 27 طناً مترياً للفرد الواحد)، أي أعلى بنسبة 60 في المائة من البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى (17 طناً مترياً للفرد الواحد)، وأكثر من 13 ضعفاً بالمقارنة بالمعدل المقابل في البلدان منخفضة الدخل (2 طن متري للفرد الواحد)، وتزيد البصمة المادية للبلدان مرتفعة الدخل على استهلاكها للمواد المحلية، مما يعني أن الاستهلاك في تلك البلدان يعتمد على مواد تأتيها من بلدان أخرى عبر سلاسل الإمداد الدولية، ومن حيث نصيب الفرد الواحد، تعتمد البلدان مرتفعة الدخل على 9.8 طن متري من المواد الأولية المستخرجة في أماكن أخرى من العالم.

1- البصمة المادية MF هي نسبة استخراج المواد العالمية إلى الطلب النهائي المحلي لبلد ما، ومجموع البصمة المادية هو مجموع البصمة المادية للكتلة الحيوية والوقود الأحفوري وخامات المعادن والخامات غير المعدنية، وتشير البصمة المادية لاستهلاك إلى كمية المواد الأولية المطلوبة لخدمة الطلب النهائي لبلد ما ويمكن تفسيرها كمؤشر لمستوى المعيشة المادي/ مستوى رسملة الاقتصاد، ويشير نصيب الفرد من البصمة المادية إلى متوسط استخدام المواد للطلب النهائي.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الثاني: التحسينات في كفاءة استخدام الموارد

على الرغم من اتساع نطاق المشروعات الصناعية والتجارية فقد حافظ التطور الاقتصادي على فكرة الاكتفاء الداخلي<sup>1</sup>، إذ يقيس الاستهلاك المحلي للمواد إجمالي كمية المواد المستخدمة مباشرة من قبل الاقتصاد لتلبية الطلبات على السلع والخدمات داخل البلد وخارجه، وعلى المستوى العالمي، يعادل هذا الاستهلاك البصمة المادية، وقد وصل حجمه إلى 92 بليون طن متري في عام 2017، وارتفع الاستهلاك المحلي للمواد في الفترة بين عامي 2010 و2017 في جميع مناطق العالم، وبلغت النظر بشكل خاص، الارتفاع الذي طرأ في شرق وجنوب شرق آسيا، حيث استخدم حوالي 10 بلايين طن متري في عام 2017 زيادة على ما استخدم في عام 2010، مما يمثل نحو ثلثي الزيادة التي شهدتها العالم ككل، ويرجع ارتفاع حصة شرق وجنوب شرق آسيا وغيرها من الاقتصادات الناشئة من الاستهلاك المحلي للمواد إلى عاملين ديناميكيين: الأول هو بناء بنية أساسية جديدة في الاقتصادات الناشئة والانتقالية، وهو نمط من المرجح أن يتبعه كثير من البلدان النامية في المستقبل، والثاني هو ترحيل مراحل الإنتاج التي تستخدم - بصورة مكثفة - المواد والطاقة من البلدان مرتفعة الدخل إلى البلدان الأقل كفاءة في استخدام الموارد، فنقل الإنتاج من

1- جورج كول، المدخل إلى التاريخ الاقتصادي، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، 2020، ص 115.

بلدان مرتفعة الدخل إلى بلدان أقل كفاءة يعني أن هناك حاجة إلى استخدام مزيد من الموارد الطبيعية لإنتاج نفس الناتج.

ونظراً لأن هذا التحول في النشاط الاقتصادي حدث بشكل أسرع من التحسينات في كفاءة استخدام الموارد في فرادى البلدان، فقد ظلت كثافة المواد - المحددة على أنها معدل الاستهلاك المحلي للمواد إلى الناتج المحلي الإجمالي - راكدة بمعدل 1.16 كيلوغرام لكل دولار في الفترة بين عامي 2010 و 2017، وفي عام 2017، استخدمت البلدان المتقدمة نحو خمس ما تستخدمه البلدان النامية لإنتاج نفس القدر من الناتج الاقتصادي، وفي الفترة بين عامي 2010 و 2017، انخفضت كثافة المواد في العديد من المناطق، مما يدل على تحقق بعض التقدم نحو الفصل النسبي بين الناتج الاقتصادي والاستهلاك المحلي للمواد، لكن كثافة المواد زادت في المناطق الأخرى، مما أدى إلى عدم وجود أي تغيير على المستوى العالمي، وأحرز تقدم جيد في كل من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ووسط آسيا وجنوبها وأوقيانوسيا (باستثناء أستراليا ونيوزيلندا)، مما يعود - في معظمه - إلى زيادات في الناتج المحلي الإجمالي.

### الفرع الثالث: التقدم في الاستهلاك والإنتاج المستدامين

يأتي الاستهلاك والإنتاج المستدامين كواحد من الاستجابات الرئيسية لمواجهة العديد من التحديات البيئية، وتحسين رفاه الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة<sup>1</sup>، وفي نهاية المطاف، سيعتمد الانتقال إلى مجتمعات مستدامة وقادرة على الصمود على الإدارة المسؤولة لموارد كوكب الأرض الطبيعية المحدودة، وتعد أطر وأدوات السياسات الوطنية المصممة جيداً ضرورية للتمكن من تحقيق الانتقال الأساسي نحو أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، وفي عام 2018، أبلغ 71 بلداً والاتحاد الأوروبي عن 303 من هذه السياسات والأدوات، وأظهرت دراسة تجريبية لـ 262 من السياسات والأدوات المبلغ عنها أنه، رغم الاعتراف - على نطاق واسع - بالفوائد الاقتصادية المحتملة لعمليات الاستهلاك والإنتاج المستدامة، إلا

1- تقرير تقييم التقدم الإقليمي العربي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية، القاهرة، مصر، 2018، ص 1.

أن الفوائد الاجتماعية لا تزال مهملة إلى حد كبير، ويعني ذلك أن الفوائد الاجتماعية نادراً ما تُدرج أو تقاس في أهداف السياسات العامة، وعلى سبيل المثال، قام 63 في المائة من السياسات والأدوات المبلغ عنها بقياس تأثير تلك السياسات والأدوات على تلوث الهواء والتربة والمياه، وقام 45 في المائة منها بقياس تأثيرها على الحد من النفايات وقامت 43 في المائة بقياس تأثيرها على انبعاثات غازات الدفيئة. على أن 11 في المائة فقط من هذه السياسات والأدوات، قام بقياس تأثيرها على الصحة، و7 في المائة قام بقياس تأثيرها على العوامل الجسدية، وسيكون للتدليل على فوائد هذه السياسات، بالنسبة لجميع أهداف التنمية المستدامة، أهمية أساسية لفهم المساهمة العامة للاستهلاك والإنتاج المستدامين في التنمية المستدامة، ولبناء التحالف اللازم لدعم الانتقال التحويلي.

### المطلب الثالث: اتخاذ الإجراءات العاجلة للتصدّي لتغير المناخ وآثاره

يتأثر النظام البيئي بشدة بحدوث التغير المناخي<sup>1</sup>، ونظراً لتأثير تغير المناخ على التنمية الاقتصادية والطبيعية، أصبحت معالجته تشكل عنصراً معقداً في إطار إنجاز التنمية المستدامة، ومع استمرار ارتفاع مستويات الغازات الدفيئة، تغير المناخ بمعدلات أعلى بكثير مما كان متوقعا، وتتبدى آثاره في جميع أنحاء العالم، وقد كانت درجة الحرارة العالمية المتوسطة لعام 2018 تقارب درجة مئوية واحدة فوق خط الأساس، الذي حدد في فترة ما قبل الثورة الصناعية، وتعتبر السنوات الأربع الأخيرة الأكثر احتراراً على الإطلاق، كما تستمر مستويات البحار في الارتفاع بمعدل متسارع، ويعتبر تغير المناخ القضية الحاسمة في عصرنا وهو أكبر تحدٍّ أمام التنمية المستدامة، وتسهم آثاره المركبة في تسريع حدوثه، مما يترك القليل جداً من الوقت للتصرف إذا أردنا منع تغير المناخ الجامح، ويعد الإبقاء على ظاهرة الاحترار العالمي بحدود 1.5 درجة مئوية ضرورياً لتجنب وقوع عواقب كارثية وتغيرات لا رجعة فيها، وسيطلب ذلك تحولات سريعة وبعيدة المدى في الطاقة والأرض والبنية التحتية الحضرية والأنظمة الصناعية، وفي حين أن البلدان اتخذت خطوات إيجابية من خلال إعداد مساهمات محددة وطنياً، وزيادة التمويل المخصص لمكافحة تغير المناخ، إلا أن

1- محمد نعمان نوفل، اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي

للتخطيط بالكويت، 2007، ص 14.

هناك حاجة إلى خطط أكثر طموحاً وتغييرات غير مسبوقه في جميع جوانب المجتمع، ولا بد من زيادة الوصول للتمويل وتعزيز المرونة والقدرة على التكيف بوتيرة أسرع بكثير، لا سيما بين أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

### الفرع الأول: السياسات والإجراءات المتخذة في سياق الاستجابة لتغير المناخ

يمثل تغير المناخ مسألة ذات أولوية تؤثر على النظم البشرية والطبيعية<sup>1</sup>، ففي عام 2017، وصلت تركيزات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي إلى 405.5 جزء في المليون (مرتفعة عن مستواها الذي كان يبلغ 400.1 في عام 2015)، ويمثل ذلك 146 في المائة من مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وللإبقاء على ظاهرة الاحترار العالمي بحدود 1.5 درجة مئوية، يتعين أن تتوقف الانبعاثات عن الارتفاع في أقرب وقت ممكن، على أن يتبع ذلك انخفاض سريع فيها، وبحلول عام 2030، يجب أن تهبط انبعاثات الكربون العالمية بنسبة مذهلة تبلغ 45 في المائة عن مستويات عام 2010، وأن تستمر في الهبوط الحاد بعد ذلك لتصل نسبتها الصافية إلى الصفر بحلول عام 2050، وحتى أيار/مايو 2019، كان 186 دولة من الدول الأطراف قد صادقت على اتفاقية باريس، ومن المتوقع أن تقوم الأطراف في الاتفاقية بإعداد مساهمات متتالية محددة وطنياً وتقديمها والمحافظة عليها (على أن تتضمن الأهداف والسياسات والإجراءات المخططة للأخذ بها في سياق الاستجابة لتغير المناخ)، وبحلول نفس التاريخ، كان 183 طرفاً (182 بلداً بالإضافة إلى الاتحاد الأوروبي) قد قدمت مساهماتها الأولى المحددة وطنياً إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وكان هناك طرف واحد قد قدم مساهمته الثانية، وقد طُلب إلى الأطراف تحديث مساهماتها الحالية أو تقديم مساهمات أخرى جديدة بحلول عام 2021. ولتحقيق أهداف عام 2030، ستحتاج البلدان إلى أن تكون أكثر طموحاً في إعداد مساهماتها الجديدة لتقديمها.

1- تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 6، موجز لمقرري السياسات، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019، ص 8.

### الفرع الثاني: استراتيجيات الحدّ من مخاطر الكوارث

كما هو موضح في الهدف 1، فإنّ تغير المناخ يؤدي بالفعل إلى تفاقم مخاطر الكوارث، ففي الفترة من عام 1998 إلى عام 2017، شكلت الكوارث المرتبطة بالمناخ في جميع أنحاء العالم 77 في المائة من مجموع الخسائر الاقتصادية المباشرة الناجمة عن الكوارث، والتي بلغت حوالي 3 تريليونات من الدولارات، وخلال تلك الفترة، أودت الكوارث المتعلقة بالمناخ والكوارث الجيوفيزيائية بحياة ما يقدر بـ 1.3 مليون شخص، ويعرض إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث 2015-2030 أهدافاً وأولويات واضحة للعمل لمنع مخاطر الكوارث الجديدة والتقليل من المخاطر الحالية. ومنذ اعتماده، تبذل البلدان جهوداً للقيام بحلول عام 2021، بوضع وتنفيذ استراتيجيات وطنية ومحلية للحد من مخاطر الكوارث تماشياً مع إطار سينداي، وفي أحدث التقارير (2017-2018) من 70 بلداً، كان لدى 67 بلداً استراتيجيات متوائمة - إلى حد ما - مع إطار سينداي، وتتمثل أكبر التحديات في الاستثمار في الحدّ من مخاطر الكوارث من أجل الصمود وتعزيز تماسك السياسات بين أهداف التنمية المستدامة وتغير المناخ، وقد وضع العديد من الحكومات المحلية استراتيجيات محلية تتماشى مع استراتيجياتها الوطنية.

### الفرع الثالث: التدفقات المالية المتعلقة بالمناخ

على الصعيد العالمي، زادت التدفقات المالية المتعلقة بالمناخ<sup>1</sup>، وقد خصص معظم الأموال للحد من انبعاثات الغازات الدفيئة، وهناك حصة صغيرة نسبياً من التدفقات، مخصصة لمساعدة البلدان على التكيف مع آثار تغير المناخ، ويظهر تقييم فترة السنتين الثالث، الذي أصدرته اللجنة الدائمة المعنية بالتمويل والتابعة لأمانة تغير المناخ في الأمم المتحدة، زيادة بنسبة 17 في المائة في التمويل المناخي العالمي بين فترة 2013-2014 وفترة 2015-2016، وقد ارتفعت تقديرات الحد الأعلى من 584 بليون دولار في عام 2014، إلى 680 بليون دولار في عام 2015، وإلى 681 بليون دولار في عام 2016، وإلى حد كبير، يعزى الارتفاع في النمو بين عامي 2014 و2015 إلى ارتفاع مستويات

1- دانيال كلير، القطاع المالي والتغير المناخي، جريدة الشبيبة، المكتبة الرقمية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2019.

الاستثمارات الخاصة الجديدة في مجال الطاقة المتجددة، والتي تشكل الجانب الأكبر من المجموع العالمي.

وفي حين أن هذه التدفقات المالية كبيرة، فإنها صغيرة نسبياً بالمقارنة بحجم المشكلة والاتجاهات الأوسع في الاستثمار العالمي، وعلاوة على ذلك، لا تزال الاستثمارات في الأنشطة المناخية أقل من تلك المتعلقة بالوقود الأحفوري (781 بليون دولار في عام 2016)، كما ارتفع التمويل المتعلق بالمناخ في البلدان النامية بنسبة 24 في المائة في عام 2015 ليصل إلى 33 بليون دولار، وبنسبة 14 في المائة في عام 2016 ليصل إلى 38 بليون دولار، أما مجموع التمويل الموجه من خلال صناديق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وصناديق المناخ المتعددة الأطراف في عامي 2015 و2016، فقد بلغ 1.4 بليون دولار و2.4 بليون دولار، على التوالي، وتعزى الزيادة في الفترة من عام 2015 إلى عام 2016 إلى تكثيف عمليات الصندوق الأخضر للمناخ، على غرار الصناديق المتعددة الأطراف، التي لعبت دوراً رئيسياً في توفير منح التمويل لسد الثغرات في التمويل العام بشأن المسائل المناخية<sup>1</sup>.

والجدول التالي يمثل:

إجمالي تدفقات التمويل المناخي العالمي حسب القطاع خلال الفترة 2015-2016 ببلينين الدولارات سنوياً					
القطاعات الأخرى	استثمارات داخلية تتعلق بالمناخ	النقل المستدام	استثمارات في كفاءة الطاقة	استثمارات في الطاقة المتجددة	
47	67	81	29	57	قطاع عام
-	-	11	217	238	قطاع خاص

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

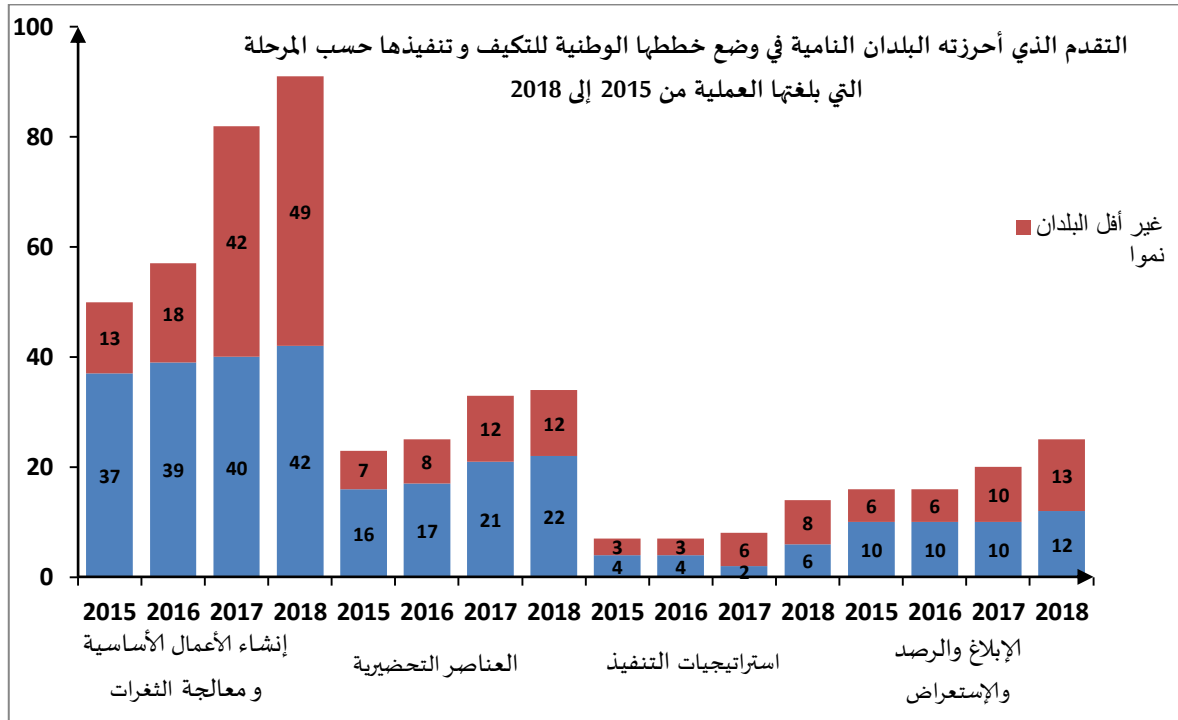
1- تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم: UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/41، اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، الاجتماع الثالث والثمانون، 2019، ص 3.

### الفرع الرابع: خطط تعزيز القدرات على الصمود أمام تغير المناخ

اندرجت مسائل الإخفاق في التخفيف من وطأة تأثيرات التغير المناخي والتكيف معه<sup>1</sup>، كأولوية في التقارير العالمية، حيث أطلق العديد من البلدان النامية عملية لصياغة وتنفيذ خطط وطنية للتكيف، بهدف الحد من ضعفها أمام تغير المناخ، ولإدماج التكيف مع تغير المناخ في التخطيط الإنمائي الوطني، وستساعد هذه الخطط البلدان على تحقيق الهدف العالمي للتكيف الذي حددته اتفاقية باريس: وهو تعزيز القدرة على التكيف، وتعزيز القدرة على الصمود، وخفض الضعف أمام تغير المناخ، وقام ثلاثة عشر بلداً، أربعة منها من أقل البلدان نمواً، باستكمال خططها الوطنية للتكيف وبتقديمها إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في حين أن العديد من البلدان الأخرى تمر حالياً في مراحل مختلفة من العملية، ومنذ عام 2015، ارتفع عدد البلدان التي أطلقت خططاً وطنية للتكيف أو بدأتها، بنسبة 45 في المائة، ويتم توفير التمويل لوضع الخطط الوطنية للتكيف من برنامج التأهب ودعم الأنشطة التحضيرية التابع للصندوق الأخضر للمناخ، وصندوق أقل البلدان نمواً، وحتى أيار/ مايو 2019، سعى 75 بلداً إلى الحصول على ما مجموعه 191 مليون دولار من الصندوق الأخضر للمناخ كدعم للخطط الوطنية للتكيف ولعمليات التخطيط الأخرى المتعلقة بالتكيف، ومن أصل هذه البلدان، حصل 28 بلداً على أموال مجموعها 75 مليون دولار، ذهب ثلثاها إلى أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية وبلدان في أفريقيا، وكان هناك سبعة بلدان أخرى في المرحلة النهائية للموافقة على تمويل مجموعه 17 مليون دولار، كما تمت الموافقة على تسعة مقترحات مشاريع في إطار صندوق أقل البلدان نمواً لدعم صياغة وتنفيذ الخطط الوطنية للتكيف، ويقدم فريق الخبراء المعني بأقل البلدان نمواً، والهيئات الأخرى المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية، المشورة التقنية والدعم التقني للبلدان النامية فيما يتعلق بخططها الوطنية للتكيف، وقد تم الإبلاغ عن 154 نشاطاً للدعم منذ عام 2014.

1- تقرير المركز الدولي للزراعة الملحية ICBA، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016، ص 1.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

#### المطلب الرابع: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام

تمثل إدارة المحيطات، كمورد عالمي جوهري، سمة أساسية من سمات مستقبل مستدام، إذ تعتمد الحياة على المحيطات، فهي تشكل أكبر نظام بيئي على كوكب الأرض، إذ تغطي أكثر من ثلثي سطح الأرض، وتوفر الغذاء وسبل العيش لملايين الناس، وتنتج المحيطات حوالي نصف الأكسجين الذي نتنفسه، وتعمل كمنظم مناخي، وتمتص الحرارة من الغلاف الجوي وأكثر من ربع ما يصنعه الإنسان من ثاني أكسيد الكربون الذي له تأثير على البيئة البحرية<sup>1</sup>، غير أن عقوداً من انبعاثات الكربون المتزايدة أدت إلى تراكم الحرارة في المحيطات، وإلى تغيرات في تركيبها الكيميائي، وتؤدي الآثار الضارة الناتجة عن تحمض المحيطات وتغير المناخ (بما في ذلك ارتفاع مستوى سطح البحر) والظواهر المناخية المتطرفة، وتآكل السواحل إلى تفاقم التهديدات المستمرة التي تتعرض لها الموارد البحرية

1- كاظم المقدادي، حماية البيئة البحرية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، 2016، ص 114.

والساحلية من الصيد الجائر والتلوث وتدهور الموائل<sup>1</sup>، وتعتبر المناطق المحمية والسياسات والمعاهدات التي تشجع استخراج موارد المحيطات بصورة مسؤولة، ضرورية لمواجهة هذه التهديدات.

### الفرع الأول: تهديد الملوثات الناشئة على اليابسة

تتأثر المناطق الساحلية في جميع أنحاء العالم بالملوثات الناشئة على اليابسة<sup>2</sup>، بما في ذلك مياه الصرف الصحي والجريان السطحي للمغذيات، مما يؤدي إلى إتخام السواحل بالمغذيات، وتدهور جودة المياه وإضعاف النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية، ويوضح تحليل مؤشر المياه النظيفة، وهو مقياس لدرجة تلوث المحيطات، أن تحديات جودة المياه منتشرة على نطاق واسع، لكنها أكثر حدة في بعض المناطق الاستوائية، خاصة في أجزاء من آسيا وأفريقيا وأمريكا الوسطى.

وهناك مجال أمام جميع البلدان تقريباً، لتحسين نوعية مياهها الساحلية، ويوضح تحليل الاتجاهات بين عامي 2012 و2018 أن التغيير الإيجابي ممكن بالفعل: خلال هذه الفترة، تمكنت 104 مناطق ساحلية من أصل 220 منطقة ساحلية من تحسين جودة مياهها الساحلية، وتتطلب هذه التحسينات التزامات على مستوى السياسات القطرية لتوسيع نطاق الوصول إلى معالجة مياه الصرف الصحي، والتخفيف من الجريان السطحي للمواد الكيميائية والمغذيات من المصادر الزراعية، إلى جانب الالتزامات العالمية للحد من الحطام البلاستيكي.

### الفرع الثاني: دور المحيطات في التخفيف من تغير المناخ

يؤدي امتصاص المحيطات لثاني أكسيد الكربون من الغلاف الجوي إلى تغييرات في التركيب الكيميائي لمياه البحار، مما يغير كيميائيتها الكربونية، ويؤدي إلى انخفاض الأس الهيدروجيني (وزيادة تحمض المحيطات)، وقد أظهر رصد الأس الهيدروجيني في المحيطات، خلال الثلاثين عاماً الماضية، انخفاضاً في الأس الهيدروجيني السطحي بقدر

1- الموئل أو الموطن: هي منطقة إيكولوجية أو بيئية والتي يعيش فيها أنواع معينة من الحيوانات أو النباتات، وهي البيئة الطبيعية التي يعيش فيها الكائن الحي أو البيئة المحيطة بالنوع.

2- سيد عبد النبي محمد، التلوث البيئي وباء عصر العولمة، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، 2019، ص 59.

0.1 وحدة، ويعادل ذلك زيادة في الحموضة بنسبة 26 في المائة عن فترة ما قبل الثورة الصناعية، وبالمعدل الحالي لانبعاثات ثاني أكسيد الكربون، يتوقع حدوث زيادة في الحموضة بنسبة تتراوح بين 100 و 150 في المائة بحلول نهاية هذا القرن.

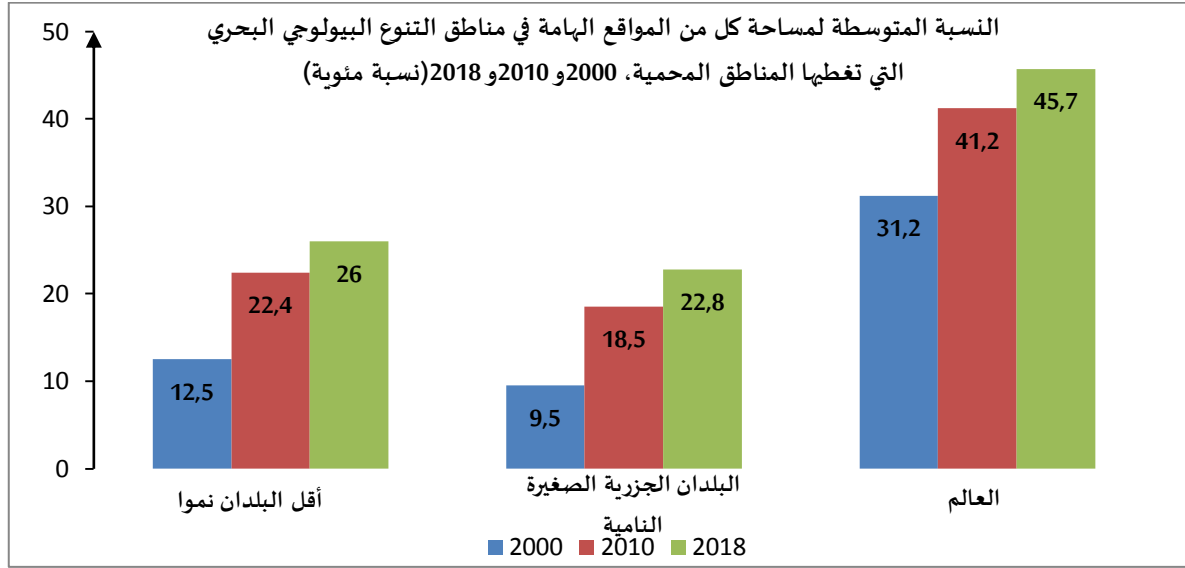
وتحمض المحيطات يهدد العضويات الحية فضلاً عن تهديده لخدمات النظم البيئية، بما في ذلك الأمن الغذائي، وذلك من خلال تعريض مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية للخطر، كما يؤثر على حماية السواحل (عن طريق إضعاف الشعاب المرجانية، التي تحمي الخط الساحلي) وعلى النقل والسياحة، ومع ارتفاع حموضة المحيطات، تتخفض قدرتها على امتصاص ثاني أكسيد الكربون من الجو، مما يعيق دور المحيط في التخفيف من تغير المناخ.

### الفرع الثالث: دور المناطق المحمية في التنمية المستدامة

توفر المجالات المحمية على اختلاف أصنافها تنوعاً كبيراً من الفوائد على الأصعدة البيئية والعلمية والتربوية والاجتماعية والثقافية<sup>1</sup>، وتلعب المناطق المحمية دوراً حاسماً في التنمية المستدامة، إذا كانت تدار بشكل فعال وتقع في مناطق لها أهميتها بالنسبة للتنوع البيولوجي، وفي كانون الأول/ديسمبر 2018، كانت المناطق المحمية تغطي 17 في المائة من المياه الخاضعة للولاية الوطنية، وهذه زيادة كبيرة من 12 في المائة في عام 2015 وترتيد عن ضعف نسبة التغطية في عام 2010، كما ارتفعت النسبة المئوية المتوسطة لمناطق التنوع البيولوجي البحري الرئيسية، التي تغطيها المناطق المحمية، من 31.2 في المائة في عام 2000، إلى 45.7 في المائة في عام 2018، وعلى الرغم من هذا التقدم، تباطأ معدل حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن هذا المعدل سيشهد تراجعاً بحلول عام 2030، وتتخلف عن الركب البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية. وهناك حاجة إلى مضاعفة الجهود لإنشاء مناطق بحرية محمية جديدة ولتعزيز إدارة المناطق الموجودة فعلاً.

ويمثل الشكل التالي:

1- عايدة مصطفاوي، دور المجالات المحمية في الحفاظ على الطبيعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، المركز الجامعي تمنراست، الجزائر، 2020، ص 3.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

#### الفرع الرابع: إعادة بناء الأرصد السمكية في المناطق المستنزفة

للحفاظ على صحة مصائد الأسماك وإنتاجيتها، يجب الحفاظ على الأرصد السمكية ضمن مستويات مستدامة بيولوجيا، بهدف الحفاظ على الجودة التغذوية للأسماك وإطالة فترة صلاحيتها<sup>1</sup>، ولا يكفي الصيد الجائر بالتقليل من إنتاج الأغذية، فهو يؤدي أيضا إلى إضعاف أداء النظم الإيكولوجية ويقلل التنوع البيولوجي، مما له تداعيات سلبية على الاقتصاد والمجتمع، وفي جميع أنحاء العالم، انخفضت نسبة الأرصد السمكية البحرية الموجودة ضمن مستويات مستدامة بيولوجيا، من 90 في المائة في عام 1974 إلى 67 في المائة في عام 2015، ومع ذلك، يبدو أن هذا الاتجاه المتناقص قد استقر منذ عام 2008، وهذا مؤشر مشجع، وفي عام 2015، كان لدى منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود أدنى نسبة من الأرصد السمكية المستدامة (37.8 في المائة)، تليها مباشرة منطقة جنوب شرق المحيط الهادئ (38.5 في المائة)، وفي المقابل فإن المنطقة الوسطى من شرق المحيط الهادئ ومنطقة شمال شرق المحيط الهادئ تتمتعان بأعلى نسبة من الأرصد السمكية الموجودة ضمن مستويات مستدامة بيولوجيا (فوق 85 في المائة)، وهناك

1- منظمة الأغذية والزراعة، تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، إيطاليا، 2014،

حاجة إلى مزيد من الجهود المركزة لإعادة بناء الأرصدة السمكية المعرضة للصيد الجائر، خاصة في المناطق المستنزفة بشدة.

### الفرع الخامس: مكافحة الصيد غير المشروع وغير المنظم

لا يزال الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم أحد أكبر الأخطار التي تهدد النظم الإيكولوجية البحرية<sup>1</sup>، وغالبا ما يؤدي الصيد الجائر في مصائد الأسماك إلى انهيارها، مما يهدد سبل العيش ويزيد من حدة الفقر وانعدام الأمن الغذائي، وتتعرض للخطر بشكل خاص مصائد الأسماك الصغيرة في البلدان النامية، وقد وضعت البلدان مجموعة من الصكوك الدولية لمكافحة الصيد غير المشروع ضمن إطار عالمي لمعالجة إدارة المصائد، وفي حزيران/يونيه 2016، دخل حيز التنفيذ، الاتفاق الدولي الملزم الأول الذي وضع بهدف صريح، يتمثل في مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، وهو الاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء، وفي آذار/مارس 2019، بلغ عدد الأطراف فيه 59 دولة طرف ومنظمة واحدة هي الاتحاد الأوروبي ممثلاً الدول الأعضاء فيه البالغ عددها 28 دولة، ومن شأن التنفيذ العالمي للاتفاقية، مدعوماً بالرصد والمراقبة والإشراف بصورة فعّالة، بالإضافة إلى إجراءات الوصول إلى الأسواق والتدابير التجارية، أن يعزز الجهود الدولية لكبح الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

### الفرع السادس: أطر العمل لتلبية احتياجات المصائد الصغيرة

تمتلك جميع البلدان تقريباً مصائد أسماك صغيرة، وهي تمثل أكثر من نصف إجمالي الإنتاج في البلدان النامية سواء من حيث الكمية أو القيمة، ويعتمد حوالي 120 مليون عامل في جميع أنحاء العالم 97 في المائة منهم يعيشون في البلدان النامية- على سلاسل القيمة الخاصة بمصائد الأسماك الطبيعية التجارية بشكل مباشر لكسب عيشهم، وتمثل النساء ما يقرب من نصف هذه القوى العاملة، وعلى الرغم من المساهمات الحاسمة التي تقدمها مجتمعات الصيادين المحلية الصغيرة في مجالات التغذية والأمن الغذائي وسبل العيش المحلية، فإن العديد منها لا يزال مهمشاً، ولمساعدة صيادي الأسماك على الحصول

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التحديات والفرص في ظل عالم واحد، روما، إيطاليا، 2019، ص 109.

على الموارد الإنتاجية والخدمات وعلى الوصول إلى الأسواق، وضعت معظم البلدان أطراً تنظيمية ومؤسسية موجهة، وينفذ العديد من البلدان هذه الأطر بدرجة عالية، لكن مستوى التنفيذ منخفض إلى متوسط لدى أكثر من خمس البلدان، خاصة في أوقيانوسيا ووسط آسيا وجنوبها.

### المطلب الخامس: حماية النظم الإيكولوجية البرية وتعزيز استخدامها على نحو مستدام

إن إزالة الغابات والتصحر الناشئين عن الأنشطة البشرية وتغير المناخ يشكلان تحديين رئيسيين أمام التنمية المستدامة، ويستمر النشاط البشري في إضعاف صحة النظم الإيكولوجية، التي تعتمد عليها جميع الأنواع، وقد أخذ فقدان الغابات في التباطؤ، لكنه مستمر بمعدل يندر بالخطر، ووفقاً لتقرير صدر مؤخراً عن الأمم المتحدة، هناك مليون نوع من النباتات والحيوانات معرضة لخطر الانقراض، ويقدر أن 20 في المائة من مساحة الأرض اليابسة تدهورت بين عامي 2000 و 2015، ويتخذ كثير من البلدان تدابير للحفاظ على تلك الموارد الطبيعية الثمينة وترميمها والاستفادة منها على نحو مستدام، وتتبنى هذه البلدان آليات قانونية لضمان التقاسم المنصف للمنافع من الموارد الجينية، وحماية المزيد من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، وتنفيذ خطط الإدارة المستدامة للغابات، ولكن يجب زيادة هذه الجهود على نحو عاجل، وتتطلب خطورة الحالة إجراءات فورية وتحولاً جوهرياً في علاقتنا بالكوكب لوقف فقدان التنوع البيولوجي وحماية النظم الإيكولوجية لصالح الجميع.

### الفرع الأول: الاستجابة للتنوع البيولوجي

يتسارع فقدان التنوع البيولوجي العالمي<sup>1</sup>، وبدفعنا نحو تغييرات غير معروفة ولا رجعة فيها في النظم الإيكولوجية للأرض، ووفقاً لمؤشر القائمة الحمراء، الذي يتتبع البيانات المتعلقة بأكثر من 20 ألف نوع من الثدييات والطيور والبرمائيات والشعاب المرجانية والسيكاسيات، زاد خطر انقراض الأنواع بنحو 10 في المائة خلال فترة الـ 25 عاماً الماضية، فقد انخفض المؤشر من 0.82 في عام 1993 إلى 0.74 في عام 2018، وعلاوة على ذلك، يشير أحدث تقرير أصدره المنتدى الحكومي الدولي، المعني بالتنوع

1- التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي - الإصدار الرابع، تقييم منتصف المدة للتقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، 2014، ص 82.

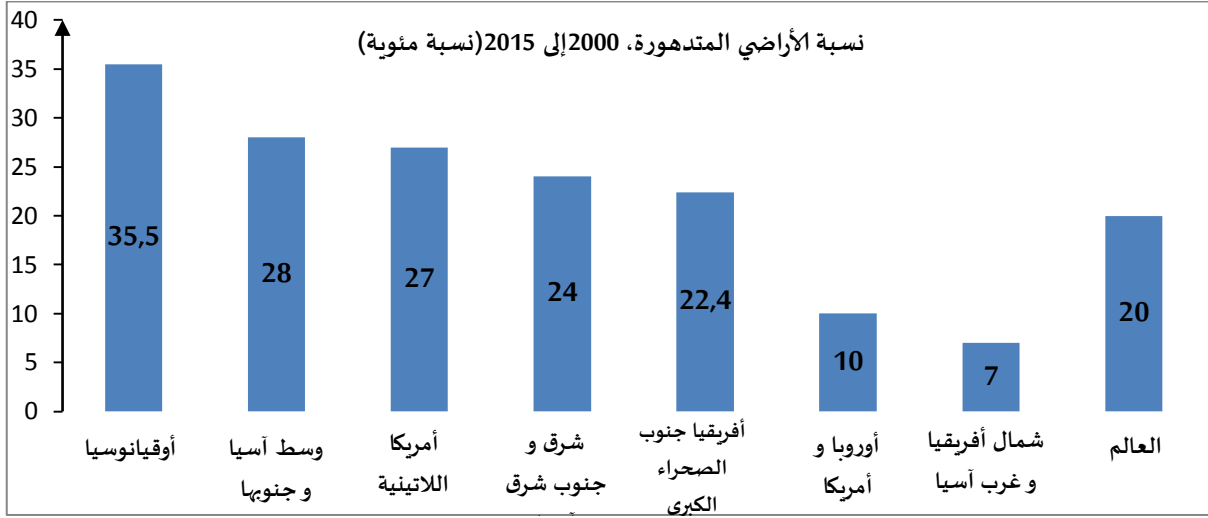
البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، إلى أن التنوع البيولوجي ينخفض بوتائر أسرع من أي وقت آخر في تاريخ البشرية، أما المحركات الرئيسية لهذا الوضع ، فهي فقدان الموائل بسبب الزراعة غير المستدامة، وإزالة الغابات، والصيد والتجارة غير المستدامين، وتغير المناخ، والأنواع الدخيلة المغيرة، ولكن حتى في ظل هذه الخلفية المنذرة بالخطر، هناك أمثلة عديدة على استعادة الأنواع بعد تدخلات الحفظ، بما في ذلك في دول جزرية صغيرة نامية مثل فيجي وموريشيوس وسيشيل، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات مسرعة لحماية الأنواع المعرضة لتهديد بالغ بالانقراض، ولتبسيط إجراءات الحد من مخاطر الانقراض في قطاعات الزراعة والصناعة والتجارة والقطاعات الأخرى.

### الفرع الثاني: تأثير تدهور الأراضي على حياة الناس

تستدعي استراتيجية القضاء على مشكلة تدهور الأراضي عملاً طويل المدى يهدف إلى الوصول إلى أسباب وجذور المشكلة<sup>1</sup>، خلال الفترة بين عامي 2000 و2015، تدهور ما نسبته 20 في المائة من إجمالي مساحة الأرض اليابسة، مما أدى إلى فقدان جانب كبير من الخدمات الضرورية لرفاه الإنسان، ويعتبر هذا التقدير محافظاً نسبياً نظراً لأن المؤشرات الفرعية المسببة لا تمثل سوى ثلاثة متغيرات: التغيرات في الغطاء البري وإنتاجية الأراضي والكربون العضوي في التربة، وفي جميع المناطق باستثناء أوروبا وأمريكا الشمالية وشمال أفريقيا وغرب آسيا، غطى حجم التدهور 22.4 في المائة إلى 35.5 في المائة من مساحة الأرض اليابسة، مما أثر تأثيراً مباشراً على حياة أكثر من بليون شخص، وتشير الاتجاهات العالمية في الغطاء الأرضي إلى خسارة صافية في فئات الأراضي الطبيعية وشبه الطبيعية بسبب عمليات يتسبب بها الإنسان إلى حد كبير، ومنها عمليات التصحر، وإزالة الغابات، والإدارة غير السليمة للتربة، والتوسع في أراضي المحاصيل، والتوسع الحضري، كما لوحظ انخفاض كبير في إنتاجية فئات الغطاء الأرضي التي لم تتغير، فقد تكبدت الأراضي العشبية أكبر الخسائر.

1- حسوني جدوع عبد الله، التصحر: تدهور النظام البيئي، دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص 249.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الثالث: حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية

تعدّ حماية المواقع التي تتصف بالأهمية بالنسبة للتنوع البيولوجي للأرض اليابسة والمياه العذبة والجبال - أي ما يسمى مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية - أمراً حيوياً لضمان الاستخدام طويل الأجل والمستدام للموارد الطبيعية، وفي حين أنه أُحرز تقدّم منذ عام 2000 في حماية مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية، فقد تباطأت، وتائر هذا التقدم بشكل ملحوظ منذ عام 2010، وزاد متوسط النسبة المئوية العالمي لمناطق التنوع البيولوجي الرئيسية للأرض اليابسة والمياه العذبة والجبال التي تغطيها مناطق محمية، بأكثر من 10 نقاط مئوية بين عامي 2000 و 2010، غير أنه خلال الفترة من 2010 إلى 2018، لم ترتفع التغطية إلا بنقطتين إلى ثلاث نقاط مئوية، وبالمعدل الحالي وفي المتوسط، لن تشمل التغطية بالمناطق المحمية على المستوى العالمي إلا أقل من 50 في المائة من كل من مناطق التنوع البيولوجي الرئيسية بحلول عام 2030، إذ لا بد من تعميم التنوع البيولوجي الذي يسألهم بصفة مباشرة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>1</sup>.

1- تقرير رقم CL 161/3-WA2 2019، منظمة الأغذية والزراعة، استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية، الدورة 161، روما، إيطاليا، 2019، ص 8.

### الفرع الرابع: دور النظم الإيكولوجية الجبلية

للنظم الإيكولوجية الجبلية الصحية أهمية أساسية لتوفير خدمات النظام الإيكولوجي لمجتمعات الأراضي المرتفعة، فضلاً عن سكان الأراضي المنخفضة الذين يعيشون بعيداً عن قمم الجبال، وعلى سبيل المثال، تشكل الجبال مصدراً، لما نسبته 60 إلى 80 في المائة، من مياه العالم العذبة التي تستخدم في الاستهلاك المنزلي والزراعي والصناعي وفي إنتاج الطاقة الخضراء والحفاظ على التنوع البيولوجي، وترتبط التغطية الخضراء للمناطق الجبلية (وهي تغطية تتمثل في الغابات والأراضي العشبية/ أراضي الجنبات وأراضي المحاصيل) ارتباطاً إيجابياً بالحالة الصحية للجبال، وبالتالي بقدرتها على أداء أدوارها في النظام الإيكولوجي، وقد حدد الآن خط أساس عالمي للتغطية الخضراء للمناطق الجبلية باستخدام بيانات عام 2017، ففي تلك السنة، كانت النباتات تغطي ما نسبته 76 في المائة من المناطق الجبلية في العالم، وفي أوقيانوسيا، شملت التغطية جميع المناطق الجبلية تقريباً، في حين أن النسبة المقابلة في شمال أفريقيا وغرب آسيا لم تبلغ إلا 60 في المائة.

### الفرع الخامس: انخفاض مساحة الغابات

خلال الفترة بين عامي 2000 و2015، انخفضت مساحة الغابات كنسبة من إجمالي مساحة الأرض اليابسة من 31.1 في المائة إلى 30.7 في المائة، ويمثل ذلك خسارة أكثر من 58 مليون هكتار من الغابات، وهي مساحة تقارب مساحة كينيا، وقد طرأ معظم هذه الخسارة في المناطق المدارية، حيث شهدت منطقتا أمريكا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الجانب الأكبر من الانخفاض، ويعتبر تحويل أراضي الغابات للاستخدام الزراعي<sup>1</sup>، من قبيل زراعة المحاصيل وتربية الماشية، محركاً رئيسياً لهذه العملية، ويقابل جانب من خسارة الغابات في بعض المناطق المدارية بزيادة في الأراضي الحرجية في أجزاء كثيرة من آسيا وكذلك في أوروبا وأمريكا الشمالية، ففي هذه المناطق، أدى التشجير وإعادة المناظر الطبيعية إلى هبتها الأصلية، وكذلك التوسع الطبيعي للغابات في الأراضي الزراعية المهجورة، إلى نمو الأراضي الحرجية، ونتيجة لذلك، كان المعدل الصافي السنوي لفقدان

1- منظمة الأغذية والزراعة، حالة الغابات في العالم 2016: الغابات والزراعة: استخدام الأراضي، التحديات والفرص،

الغابات في الفترة بين عامي 2010 و2015 أبطأ بنحو 25 في المائة عنه في الفترة بين عامي 2000 و2005، وعلاوة على ذلك، فإن نسبة مساحة الغابات المحمية والغابات المشمولة بخطط الإدارة الطويلة الأجل، بقيت مستقرة أو زادت في جميع مناطق العالم.

### الفرع السادس: الاتفاقيات الدولية وحفظ التنوع البيولوجي

تحرز البلدان تقدماً في اعتماد أطر تحفز حفظ الموارد الجينية والتنوع البيولوجي واستخدامها المستدام من خلال تقاسم المنافع، وتشمل هذه الموارد النباتات والحيوانات والميكروبات وغيرها من المواد الجينية، وكذلك المعارف التقليدية المرتبطة بها، وحتى 1 شباط/فبراير 2019، صدّق على بروتوكول ناغويا بشأن الحصول على الموارد الجينية والتقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدامها، 116 طرفاً متعاقداً بينها الاتحاد الأوروبي (بزيادة بنسبة 65 في المائة عن عام 2016)، وبحلول ذلك التاريخ، كان 61 من الأطراف المتعاقدة قد اعتمدت أيضاً أطراً للحصول على المنافع وتقاسمها، ونشرت المعلومات ذات الصلة في آلية لتبادل معلومات الحصول وتقاسم المنافع (كان عدد هذه الأطراف 6 في عام 2016)، وبالإضافة إلى ذلك، صدق 145 طرفاً على المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وفي سياق هذه المعاهدة، أبرم أكثر من 64000 اتفاق قياسي لنقل المواد بغية نقل أكثر من 4.6 ملايين عينة من الموارد الجينية النباتية للأغذية والزراعة على مستوى العالم.

### المبحث الثالث: أهداف التنمية المستدامة: 7، 8، 9، 10، 11 المتعلقة بالازدهار

تمكين جميع الناس من حياة مزدهرة يظل لها الرخاء<sup>1</sup>، تلبية طموحاتهم، وتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتكنولوجي في انسجام مع الطبيعة، من أهم طموحات منظمة الأمم المتحدة التي جسدت جزءاً كبيراً منها، في منجزاتها الميدانية في العديد من الأقطار، ولا تزال تحاول بلوغ ما تبقى منها بنهاية عام 2030.

1- ديفيد كريستيان، قصة الأصل، مرجع سابق، ص 256.

### المطلب الأول: ضمان حصول الجميع على طاقة نظيفة مستدامة وبأسعار معقولة

إن وجود طاقة نظيفة أمر محوري بالنسبة لكل تحد رئيسي يواجهه العالم، وقد زادت أهمية كل من الطاقة النظيفة وتوفير الطاقة لتصل إلى قمة أولويات أجندة السياسات الدولية<sup>1</sup>، ويحرز العالم تقدماً نحو الهدف 7، فهناك دلائل مشجعة على أن الطاقة أصبحت أكثر استدامة وتوفراً على نطاق واسع، وقد بدأ تسارع الوصول إلى الكهرباء في البلدان الأكثر فقراً، واستمرت كفاءة الطاقة في التحسن، وتحقق الطاقة المتجددة مكاسب مشهودة في قطاع الكهرباء، ومع ذلك هناك حاجة إلى مزيد من تركيز الاهتمام للتمكن من تحسين الوصول إلى أنواع وقود وتكنولوجيا الطهي النظيفة والأمنة لثلاثة بلايين من الناس، وللتوسع في نطاق استخدام الطاقة المتجددة خارج قطاع الكهرباء، ولزيادة دعم الكهرباء في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

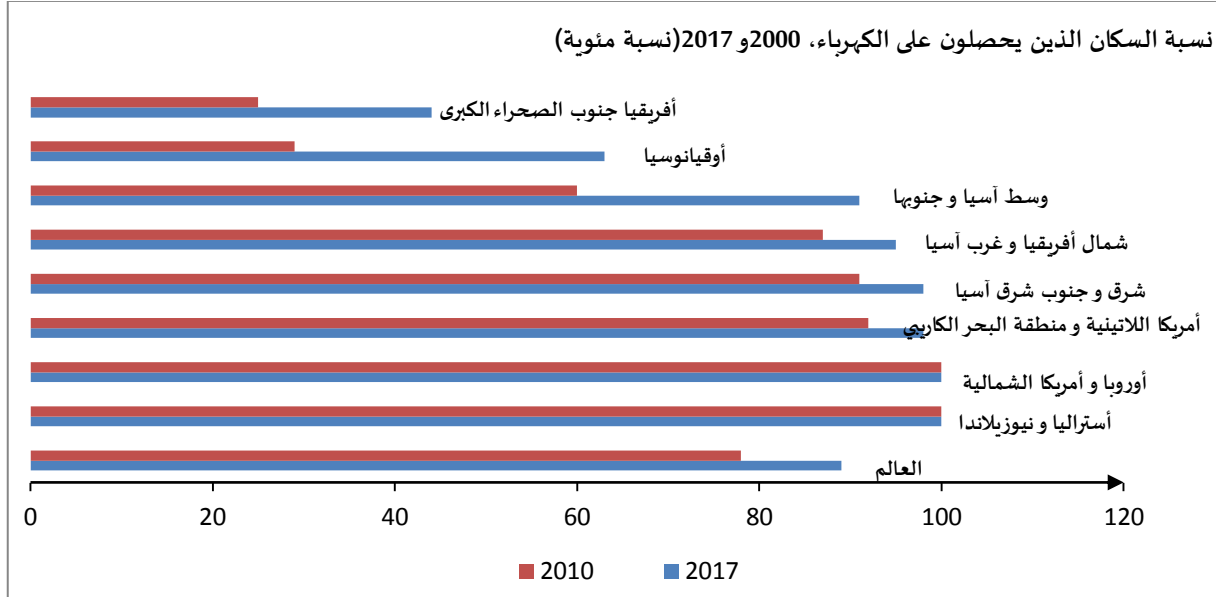
### الفرع الأول: المجهودات المبذولة في مجال خدمات الكهرباء

يزيد عدد الناس الذين يستخدمون الكهرباء اليوم عن عددهم في أي وقت مضى، فقد ارتفعت نسبة سكان العالم الحاصلين على هذه الخدمة من 83 في المائة في عام 2010، إلى 87 في المائة في عام 2015، ثم تسارع النمو لتصل نسبتهم إلى 89 في المائة في عام 2017 (أي بزيادة قدرها نقطة مئوية واحدة سنوياً في العامين الماضيين)، ومع ذلك، كان هناك 840 مليون شخص في عام 2017 لا يحصلون على هذه الخدمة الأساسية، ومعظمهم يعيش في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ففي هذه المنطقة، كان 44 في المائة فقط من السكان يحصلون على الكهرباء، وما زال هناك 573 مليوناً من الناس يفتقرون إليها، وعلى الصعيد العالمي، طرأ تقدم سريع في كهرية المناطق الريفية بين عامي 2015 و2017، ولكن لا تزال هناك ثغرة كبيرة، ففي عام 2017، بلغت نسبة تغطية المناطق الريفية 78 في المائة مقارنة بنسبة 97 في المائة في المناطق الحضرية، وهذا يعني أن 87 في المائة من الأشخاص الذين لا تتوفر لديهم الكهرباء حالياً يعيشون في المناطق الريفية، وستواجه جهود الكهربية في المستقبل تعقيدات في الوصول إلى السكان غير الحاصلين على

1- يوهانس أوريلينين، التعاون الدولي حول الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة النظيفة وميسورة التكلفة للجميع، سلسلة العالقات الخارجية للتحوّل في مجال الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2018، ص 2.

الكهرباء حالياً، بما في ذلك النازحون أو الذين يعيشون في مجتمعات نائية يصعب الوصول إليها، والذين يرتبطون بشبكة حضرية هشة مثقلة بالأعباء.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الثاني: استخدامات الوقود النظيف والتكنولوجيا النظيفة

ازداد الوعي العلمي العالمي بالمسائل البيئية<sup>1</sup>، وأدرك الجميع أن من الضروري البحث عن مصادر طاقة نظيفة تكون بديلة للطاقة الأحفورية تأخذ في الاعتبار الجوانب البيئية، كما ازداد الوصول إلى أنواع وقود وتكنولوجيا الطهي النظيفة والأمنة منذ عام 2010 بمعدل 0.5 نقطة مئوية سنويا، ليغطي 61 في المائة من سكان العالم في عام 2017، على أن وتائر النمو هذه بطيئة للغاية، ويتعذر معها بلوغ هدف التنمية المستدامة، وهي تترك حوالي 3 بلايين شخص لا يزالون يعتمدون على أنظمة للطهي غير فعالة وشديدة التلوث، الأمر الذي يؤدي إلى ما يقرب من 4 ملايين من الوفيات المبكرة كل عام، ولا يزال الافتقار إلى أنواع الوقود والتكنولوجيا النظيفة أحد العوامل الرئيسية التي تسهم في ضعف الصحة وتدهور البيئة، سواء في البلدان منخفضة الدخل أو متوسطة الدخل، وفي أفريقيا جنوب الصحراء

1- عبد القادر بلخضر، مستقبل الطاقة في ظل التوجو العالمي نحو الطاقة النظيفة، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عشور الجلفة، المجلد 5، العدد 2، ص 2.

الكبرى، لم يواكب التقدم النمو السكاني من حيث استخدام الوقود النظيف (مثل الغاز النفطي المسيل والغاز الطبيعي والكهرباء) والمواد المتصفاة بالكفاءة في استهلاك الوقود، وذلك على خلاف المناطق الأخرى، وستتطلب معالجة المشكلة اتخاذ إجراءات متضافرة من جانب صناع السياسات للتصدي للعقبات الرئيسية، بما فيها عقبات التوافر، والقدرة على تحمل التكاليف، والموثوقية، ومحدودية التمويل، ووعي المستهلك.

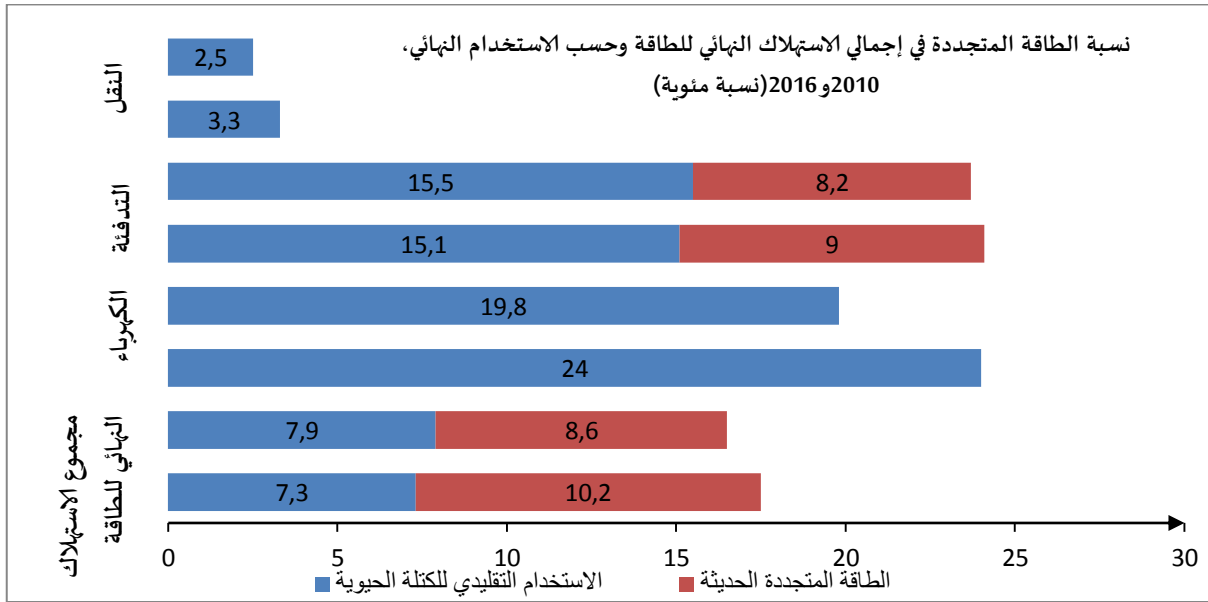
### الفرع الثالث: التقدم المحرز في قطاع الكهرباء

أصبح تكريس الجهود وحشد الوسائل في مجال استدامة الطاقة في كل دول العالم أمراً طبيعياً<sup>1</sup>، فقد بلغت حصة الطاقة المتجددة من إجمالي الاستهلاك النهائي للطاقة 17.5 في المائة في عام 2016، مما يمثل ارتفاعاً من نسبة 16.6 في المائة في عام 2010، ومن حيث الأرقام المطلقة، ارتفع استهلاك الطاقة المتجددة بنسبة 18 في المائة خلال تلك الفترة. وزادت حصة الطاقة المتجددة الحديثة بوتيرة أسرع، فارتفعت من 8.6 في المائة في عام 2010 إلى 10.2 في المائة في عام 2016، ولا تتضمن هذه الفئة استخدام الكتلة الحيوية التقليدية، التي تشير إلى الاستخدام غير الفعال للكتلة الحيوية الصلبة، مثل حرق الأخشاب أو الفحم أو المواد العضوية الأخرى.

ويتركز معظم النمو الذي شهده ميدان الطاقة المتجددة على قطاع الكهرباء، ويرجع ذلك أساساً إلى التوسع السريع في طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وهو ما تحقق بفضل الاستمرار في دعم السياسات وخفض التكاليف ومع ذلك، فإن الكهرباء لا تشكل سوى 20 في المائة من الاستخدام النهائي للطاقة، أما نسبة الـ 80 في المائة المتبقية فهي تتركز في قطاعي التدفئة والنقل، حيث لم تتمكن مصادر الطاقة المتجددة الحديثة من اختراق الأسواق العالمية في عام 2016 إلا بنسبة 9 في المائة في قطاع التدفئة و3.3 في المائة في قطاع النقل، وسوف يتطلب تحقيق الغاية الطموحة لهدف التنمية المستدامة زيادة الاهتمام على مستوى السياسات بنشر مصادر الطاقة المتجددة الحديثة في كل من هذين القطاعين الرئيسيين.

1- بن موسى محمد، قراءة في إستراتيجية التوجُّه نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2، ص 1.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

#### الفرع الرابع: التحسن المستمر في كفاءة استخدام الطاقة

يعد تحسين كفاءة استخدام الطاقة - إلى جانب زيادة الوصول إلى الطاقة والقدرة على تحمل تكلفتها- عاملا أساسيا في دفع عجلة الإنتاج وتحقيق الاستقرار والنمو<sup>1</sup>، وأمر أساسي لتحقيق الهدف العالمي المتمثل في الحدّ من انبعاثات غازات الدفيئة، وقد تحسنت كثافة الطاقة الأولية، التي تعرف بأنها إجمالي إمدادات الطاقة لكل وحدة من الناتج المحلي الإجمالي، بنسبة 2.5 في المائة في عام 2016، مما أدى إلى رفع معدل التحسن السنوي بين عامي 2010 و 2016 إلى 2.3 في المائة، وهذا أفضل بكثير من التقدم الذي أحرز في الفترة بين عامي 1990 و 2010، عندما كان متوسط التحسن السنوي لا يزيد على 1.3 في المائة، ومع ذلك، فإن معدل التحسن لا يزال دون الغاية المحددة في إطار هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة وهي 2.7 في المائة على الأقل. وإضافة لذلك، تشير أحدث التقديرات المتعلقة بعامي 2017 و 2018 إلى أن التحسن آخذ في التباطؤ، وللتمكن من زيادة التقدم، ستحتاج الحكومات إلى مضاعفة طموحاتها في مجال كفاءة الطاقة، ولحسن

1- محمد حسين حفني غانم، المرود الاقتصادي لاستخدام الطاقة الشمسية في مصر، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والادارة، المجلد 2، العدد 2، جامعة عمار تليجي الأغواط، 2018، ص 1.

الحظ، هناك مجموعة من الخيارات المتاحة في مجال السياسات، وقد نفذت جميعها في شكل ما، لتحفيز المكاسب في الكفاءة وتوفير الأسس لاتخاذ إجراءات أكثر فعالية.

### الفرع الخامس: التمويل الدولي للطاقة المتجددة في البلدان النامية

شهد قطاع الطاقة المتجددة في الآونة الأخيرة نشاطاً غير مسبوق<sup>1</sup>، ففي الفترة بين عامي 2000 و2009، تراوحت التزامات التمويل الدولي الرسمي للطاقة النظيفة والمتجددة في البلدان النامية ما بين بليون دولار و4 بلايين دولار سنوياً، وقد ارتفعت إلى 9.9 بلايين دولار في عام 2010 وإلى 18.6 بليون دولار بحلول عام 2016، أي بزيادة عشرة أضعاف منذ أوائل العقد الأول من هذا القرن، وهناك قلب كبير في التدفقات المالية السنوية، مما يرجع أساساً إلى توقيت الاستثمارات الكبرى في ميدان الطاقة الكهرومائية، على أن حصة الطاقة الكهرومائية من إجمالي التدفقات انخفضت عموماً من 60 في المائة في الفترة 2000 - 2009 إلى حوالي 40 في المائة في الفترة 2010 - 2016، بينما زادت حصة طاقة الرياح والطاقة الحرارية الأرضية وبشكل خاص الطاقة الشمسية، كما ارتفع متوسط حجم المشروع الواحد من 10 ملايين دولار في الفترة 2000 - 2009 إلى 19 مليون دولار في الفترة 2014 - 2016.

### المطلب الثاني: العمل اللائق للجميع وتعزيز النمو الاقتصادي الشامل والمستدام

إن استمرار انعدام فرص العمل اللائق، وعدم كفاية الاستثمارات، وقلة الاستهلاك يفضي إلى تضاؤل العقد الاجتماعي الأساسي الذي تركز عليه المجتمعات الديمقراطية، ويمكن للنمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع أن يدفع بعجلة التقدم وأن يخلق فرص العمل اللائقة للجميع وأن يحسن مستويات المعيشة، وقد ارتفع على الصعيد العالمي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما ارتفعت إنتاجية العمل، وانخفضت البطالة إلى مستويات ما قبل الأزمة المالية، ومع ذلك فإن تباطؤ النمو يدفع إلى إعادة التفكير في السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتحقيق غايات الهدف 8 التحويلية: بلوغ أهداف النمو الاقتصادي في أقل البلدان نمواً، وزيادة فرص العمل، وخاصة للشباب؛ والحد من عدم

1- دغوم هشام، ضويفي حمزة، واقع الاستثمار في الطاقة المتجددة على المستوى الدولي والوطني، ومختلف التحديات المستقبلية في هذا المجال، مجلة معارف، المجلد 14، العدد 2، جامعة البويرة، 2019، ص 5.

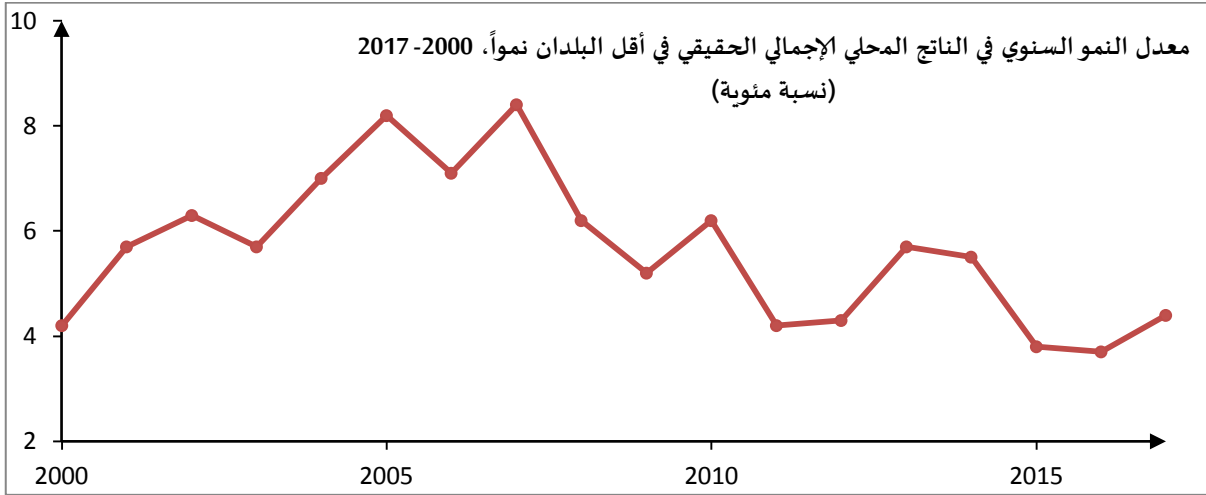
المساواة بين المناطق والفئات العمرية والجنسين، والتخفيف من العمالة غير الرسمية؛ وتعزيز بيئات عمل آمنة ومأمونة لجميع العمال.

### الفرع الأول: التنويع الاقتصادي في أقل البلدان نمواً

تهدف عملية التنمية باعتماد التنويع الاقتصادي، إلى إحداث تحولات هيكلية في الاقتصاد تؤدي إلى تكوين قاعدة اقتصادية صلبة، متنوعة المقومات<sup>1</sup>، وقد ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي - الذي يمثل متوسط مستوى المعيشة - على مستوى العالم بنسبة 1.9 في المائة في عام 2017، مقارنة بنسبة 1.3 في المائة في عام 2016، ومن المتوقع أن يظل هذا النمو ثابتاً عند حوالي 2 في المائة حتى عام 2021، وفي أقل البلدان نمواً، ترمي غاية هذا الهدف من أهداف التنمية المستدامة إلى تحقيق نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 7 في المائة على الأقل، وقد تسارع في هذه البلدان نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من متوسط سنوي قدره 5.8 في المائة خلال الفترة 2004-2000، ليصل إلى 7.1 في المائة في الفترة 2005-2009، ليعود بعدها إلى التباطؤ حتى نسبة 4.8 في المائة في الفترة 2010-2017، ومن المتوقع أن يرتفع النمو في أقل البلدان نمواً إلى 5.7 في المائة في عام 2021 بسبب الظروف الاقتصادية الخارجية المواتية، إلى جانب استقرار أسعار السلع الأساسية، مما يشجع التدفقات المالية والاستثمارات في مشاريع الموارد الطبيعية وفي البنية التحتية ومع ذلك، فإن هذا لا يحقق الغاية المنشودة، وهناك حاجة إلى سياسات تشجع التنويع الاقتصادي في هذه البلدان لضمان استدامة طويلة الأجل ولتحقيق نمو أكثر شمولاً.

ويمثل الشكل التالي:

1- شليحي الطاهر، بن موفق زروق، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، المجلد 17، العدد 4، جامعة أدرار، 2018، ص 3.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الثاني: معدلات إنتاجية العمل

تشير انتاجية العمل في العالم إلى محصلة الجهد المبذول والتكنولوجيا معا، أي إجمالي عناصر العمل<sup>1</sup>، فمنذ التراجع الاقتصادي العالمي في عام 2009، أخذت إنتاجية العمل (وهي تقاس كناتج محلي إجمالي لكل شخص حاصل على عمل) في الارتفاع في جميع أنحاء العالم، وحقت معدلات نمو سنوية إيجابية مستمرة منذ عام 2010، وفي عام 2018، زادت إنتاجية العمل بنسبة 2.1 في المائة على المستوى العالمي، مما يعتبر أعلى معدل نمو سنوي منذ عام 2010، ومع ذلك هناك تباينات واسعة بين المناطق. خلال الفترة بين عامي 2017 و2018، نما الناتج المتوسط لكل عامل في وسط آسيا وجنوبها (4.8 في المائة) وفي شرق وجنوب شرق آسيا (4.2 في المائة)، في حين أنه لم يحقق تغييراً يُذكر لا في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى (0.3 في المائة) ولا في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (0.5 في المائة).

### الفرع الثالث: العمالة غير الرسمية في البلدان

لا تزال العمالة غير الرسمية منتشرة في جميع أنحاء العالم النامي، واستناداً إلى أحدث البيانات المتاحة عن 54 بلدا ناميا، ومن أصل ثلاثة أرباع البلدان، يعمل في عمالة

1- محمد كمال مصطفى، تحليل وقياس و تقييم الأداء البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة، ط 1، القاهرة، 2014،

غير رسمية أكثر من نصف الحاصلين على عمل في القطاعات غير الزراعية، وفي حوالي 70 في المائة من البلدان، تزيد نسبة العمالة غير الرسمية في القطاعات غير الزراعية بين النساء عن نسبتها بين الرجال، وتستدعي هذه النتائج اهتماما عاجلا من جانب صناعات السياسات بالنظر إلى ما للعمل غير الرسمي من أثر ضار على الإيرادات والحماية الاجتماعية والسلامة المهنية والصحة وظروف العمل عموما، وترتبط العمالة غير الرسمية بارتفاع معدلات الفقر وتشكل تحديا كبيرا أمام بلوغ الهدف المتمثل في توفير العمل اللائق للجميع.

### الفرع الرابع: ثغرة عدم المساواة بين الجنسين في الأجور

إن الحديث عن الحقوق يتأتى في العادة إذا تم مسها أو هضمها، أو تم الادعاء بذلك، وفيما يخص حقوق المرأة ككائن<sup>1</sup>، لا تزال المرأة تكسب أقل أجر من الرجل، وقد وجد تحليل لآخر البيانات المتاحة عن 62 بلدا أن متوسط الأجر بالساعة للرجال يزيد بنسبة 12 في المائة عن متوسطه بالساعة بالنسبة للنساء، وعلاوة على ذلك، يتميز الرجل عن المرأة في الأجور في كل فئة مهنية رئيسية في 49 بلدا من البلدان التي تتوفر عنها بيانات ذات صلة، ويتجاوز متوسط الثغرة في الأجور بين الجنسين 20 في المائة في المهن الإدارية والمهنية وبين العاملين في المهن والحرف التجارية ومشغلي ومجمعي آليات المصانع، وجذور الثغرات في الأجور بين الجنسين متأصلة في الأعراف الاجتماعية الصارمة وفي التوقعات الثقافية بشأن أدوار المرأة في المجتمع، وعندما تقترن هذه الثغرات بفوارق في فرص الحصول على عمل وبانخفاض إمكانية الحصول على الحماية الاجتماعية، فإنها يمكن أن تؤدي إلى فوارق طويلة الأجل في الدخل وإلى الإضرار بالمساواة بين الجنسين حاليا وفي المستقبل.

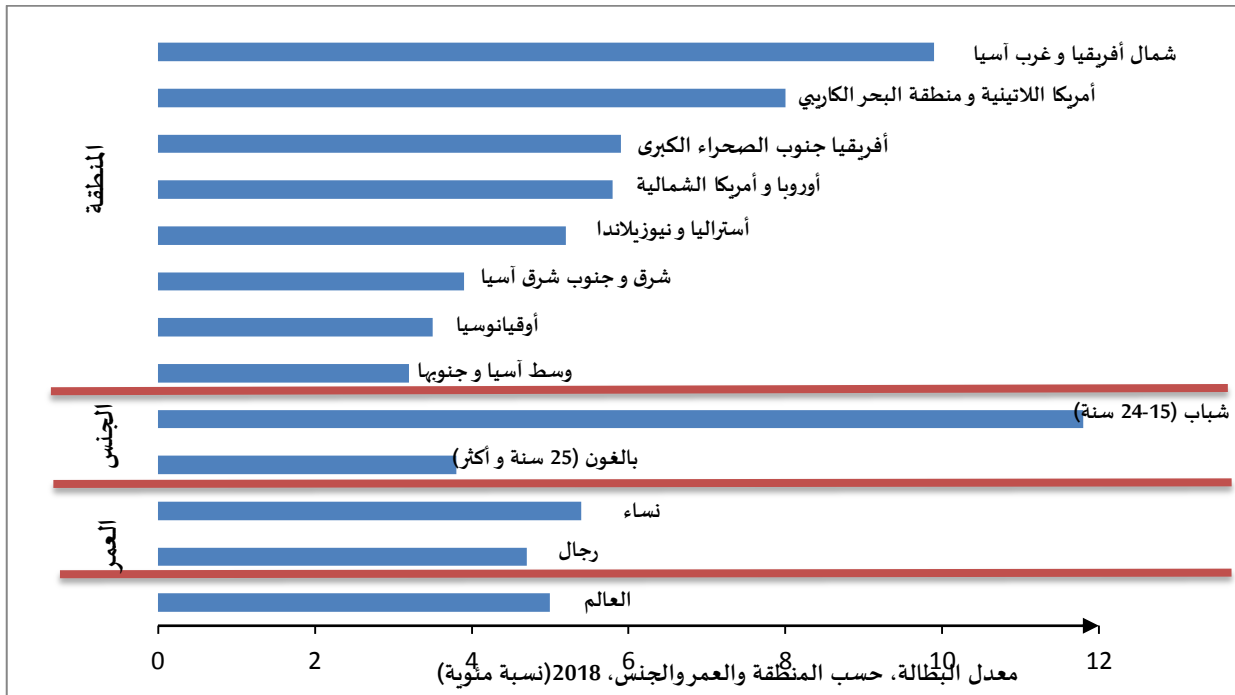
### الفرع الخامس: معدل البطالة العالمي في بعض المناطق

تعافى معدل البطالة العالمي أخيرا من الأزمة المالية العالمية لعام 2009، ففي عام 2018، وصل إلى 5 في المائة، وهو ما يعادل مستوى ما قبل الأزمة، ومع ذلك، هناك

1- مساعدية لزهري، مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة من منظوري التشريع الاسلامي والمواثيق الدولية، دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 9، العدد 1، جامعة وهران 2، 2020، ص 2.

تباينات كبيرة عبر المناطق والفئات العمرية: ففي عام 2018، كانت معدلات البطالة في شمال أفريقيا وغرب آسيا 9.9 (في المائة) وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (8.0 في المائة) أعلى بمعدل مرتين ونصف المرة من معدلاتها في وسط آسيا وجنوبها (3.2 في المائة)، وفي حين أن التباينات بين الجنسين في معدلات البطالة تقل عن 1 في المائة على المستوى العالمي، فإنها مثيرة للقلق في بعض المناطق، من قبيل غرب آسيا وشمال أفريقيا، حيث كان معدل البطالة بين النساء في عام 2018 أعلى بـ 8 نقاط مئوية عنه بين الرجال؛ أما في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقد كان معدل البطالة بين النساء أعلى بنحو 3 نقاط مئوية منه بين الرجال، وعلاوة على ذلك، كان معدل البطالة بين الشباب أعلى بثلاث مرات منه بين البالغين، وفي عام 2018، كان معدل البطالة بين الشباب 12 في المائة مقارنة بـ 4 في المائة بين البالغين، وقد يتجه للارتفاع العام 2021 مع تباطؤ الاقتصاد العالمي بسبب الأزمات<sup>1</sup>.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

1- تقرير رويترز، توقعات ارتفاع معدل البطالة العالمي في 2021، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، العدد الإلكتروني بتاريخ: 27/10/2020.

### الفرع السادس: مشكلة المواهب والطاقات الشبانية

أضحى الرفاه، باعتباره ركيزة أساسية في عمليات التخطيط وصناعة السياسات وتخصيص الموارد، ضرورة ال غنى عنها لتنمية المجتمعات والدول التي تسير في درب الازدهار<sup>1</sup>، لكنه في عام 2018، لم يكن خمس الشباب في العالم ملتحقين بالتعليم أو العمل أو التدريب، وبعبارة أخرى، فإنهم كانوا لا يكتسبون أي خبرة مهنية ولا يحصلون على المهارات أو يطورونها من خلال البرامج التعليمية أو المهنية خلال مرحلة تكوينية من مراحل الحياة. ويعتبر الوضع أشد خطورة في وسط آسيا وجنوبها وفي شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث يندرج أكثر من ربع الشباب في هذه الفئة، والاختلافات بين الجنسين في هذا الصدد واسعة الانتشار، ففي عام 2018، كانت احتمالات العطالة عن العمل أو الوجود خارج نطاق القوة العاملة دون الالتحاق بمدرسة أو ببرنامج تدريبي بين الشابات أكثر من ضعفها بين الشبان (بلغت نسبة عدم التحاق الشابات بالتعليم أو العمل أو التدريب 30 في المائة مقابل 13 في المائة بين الشبان) وفي وسط آسيا وجنوبها، كان 46 في المائة من الشابات يصنفن ضمن هذه الفئة في مقابل 10 في المائة من الشبان.

### المطلب الثالث: تحفيز الصناعة وتشجيع الابتكار والهياكل الأساسية

إن الاستثمار في البنية الأساسية عنصر حيوي من عناصر تحقيق التنمية المستدامة والتمكين للمجتمعات في كثير من البلدان، إذ يمكن للتصنيع المستدام والشامل للجميع، إلى جانب الابتكار والبنية التحتية، أن يطلق العنان لقوى اقتصادية ديناميكية وتنافسية تولد فرص العمل والدخل، وتلعب هذه العناصر دوراً رئيسياً في الأخذ بالتكنولوجيات الجديدة وتعزيزها، وتسهيل التجارة الدولية وتمكين استخدام الموارد بكفاءة ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً أمام العالم لتحقيق الاستفادة الكاملة من هذه الإمكانيات، وتحتاج أقل البلدان نمواً، على وجه الخصوص، إلى تسريع تطوير قطاع الصناعات التحويلية لديها إذا أرادت تحقيق غاية عام 2030، وعليها أيضاً أن تضاعف الاستثمار في البحث العلمي والابتكار، ومن الناحية الإيجابية، تحقق الانخفاض في كثافة الكربون في الصناعات التحويلية بمعدل سنوي

1- تقرير رقم: RR.2019.5، تعزيز رفاه الشباب عبر الصحة والتعليم: رؤى وفرص، قطاع بحوث الرفاه الاجتماعي والاقتصادي بمؤسسة راند في الشرق الأوسط، 2019، ص 13.

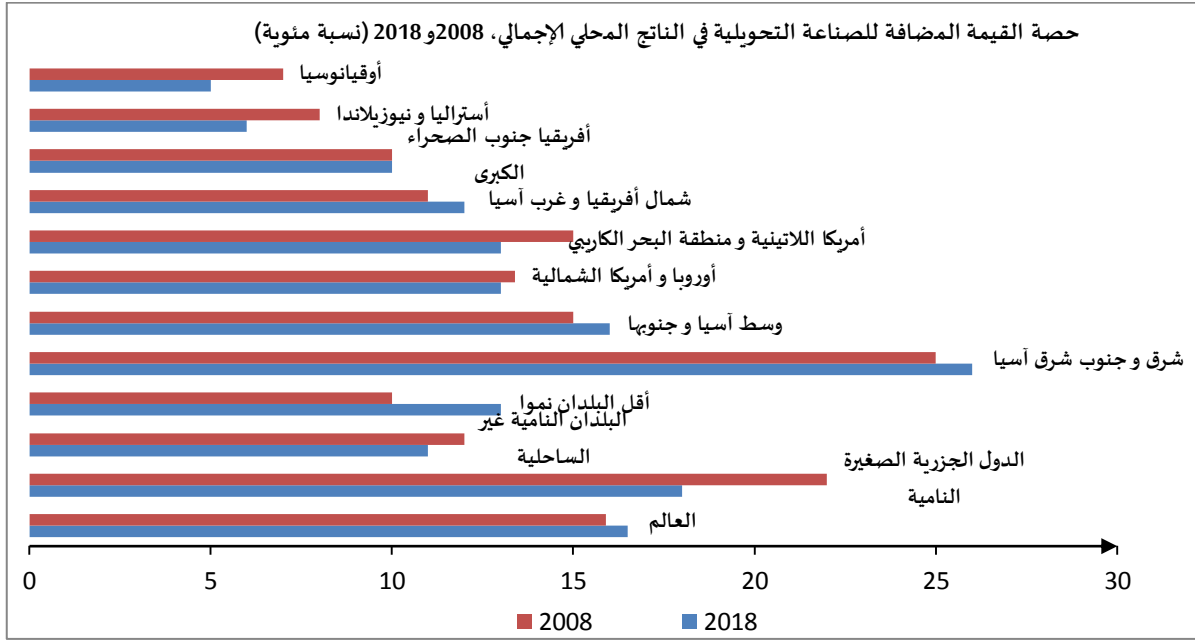
يقارب 3 في المائة بين عامي 2010 و 2016، مما يدل على الفصل عموماً بين انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونمو الناتج المحلي الإجمالي، ووصل إجمالي التدفقات الرسمية الموجهة لإقامة البنية التحتية الاقتصادية في البلدان النامية إلى 59 بليون دولار في عام 2017، أي بزيادة قدرها 32.5 في المائة بالقيمة الحقيقية منذ عام 2010، وعلاوة على ذلك، تحققت مكاسب مشهودة في مجال الارتباط بشبكات الاتصال الإلكتروني المتقل.

### الفرع الأول: التصنيع بين البلدان النامية والمتقدمة

للتنمية الصناعية الشاملة في العالم أهمية بالغة بالنسبة للجميع وللتنمية الاقتصادية والعمالة والاستقرار الاجتماعي<sup>1</sup>، غير أنه في عام 2018، تباطأ نمو الصناعات التحويلية في المناطق النامية وفي المناطق المتقدمة، مما يعزى إلى حد كبير إلى الحواجز التجارية والجمركية الناشئة التي تقيد الاستثمار كما تقيد التوسع في المستقبل، وعلى الرغم من التباطؤ، فإن الحصة العالمية من القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي زادت بشكل هامشي - من 15.9 في المائة في عام 2008 إلى 16.5 في المائة في عام 2018، عندما بدأت في الثبات عند هذه النسبة، وفي أقل البلدان نمواً، ارتفعت حصة الصناعات التحويلية من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.5 في المائة سنوياً بين عامي 2015 و 2018 ومع ذلك لا تزال وتيرة الارتفاع هذه أقل مما يلزم لمضاعفة القيمة المضافة للصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030، الأمر الذي يستدعي اتخاذ إجراءات سريعة، ولا تزال التباينات في الإنتاجية الصناعية صارخة بين الدول الغنية والفقيرة، فعلى سبيل المثال، بلغ متوسط القيمة المضافة للصناعة التحويلية للفرد الواحد 114 دولاراً فقط في أقل البلدان نمواً مقابل 4938 دولاراً في أوروبا وأمريكا الشمالية في عام 2018.

ويمثل الشكل التالي:

<sup>1</sup> - التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، فيينا، 2019، ص 11.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الثاني: التحديات التي تواجه الصناعات الصغيرة في البلدان الفقيرة

تشكل الصناعات الصغيرة العمود الفقري للتنمية الصناعية في البلدان النامية، رغم اختلاف أنماط واستراتيجيات هذه الأخيرة<sup>1</sup>، فبقدر صغير نسبيا من الاستثمارات الرأسمالية وبقاعدة موارد محلية في الغالب، تولد الصناعات الصغيرة قدرا كبيرا من العمالة والعمالة الذاتية ومع ذلك فإن أحد أكبر التحديات التي تواجه هذه الصناعات هو الوصول إلى القروض أو خطوط الائتمان لأغراض الأنشطة التجارية اليومية، وللتتمويل الكافي أهمية بالغة لنمو هذه الصناعات، فهو يمكنها من الابتكار وتحسين الكفاءة والتوسع في أسواق جديدة وخلق فرص عمل جديدة، وفي حين أن 31.5 في المائة من الصناعات الصغيرة (الصناعة التحويلية والخدمات) على المستوى العالمي تستفيد من القروض أو خطوط الائتمان، فإن هناك اختلافات بارزة بين المناطق، فعلى سبيل المثال، يحصل أكثر من نصف جميع الصناعات الصغيرة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على هذه الأنواع من الخدمات المالية، وذلك مقابل 20.7 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

1- مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية، حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008، ص 17.

### الفرع الثالث: التصنيع الأعلى تقنية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى

تقدم جميع البلدان الناجحة تقريبا اليوم الدعم والحماية بشكل حثيث لصناعاتها من خلال سياسات عديدة<sup>1</sup>، وقد شهدت السنوات الأخيرة ابتعادا متواصلا عن أنشطة الصناعات التحويلية منخفضة التقنية القائمة على الموارد، باتجاه الأنشطة ذات تقنية من متوسطة إلى عالية، وتنتج قطاعات التصنيع الأعلى تقنية، والتي تعتمد غالبا على أحدث التكنولوجيات، مجموعة واسعة من السلع الاستهلاكية، من أجهزة الكمبيوتر وأجهزة التلفزيون وأجهزة الاتصالات الأخرى إلى الأدوات وغيرها من الأجهزة المنزلية، وبميل الطلب على هذه المنتجات إلى الارتفاع مع ارتفاع مستويات الدخل، وقد ارتفعت حصة الصناعات ذات التقنية المتوسطة والعالية من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية من 40.5 في المائة في عام 2000 إلى 44.7 في المائة في عام 2016، مع وجود اختلافات كبيرة بين المناطق: ففي شرق وجنوب شرق آسيا وفي أوروبا وأمريكا الشمالية، على سبيل المثال، جاء أكثر من 47 في المائة من إجمالي القيمة المضافة للصناعة التحويلية من القطاعات الأعلى تقنية في عام 2016، وفي المقابل، فإن حصة أوقيانوسيا باستثناء (أستراليا ونيوزيلندا) وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بلغت 1.9 في المائة و 14.9 في المائة، على التوالي، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، انخفضت في الواقع نسبة القيمة المضافة للصناعة التحويلية ذات التقنية المتوسطة والعالية من إجمالي تلك القيمة المضافة بين عامي 2000 و2016، بينما ارتفعت في جميع المناطق الأخرى.

### الفرع الرابع: تباين الإنفاق العالمي على البحث والتطوير بين البلدان

ارتفعت نسبة الناتج المحلي الإجمالي العالمي المستثمر في البحث والتطوير من 1.52 في المائة في عام 2000، إلى 1.68 في المائة في عام 2016، وبالقيمة المطلقة، بلغت الاستثمارات العالمية في مجال البحث والتطوير 2 تريليون دولار (بمعدل القوة الشرائية) في عام 2016، بعد أن كانت 739 بليون دولار في عام 2000، مما يمثل معدل نمو

1- تقرير رقم E/ECA/CM/46/2، التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة، مفوضية الاتحاد الإفريقي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ، الدورة 8، أبيدجان، كوت ديفوار، 2013، ص 2.

سنوي متوسط قدره 4.3 في المائة عند تعديل النسبة لاحتساب التضخم. وهناك تباينات واسعة بين المناطق، ففي أوروبا وأمريكا الشمالية، أنفق ما نسبته 2.21 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على البحث والتطوير في عام 2016، مقارنة بما نسبته 0.42 في المائة و0.83 في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وغرب آسيا على التوالي، وتشير هذه التباينات إلى استمرار الحاجة إلى دعم قوي على مستوى السياسات لزيادة تمويل البحث والتطوير في المناطق النامية.

### الفرع الخامس: الوصول إلى خدمات الأنترنت

يشكل النفاذ إلى الإنترنت واستعمالها بالنسبة لمواطني العالم والشركات التجارية جزءاً أساسياً للتنمية<sup>1</sup>، لكن تظل اتصالات الإنترنت ذات النطاق العريض الثابت بعيدة عن متناول كثير من الناس، لكن التغطية بإشارات خلوية متنقلة وإنترنت ذات نطاق عريض متنقل توسعت بسرعة، وقد وصلت الآن إلى جميع سكان العالم تقريباً، وفي عام 2018 كان 96 في المائة من سكان العالم يعيشون ضمن التغطية بإشارة خلوية متنقلة، كما أن بإمكان 90 في المائة من الناس الوصول إلى الإنترنت عبر شبكة الجيل الثالث (3G) أو عبر شبكة أعلى جودة، ومع ذلك، وبينما يعيش معظم الناس ضمن نطاق التغطية، فإن الاستفادة من هذه التغطية ليست في متناول الجميع، فتكلفة الوصول إلى الشبكات الخلوية المتنقلة والإنترنت ذات النطاق العريض لا تزال عالية للغاية بالنسبة للكثيرين، ولا سيما للفئات السكانية الأكثر حرماناً والأشد تعرضاً للخطر، وفي الواقع لا يستخدم الإنترنت حالياً إلا أكثر من نصف سكان العالم بقليل، ومعدلات هذا الاستخدام منخفضة في أقل البلدان نمواً (حوالي 20 في المائة).

### المطلب الرابع: الحد من انعدام أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها

على الرغم من التقدم المحرز في بعض المجالات، يستمر ارتفاع معدلات انعدام المساواة في الدخل في أنحاء كثيرة من العالم، مع أن شريحة الـ 40 في المائة الدنيا من السكان في معظم البلدان تشهد زيادة في الدخل، وهناك حاجة إلى مزيد من التركيز للحد من

1- تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، تكنولوجيات النفاذ عريض النطاق بما في ذلك الاتصالات المتنقلة الدولية، من أجل البلدان النامية، جنيف، 2017، ص 2.

انعدام المساواة في الدخل وغيره من أوجه عدم المساواة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالوصول إلى سوق العمل والتجارة، وعلى وجه التحديد، هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لزيادة الوصول إلى مستوى الصفر في التعريفات الجمركية المفروضة على صادرات البلدان الأكثر فقراً، وكذلك لتقديم المساعدة التقنية لأقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية التي تسعى إلى الاستفادة من الوضع التجاري التفضيلي.

### الفرع الأول: فجوات التقدم المحرز في تقاسم الرخاء داخل البلدان

لقياس ما إذا كان أفقر الناس في بلد ما يشاركون في التقدم الاقتصادي، من المفيد مقارنة نمو دخل الأسرة (أو استهلاكها) لدى شريحة الـ 40 في المائة الأشد فقراً، بالنمو في دخل مجموع السكان ككل، ويوفر ذلك أحد الدلائل على ما إذا كان السكان في شريحة الـ 40 في المائة الأدنى على سلم الدخل في البلد المعني تتال قسطاً من الرخاء العام، وقد كانت النتائج متباينة في 92 من البلدان التي لديها بيانات صالحة للمقارنة خلال الفترة بين عامي 2011 و 2016، ففي 69 بلداً شهدت شريحة الـ 40 في المائة الأشد فقراً زيادة في دخلها ولكن كان هناك تباينات كبيرة بين البلدان، وفي 50 من هذه البلدان الـ 69، كان نمو الدخل في شريحة الـ 40 في المائة الأشد فقراً أسرع من المتوسط الوطني، ومع ذلك تبقى حصة هذه الشريحة أقل من 25 في المائة من إجمالي الدخل، وفي كثير من البلدان، ترتفع حصة دخل شريحة الـ 1 في المائة العليا، على أن البيانات المستخدمة في قياس دخل الأسرة لأغراض هذا التحليل كانت محدودة، فهناك 13 بلداً فقط في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى لديها بيانات عن نمو الدخل في الفترة الأخيرة، ويشير ذلك إلى الحاجة المستمرة إلى تحسين جمع البيانات وبناء القدرات الإحصائية، لا سيما في أشد البلدان فقراً.

### الفرع الثاني: السياسات التي تعزز المساواة وشمول الجميع

من مبادئ حقوق الإنسان، المساواة وعدم التمييز<sup>1</sup>، ويتمثل أحد الأهداف الإنمائية المهمة لكثير من البلدان في تخفيف انعدام المساواة ومعالجة سبل الإدماج الاجتماعي، ويتمثل أحد مؤشرات الفقر النسبي وانعدام المساواة في نسبة السكان الذين يعيشون على دخل

1- رهام جعفري، دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوسلو، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2012، ص 72.

قل عن 50 في المائة من متوسط الدخل لدى مجموع السكان، وأظهر تحليل للبيانات من 110 من البلدان مرتفعة الدخل ومنخفضة الدخل أن البلد الوسيط لديه 14 في المائة من السكان الذين تقل مستويات دخلهم عن ذلك الحد الأدنى، أما البلدان التي تشهد أعلى مستويات انعدام المساواة فليدها 26 في المائة من السكان يعيشون على دخل يقل عن الحد الأدنى، في حين أن النسبة المقابلة لدى البلدان الأكثر مساواة بلغت 3 في المائة، لكن البلدان الغنية والبلدان الفقيرة لديها مستويات عالية ومنخفضة من انعدام المساواة، ولا يرتبط انعدام المساواة في الدخل ارتباطاً قوياً بالفقر أو بالثراء، والسياسات التي تعزز المساواة وشمول الجميع لها أهمية بالنسبة لجميع السكان.

### الفرع الثالث: الاهتمام بصحة الأنظمة المصرفية بالبلدان

استقرار النظام المالي لأي بلد هو المفتاح لتخصيص الموارد بكفاءة، وإدارة المخاطر، وضمان تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي التي تعود بالنفع على الجميع، ويتمثل أحد مقاييس الاستقرار المالي في نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض المقدمة لأصحاب الودائع في النظام المصرفي، وقد أظهر تحليل لـ 138 بلداً في الفترة من 2010 إلى 2017، أن القروض المتعثرة في نصف البلدان تشكل أقل من 5 في المائة من إجمالي القروض، وفي عام 2017، كان لدى أكثر من ربع البلدان نسبة أعلى من القروض المتعثرة (10 في المائة أو أكثر)، وارتفعت هذه النسبة لدى أربعة بلدان إلى أعلى من 30 في المائة. ويؤثر عادة ارتفاع نسبة القروض المتعثرة على الربحية ويقوض بيئة الأعمال الأوسع نطاقاً، مما يمكن أن يكون له عواقب على النمو الاقتصادي والبطالة والعوامل الأخرى المؤثرة على عدم المساواة.

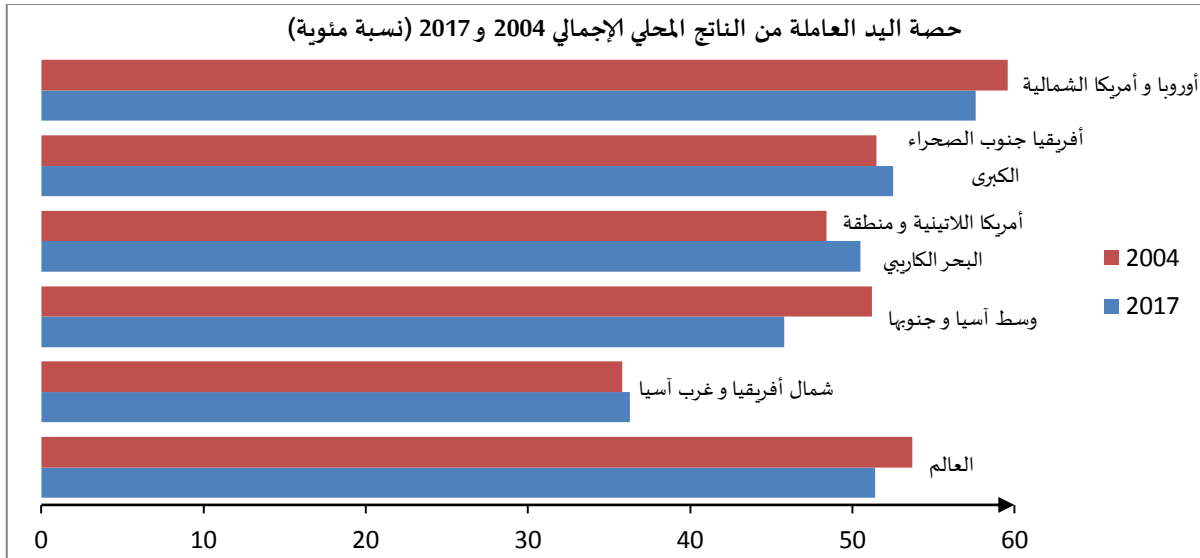
### الفرع الرابع: حصة الناتج الوطني المستخدمة في أجور العمال على الصعيد العالمي

تعتبر حصة اليد العاملة من الدخل الوطني أحد الدلائل التي تبين ما إذا كان النمو الاقتصادي سيجرم إلى دخل أعلى للعمال مع الوقت، ويمكن أن تؤدي زيادة الدخل الوطني إلى تحسين مستويات المعيشة<sup>1</sup>، ولكن ذلك يعتمد على توزيع هذا الدخل على جوانب

1- حكيم بن جروة، العناصر التمويلية المحركة والمساعدة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، جامعة جيجل، 2018، ص 4.

الإنتاج، بما فيها اليد العاملة ورأس المال والأراضي، وعلى الصعيد العالمي، تشهد حصة اليد العاملة من الدخل الوطني اتجاهاً تنازلياً منذ عام 2004، وهذا يعني أن حصة الناتج الوطني المستخدمة في أجور العمال قد انخفضت، وخلال الأزمة المالية العالمية في الفترة 2008-2009، انعكس مؤقتاً اتجاه الانخفاض بسبب انكماش مفاجئ في الناتج المحلي الإجمالي، وقد كانت مناطق وسط آسيا وجنوبها وأوروبا وأمريكا الشمالية المحركات الرئيسية لتراجع حصة اليد العاملة على الصعيد العالمي، فبين عامي 2004 و2017، انخفضت الحصة المعدلة لليد العاملة من الناتج المحلي الإجمالي بأكثر من 5 نقاط مئوية في وسط آسيا وجنوبها (من 51.2 إلى 45.8 في المائة) وما يقرب من نقطتين مئويتين في أوروبا وأمريكا الشمالية (من 59.6 إلى 57.6 في المائة)، وعلى العكس، ارتفعت في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي حصة دخل اليد العاملة من 48.4 إلى 50.5 في المائة خلال نفس الفترة.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الخامس: المعاملات المعفاة من الرسوم الجمركية في البلدان منخفضة الدخل

تستخدم الرسوم الجمركية، كأداة رئيسية في أي سياسة خاصة بالسلع التجارية<sup>1</sup>، وقد استمر الارتفاع في الوصول المعفى من الرسوم الجمركية على صادرات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق النامية عموماً، وتحققت أكبر الفوائد لأقل البلدان نمواً: إذ زادت التغطية بالمعاملة المعفاة من الرسوم الجمركية بنسبة 5.5 نقاط مئوية بين عامي 2016 و2017، لتبلغ 65.6 في المائة من جميع المنتجات التي تصدرها هذه البلدان، وقد أصبح الآن حوالي 51 في المائة من صادرات المناطق النامية مؤهلاً للمعاملة المعفاة من الرسوم الجمركية، وعلى المستوى القطاعي، ترجع التحسينات في معاملة أقل البلدان نمواً، في المقام الأول، إلى زيادة إمكانية الوصول إلى المنتجات الزراعية والمنتجات الصناعية دون أي رسوم جمركية (بزيادة 7.3 و 5.4 نقطة مئوية على التوالي)، غير أن وصول أقل البلدان نمواً والبلدان النامية الأخرى إلى هذه المنتجات لا يتم بصورة آلية عند نقاط التفتيش الجمركية، إذ يتعين على المصدرين الامتثال لعمليات إصدار شهادات المنشأ للاستفادة من المعاملة التفضيلية، ويمكن أن تكون هذه الإجراءات عالية التكلفة وأن تستغرق الكثير من الوقت بالنسبة للشركات الصغيرة والمتوسطة، مما يقلل من حوافزها للتقدم للحصول على معاملة تفضيلية.

### الفرع السادس: سياسات تسهيل الهجرة المنظمة والأمنة

تملك غالبية البلدان سياسات تسهل هجرة الأفراد وتنقلهم بشكل منظم وآمن ومنتظم ومسؤول، ومع ذلك، هناك اختلافات كبيرة عبر المجالات الستة للسياسات في هذا المؤشر، ولكل مجال، هناك مجموعة شاملة من التدابير على مستوى السياسات لدى أكثر من نصف البلدان الـ 105 التي تتوفر عنها بيانات، وهذا يعني أن هذه البلدان أبلغت عن وجود تدابير على مستوى سياسات الهجرة لـ 80 في المائة أو أكثر من الفئات الفرعية لكل مجال، وتمثل حقوق المهاجرين ورفاههم الاجتماعي-الاقتصادي المجالين اللذين يعانيان من أكبر الثغرات في السياسات، حيث يفتقر أكثر من 40 في المائة من البلدان إلى مجموعة شاملة من

1- مسيف جميل، نحو سياسة تجارية وطنية لفلسطين تحليل بدائل التعرفة الجمركية والسياسات الصناعية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، 2017، ص 6.

التدابير الخاصة بتلك المجالات، والسياسات الرامية إلى تعزيز التعاون والشراكات وتيسير الهجرة الآمنة والمنظمة والمنتظمة هي الأكثر انتشاراً، حيث أبلغ أكثر من ثلاثة أرباع البلدان عن توفر مجموعة واسعة من هذه التدابير لديها.

### المطلب الخامس: جعل المدن والمجتمعات المحلية آمنة ومستدامة

تعد المدن مراكز الأفكار والتجارة والثقافة والعلم والإنتاجية والتنمية الاجتماعية، إذ يعيش أكثر من نصف سكان العالم في المدن منذ عام 2007، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى 60 في المائة بحلول عام 2030، وتعدّ المدن والمناطق الحضرية مراكز قوة للنمو الاقتصادي- فهي تساهم بنحو 60 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، على أنها في الوقت نفسه تمثل حوالي 70 في المائة من انبعاثات الكربون العالمية وأكثر من 60 في المائة من استخدام الموارد، ويؤدي التوسع الحضري السريع إلى توسع الأحياء العشوائية والمناطق الفقيرة على أطراف المدن و تزايد عدد سكانها، وتزايد المدن المقفلة، وضيق المساحات العامة<sup>1</sup>، وعدم كفاية الهياكل الأساسية والخدمات (مثل نظام جمع النفايات، وشبكات المياه والصرف الصحي، والطرق، والنقل)، وإثقالها بالأعباء، وإلى تفاقم تلوث الهواء، والزحف الحضري العشوائي دون أي تخطيط. ولمواجهة هذه التحديات، وضع 150 بلداً خططا حضرية وطنية، نصفها تقريبا في مرحلة التنفيذ، وسيساعد ضمان تنفيذ هذه الخطط بشكل جيد على نمو المدن بصورة أكثر استدامة وشمولا للجميع.

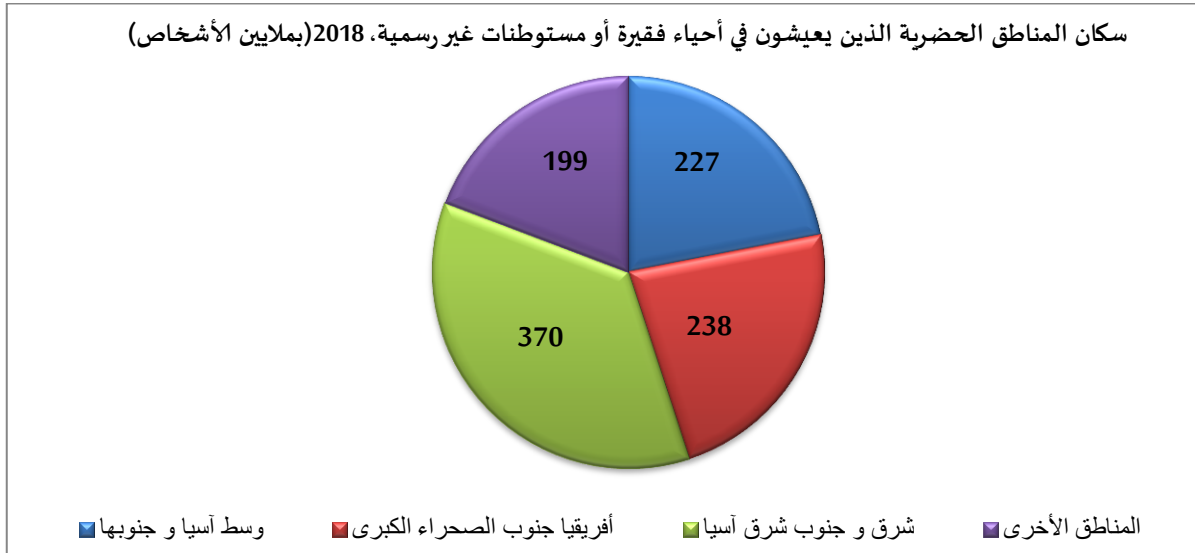
### الفرع الأول: التوسع الحضري والنمو السكاني

انخفضت نسبة سكان المناطق الحضرية الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة في جميع أنحاء العالم بنسبة 20 في المائة بين عامي 2000 و 2014 (أي من 28 في المائة إلى 23 في المائة)، على أن هذا الاتجاه الإيجابي عكس مساره في الآونة الأخيرة، وارتفعت النسبة إلى 23.5 في المائة في عام 2008، ونما العدد المطلق للسكان الذين يعيشون في الأحياء الفقيرة أو المستوطنات العشوائية إلى أكثر من بليون شخص، ويوجد 80 في المائة منهم في ثلاث مناطق: شرق وجنوب شرق آسيا (370 مليوناً) وأفريقيا جنوب الصحراء

1- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA، التوسع العمراني والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 5، العدد 4، بيروت، لبنان، 2019، ص 2.

الكبرى (238 مليوناً) ووسط آسيا وجنوبها (227 مليوناً)، وبحلول عام 2030، سيكون ما يقدر بنحو 3 بلايين شخص بحاجة إلى سكن ملائم وبأسعار معقولة، وقد نجمت الزيادة في أعداد سكان الأحياء الفقيرة عن النمو الحضري والنمو السكاني معاً، فهذا النمو يتجاوز النمو في تشييد منازل جديدة بأسعار معقولة، ويعتبر توفير السكن الملائم عنصراً جوهرياً من عناصر ضمان الكرامة الإنسانية<sup>1</sup>، ويؤثر غيابه بشكل سلبي على المناطق الحضرية من حيث الإنصاف والشمول، والصحة والسلامة، وفرص كسب العيش، وهناك حاجة إلى تجديد الاهتمام بالسياسات وزيادة الاستثمارات لضمان توفير مساكن ملائمة بأسعار معقولة للجميع بحلول عام 2030.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

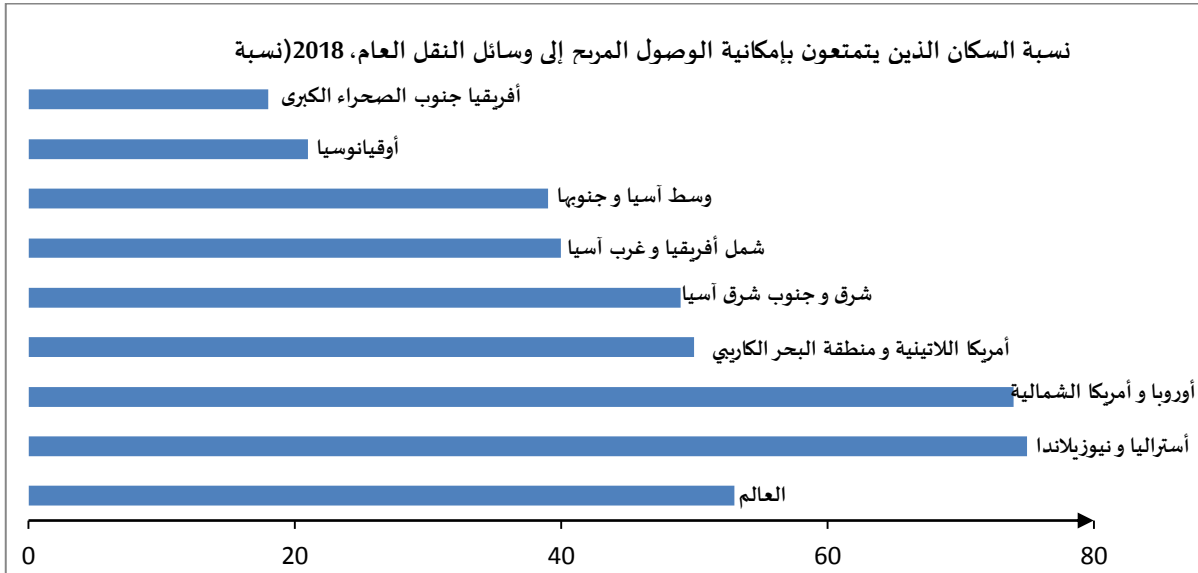
### الفرع الثاني: الوصول إلى وسائل النقل العام في المناطق النامية

وسائل النقل العام هي خدمة أساسية لسكان المدن ومحفز للنمو الاقتصادي والاندماج الاجتماعي وعلاوة على ذلك، ومع انتقال أعداد متزايدة من الناس إلى المناطق الحضرية، فإن استخدام وسائل النقل العام يساعد على التخفيف من تلوث الهواء ومن تغير المناخ.

1- محسن عوض، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، المعهد العربي لحقوق الإنسان، القاهرة، مصر، 2012، ص 95.

ووفقاً لبيانات عام 2018 عن 227 مدينة في 78 بلداً، يتمتع 53 في المائة من سكان الحضر بإمكانية الوصول المريح إلى وسائل النقل العام (وهي الحالة التي يقيم فيها السكان على مسافة قريبة يمكن قطعها مشياً على الأقدام - أي بحدود 500 متر - من محطة للحافلات/شبكة للنقل منخفضة السرعة أو بحدود 1000 متر من محطة للسكك الحديدية و/أو محطة للعبّارات)، وقد ارتفع في معظم المناطق عدد الأشخاص الذين يستخدمون وسائل النقل العام بنسبة تقارب 20 في المائة خلال الفترة بين عامي 2001 و2014، وتخلفت عن الركب أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، إذ لا يتمتع فيها بإمكانية الوصول المريح إلى وسائل النقل العام إلا 18 في المائة من السكان، وفي بعض المناطق التي تنخفض فيها هذه النسبة، تتوفر وسائل نقل غير رسمية على نطاق واسع، وهي توفر في كثير من الحالات وسائل نقل موثوقة، وهناك حاجة إلى بذل جهود أقوى لضمان توفير النقل المستدام للجميع، من أجل إنشاء نظام للنقل يتسم بالاستدامة البيئية<sup>1</sup>، ولا سيما للفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وكبار السن وذوي الإعاقة.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

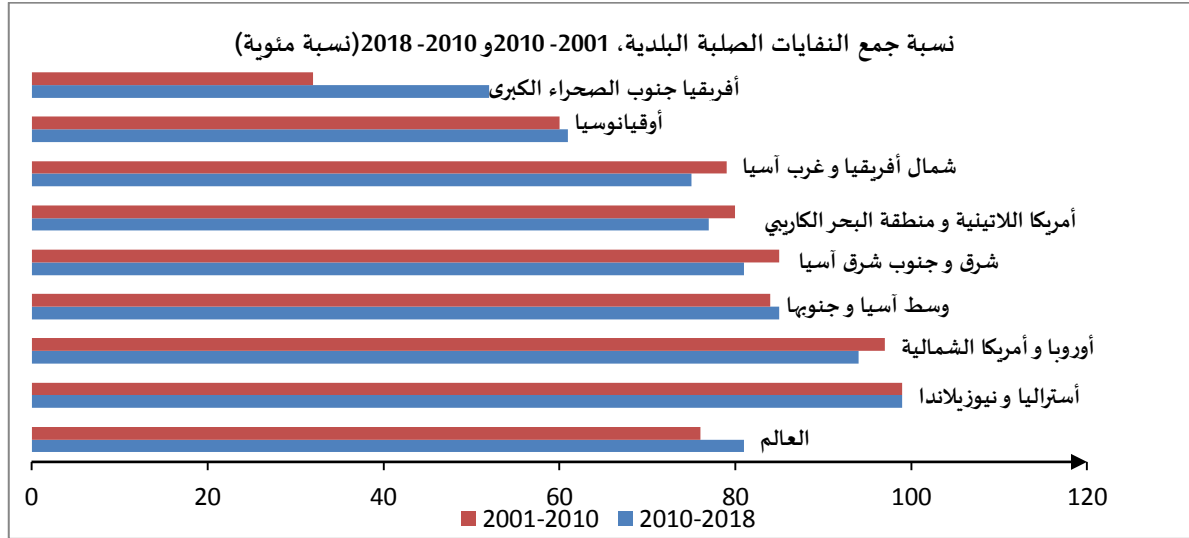
1- تقرير رقم: E/CN.17/2011/18، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، الدورة التاسعة عشرة، روما، إيطاليا، 2011، ص 8.

### الفرع الثالث: تزايد حجم النفايات البلدية في المناطق الحضرية

تعد النفايات المنزلية ونظافة المحيط مشكلا حقيقيا يؤرق الجميع<sup>1</sup>، فعلى الصعيد العالمي، هناك بليونان من الناس لا يحصلون على خدمات جمع النفايات، ويفتقر 3 بلايين من الناس إلى مرافق خاضعة للرقابة للتخلص من النفايات، وذلك وفقاً لبيانات جُمعت بين عامي 2010 و2018، ولا يمكن لهذه المشكلة إلا أن تتفاقم مع زيادة التوسع الحضري وارتفاع مستويات الدخل ومع تزايد التوجه الاستهلاكي في الاقتصاد. ومن المتوقع أن يتضاعف الحجم الإجمالي للنفايات المتولدة عالمياً من حوالي بليون طن متري في عام 2016 إلى حوالي 4 بلايين من الأطنان المترية بحلول عام 2050، وقد تزايدت بانتظام نسبة جمع النفايات البلدية الصلبة، وذلك من 76 في المائة في الفترة 2001-2010 إلى 81 في المائة في الفترة 2010-2018، ولكن هذا لا يعني أن التخلص منها يجري بشكل صحيح، فالعديد من منشآت التخلص من النفايات الصلبة البلدية في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل يمثل مقالب نفايات مفتوحة، تساهم في تلوث الهواء والماء والتربة، بما في ذلك التلوث بالنفايات البلاستيكية، كما تساهم في انبعاثات غازات الدفيئة من قبيل الميثان، والحاجة ملحة إلى الاستثمار في البنية التحتية لإدارة النفايات بهدف تحسين التعامل مع النفايات الصلبة في معظم أنحاء العالم.

ويمثل الشكل التالي:

1- خدير أحمد، الخدمة العمومية البلدية في مجال تسيير النفايات المنزلية، "دراسة في ضوء القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات في الجزائر"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، المجلد 2، العدد 6، ص 9.



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الرابع: أثر تلوث الهواء على الصحة في المدن

يعتبر تلوث الهواء من أقدم المشاكل البيئية التي عرفها الانسان<sup>1</sup>، في عام 2016 كان تسعة من بين كل عشرة من سكان المدن، يتنفسون هواء ملوثا ويعني ذلك أن هذا الهواء لا يفي بالمبادئ التوجيهية لنوعية الهواء الصادرة عن منظمة الصحة العالمية فيما يتعلق بالمستويات السنوية للمواد الجزيئية الدقيقة ( $PM_{2.5}$ ) البالغة 10 ميكروغرامات أو أقل في المتر المكعب، وكان أكثر من نصف هؤلاء الناس يتعرضون لمستويات لتلوث الهواء أكثر بمرتين ونصف المرة على الأقل من القيمة التي تحددها المبادئ التوجيهية. وقد تدهورت نوعية الهواء بين عامي 2010 و 2016 بالنسبة لأكثر من 50 في المائة من سكان العالم، وتعتبر منطقتا وسط آسيا وجنوبها وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى المنطقتين اللتين تعرضتا لأكبر زيادة في تركيزات المواد الجزيئية الدقيقة. وفي عام 2016، في البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل، لم تكن نوعية الهواء في 97 في المائة من المدن التي يزيد عدد سكانها عن 100000 نسمة تفي بالمبادئ التوجيهية لنوعية الهواء، مقارنة بـ 49 في المائة في البلدان مرتفعة الدخل، ويشكل تلوث الهواء المحيط الناتج عن حركة السير والصناعة وتوليد الطاقة وحرق النفايات وحرق الوقود السكني، بالإضافة إلى تلوث الهواء المنزلي،

1- جبار آمال، تلوث الهواء والمياه العذبة وأثرهما على البيئة، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 4،

العدد 1، جامعة تيارت، 2016، ص 4.

تهديدا خطيرا سواء لصحة الإنسان أو للجهود المبذولة للحد من تغير المناخ، ويحدث أكثر من 90 في المائة من الوفيات المرتبطة بتلوث الهواء في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، ولا سيما في آسيا وأفريقيا.

### الفرع الخامس: الاستثمار في شبكات الشوارع والأماكن العامة المفتوحة

تشكل مصفوفة الوصل بين الشوارع والأماكن العامة هيكل المدينة العظمي الذي تعتمد عليه كافة الأمور الأخرى، وعندما تكون الأماكن العامة غير كافية أو سيئة التصميم أو تخضع للملكية الخاصة، فإن أجزاء المدينة تتزايد عزلتها عن بعضها بعضا، ويحسن الاستثمار في شبكات الشوارع والأماكن العامة المفتوحة المناطق الحضرية من حيث إنتاجيتها وسبل العيش فيها ووصول سكانها إلى الأسواق والعمل والخدمات العامة، خاصة في البلدان التي يعمل أكثر من نصف القوى العاملة الحضرية فيها في أعمال غير رسمية، واستنادا إلى بيانات عام 2018 من 220 مدينة في 77 بلدا لم يتمكن إلا القليل من المدن من تنفيذ نظام للمساحات العامة المفتوحة يغطي مناطق حضرية بأكملها - والمقصود بذلك المساحات العامة المفتوحة التي يمكن لجميع السكان الوصول إليها بصورة مريحة، وتشير النتائج إلى أن متوسط حصة السكان الذين يعيشون على مسافة من مساحة عامة مفتوحة يمكن قطعها مشياً على الأقدام (400 متر) يبلغ حوالي 31 في المائة، غير أن هناك اختلافات هائلة بين المدن (وهي تتراوح بين 5 في المائة و 90 في المائة)، ولا يعني انخفاض النسبة بالضرورة أن حصة ما يخصص من الأراضي للمساحات العامة المفتوحة غير كافية، بل أن هناك تفاوتاً في توزيع هذه المساحات في أنحاء المدينة.

### المبحث الرابع: أهداف التنمية المستدامة: 16، 17 المتعلقة بالسلام والشراكة

تشجيع قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل، وتخلو من الخوف ومن العنف، يتطلب وضع استراتيجيات محكمة قابلة للتنفيذ، بتنشيط الشراكات العالمية من جميع الأطراف الفاعلين في المجتمع<sup>1</sup>، وحشد كل الوسائل لتنفيذها، وتعزيز روح التضامن العالمي من أجل

1- تقرير رقم: RES/A/70/1، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون،

روما، إيطاليا، 2015، ص 2.

التنمية المستدامة، والتركيز خصوصا على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا بمشاركة جميع البلدان.

### المطلب الأول: التشجيع على إمكانية وصول الجميع إلى العدالة وبناء مؤسسات فعالة

يمثل السلام شرطا أساسيا لاكتمال رفاه الشعوب، ودون سلام لا تتحقق التنمية<sup>1</sup>، ويعد هدفا بعيد المنال، تحقيق إقامة مجتمعات مسالمة وعادلة وشاملة للجميع، ففي السنوات الأخيرة، لم يحرز أي تقدم كبير نحو إنهاء العنف، أو تعزيز سيادة القانون، أو تقوية المؤسسات على جميع المستويات، أو زيادة الوصول إلى العدالة، فملايين الناس يحرمون من أمنهم وحقوقهم وفرصهم، كما أن الهجمات على نشطاء حقوق الإنسان والصحفيين تعيق في الوقت نفسه تقدم التنمية، ويعمل المزيد من البلدان على تكثيف الجهود للكشف عن هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان، وعلى وضع قوانين وأنظمة تعزز مجتمعات أكثر انفتاحا وعدلا، ولكن هناك حاجة إلى مزيد من العمل لضمان تنفيذ هذه الآليات بشكل صحيح، وتمثل النزاعات وغيرها من أشكال العنف تحديا مهينا للتنمية المستدامة، وفي عام 2018، تجاوز عدد الأشخاص الفارين من الحرب والاضطهاد والنزاعات 70 مليون شخص، وهو ما يمثل أعلى مستوى شهدته مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين منذ حوالي 70 عاما، وهذه المجموعات من الناس معرضة بشكل خاص لأنواع مختلفة من الاعتداء تشمل فيما تشمله الاتجار والعنف والإخضاع لقرارات تهمشهم، ويكتسب ضمان حصولهم على الحماية التي يحتاجون إليها أهمية بالغة لتحقيق هدف إقامة مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع وبلوغ التنمية المستدامة.

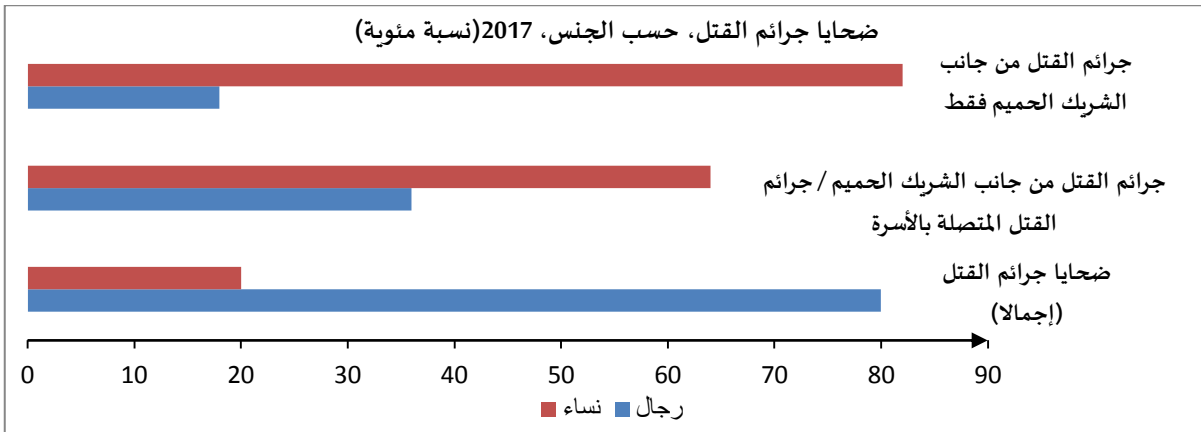
### الفرع الأول: معدلات جرائم القتل بين النساء والرجال

خلال العقد 2007-2017، كان معدل جرائم القتل في العالم مستقرا تقريبا حول 6 حالات لكل 100000 شخص، ولوحظ أعلى المعدلات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وارتفع عدد ضحايا جرائم القتل بنسبة 11 في المائة، وذلك من 419000 في عام

1- موجز تنفيذي لمنظمة المرأة العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: دراسة استرشادية، مصر، 2018، ص 51.

2000 إلى 464000 في عام 2017، وخلال هذه الفترة تركز العنف الفتاك في منطقتين بشكل متزايد. حيث سجلت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي 34 في المائة من جرائم القتل<sup>1</sup> في العالم في عام 2017 (مقارنة بـ 27 في المائة في عام 2000)، بينما نمت حصة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من 25 إلى 33 في المائة، وخلال تلك الفترة، شكل الرجال حوالي 80 في المائة من ضحايا القتل بشكل عام، لكن النساء شكلن غالبية الضحايا (64 في المائة) في حالات جرائم القتل من جانب الشريك الحميم أو جرائم القتل المتصلة بالأسرة، فبالنسبة لجرائم القتل من جانب الشريك الحميم وحدها، كانت نسبة الضحايا الإناث أعلى بـ 82 في المائة، وقد كان الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 29 عاما الأشد تعرضاً للقتل بشكل عام، مع وجود بعض الاختلافات بين المناطق.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

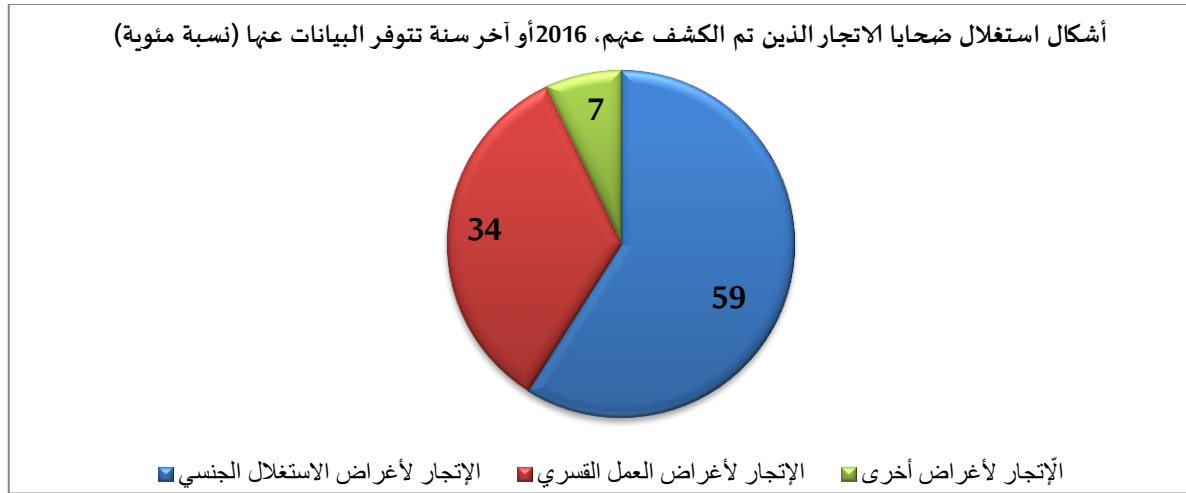
### الفرع الثاني: الاتجار بالبشر لأغراض الاستغلال الجنسي والعمل القسري

في السنوات الأخيرة، تم الكشف عن عدد متزايد من ضحايا الاتجار بالبشر في مختلف بلدان العالم: من 150 ضحية تم الكشف عنها في المتوسط لكل بلد في عام 2010 إلى 254 في عام 2016، وظل عدد البلدان المقدمة للبيانات على حاله تقريبا (93 في عام 2010 مقارنة بـ 97 في عام 2016) ويمكن أن تكون الزيادة في متوسط عدد الضحايا

1- تقرير رقم: E/CN.15/2016/10 ، اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدبير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 2016، ص 7.

الذين تم الكشف عنهم في كل بلد دليلاً على تكثيف الجهود التي تبذلها السلطات لتحديد الضحايا، كما يمكن أن تكون هذه الزيادة انعكاساً لتفاقم مشكلة الاتجار، وعلى خلاف النتائج التي تم التوصل إليها في السنوات السابقة، يتحقق الكشف عن معظم ضحايا الاتجار حالياً على المستوى الداخلي، وفي عام 2016 شكلت النساء البالغات ما يقرب من نصف الضحايا الذين تمّ الكشف عنهم على مستوى العالم<sup>1</sup>، وبلغت نسبة الفتيات نحو 23 في المائة، ويجري الاتجار بأغلبية الضحايا لأغراض الاستغلال الجنسي (حوالي 59 في المائة)، في حين أن أكثر من الثلث يستغل في العمل القسري، وقد تباينت بيانات الضحايا حسب شكل الاستغلال، ففي حين أن 83 في المائة من الضحايا الإناث في عام 2016 أخضعن للاستغلال الجنسي، فإن 82 في المائة من الضحايا الذكور أخضعوا للعمل القسري.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

### الفرع الثالث: تسجيل المواليد كحق من حقوق الإنسان

لتسجيل المواليد أهمية أساسية لمساعدة الأشخاص على الحصول على ما لهم من حقوق فردية، من قبيل الخدمات الاجتماعية الأساسية والعدالة بموجب القانون، ومع ذلك لم

1- تقرير رقم: A/74/127، تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة والسبعون، الأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2019، ص 25.

تسجل ولادات إلا أقل من ثلاثة أرباع (73 في المائة) الأطفال دون سن الخامسة في جميع أنحاء العالم، وذلك وفقاً لبيانات من 161 بلداً خلال الفترة 2010 إلى 2018، وقد حقق كثير من البلدان والمناطق تغطية شاملة أو شبه شاملة، ولكن في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يسجل إلا أقل من نصف (46 في المائة) جميع الأطفال دون سن الخامسة، كما تخلفت عن الركب منطقة وسط آسيا وجنوبها ومنطقة جنوب شرق آسيا، فقد بلغت نسبة التسجيل 68 في المائة و82 في المائة على التوالي، وقد نُفذ كثير من العمل مؤخراً لتحسين نظم التسجيل المدني وزيادة الوعي بين المواطنين، ولكن هناك حاجة إلى مواصلة الجهود لضمان أن يتمكن جميع الأطفال من تحصيل حقهم في الهوية.

#### الفرع الرابع: معدلات جرائم القتل لدى المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين

خلال الفترة من 1 كانون الثاني/يناير إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2018، بلغ عدد جرائم القتل التي سجلتها وتحققت منها الأمم المتحدة 397 جريمة قتل سقط فيها مدافعون عن حقوق الإنسان وصحفيون ونقابيون في 41 بلداً، ففي كل أسبوع، قتل ما متوسطه تسعة أشخاص على الخطوط الأمامية للجهود المبذولة لبناء مجتمعات أكثر شمولاً ومساواة - وهي زيادة مثيرة للقلق بالمقارنة بالمعدل المتوسط الذي كان ضحية واحدة يومياً في الفترة بين عامي 2015 و2017، وكان واحد من كل ضحيتين يعمل على مستوى المجتمعات المحلية بشأن مسائل تتعلق بالأرض أو البيئة أو الفقر أو حقوق الأقليات والشعوب الأصلية أو بأثر أنشطة الأعمال التجارية. وبشكل عام، كان عشر الضحايا من النساء، وشكل الصحفيون والمدونون ربع مجموع ضحايا جرائم القتل هذه، وقد حدث معظمها خارج البلدان التي تعاني من النزاع، وإذا لم تف الدول الأعضاء بالتزامها الدولي المتمثل بحماية من يدافع عن حقوق الآخرين وحياتهم الأساسية، فإن المدافعين عن حقوق الإنسان والصحفيين والنقابيين سيقفون أهدافاً للاغتيال في بلدان مختلفة في جميع أنحاء العالم<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> - وثيقة رقم: IOR60/0995/2019، تقييم عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى 2019، لندن، إنجلترا، 2019، ص 6.

### الفرع الخامس: وضع الأطر القانونية والمؤسسية للدفاع عن حقوق الإنسان

اعتمدت، في 125 بلدا، قوانين وسياسات ملزمة تمنح الأفراد الحق في الحصول على المعلومات التي تحتفظ بها السلطات العامة<sup>1</sup>، وقد اعتمد 31 بلداً على الأقل هذه القوانين منذ عام 2013، ومع ذلك، تشير تقييمات الخبراء إلى أنه يمكن تحسين الإطار القانوني في العديد من الحالات، ومن بين 123 بلداً تتوفر بشأنها البيانات عن الأطر القانونية، هناك 40 بلداً لا توجد لديها أحكام كافية تتعلق بالحق في الطعن لدى هيئة إدارية مستقلة، ويعتبر توافر تلك الأحكام عنصراً أساسياً من عناصر التنفيذ الصحيح لهذا الحق، ولا بد من تسريع وتيرة التقدم المحرز في إنشاء مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل للمبادئ المتعلقة بحالة المؤسسات الوطنية (مبادئ باريس)، وفي عام 2018، كان 39 في المائة فقط من جميع البلدان قد نجح في تحقيق هذا الامتثال؛ أي بزيادة قدرها 3 في المائة (7 بلدان) عن عام 2015، وإذا بقي هذا المعدل على حاله حتى عام 2030، فإن نحو نصف جميع البلدان فقط سيكون لديها مؤسسات وطنية لحقوق الإنسان تمتثل لتلك المبادئ، ضماناً لوفاء الدول بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان.

### المطلب الثاني: عقد الشراكات العالمية وتعزيز وسائل التنفيذ من أجل تحقيق التنمية المستدامة

يتطلب جدول تنمية مستدامة ناجح شراكات بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، ويكتسب دعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة حالياً زخماً كبيراً، لكن هناك تحديات كبيرة لا تزال تعترض سبيله، وتتمتع نسبة متزايدة من سكان العالم بإمكانية الوصول إلى الإنترنت، وقد أنشئ مصرف للتكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، ومع ذلك لا تزال الثغرة الرقمية قائمة، وبلغت التحويلات الشخصية أعلى مستوى لها على الإطلاق، ولكن المساعدة الإنمائية الرسمية آخذة في التراجع، وكثيراً ما تكون تدفقات الاستثمار الخاص غير متوافقة مع التنمية المستدامة، علاوة على ذلك، طرأ تباطؤ في النمو العالمي بسبب التوترات التجارية المستمرة، كما أن بعض الحكومات تراجعت عن العمل المتعدد الأطراف، ومع كون

1- تقرير رقم: HR/PUB/12/7، النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها، دليل المدافعين عنها، الأمم المتحدة، روما،

إيطاليا، 2012، ص 218.

المخاطر جسيمة، أصبح التعاون الدولي القوي مطلوباً الآن أكثر من أي وقت مضى لضمان حصول البلدان على الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

### الفرع الأول: مستويات المعونة والتمويل الإنمائي

بلغ صافي المساعدة الإنمائية الرسمية 147.4 بليون دولار<sup>1</sup> في عام 2019، بانخفاض طفيف مقارنة مع سنة 2018، وبانخفاض قدره 2.7 في المائة بالقيمة الحقيقية عن عام 2017، ويعزى هذا الانخفاض إلى حدّ كبير إلى انخفاض المعونة المقدمة من البلدان المانحة لاستضافة اللاجئين، وقد ارتفعت المعونة المقدمة للمشروعات والبرامج والمساعدة التقنية الثنائية، والتي تمثل أكثر من نصف إجمالي صافي المساعدة الإنمائية الرسمية، بنسبة 1.3 في المائة بالقيمة الحقيقية بين عامي 2017 و2018، على أن المساهمات المقدمة إلى المنظمات المتعددة الأطراف، والتي تمثل حوالي ثلث إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية، بقيت ثابتة، وانخفضت المساعدة الإنسانية بنسبة 8 في المائة بالقيمة الحقيقية.

وتعتبر المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر مصدر للتمويل الخارجي لأقل البلدان نمواً، ومع ذلك، في عام 2018 انخفضت المعونة الموجهة إلى أقل البلدان نمواً والبلدان الأفريقية، أي إلى البلدان الأشد حاجة إليها، وتشير الأرقام الأولية إلى أن المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية المقدمة إلى أقل البلدان نمواً انخفضت بنسبة 3 % بالقيمة الحقيقية عن عام 2017، وانخفضت المعونة المقدمة إلى أفريقيا بنسبة 4 في المائة، فالبلدان المانحة لا تفي بتعهداتها بزيادة التمويل الإنمائي، مما يحدّ من الجهود الموجهة نحو تحقيق الأهداف العالمية.

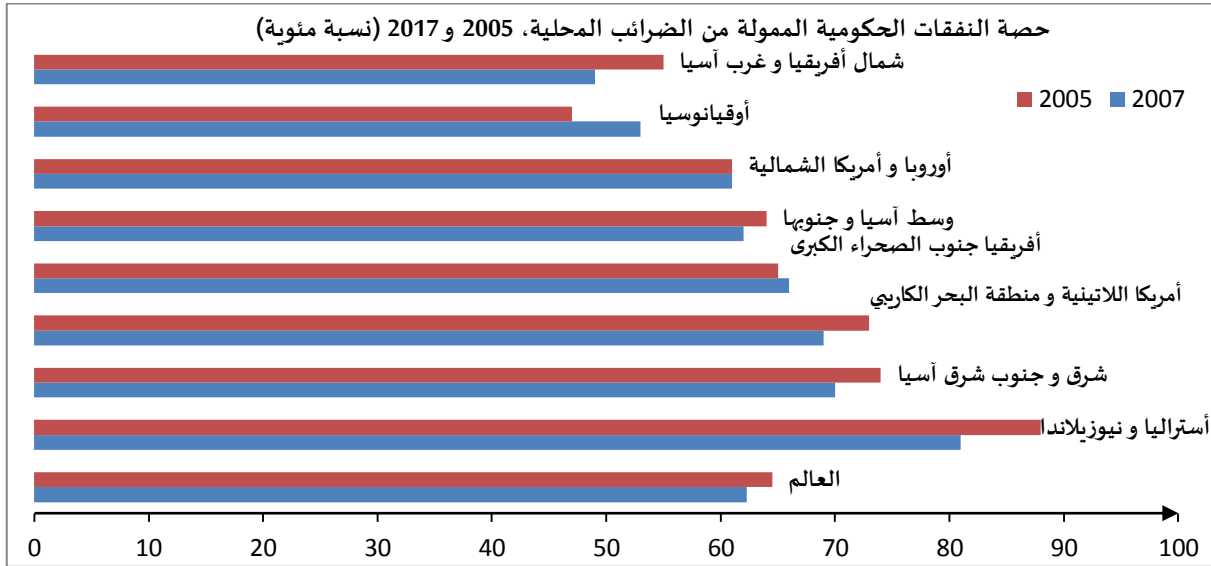
### الفرع الثاني: أهمية تعبئة الموارد المحلية بصورة فعالة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

تعد تعبئة الموارد المحلية واستخدامها على نحو فعال، وفق ما يؤكد مبدأ المسؤولية الوطنية، أمراً حيوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث أن تقييم العبء الضريبي (أي

1- تقرير رقم: E-ISBN:978-92-1-004960-3، أهداف التنمية المستدامة لعام 2020، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2020، ص 22.

الإيرادات في شكل ضرائب)، هو ممارسة مهمة للسياسة المالية لها آثار اقتصادية واجتماعية، وقد بلغ متوسط المعدل الإجمالي للضرائب بين بلدان مجموعة العشرين وغيرها من الاقتصادات المتقدمة 23 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2017، مقارنة بما نسبته 18 في المائة بين بلدان الاقتصاد السوقي النامية والناشئة، وفي المتوسط، في عام 2017، بلغت نسبة الإنفاق الحكومي الممول من الضرائب 64 في المائة بين بلدان مجموعة العشرين وغيرها من الاقتصادات المتقدمة، و61 في المائة بين بلدان الاقتصاد السوقي الناشئة، وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يعزى الانخفاض الطفيف في دور الضرائب في الإنفاق الحكومي من 64.5 في المائة في عام 2005 إلى 62.3 في المائة في عام 2017 إلى اقتران تحسين تعبئة الإيرادات بتدابير على مستوى الإدارة المالية العامة، ويعتبر وجود نظام لتعبئة الإيرادات يعمل بشكل جيد شرطاً مسبقاً لتحقيق تنمية اقتصادية قوية ومستدامة وشاملة للجميع<sup>1</sup>، على أنه يجب على البلدان أن تبني مكونات هذا النظام وإطاره المالي الشامل وفقاً لاحتياجاتها الخاصة.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

1- أوكيل حميدة، دور الموارد المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوقرة بومرداس، 2016، ص 63.

### الفرع الثالث: التحويلات الشخصية من العمال المهاجرين كمصدر للتمويل الخارجي في البلدان النامية

وصل إجمالي التحويلات العالمية إلى 689 بليون دولار في عام 2018، بعد أن كان 633 بليون دولار في عام 2017، وارتفعت التحويلات إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل خلال هذه الفترة بنسبة 9.6 في المائة<sup>1</sup>، حيث وصلت إلى مستوى قياسي بلغ 529 بليون دولار في عام 2018، ويمثل ذلك أكثر من ثلاثة أضعاف حجم المساعدة الإنمائية الرسمية التي تلقتها هذه البلدان في عام 2018 وهو أكبر بكثير من الاستثمار الأجنبي المباشر (إذا استبعدت الصين)، ومن المتوقع أن تصل التحويلات الموجهة إلى البلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل إلى 550 بليون دولار في عام 2019، مما يجعلها أكبر مصدر للتمويل الخارجي في هذه البلدان، ومع ذلك فإن فوائد التحويلات من العمال المهاجرين الدوليين يُنتقص منها بسبب ارتفاع تكلفة تحويل الأموال، فخلال الربع الأول من عام 2019، كان متوسط تكلفة إرسال 200 دولار لا يزال مرتفعاً، إذ بلغ نحو 7 في المائة، وهذه النسبة أعلى من ضعف هدف التنمية المستدامة المتمثل في 3 في المائة بحلول عام 2030، وطرأت أعلى تكلفة لتحويل الأموال عبر كثير من الممرات الأفريقية والجزر الصغيرة في المحيط الهادئ، إذ بلغت نسبتها 10 في المائة.

### الفرع الرابع: تأثير التوترات التجارية العالمية على المنتجين والمستهلكين

يؤدي خفض التعريفات الجمركية المطبقة في جميع أنحاء العالم إلى توسيع نطاق الوصول إلى البضائع ويساهم في نظام للتبادل التجاري أكثر انفتاحاً، غير أن التوترات التجارية المستمرة والمتنامية بين الاقتصادات الكبيرة أثرت سلباً على المنتجين والمستهلكين في جميع أنحاء العالم وأضررت بالأسواق التجارية والمالية، كما أنها تشكل في مستقبل النظام التجاري السليم المتعدد الأطراف في ظل منظمة التجارة العالمية، وفي عام 2017، انخفضت التعريفات الجمركية المرجحة بالتجارة إلى 2.2 في المائة في المتوسط في جميع أنحاء العالم، على أن هناك تباينات كبيرة على المستوى الإقليمي، مما يعكس اختلالات في الاقتصاد العالمي، وطبقت البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً

1- تقرير رقم: PUB2020/076/R، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، المنظمة الدولية للهجرة، 2019، ص 26.

أعلى معدلات التعريفات الجمركية في عام 2017، إذ بلغ متوسطها 7.1 في المائة و 7.8 في المائة، على التوالي، من قيمة البضائع المستوردة، وهذه التعريفات الجمركية أعلى بكثير من تلك التي تطبقها البلدان مرتفعة الدخل (1.2 في المائة) وكذلك المناطق النامية ككل (3.7%)، وبلغ معدل التعريفات الجمركية على الاستيراد في جنوب شرق آسيا 1.7%، مما يشير إلى انفتاح المنطقة المتزايد على التجارة الدولية.

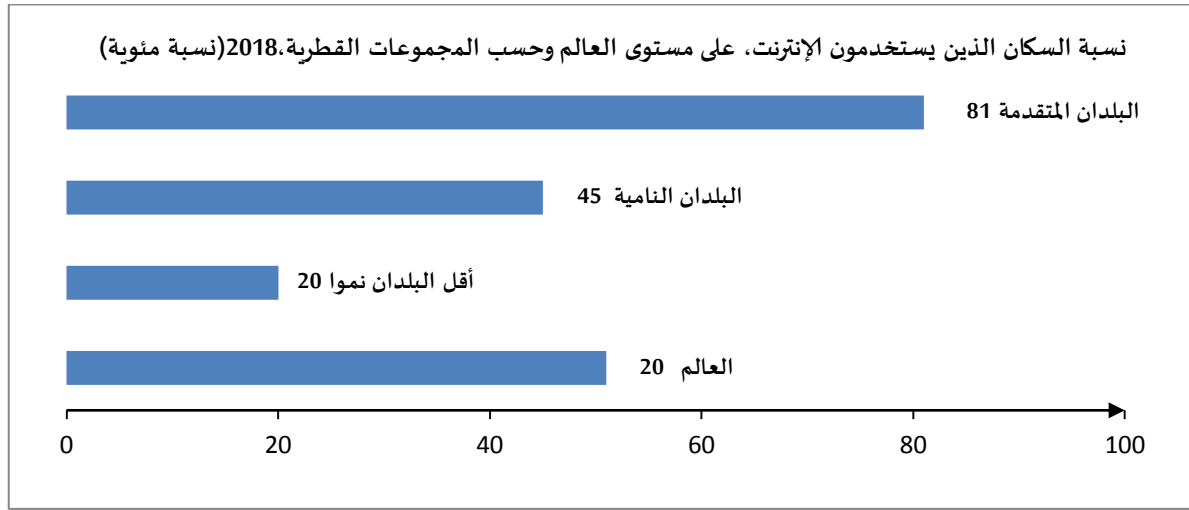
### الفرع الخامس: الإنترنت كمدخل إلى التنمية المستدامة

يمكن أن تشكل الإنترنت مدخلاً إلى التنمية ووسيلة لتنفيذ العديد من أهداف التنمية المستدامة<sup>1</sup>، وفي نهاية عام 2018، استخدم الإنترنت أكثر من نصف سكان العالم (3.9 بلايين من الناس) مما يعتبر خطوة مهمة نحو مجتمع معلومات عالمي أكثر شمولاً، وفي عام 2018، كان أكثر من 80 في المائة من الناس في البلدان المتقدمة يستخدمون الإنترنت مقارنة بـ 45 في المائة في البلدان النامية، في حين أن نسبة مستخدمي الإنترنت في أقل البلدان نمواً لا تزيد عن 20 في المائة.

ويُعتقد أن الوصول إلى شبكات النطاق العريض يؤثر بشدة على الناتج الاقتصادي العالمي، وترتبط زيادة قدرها 1 في المائة في انتشار النطاق العريض الثابت - أي ما يعادل عدد الاشتراكات لكل 100 نسمة - بزيادة قدرها 0.08 في المائة في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، في المتوسط، وهذا الأثر أعلى في البلدان المتقدمة منه في البلدان النامية، وعلى الصعيد العالمي، استمر النمو في اشتراكات النطاق العريض الثابت، حيث ارتفع معدل الانتشار من 3.4 لكل 100 شخص في عام 2005 إلى 14.1 في عام 2018.

1- تقرير رقم: E/ESCWA/TDD/2019/2، الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الامم المتحدة، بيروت، لبنان، 2019، ص 26.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

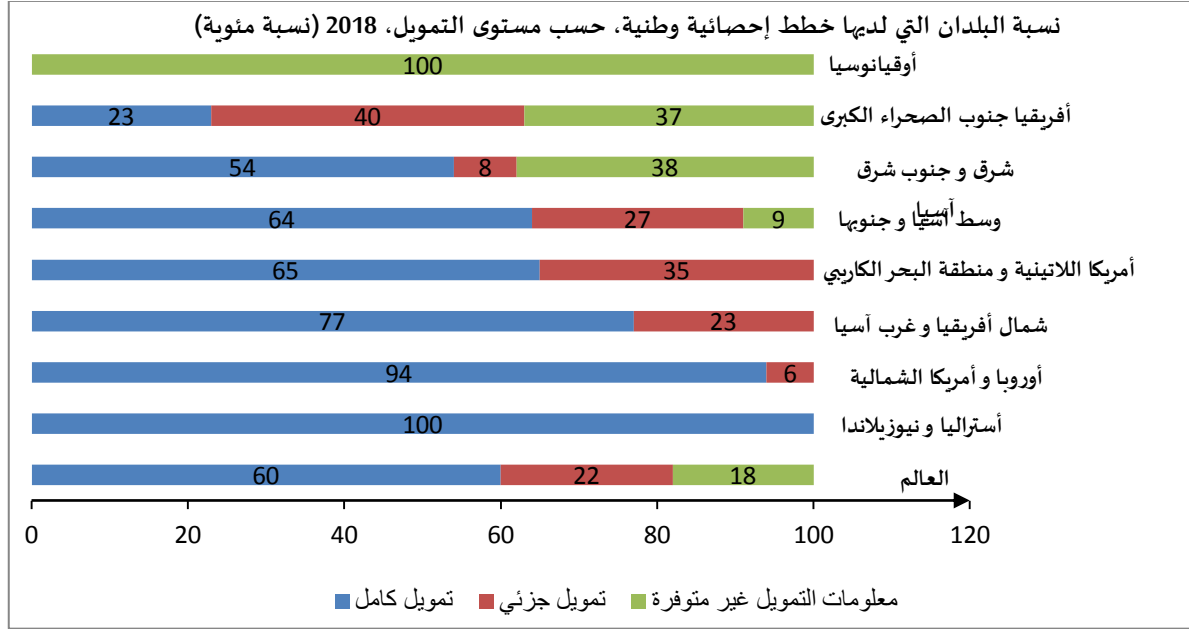
### الفرع السادس: الدعم المالي الموجه للخطط الإحصائية

يزداد الطلب على البيانات عالية الجودة وحسنة التوقيت والتي يمكن الوصول إليها لأغراض التخطيط الإنمائي<sup>1</sup>، ولتلبية هذا الطلب، تحتاج البلدان إلى وضع خطة إحصائية وطنية قوية تحظى بما يكفي من التمويل والدعم السياسي لتحسين القدرة الإحصائية في النظام الإحصائي الوطني كله، وفي عام 2018، نفذ 129 بلداً في جميع أنحاء العالم خطة إحصائية وطنية، بعد أن كان عدد هذه البلدان 102 في عام 2017، على أن كثيراً من البلدان يفتقر إلى التمويل اللازم للقيام بذلك، وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، لم يحصل على تمويل كامل إلا 23 في المائة من الخطط، مقارنة بـ 94 في المائة في أوروبا وأمريكا الشمالية، وفي عام 2016، تلقت البلدان دعماً قيمته 623 مليون دولار من جهات مانحة متعددة الأطراف وثنائية لجميع مجالات الإحصاء، ارتفاعاً من 591 مليون دولار في عام 2015، وزاد هذا الدعم بنحو 400 مليون دولار من عام 2006 إلى عام 2016، ومع ذلك كان لا يزال غير كاف لتلبية الطلب على البيانات والإحصاءات الذي ولّدت أهداف التنمية المستدامة، ولتحقيق غايات بناء القدرات الإحصائية بحلول عام 2030، يجب مضاعفة

<sup>1</sup> - تقرير رقم: E/CN.3/2017/30، بناء القدرات الإحصائية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثامنة والأربعون، الأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2017، ص 2.

الالتزامات الحالية المتعلقة بالإحصاء، والتي تمثل حاليا 0.33 في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية.

ويمثل الشكل التالي:



المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على تقرير أهداف التنمية المستدامة 2019

الباب الثاني:

استراتيجية الشراكة التنموية من  
خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

**تمهيد:**

بصفتها منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، تقود منظمة الأغذية والزراعة، الجهود الدولية الرامية للقضاء على الجوع، وتسعى لمحاربة سوء التغذية بمختلف أنحاء العالم، من خلال مبادراتها التشاركية، كما تقدم المساعدة للبلدان النامية والمتقدمة على حد سواء، لتحديث وتطوير قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك، وضمان مستوى جيد من التغذية للجميع، من أهدافها الرئيسية، الحد من الفقر في الريف، وتبني نظم زراعية وغذائية شاملة وفعالة، بالإضافة إلى زيادة القدرة على الصمود في مواجهة التهديدات والأزمات.

## المبحث الأول: ماهية منظمة الأغذية والزراعة

في عالم يعاني فيه ما يقارب 900 مليون شخص من نقص مزمن في التغذية في العالم، لا يمكن لأي منظمة منفردة أو قطاع بمفرده حل هذه المشكلة، ولا سبيل إلى النجاح في مواجهتها إلا من خلال إقامة شراكات مع الحكومات والجهات الفاعلة غير الحكومية الأخرى، التي من بينها القطاع الخاص والمجتمع المدني الذين يؤديان دوراً أساسياً في ذلك.

وفي هذا الإطار تسعى منظمة الأغذية والزراعة جاهدة لرفع تحدي القضاء على الجوع جنباً إلى جنب مع شركاء الأمم المتحدة وغيرهم من أصحاب المصلحة الملتمزمين، وهي تدعو إلى اتخاذ إجراءات دقيقة وصارمة، والتعهد بالتزامات عالمية حقيقية لاستئصال مشكلة سوء التغذية، وجعل النظم الغذائية مستدامة، والتقليل من الفاقد والمهدر من الأغذية.

ومن هذا المنطلق، فإن إحدى أولويات منظمة الأغذية والزراعة، تتمثل في تعزيز الشراكات مع الجهات الفاعلة الإنمائية الأخرى، لبلوغ نتائج أفضل في مكافحة الجوع ولتحقيق التنمية المستدامة تماشياً مع الأولويات الإنمائية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى عام 2030.

ويعود الفضل في فكرة إنشاء منظمة عالمية متخصصة بالأغذية والزراعة إلى الناشط الأمريكي ديفيد لوبين، في شهر ماي من سنة 1905، الذي دعا بعد ذلك الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت إلى إقامة مؤتمر للأمم المتحدة حول الأغذية والزراعة، وهو ما حدث بالفعل باجتماع ممثلي 44 دولة في الفترة الممتدة بين 18 ماي و03 جوان سنة 1945، الشيء الذي أسفر عن تأسيس منظمة الفاو في 16 أكتوبر سنة 1946، وهي وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع، هدفها تحقيق الأمن الغذائي للجميع، كما تهتم بتشجيع التنمية والإنتاج الغذائي، وتتبنى استراتيجية شاملة للتنمية المستدامة لتلبية الاحتياجات الأساسية للشعوب الحاضرة دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها<sup>1</sup>.

1- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017، ص 118.

## المطلب الأول: لمحة عن منظمة الأغذية والزراعة

## الفرع الأول: التعريف بمنظمة الأغذية والزراعة

منظمة الفاو هي اختصار لمنظمة الأغذية والزراعة (Food and Agriculture Organization) التابعة لهيئة الأمم المتحدة، وتعتبر من أقدم الهيئات، والوكالات المتخصصة، والدائمة في هيئة الأمم، تأسست هذه المنظمة في عام ألف وتسعمئة وخمسة وأربعين، وذلك من أجل القضاء على الجوع في العالم، وفي المقابل تحسين مستويات المعيشة، والتغذية بالارتكاز إلى النظام الزراعي، والعمل على زيادة إنتاجيته، حيث تعمل منظمة الأغذية والزراعة بالتنسيق مع الجهات الحكومية، والخاصة على تطوير النظام الزراعي، والغابات، والموارد المائية، والأرضية في كل دولة بشكل مستقل عن الأخرى، وتقع منظمة الأغذية والزراعة في روما عاصمة إيطاليا، ولها مكاتب فرعية تابعة لها موزعة على مئة وثمانين دولة، ويعمل أكثر من نصف موظفي المنظمة في الأعمال الميدانية<sup>1</sup>.

## الفرع الثاني: الخصائص التنظيمية الأساسية للمنظمة

تقوم المنظمات الدولية من أجل تحقيق غايات معينة بهدف التعاون الدولي، وبذلك فكل منظمة دولية لها أهداف ووظائف وبنية وسلطات إلى غير ذلك، والتي هي خاصة بها وتميزها عن المنظمات الأخرى<sup>2</sup>، كما أن أهم الخصائص ومواطن القوة الأساسية هي تلك المتأصلة فيها والتي تنفرد بها، والتي تحدّد سماتها التنظيمية الأساسية، وثمة خصائص تتميز بها منظمة الأغذية والزراعة وتنفرد بها عن باقي المنظمات.

إذ تعد وكيلا لهيئة الأمم المتحدة المتخصصة في مجال الأغذية والزراعة<sup>3</sup>، المكلفة بمهمة شاملة من البلدان الأعضاء فيها، تتمثل في العمل عالمياً فيما يتعلق بجميع جوانب

1 -"Food and Agriculture Organization", www.britannica.com, Retrieved 05-04-2020.

2 -CARRILLO-SALCIDO Juan – Antonio, « Cours général de droit international public», RCADI, t. 257, 1996, p 122.

3 - منظمة الأغذية والزراعة، الفاو: (Food and Agriculture Organization FAO) هي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم، ويقوم بإدارتها حالياً خوسيه غرازيانو داسيلفا، أنشأت الفاو بالكيبك في كندا في 16 أكتوبر/ تشرين الأول عام 1945.

الأغذية والزراعة (بما في ذلك إدارة مصايد الأسماك والغابات والموارد الطبيعية)، والأمن الغذائي والتغذية في سلسلة المساعدة الإنسانية والإنمائية بأكملها.

وتتسم بوضعها الحكومي الدولي وبحيادها وبما لديها من سلطة توفر منتدى محايدا يمكن فيه للدول أن تدعو كل منها الأخرى للحوار ولتبادل المعرفة، وبوسعها أن تطلب من أي دولة من الدول الأعضاء تقديم معلومات ذات صلة بغرض المنظمة.

كما أن ميزانيتها العادية مستمدة من الاشتراكات المقررة التي توفر كمية موارد مضمونة تمثل حدا أدنى، تخصص للأنشطة ذات الأولوية التي تتفق عليها البلدان الأعضاء في الأجهزة الرئاسية، وتكملها مساهمات طوعية كبرى، تتزايد تبعثها دعماً للأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة من أجل تعزيز معارف المنظمة وزيادة نطاق عملها.

حيث أن لديها موظفين يملكون خبرات واسعة في مختلف مجالات مهامها - وإن كانوا منتشرين على نطاق ضيق يعملون بطريقة متعددة التخصصات.

- ولديها وجود على المستوى القطري تدعمه أفرقة خبراء إقليمية وعالمية، للاستجابة للطلبات التي تعبر عنها البلدان والأقاليم.

كما أن لها رابطة وثيقة مع مثيلاتها من المنظمات الدولية الأخرى، الحكومية منها أو الخاصة<sup>1</sup>، كالمنظمة الرؤية العالمية (World Vision International)، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية Arab Organization for Agricultural Development، ومؤسسة تومسون روبرتز، كشركاء فاعلين لتحقيق الأمن الغذائي وتوفير الغذاء الكافي<sup>2</sup>، وهذا على أساس مجموعة ضمن المبادئ التوجيهية<sup>3</sup>.

1- يسري عبد الرزاق الجوهري، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998، ص 325.

2- الحسين عمروش، شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالات الدولية المتخصصة الأخرى في مجال تحقيق الأمن الغذائي والسلام الاجتماعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 3، العدد 5، جامعة الجلفة، 2011، ص 154.

3- يُنظر القرار رقم 59/69: المبادئ التوجيهية بشأن العلاقات بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الحكومية، 2003، ص 170.

من خلال ما سبق يتبين لنا أن منظمة الأغذية والزراعة تتميز بمجموعة من الخصائص، سواء من حيث الشمولية (تواجدها على المستوى الإقليمي والعالمي)، كذلك من خلال تخصصها في مجال الأغذية والزراعة، وكذا صفة الحياد وامتلاكها سلطة تمكنها من الحصول على المعلومات الضرورية المرتبطة بنشاطاتها من أي دولة في العالم، كما تعتمد في ميزانيتها على اشتراكات الدول الأعضاء، وعلى المساهمات التطوعية من شركائها.

### الفرع الثالث: الوظائف الرئيسية للمنظمة وأهدافها الاستراتيجية

#### أولاً- الوظائف الرئيسية للمنظمة:

يتجلى قيام المنظمات الدولية بوظائفها من خلال مجموعة من التصرفات والأعمال التي تقوم بها، والتي تتمكن من تحقيقها بواسطة وسائل العمل المتمثلة في الموارد المالية والبشرية التي وتتوفر لديها<sup>1</sup>.

وتعرّف الوظائف الرئيسية بأنها وسائل العمل الحاسمة التي يجب أن تستخدمها المنظمة لتحقيق النتائج، وبالتالي تمثل أنواع التدخلات التي ستعطيها المنظمة الأولوية في خطة عملها، وهي مجالات من المتوقع أن تقوم المنظمة فيها دوراً قيادياً، ولكن ليس بالضرورة دوراً حصرياً، وفي مثل هذه الحالات يكون على المنظمة أن تعمل مع شركاء وأن تكثف جهودها لاستحداث شراكات استراتيجية وتفعيل هذه الشراكات، ويتعين أن تشمل الحلول المتعلقة بالإنتاج الغذائي المستدام نظاماً متعدد الوظائف لاستخدام الأراضي، يُنتج المزيد من الكتلة الإحيائية على أساس مستويات محددة من الإنتاجية المستدامة للأراضي والموارد<sup>2</sup>، ويتمثل ذلك فيما يلي:

فمنظمة الأغذية والزراعة، تعمل على تيسير ودعم عمل البلدان في وضع وتنفيذ الصكوك المعيارية وتلك الخاصة بوضع المواصفات مثل الاتفاقات الدولية ومدونات السلوك

1- نادية الهواس، محاضرات في قانون المنظمات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، 2014، ص 33.

2 -International Food Policy Research Institute Global Nutrition Report 2015: Actions and Accountability to Advance Nutrition and Sustainable Development (Washington, D.C., 2015), p 25.

والمواصفات الفنية وغيرها، حيث سيتم تطوير هذا العمل على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من خلال آليات الحوكمة العالمية والحوار بشأن السياسات والدعم والمشورة، إلى جانب وضع السياسات اللازمة على المستوى القطري وتمتية القدرات المؤسسية لتنفيذها<sup>1</sup>.

كما تقوم الفاو بتيسير وإقامة الشراكات، في مجالات الأمن الغذائي والتغذية والزراعة والتنمية الريفية، مع الحكومات والشركاء، كالمجتمع المدني والقطاع الخاص، فقد أنيطت منظمة الأغذية والزراعة بولاية واسعة تشمل مشاكل التنمية الرئيسية التي يجب استهدافها من منظور واسع وشامل، ومع ذلك، ستركز المنظمة عملها على المجالات التي لديها كفاءة خاصة فيها، وسوف تنشئ شراكات قوية مع المنظمات الأخرى لتغطية الأعمال التكميلية المطلوبة الأخرى، وتكفل منظمة الأغذية والزراعة أيضاً، ضمن نطاق ولايتها ووظائفها الرئيسية، تمتع جميع البلدان بمستويات التنمية، لاسيما أشد البلدان فقراً، وذلك بفرصة الحصول على المعرفة والمنافع والخدمات العامة التي تحتاج إليها، ويقتضي ذلك من المنظمة أن تكون جهة لرسم السياسات العالمية وعقد الشراكات والتنسيق فضلاً عن كونها جهة للمبادرة والإنجاز.

والأهم من ذلك أن هذه الوظائف الرئيسية تتسق مع رؤية التقييم الخارجي المستقل وهي أن: "هدف المنظمة هو أن تكفل في إطار مجالات مهمتها إمكانية حصول البلدان، أياً كانت مستويات تنميتها، لاسيما أشد البلدان فقراً على المعرفة والمنافع والخدمات العامة التي تحتاج إليها"، وهذا الهدف المعلن يقتضي من منظمة الأغذية والزراعة أن تكون واضحة للسياسات وميسرة وشريكة ومنسقة وكذلك "فاعلة" على الصعيد العالمي<sup>2</sup>.

### ثانياً: الأهداف الاستراتيجية لمنظمة الأغذية والزراعة

إن منظمة الأغذية والزراعة كهيئة تابعة للأمم المتحدة على قناعة تامة بأن مشكلتي الجوع وسوء التغذية يمكن أن يتم استئصالهما من حياة المجتمعات الفقيرة، ولإنجاز تحدي

1- برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التجارة والأسواق ضمن الإطار الاستراتيجي، الدورة الحادية والسبعون، روما، 2016، ص 16.

2- تقرير رقم: C2013/7، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الدورة الثامنة والثلاثون، الإطار الاستراتيجي، روما، إيطاليا، 2013، ص 28.

القضاء على الجوع، فإن هذا الالتزام، إضافة إلى التحالفات الكبرى مع أصحاب المصلحة الرئيسيين يعد أمراً ضرورياً، وأن مثل هذه الشراكات هي في صميم مهمة منظمة الأغذية والزراعة للمساعدة في بناء توافق في الآراء من أجل عالم خال من الجوع، ومن جهة أخرى، فإن فعالية ومصداقية المنظمة كمنتهى لصنع السياسات ومركز متعدد المهام والقرارات، فريد في التميز والمعرفة والخبرة التقنية، التي تعتمد إلى حد كبير على القدرة على العمل وتطوير الشراكات الاستراتيجية، من خلال التعاون الفعال مع الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية ومراكز البحوث والتعاونيات، والاستفادة من المزايا النسبية بين بعضها البعض، يمكنها القضاء انعدام الأمن الغذائي<sup>1</sup>.

### الهدف الاستراتيجي الأول: المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية

تعمل منظمة الأغذية والزراعة وتساهم بشكل فعال في تحقيق هدف القضاء على مشكلتي الجوع وانعدام الأمن الغذائي، بالعمل ضمن شراكة مع العديد من الفاعلين، كالحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة الأخرى، في مجال التنمية على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية لوضع سياسة تمكينية وبيئة مؤسسية تؤديان إلى تحسين الأمن الغذائي، ويتطلب القضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، أن تعمل الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية بطريقة أكثر تنسيقاً وتركيزاً للتصدي للأسباب الجذرية التي تُبقي الفئات الأكثر ضعفاً عالقة في دائرة مفرغة من الحرمان المزمّن<sup>2</sup>.

وباعتبارها منظمة عالمية، تعمل الفاو على المستويين العالمي والإقليمي كأداة للارتقاء بمستوى التزاماتها وتنمية القدرات على المستوى القطري من خلال برامج استثمارية، وأطر قانونية وتخصيص الموارد اللازمة للقضاء على مشكلة سوء التغذية، وتعزيز الحوكمة العالمية وآليات التنسيق والشراكات لتحسين المشاركة والعمل عبر القطاعات وبين أصحاب المصلحة، وكذا العمليات السياساتية القائمة على الأدلة والمعلومات الدقيقة، عن حالات

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الخطة المتوسطة الأجل، برنامج العمل والميزانية للفترة 2016/2017، ص

2 - <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/>.

الأمن الغذائي والتغذية في العالم، وتعزيز الإجراءات ورسم خرائط الطريق وتحسين تقييم التأثيرات<sup>1</sup>، وقد ساعد الفاو في تحقيق هذه الأهداف حصولها على مبالغ كبيرة من الشركاء الفاعلين مقارنة باعتماداتها الصافية، والشكل رقم 1 يبين ذلك، حيث بلغ مجموع مساهمات شركاء المنظمة 184.030 دولار أمريكي، فيما لم يتعدى المبلغ المخصص من الميزانية الأساسية لتحقيق الهدف السابق مبلغ 82.128 دولار أمريكي.

### الشكل 1: نتائج أبواب الميزانية الخاصة بالهدف الأول

بآلاف الدولارات			
النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	مساهمات الشركاء	المجموع
1-1	50.129	102.205	152.334
2-1	14.654	25.628	40.281
3-1	12.704	56.197	68.901
4-1	4.642	0	4.642
المجموع	82.128	184.030	266.158

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الوثيقة C3/2017, P54

### الهدف الاستراتيجي الثاني: زيادة وتحسين توفير السلع والخدمات من الزراعة والغابات ومصايد الأسماك بطريقة مستدامة

تعمل الفاو كذلك على تحقيق الإنتاج الزراعي المستدام والسعي لزيادته، وإدارة الموارد الطبيعية، بالتنسيق بين القطاعات الزراعية في مجالات المحاصيل والثروة الحيوانية والغابات وتربية الأحياء المائية ومصايد الأسماك، وهذا من خلال التركيز على إدماج أبعاد الاستدامة الثلاثة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، ولهذا السبب، تدعم المنظمة البلدان لزيادة الإنتاجية من خلال:

- تحسين كفاءة استخدام الموارد. - صون الموارد الطبيعية وحمايتها وتعزيزها.

1- التقرير التجميعي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الصادر عن لجنتي البرامج والمالية، رقم، 121/3 PC و FC 166/6، المؤرخ في 27 مارس 2017، روما، ص 13.

- تحسين الإنصاف وإمكانية الحصول على الأصول الإنتاجية والاستهلاك المسؤول. - زيادة القدرة على مواجهة التغيرات المناخية. - تحسين الحوكمة.

ويستلزم ذلك ما يلي: ممارسات ونهج متكاملة لإدارة النظام الإيكولوجي وإصلاحه وابتكارات تزيد من إنتاج القطاع الزراعي وتحسنه بطريقة مستدامة، يعتمد عليها المنتجون والقائمون على إدارة الموارد الطبيعية.

- دعم التحليلات وأطر الحوكمة والآليات المشتركة بين المنظمات لتعزيز الحوكمة في البلدان الأعضاء من أجل التحول إلى نظم الإنتاج المستدامة في القطاع الزراعي.

- صكوك دولية وآليات حوكمة متصلة بها، موضوعة ومنفذة لتحسين وزيادة الإنتاج الزراعي على نحو مستدام.

- اتخاذ القرارات القائمة على الأدلة في تخطيط وإدارة القطاعات الزراعية والموارد الطبيعية من خلال الإحصاءات والرصد والتحليل.

والشكل رقم 2 يبين أهم الاعتمادات المرصودة لتحقيق هذا الهدف.

### الشكل 2: نتائج أبواب الميزانية الخاصة بالهدف الثاني

بآلاف الدولارات			
النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	مساهمات الشركاء	المجموع
1-2	77.280	239.323	316.603
2-2	28.640	76.403	105.043
3-2	39.938	64.288	104.225
4-2	51.094	78.959	130.053
المجموع	196.952	458.972	655.924

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الوثيقة C3/2017, P61

## الهدف الاستراتيجي الثالث: الحد من الفقر في الريف

كما تهدف المنظمة إلى الحد من الفقر في المناطق الريفية من خلال دعمها لحكومات الدول الفقيرة عن طريق التحول الريفي الشامل، بالتركيز على تلبية احتياجات النساء والشباب في هاته المناطق، وهذا بانتهاء خطة استراتيجية تهدف لزيادة الإنتاجية الزراعية، والاستثمار الجيد في المورد البشري من خلال خلق فرص عمل، وكذا العمل على التنوع الاقتصادي المتأتي من المنتجات الزراعية. ويستخدم برنامج المنظمة الاستراتيجي بشأن الحد من الفقر في الريف استراتيجيات ذات سياق محلي لدعم البلدان فيما يلي:

- تعزيز إمكانية وصول فقراء الريف إلى الموارد الإنتاجية والخدمات والمنظمات والأسواق من خلال العمل مع المنظمات الريفية، وتعزيز تنفيذ نُهج مناصرة للفقراء بالنسبة إلى سياسات وبرامج لتحسين الحصول على التكنولوجيات والابتكارات، وتوفير المشورة بشأن السياسات وتنمية القدرات لوضع استراتيجيات ترمي إلى تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية الريفية المستدامة والحد من الفقر.

- تعزيز فرص العمل اللائق من خلال دعم السياسات القائمة على الأدلة وتنمية القدرات ذات الصلة، مع التركيز بصورة خاصة على تعزيز التمكين الاقتصادي والاجتماعي للشباب والنساء في الريف، ودعم السياسات لتوسيع نطاق تطبيق معايير العمل الدولية ليشتمل المناطق الريفية، فالمرأة تمثل في المتوسط 43 % تقريبا من قوة العمل الزراعية في البلدان النامية<sup>1</sup>.

- تعزيز نظم الحماية الاجتماعية من خلال المشورة في مجال السياسات وتنمية القدرات ونظم المعلومات وصكوك المعرفة القائمة على الأدلة من أجل تحسين سبل كسب العيش في الريف وتعزيز قدرة فقراء الأرياف على إدارة المخاطر.

1- صحيفة الوقائع، المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2011، ص 2.

## الشكل 3: نتائج أبواب الميزانية الخاصة بالهدف الثالث

بآلاف الدولارات			
النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	مساهمات الشركاء	المجموع
1-3	28.551	62.249	90.800
2-3	16.355	23.974	40.329
3-3	10.382	4.215	14.597
4-3	10.919	0	10.919
المجموع	66.207	90.438	156.645

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الوثيقة C3/2017, P68

وعلى الرغم من إحراز الفاو تقدما في الحد من الفقر، وذلك برصد ميزانية لا بأس بها في سبيل تحقيق ذلك، وهو ما يبينه الشكل رقم 3، إلا أن أزيد من 900 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع<sup>1</sup>، ولا يزال عدم المساواة منتشرا.

**الهدف الاستراتيجي الرابع: التمكين من وجود نظم للزراعة والأغذية أكثر شمولا وكفاءة على كل من الصعيد المحلي والوطني والدولي.**

تؤثر النظم الزراعية والغذائية بصورة مباشرة على توافر المنتجات الغذائية والزراعية والقدرة على شرائها واستدامتها وتنوعها ونوعيتها وسلامتها في إطار الربط بين الإنتاج والاستهلاك، ومن شأن التطورات الطارئة على النظم الزراعية والغذائية أن تؤثر بشنكل كبير أيضا على شمولية عمليات التنمية الاقتصادية والتحول الهيكلي من خلال تأثيرها على مستويات دخل الأفراد المشاركين فيها وأوجه استخدامهم للمداخل، فضلا عن تأثيرها على أرباح الشركات المعنية ومن خلال التداعيات التي تخلفها على استخدام الموارد.

فبالرغم من أن التطورات الحاصلة في النظم الزراعية والغذائية الحديثة قادرة على تحقيق نتائج إيجابية، إلا أنها قد تفضي في الوقت نفسه إلى تحديات عدة لا بد من معالجتها

1- التقرير التجميعي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الصادر عن لجنتي البرامج والمالية، رقم، 121/3 PC و FC و 166/6، المؤرخ في 27 مارس 2017، روما، ص 20.

إذا ما كان لهذه التطورات أن تساهم بصورة كاملة في تحقيق الأهداف الوطنية والعالمية المطروحة في خطة عام 2030، وتتضمن هذه التحديات وجود معوقات أكبر أمام المشاركة في سلاسل القيمة الحديثة بالنسبة إلى فئات المجتمع التي تكون تقليدياً أقل قدرة على الوصول إلى خدمات التعليم والموارد ورأس المال، بما في ذلك الفقراء والمزارعين والصيادين والشباب والنساء.

وتبرز المعوقات كذلك على مستوى مشاركة المستهلكين الفقراء في الكثير من أسواق السلع الفرعية مما يحد من خياراتهم الغذائية ويساهم في اتباعهم نظاماً غذائياً غير صحية<sup>1</sup>.

#### الشكل 4: نتائج أبواب الميزانية الخاصة بالهدف الرابع

بآلاف الدولارات			
النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	مساهمات الشركاء	المجموع
1-4	38.676	40.162	78.838
2-4	29.490	76.379	105.869
3-4	15.035	22.280	37.315
4-4	22.199	0	22.199
المجموع	105.399	138.822	244.221

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الوثيقة C3/2017, P76

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2021/2018 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2019/2018، ص 76.

## الهدف الاستراتيجي الخامس: زيادة قدرة سبل كسب العيش على الصمود أمام التهديدات والأزمات

تعتبر القدرة على الصمود بالنسبة للمنظمة من الأهداف المشتركة بالنسبة لكافة أصحاب المصلحة في مناطق الأزمات والكوارث وهي تؤدي إلى سد الفجوة بين التدخلات الإنسانية قصيرة المدى والتدخلات التنموية طويلة المدى، ولا يمكن تحقيق القضاء على الجوع، وحفظ البيئة والتكيف مع تغير المناخ والتنمية الاقتصادية المستدامة بدون وجود سبل كسب عيش قادرة على الصمود، ونظرا لكون ثلاثة أرباع فقراء العالم من المزارعين، تعتقد المنظمة أنه على الجمعيات الإنسانية والإنمائية أن تجعل قدرة سبل كسب العيش على الصمود من ضمن أكبر الأولويات على جدول أعمالها في عمليات السياسة العالمية الخمسة الرئيسية - إطار سندي للحد من مخاطر الكوارث، واتفاقية باريس للمناخ ونهج صحة واحدة و إطار عمل لجنة الأمن الغذائي و خطة عمل من أجل الإنسانية في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لتحقيق أهداف التنمية المستدامة<sup>1</sup> 2030.

ففي حالة وجود مخاطر، تؤكد العديد من الدراسات أن الاستثمار في الحد من مخاطر الكوارث تكون تكلفته أكثر فاعلية بمقدار يتراوح بين 4 و 7 مرات، وهي من اللبنة القوية في عملية بناء القدرة على الصمود - عن الاعتماد على الاستجابة للطوارئ. ومع ذلك يتم إنفاق 0.4 في المائة من مساعدات التنمية الرسمية على الحد من مخاطر الكوارث.

### الشكل 5: نتائج أبواب الميزانية الخاصة بالهدف الخامس

بآلاف الدولارات			
النتيجة التنظيمية	الاعتمادات الصافية	مساهمات الشركاء	المجموع
1-5	15.237	19.986	35.223
2-5	12.701	41.335	54.036
3-5	18.011	178.255	196.265
4-5	8.188	415.183	423.370
المجموع	54.136	654.758	708.894

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، العمل الاستراتيجي لزيادة صمود سبل كسب العيش، لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 2017، ص 14.

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، الوثيقة C3/2017, P84

### المطلب الثاني: مجالات عمل منظمة الأغذية والزراعة:

شهد وضع أهداف التنمية التي يتعين تحقيقها ضمن إطار زمني معين إلى نقلة نوعية في مجال الأمن الغذائي والتنمية الزراعية ومكافحة الجوع<sup>1</sup>.

### الفرع الأول: الزراعة المستدامة ومكافحة الفيضانات والمجاعة والأمراض

#### أولاً- الزراعة المستدامة من خلال حماية النباتات:

في القرن العشرين، كانت العديد من المحاصيل الرئيسية التي هي نتاج التطور الطبيعي واختيار المزارعين والتربية الانتقائية في خطر شديد، وشملت التهديدات الخطيرة التلوث وتدهور الموارد وتدمير الموائل وإدخال تغييرات على النظم الإيكولوجية، وبعد سبع سنوات من المفاوضات، اعتمد مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة لعام 2001 المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة<sup>2</sup>، وهي معاهدة ملزمة قانوني<sup>3</sup>، والتي دعمت عمل المربين والمزارعين في كل مكان، وتشجع هذه المعاهدة الزراعة المستدامة من خلال التقاسم العادل للمواد الوراثية (بروتوكول ناغويا)<sup>4</sup> وفوائدها ما بين مربي النباتات والمزارعين ومؤسسات البحث العامة والخاصة، وتعتبر المعاهدة، التي دخلت حيز التنفيذ في عام

1- بيدرو جافالويز، 70 عاما على تأسيس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (1945-2015)، مكتب منظمة الأغذية والزراعة للاتصالات المؤسسية، روما، إيطاليا، 2015، ص 42.

2- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المعروفة بمعاهدة البذور الدولية، هي اتفاق دولي شامل ينسجم مع اتفاقية التنوع البيولوجي، الذي يهدف إلى ضمان الأمن الغذائي من خلال الحفظ والتبادل والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في العالم، تم توقيعها سنة 2001، ودخلت حيز النفاذ سنة 2004، وبأشر نظامها الرئيسي عمله في عام (2007 م) مع إنشاء نظام متعدد الأطراف للحصول على الموارد الوراثية وتقاسم منافعها، وفي جويلية 2017 كان لديها 144 طرفا متعاقدا، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي.

3- منظمة الأغذية والزراعة، الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، روما، إيطاليا، 2016، ص 30.

4 - Article 1. Objective: The Nagoya Protocol on Access to Genetic Resources and the Fair and Equitable Sharing of Benefits Arising from their Utilization to the Convention on Biological Diversity, It was adopted by the Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity at its tenth meeting on 29 October 2010 in Nagoya, Japan.

2004، ضرورة السماح باستمرار توافر الموارد الوراثية النباتية التي تحتاجها البلدان لإطعام شعوبها والأجيال القادمة.

وعلى الرغم من حالات الطوارئ الطبيعية والكوارث الأخرى التي حدثت في العقد الأول من الألفية الجديدة، إلا أن وضع الأهداف الإنمائية في ظل إطار زمني ضيق قد شهد تحولا في نموذج الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وأخيرا، تم إحراز بعض التقدم القابل للقياس نحو الحد بشكل جذري من عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية المزمن في جميع أنحاء العالم.

### ثانيا - مكافحة الفيضان والمجاعة والأمراض:

شهدت آسيا وأفريقيا حالات طوارئ طبيعية كبيرة منذ نهاية القرن، ففي عام 2010، ضربت باكستان أسوأ فيضانات في تاريخها وتم تدمير مخازن البذور وفقدت الملايين من رؤوس الماشية، واستجابت منظمة الأغذية والزراعة بتوزيع بذور القمح على نصف مليون أسرة زراعية في الوقت المناسب لموسم الزراعة، وحصلت 235000 أسرة إضافية على الأعلاف والأدوية والمأوى لحيواناتها.

وفي أفريقيا، عانت منطقتان من الصومال من المجاعة بسبب أسوأ موجة جفاف منذ 30 عاما، وفقد أكثر من 260 ألف شخص حياتهم وتعرض ملايين آخرون لخطر شديد، واستجابت منظمة الأغذية والزراعة والمجتمع الدولي بمبلغ قدره 120 مليون دولار أمريكي للمناطق المنكوبة بالجفاف في القرن الأفريقي.

وعلى مدار العقود، اكتسبت منظمة الأغذية والزراعة خبرة كبيرة في مجال أوبئة أنفلونزا الطيور وغيرها من حالات الطوارئ المرتبطة بصحة الحيوان وسلامة الأغذية، وبناء على ذلك، تعمل المنظمة على تقديم المساعدة في الوقت الحقيقي حول العالم، ففي عام 2006، كشفت المنظمة النقاب عن مركز إدارة الأزمات عالي التقنية لرصد تفشي الأمراض وإرسال خبراء إلى أي بقعة ساخنة في العالم خلال 48 ساعة.

## الفرع الثاني: الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة وحماية الأراضي

## أولاً- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة:

تواصل المنظمة عملها، بالإضافة إلى الاستجابة لحالات الطوارئ، من أجل تعزيز وضمان استدامة التنمية الزراعية، ومعالجة الاستدامة بطريقة شمولية<sup>1</sup>، في عالم تنفذ موارده الطبيعية وتصبح شحيحة بشكل متزايد، وفي الواقع، يعد دعم التنمية المستدامة وحماية البيئة من بين الأهداف الرئيسية للخطوط التوجيهية الطوعية لمنظمة الأغذية والزراعة بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وتدعو الخطوط التوجيهية، التي أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2012، إلى الالتزام من جانب القطاعين العام والخاص، وتتضمن توصيات بشأن كيفية حماية حقوق السكان المحليين في حالة الاستحواذ على الأراضي على نطاق واسع وكيفية درء الاستيلاء على الأراضي، وأطلقت منظمة الأغذية والزراعة حملة ضخمة لجمع التبرعات والدعوة لتوفير 20 مليون دولار أمريكي لتنفيذ الخطوط التوجيهية التي تهدف إلى مساعدة الحكومات على حماية حقوق الأفراد في امتلاك الأراضي أو الوصول إلى الغابات ومصائد الأسماك، وانضم عملاقا المشروبات الغازية بيبسي كولا وكوكاكولا إلى الحملة وقدمتا دعمهما الرسمي، وبالإضافة إلى التزامهما بإجراء مفاوضات عادلة وشرعية بشأن عمليات نقل الأراضي وعمليات الاستحواذ في البلدان النامية، تعهدت الشركتان بزيادة مشاركتهما في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتعهدتا بإجراء تقييمات اجتماعية وبيئية عبر سلاسل التوريد العالمية، وبالنسبة لشركة بيبسي كولا، بدأ العمل في البرازيل، أكبر بلد كمصدر للسكر، بينما عملت شركة كوكاكولا جنباً إلى جنب مع أوكسفام<sup>2</sup> في العديد من الدول الرئيسية التي توفر مصادر السكر، وفي عام 2014، أقرت لجنة الأمن الغذائي العالمي مبادئ الاستثمار المسؤول في نظم الزراعة والأغذية، والتي تستند إلى الخطوط التوجيهية الطوعية.

1- تقرير رقم: NERC/16/INF/8، منظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة الثالثة والثلاثون،

الزراعة في خطة التنمية المستدامة 2030، روما، إيطاليا، 2016، ص 4.

2- منظمة أوكسفام (OXFAM): اختصار للأحرف الأولى من عبارة لجنة أوكسفورد للتخفيف من وطأة المجاعة، وهي

اتحاد دولي للمنظمات الخيرية التي تركز على تخفيف حدة الفقر في العالم، تأسست عام 1942 علي يد مجموعة من

الناشطين الاجتماعيين، وأكاديميين أكسفورد.

**ثانياً - حماية الأراضي:**

جددت منظمة الأغذية والزراعة في العقد الماضي التزامها بتحسين صحة موارد التربة المحدودة في العالم ووقف تدهور الأراضي، وفي الواقع، لا تزال 33 في المائة من التربة على مستوى العالم متدهورة بدرجة متوسطة إلى كبيرة بسبب التعرية أو استنزاف العناصر المغذية أو التحمض أو التملح أو الرص أو التلوث الكيميائي، وإدراكاً منها لضرورة اتخاذ إجراءات عاجلة لتحسين الوضع، اعتمدت الشراكة العالمية<sup>1</sup>، من أجل التربة سلسلة من خطط العمل في عام 2014 لحماية موارد التربة التي تدعم الإنتاج الزراعي في العالم، ولزيادة الوعي العام، أعلنت الأمم المتحدة يوم 5 ديسمبر يوم التربة العالمي وجعلت 2015 السنة الدولية للتربة.

**الفرع الثالث: توسيع دائرة تحالفات المنظمة وإنجازاتها في مكافحة سوء التغذية****أولاً - توسيع دائرة التحالفات:**

عززت منظمة الأغذية والزراعة من شبكة شركائها لتحسين الأمن الغذائي وقدرة المجتمعات الضعيفة في جميع أنحاء العالم على الصمود، وفي عام 2013، على سبيل المثال، وقعت منظمة الأغذية والزراعة اتفاقية شراكة جديدة مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، وهي أكبر شبكة إنسانية في العالم، وبموجب هذا الاتفاق، ستقدم منظمة الأغذية والزراعة التوجيه التقني لهذه الشبكة التي تضم 13 مليون متطوع، بهدف الوصول إلى حوالي 150 مليون شخص ومساعدة الأسر الفقيرة على مواجهة التهديدات والكوارث التي تؤثر على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الأسمدة وإدارتها على نحو مستدام لزيادة سلامة الأغذية والاستخدام الآمن للأسمدة، روما، إيطاليا، 2019، ص 52.

وبهدف توجيه أجندة التغذية العالمية الجديدة، اشتركت منظمة الأغذية والزراعة مع منظمة الصحة العالمية في عام 2014 في تنظيم أول حدث عالمي مهم حول التغذية في 20 عامًا، وعقد المؤتمر الدولي الثاني للتغذية<sup>1</sup> في مقر المنظمة في روما في نوفمبر 2014 وانتهى الحدث باعتماد 172 حكومة التزام سياسي عام، ألا وهو إعلان روما عن التغذية، وإطار عمل داعم للعمل الملموس، ويكرس الإعلان حق كل شخص في الحصول على طعام آمن وكاف ومغذٍ<sup>2</sup>، ويلزم الحكومات بمنع سوء التغذية بجميع أشكاله، كما يقر إطار العمل ذي الصلة بأن الحكومات منوطة بالدور والمسؤولية الرئيسيين في معالجة القضايا والتحديات المرتبطة بالتغذية.

### ثانياً - الإنجاز المتميز لمنظمة الأغذية والزراعة في مكافحة سوء التغذية:

حددت قمة الألفية للأمم المتحدة<sup>3</sup> في عام 2000 سلسلة من الأهداف المحددة زمنياً بموعد نهائي في عام 2015، والمعروفة باسم الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs)، ومنذ ذلك الحين، تم إحراز تقدم حقيقي في خفض عدد الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية المزمن في أفقر مناطق العالم، وفي عام 2013، أثبتت المنظمة على جهود 38 دولة لتخفيضها نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف، وتم الاعتراف بجهود ثمانية عشر دولة من هذه البلدان في إطار هذا الهدف وفي إطار الهدف الصارم الذي حدده مؤتمر القمة العالمية للأغذية عام 1996، والذي يتمثل في خفض العدد المطلق لمن يعانون من نقص التغذية إلى النصف، وبعد مرور عام، أي في عام 2014، كرمت منظمة الأغذية والزراعة إنجازات 13 دولة لتقدمها المتميز في مكافحة الجوع، وهو إنجاز شمل بلوغ

1- المؤتمر الدولي الثاني المعني بالتغذية (ICN2): هو اجتماع حكومي دولي رفيع المستوى يركز الاهتمام العالمي على معالجة سوء التغذية في جميع أشكالها، حضر المؤتمر أكثر من 2200 مشارك، بما في ذلك ممثلين عن أكثر من 170 حكومة و150 ممثل عن المجتمع المدني وما يقرب من 100 من المجتمع التجاري، وتمت المصادقة على وثيقتين رئيسيتين للنتائج وهما إعلان روما بشأن التغذية وإطار العمل.

2- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2018، مسارات الغابات نحو تحقيق التنمية المستدامة، روما، إيطاليا، 2018، ص 15.

3- عبد اللطيف مصطفي، عبد الرحمان بن سانية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014، ص 28.

الأهداف الإنمائية للألفية قبل الموعد النهائي في عام 2015، وفي 7 جوان 2015، أثنت منظمة الأغذية والزراعة على جهود 14 دولة أخرى في تحقيق هدف خفض نسبة الأشخاص الذين يعانون من الجوع إلى النصف بحلول عام 2015، وفي بداية عام 2015، أطلقت فينتام تحدي القضاء على الجوع للقضاء على الجوع في فينتام بحلول عام 2015 بتشجيع من نجاح البلدان الأخرى.

ويطمح مؤسسو منظمة الأغذية والزراعة لتحقيق "عالم خال من الخوف العوز"<sup>1</sup>، فمهما كان هذا الهدف طموحاً أو قابلاً للتحقيق، أصبح من الواضح أنه لا يزال هناك الكثير مما يجب القيام به، ويحتاج إنتاج الغذاء إلى النمو ويجب تقليص هدر الغذاء من أجل إطعام عدد السكان المتوقع البالغ 9.7 مليار نسمة في عام 2050، وعلى حد تعبير خوسيه غرازيانو دا سيلفا، المدير العام الحالي لمنظمة الأغذية والزراعة: "الالتزام السياسي على أعلى مستوى أمر ضروري لإحراز تقدم نحو الأمن الغذائي"<sup>2</sup>، ولدينا الفرصة للقضاء على الجوع في حياتنا، وهذا هو أعظم إرث يمكن أن نتركه للأجيال القادمة"، وفي 25 سبتمبر/أيلول 2015، اعتمدت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة (SDGs)، وهي مجموعة من 17 هدفاً طموحاً مع 169 هدفاً فرعياً من المتوقع أن توجه أعمال الحكومات والوكالات الدولية والمجتمع المدني والمؤسسات الأخرى على مدار الخمسة عشر عاماً المقبلة (2016-2030)، وحددت أهداف التنمية المستدامة أهدافاً فرعية محددة للبلدان المتقدمة والنامية للوفاء بها في إطار زمني محدد، مع رصد الإنجازات بشكل دوري لقياس التقدم المحرز وضمان عدم إهمال أحد.

1- شفيق السامرائي، حقوق الإنسان في المواثيق والاتفاقيات الدولية، دار المعتر للنشر والتوزيع، الأردن، ص 23.

2 - M. Ashley, Yarlini Balarajan, Chloe Cheng and Michael R. Reich , Measuring Political Commitment and Opportunities to Advance Food and Nutrition Security: A rapid assessment approach, UNICEF nutrition working paper, New York: UNICEF and MDG Fund, August 2013, p3.

## المبحث الثاني: نماذج من شركات منظمة الأغذية والزراعة

في عام 2013، تبنت الفاو سياسة باب مفتوح من أجل تعزيز العلاقات مع المجتمع المدني<sup>1</sup>، والقطاع الخاص<sup>2</sup>، والمنظمات الأكاديمية والهيئات البحثية ووسائل الإعلام والتعاونيات، ومن خلال توحيد الجهود، يمكن أن تساهم المنظمة وشركاؤها البالغ عددهم أكثر من 150 شخصًا بشكل أكثر فاعلية في القضاء على الجوع والفقر المزمنين وتحسين فرص الحصول على الغذاء، تشرح مارسيليا فياريال، مديرة شعبة الشراكات في الفاو، الأمر بإيجاز شديد فنقول: "لقد أدركت المنظمة أنه للقضاء على الجوع وجميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك السمنة، يتعين المضي خطوة أخرى إلى الأمام، ويجب عليها الانفتاح على العالم والبدء في توحيد الجهود مع كل من يشارك في كفاحنا"، ولهذا الغرض، تشجع المنظمة الاستثمار المناسب في الزراعة والمناطق الريفية، وأنشأت آليات لتحديد الفرص الممكنة للمشاركة مع الكيانات غير الحكومية، وتماشيا مع دعوة أجندة عام 2030 إلى عدم إهمال أحد، تقود المنظمة مساهمة الابتكار في زيادة مرونة نظام الأغذية والزراعة بأكمله<sup>3</sup>، مع مراعاة خبرة مختلف أصحاب المصلحة، بما في ذلك القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمزارعون، والجامعات والبرلمانيون.

ويعد الالتزام السياسي والتحالفات الرئيسية مع أصحاب المصلحة الرئيسيين أمرا بالغ الأهمية لمواجهة تحدي القضاء على الجوع، وتقع الشراكات مع المنظمات غير الحكومية ومنظمات المنتجين والتعاونيات والبرلمانات والقطاع الخاص في صلب مهمة المنظمة بشأن المساعدة في بناء توافق في الآراء من أجل عالم متحرر من الجوع، وفيما يلي مجالات التعاون الخاصة بمنظمة الأغذية والزراعة.

1 -Nora McKeon, The United Nations and Civil Society: Legitimizing Global Governance Whose Voice, London, 2013, p42.

2 -Food and Agriculture Organization, The FAO Strategy for Partnerships with the Private Sector, Rome, Italy, 2013, p3.

3- فاطمة بكدي، رايح حمدي، الأمن الغذائي والتنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016، ص 101.

- 1- الجامعات والمؤسسات البحثية.
- 2- منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية.
- 3- التحالفات البرلمانية.
- 4- القطاع الخاص وشركاء الموارد.
- 5- التعاون بين الجنوب والجنوب.

## المطلب الأول: الجامعات والمؤسسات البحثية، منظمات المجتمع المدني، التحالفات البرلمانية

### الفرع الأول - الجامعات والمؤسسات البحثية:

تتعاون الفاو مع أكثر من 60 مؤسسة معتمدة من جميع أنحاء العالم من أجل تطوير مشاريع مشتركة وإعداد كتيبات تقنية وتدريب دورات مستوحاة من المنظمة ومن الأمثلة على ذلك: تجمع جامعات أغريناتورا، وجامعة تكساس أي آند إم، ومنتدى الجامعات الإقليمية لبناء القدرات في مجال الزراعة (RUFORUM)، وجامعة روما تري، وجامعة فاغنغن.

وتعزز الجامعات والمؤسسات البحثية التفكير النقدي وتنتج المعارف والابتكارات، التي تعتبر ضرورية في محاربة الجوع وانعدام الأمن الغذائي، ومن خلال التحالفات مع أكثر من 60 مؤسسة أكاديمية، تسعى المنظمة إلى سد الفجوة بين البحث والابتكار والتنفيذ، ويمكن تطبيق المعارف والأفكار الناتجة عن هذه الشراكات على قضايا مثل الإنتاج الزراعي المستدام، والأمن الغذائي والتغذية، وفائد الأغذية والمهدر منها، والحد من الفقر في الريف.

### أغريناتورا:

عقدت الفاو شراكة مع وأغريناتورا **Agriatura** التشيكية، وهو اتحاد مكون من 31 جامعة ومركز بحوث أوروبية - لتسريع الابتكار الزراعي وتعزيز التعاون بين الجامعات ومراكز البحوث في جميع أنحاء أوروبا وفي البلدان النامية، ومن خلال مشروع تموله المفوضية الأوروبية، تسعى الشراكة إلى تشجيع الابتكار الزراعي بين صغار المزارعين<sup>1</sup> في

1- تقرير رقم: NERC/20/INF/8، منظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة الخامسة والثلاثون، الابتكار في الزراعة والنظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مسقط، عمان، 2020، ص3.

بعض البلدان في آسيا (بنغلاديش ولاوس) وأفريقيا (أنغولا وبوركينا فاسو وإثيوبيا وروندا) وأمريكا اللاتينية (غواتيمالا وهندوراس).

### جامعة تكساس إيه آند إم:

يمكن أن تتسبب حالات الجفاف، في القرن الأفريقي، في تلف المحاصيل والثروة الحيوانية<sup>1</sup> المستدامة، مما يؤثر على موارد التغذية وسبل المعيشة، والفئة الأكثر عرضة للخطر هم صغار الرعاة في الأراضي القاحلة وشبه القاحلة، حيث يمكن أن تمثل تربية الماشية ما يصل إلى 90 في المائة من دخل العمل والدخل العائلي. وسعيًا لدعم الناس في مواجهة تحديات الصدمات المناخية، تعمل الفاو ضمن شراكة لتوفير أدوات أفضل لرصد وتقييم كلٍ من الاتجاهات القصيرة والطويلة الأجل التي تؤثر على الأمن الغذائي في أفريقيا. وفي عام 2017، قامت الفاو وجامعة تكساس إيه آند إم Texas A&M الأمريكية، بتجربة أداة دعم قائمة على الإنترنت، وهي مؤشر حالة الأعلاف، كجزء من نظام الإنذار المبكر للتنبؤ بوضع الثروة الحيوانية. ومن خلال استخدام منهجية للتنبؤ الإحصائي مقترنة ببيانات المناخ شبه الآنية والتاريخية، فإن النظام قادر على إنتاج ظروف الأعلاف المتوقعة لمدة تصل إلى ستة أشهر مقدمًا من خلال محاكاة ما تفضله أنواع الماشية من الأعلاف في بيئة تنافسية.

### منتدى الجامعات الإقليمية لبناء القدرات في مجال الزراعة:

منذ عام 2017، دخلت الفاو في شراكة مع منتدى الجامعات الإقليمية لبناء القدرات في مجال الزراعة (RUFORUM) بأوغندا، وهو اتحاد يضم 106 جامعات عبر 36 دولة في أفريقيا، لتطوير القدرات التي من شأنها تحسين الأمن الغذائي، ودعم الزراعة المستدامة والمساعدة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة، وبدعم من الفاو، نفذ المنتدى برنامجًا لجائزة الإلحاق بالحقول المجتمعية (CFAPA) لتعزيز دعم الشباب لأهداف التنمية المستدامة، وخاصةً الهدف 2 من أهداف التنمية المستدامة، وهو القضاء على الجوع

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية 2018، تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، إيطاليا، 2018، ص 37.

وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتشجيع الزراعة المستدامة<sup>1</sup>، والتي تعتبر مسائل محورية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030<sup>2</sup>.

وتم تصميم برنامج جائزة الإلحاق بالحقول المجتمعية كموضع لطلاب الدراسات العليا في المجتمع الريفي، مما يتيح للطلاب الفرصة لتطبيق نتائج أبحاثهم وتوسيع نطاقها ونشرها بطريقة تساهم في زيادة استدامة الزراعة صغيرة النطاق وتعزيز قدرتها على الصمود، وتحسين سبل المعيشة والحد من الفقر في الريف، ويهدف البرنامج إلى إتاحة الفرصة للطلاب لربط العمل الأكاديمي بتجربة المجتمع الريفي، والمشاركة في تبادل المعارف مع المزارعين المحليين، وتطوير المهارات العملية وإجراء البحوث الأساسية والتطبيقية<sup>3</sup> في المشاريع الحقلية الزراعية المتعلقة بالتنمية.

### جامعة روما تري:

وقعت الفاو اتفاق شراكة مع جامعة روما تري Roma Tre الإيطالية، في عام 2016، وتهدف الشراكة عمومًا إلى تعزيز برامج الدراسات العليا وزيادة الوعي بشأن القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والزراعة، وخلال السنوات القليلة الماضية، قدمت المنظمة سلسلة من المحاضرات للطلاب في برنامج ماجستير التنمية البشرية والأمن الغذائي بهدف تبادل المعارف والخبرات في مجال الأمن الغذائي والتغذية والنوع الاجتماعي وأهداف التنمية المستدامة وتعزيز الوعي بعمل المنظمة في هذه المجالات، ولقد تعاون كلا الشريكين في البحوث ووضع المنهجيات والممارسات الجيدة المتعلقة بالتعاونيات ومنظمات المنتجين على وجه الخصوص، بهدف دراسة دورهم ومساهماتهم في الحد من الفقر في الريف. وفي عام 2018، وثقت الفاو وجامعة روما تري استراتيجيات ناجحة بشأن إشراك المزارعين الفقراء في التعاونيات ومنظمات المنتجين.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، روما، إيطاليا، 2017، ص 14.

2- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/71/283، الدورة 71، التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، نيويورك، 2016، و. م. أ، ص 3.

3- محمد صادق إسماعيل، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط 1، القاهرة، 2014، ص 82.

## جامعة فاغنغن للدراسات الجامعية والبحوث:

تعاونت الفاو وجامعة فاغنغن<sup>1</sup> Wageningen للدراسات الجامعية والبحوث بهولندا، منذ عقود في محاربة الجوع، ومع ذلك، اعترافا من الجانبين بأن التعاون الرسمي يمكن أن يوفر إطارا ملموسا للتنفيذ الأكثر فعالية، دخلت الفاو وفاغنغن في شراكة في عام 2008 بهدف تعزيز الابتكارات والنهج الجديدة لتعزيز الأمن الغذائي والنظم الغذائية المستدامة ومن خلال الإجراءات المنسقة والتكاملية، تُيسر الشراكة النهج الشاملة لمواجهة انعدام الأمن الغذائي وتتطور باستمرار لمواجهة التحديات الآتية، بما في ذلك تغير المناخ، وتناقص الموارد الطبيعية، والهجرة القسرية، والتضرر، والسمنة ونقص التغذية.

## ثانيا - منظمات المجتمع المدني والمزارعين والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات:

تلعب منظمات المجتمع المدني دورا مهما في مكافحة الجوع نظرا لخبرتها الفنية وتمثيلها للجياع والفقراء وتواجدها المتزايد في هذا المجال، وأقامت الفاو شراكات مع 32 منظمة من منظمات المجتمع المدني و7 تعاونيات، بما في ذلك لا فيا كامبيسينا، والمستهلكون الدوليون، و رابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن، وحركة سلوفود.

كما تلعب منظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا في الأمن الغذائي والحد من الفقر، فقد تمكنت تلك المنظمات، في السنوات الأخيرة، من خلق مساحة للحوار مع الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة الآخرين على الصعيدين الإقليمي والعالمي، مما ساهم في وضع السياسات وإجراء المناقشات التنظيمية ذات الصلة، ومن خلال الشراكات مع منظمات المجتمع المدني، تهدف الفاو إلى تعزيز الروابط مع الحركات الاجتماعية، والمنظمات القائمة على الأعضاء والمنظمات غير الحكومية التي تشترك في هدف القضاء على الجوع وسوء التغذية وانعدام الأمن الغذائي، وتتيح هذه الشراكات لمنظمات المجتمع المدني تبادل

1- جامعة فاغنغن: هي جامعة عامة تقع في هولندا، وتتألف من جامعة فاغنغن ومعاهد البحوث الزراعية السابقة التابعة لوزارة الزراعة الهولندية، حيث تعتبر الجامعة ذات مستوى عالمي في مجال علوم الحياة والعلوم الزراعية والبيئية، وجامعة Wageningen & Research عبارة عن تعاون بين جامعة Wageningen ومؤسسة أبحاث Wageningen، تتمثل رسالتها في استكشاف إمكانات الطبيعة لتحسين نوعية الحياة.

المهارات والمعارف التقليدية في مختلف المجالات، مع المساعدة في زيادة الوعي بأهمية محاربة الجوع من خلال تشجيع ونشر المعرفة الفنية للفاو من خلال شبكاتها الواسعة.

كما تشارك التعاونيات الغذائية والزراعية بصفقتها منظمات مستقلة يقودها الأعضاء، وتمثل نموذج أعمال فريد له ضمير اجتماعي، باعتمادها على مبادئ عدم التمييز، ومساعدتها في تمكين أعضائها، حيث تقدم مجموعة من الخدمات، بما في ذلك فرص السوق، وتعد التعاونيات أيضاً وسائل مهمة للحد من الفقر وخلق الوظائف لأنها تسهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وفي نهاية المطاف تسهم في الأمن الغذائي.

### 1- إسهامات المجتمع المدني مع الفاو:

يتكون المجتمع المدني من مواطنين وأشخاص من مناطق مختلفة في العالم منظمين ضمن تجمعات وروابط وجماعات من أجل إسماع صوتهم للآخرين، وتعمل المنظمة لزيادة وتقوية شراكاتها مع منظمات المجتمع المدني (CSOs) في محاربة الجوع والفقر، إلا أن المجتمع المدني في الواقع وفي أغلب الأحيان غير موحد إلى درجة كافية<sup>1</sup>.

وتدرك المنظمة أن منظمات المجتمع المدني تنهض بدور حاسم في محاربة الجوع، نظراً لما تتمتع به من خبرة فنية ولقربها من الجياع والفقراء وتمثيلها لهم، بالإضافة إلى حضورها المتزايد في الميدان، كما تعوّل المنظمة كثيراً على ما تملكه هذه المنظمات من معرفة وقدرة في مجموعة عريضة من المسائل التي تتصل بالأمن الغذائي.

ولذلك تعمل المنظمة من أجل تعزيز علاقاتها مع منظمات المجتمع المدني على الصعيد العالمي والأصعدة الإقليمية والقطرية، من حيث جودة هذه العلاقات وعددها وتأثيرها، ولتلك الاعتبارات سعى المجتمع الدولي إلى وضع استراتيجيات تنموية مستقبلية مبنية على البيئة المستدامة بجميع أبعادها<sup>2</sup>.

1- سانام ناراجي، جودي البشر، المجتمع المدني

<https://www.internationalalert.org/sites/default/files/library/TKCivilSocietyArabic.pdf>

2- لطرش علي، مدى تجسيد الشراكة البيئية بين التشريعين الوطني والدولي بتفعيل حقي الإعلام والاطلاع، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 15، جامعة وهران 2014، ص 2.

## 2-منافع شراكة المجتمع المدني مع الفاو:

تؤدي جمعيات المجتمع المدني دوراً حاسماً في تحقيق الأمن الغذائي وتقليص حجم الفقر، كما واصلت في إثبات أهميتها في التنمية وإنجاز المشاريع على كل المستويات، وخلال السنوات الأخيرة عملت منظمات المجتمع المدني على خلق فضاء للحوار مع الدول الأعضاء وباقي الأطراف المعنية على المستويين الإقليمي والعالمي، فقدرات وحجم المعرفة اللذان تملكهما يساهمان في خلق سياسات وحوارات تنظيمية على حد سواء<sup>1</sup>، ومن خلال تقوية أواصر التعاون والشراكات مع المجتمع المدني، تعمل المنظمة على:

- تعزيز الشرعية والشفافية والعدالة في عمليات رسم السياسات وصنع القرارات، بما يكفل وضع مصالح شرائح المجتمع كافة في الاعتبار والحصول على دعمها.
- إفساح المجال أمام أصحاب المصلحة، وبوجه خاص فقراء العالم، لإسماع صوتهم وضمان أخذ وجهات نظرهم وآرائهم في الحسبان.
- زيادة فعالية مشروعات المنظمة وبرامجها الميدانية من خلال البناء على خبرة منظمات المجتمع المدني في مجالات النهج التشاركية، والتخفيف من آثار الفقر، والزراعة المستدامة وذلك إلى جانب قدرتها على العمل بصورة سريعة ومرنة لاستهداف الجماعات الأكثر تعرّضاً للعواقب الممكنة.
- بناء الدعم الجماهيري والإرادة السياسية اللازمين لتحقيق أهداف الأمن الغذائي.
- وبوسع المنظمة أن تقدم لمنظمات المجتمع المدني:
- الدعم التقني والمؤسسي في توسعة نطاق تطبيق نهجها الناجحة التي تفيد الفقراء.
- الوصول إلى المعلومات وإلى هيئات صنع القرارات داخل الحكومات وخارجها.
- التأثير الأقوى على قطاعات السياسات العامة وتقديم الخدمات ومؤسسات التمويل وتنمية الموارد البشرية.
- تحسين تعبئة الموارد لغايات تحقيق الأمن الغذائي.

1 - Pedro Javaloyes, FAO 70th Anniversary, UN, 2015, p235.

وتؤمن المنظمة بضرورة الإصغاء إلى آراء منظمات المجتمع المدني وأخذ اقتراحاتها في الاعتبار. ويفسر ذلك سعي المنظمة وحرصها على بناء الحوار مع هذه المنظمات وزيادة شراكاتها معها.

### لافيا كامبيسينا:

تعد لافيا كامبيسينا **La Via Campesina** واحدة من أكبر الحركات الاجتماعية الدولية<sup>1</sup>، وتجمع أكثر من 200 مليون من صغار المزارعين والمنتجين، والمزارعين من غير الملاك، والنساء، والشباب، والسكان الأصليين، والمهاجرين، والعمال الزراعيين من 164 منظمة في 79 دولة حول العالم. وتدافع الشبكة، وهي حركة ذاتية ومستقلة، عن الزراعة المستدامة على نطاق صغير كوسيلة لتعزيز العدالة الاجتماعية والكرامة وبناء مجتمعات متحررة من الجوع وسوء التغذية.

وفي عام 2013، قامت الفاو وحركة لافيا كامبيسينا بإضفاء الطابع الرسمي على إطار مؤسسي للشراكة بين المنظمين ومقترحات محددة للتعاون في المجالات ذات الاهتمام المشترك. ويمثل الاتفاق علامة فارقة في الشراكة بين الفاو ومنظمات المجتمع المدني. وتدعم الفاو المشاركة الفعالة لحركة لافيا كامبيسينا في العمليات السياسية على مختلف المستويات وتشجع الحوار الرامي إلى تصميم مبادرات ومشاريع وتدخلات طوارئ محلية مستدامة، وتعتمد الشراكة على تبادل المعرفة والحوار وتطوير السياسات والتعاون في الأنشطة المعيارية. كما تتناول مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك تلك المتعلقة بالأراضي والبذور والممارسات الإيكولوجية الزراعية لصغار المزارعين.

### لجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية:

في عام 2014، اتفقت منظمة الأغذية والزراعة ولجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية على تكثيف التعاون بينهما بشأن مساعدة ملايين منتجي الأغذية، بمن فيهم النساء، على أن يكون لهم صوت أوضح في المناقشات حول القضايا المتعلقة بالأمن

1- عباس غالي الحديشي، السيادة الغذائية، نحو نظام غذائي عالمي جديد، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات 2018/2019، الجزء الأول، جامعة بغداد، العراق، 2019، ص 577.

الغذائي والتغذية، وتعد لجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية منصة عالمية لمنتجات الأغذية على نطاق صغير ورابطات العمال الريفيين وسكان الريف والمنظمات الأهلية والحركات الاجتماعية التي تضم أكثر من 800 منظمة و300 مليون منتج صغير للأغذية. ومن بين مجالات العمل ذات الأولوية المحددة في الاتفاقية تشجيع تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية للفاو بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني على الصعيد الوطني والقاعدي؛ تنفيذ سياسة الفاو بشأن الشعوب الأصلية والقبلية؛ وتأمين الموافقة على الخطوط التوجيهية لكفالة استدامة مصايد الأسماك الصغيرة الحجم، والتي تقوم بوضعها لجنة مصايد الأسماك في المنظمة وتنفيذها.

**رابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن:**

تساعد شراكة الفاو الاستراتيجية مع رابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن<sup>1</sup>، في الهند على تحسين الجهود المبذولة لتمكين سكان الريف، لا سيما النساء، اللاتي يعتبرن مفتاح القضاء على الفقر والجوع وتعزيز النظم الغذائية المغذية والصحية، وتحظى هذه الشراكة بالدعم من الأهداف المشتركة المتمثلة في الحد من الفقر في الريف وكفالة تحقيق الأمن الغذائي، مع الاعتراف بأن ارتفاع مستويات الفقر، خاصة في المناطق الريفية، ينبع من العديد من العوامل، بما فيها محدودية الفرص المدرة للدخل، وعدم كفاية خيارات سبل العيش وعدم المشاركة في عمليات صنع القرار. وتعتقد كل من الفاو ورابطة النساء اللاتي يعملن لحسابهن أن توفير الأدلة والخبرات والمعارف حول إدماج النساء والشباب في الاقتصاد الريفي يعد وسيلة حيوية لكفالة الأمن الغذائي والتغذية المستدامين ولإثراء الحوار بشأن السياسات بالمعلومات.

### المنظمة العالمية للمستهلكين:

في عام 2017، عقدت الفاو شراكة مع المنظمة العالمية للمستهلكين التي مقرها لندن، والتي تعمل على ضمان الاعتراف بآراء المستهلكين واحتياجاتهم ووجهات نظرهم في مناقشات السياسات، وتأسست المنظمة العالمية للمستهلكين في عام 1960 وهي تمثل أكثر

1 - UNESCO, EFA Global Monitoring Report, Youth and Skills (Putting Education to Work), 2012, p 265.

من 250 مجموعة معنية بحقوق المستهلك في 120 دولة، ويدرك كلا الشريكين أن المستهلكين في جميع أنحاء العالم يمكن أن يكونوا قوة قوية من أجل التغيير نحو وضع سياسات متضافرة ومنتسقة لتطوير نظم وأنماط غذائية مستدامة والحفاظ على كوكب الأرض في الوقت نفسه<sup>1</sup>.

وتهدف الشراكة إلى تعزيز وصول المنظمة العالمية للمستهلكين إلى مخزون المعارف والمعلومات لدى الفاو، مع إتاحة الفرصة للفاو للعمل بشكل أوثق مع شبكة المنظمات الأعضاء في المنظمة العالمية للمستهلكين التي تتواصل مع المستهلكين وتناصرهم، وسيساعد ذلك على تعزيز حماية المستهلك من المخاطر الموجودة في الأغذية، من خلال تعزيز الوعي بين المستهلكين بشأن التعامل الآمن مع الأغذية، ومعايير تصنيع الأغذية على طول سلسلة القيمة، والعادات الغذائية الصحية والنظم الغذائية المستدامة، وتتعاون الفاو والمنظمة العالمية للمستهلكين بالفعل بنجاح في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتدعوان إلى السياسات العامة لتحسين الحصول على الأغذية الصحية وتدعمان تطويرها كما تدعوان إلى تحسين المعلومات الخاصة بالتغذية وتدعمان ذلك.

### كولديريتي:

في عام 2018، تعاونت الفاو مع منظمة المزارعين الرئيسية في إيطاليا " كولديريتي " (Coldiretti Confederazione Nazionale Coltivatori Diretti) (الاتحاد الوطني للمزارعين المباشرين) بهدف تحقيق القضاء على الجوع وتعزيز النظم الغذائية الصحية للجميع، وتأسس كولديريتي في عام 1944، ويضم أكثر من 1.6 مليون عضو، وهو عضو في المنظمة العالمية للمزارعين، التي تعمل معها الفاو عن كثب.

وبموجب الاتفاقية، ستعمل الفاو وكولديريتي على تشجيع تبادل المعارف والممارسات الجيدة بشأن الزراعة المستدامة، واستخدام الموارد الطبيعية، وتنظيم سلسلة القيمة الغذائية، والابتكار من أجل استدامة قطاع الأغذية الزراعية، وإشراك المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والمزارعين الأسريين في عمليات صنع السياسات التي تؤثر عليهم، وتمهد الشراكة

1- اللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة UNSCN، الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيّدة، نيويورك، و. م. أ، 2017، ص 5.

الطريق لاتخاذ إجراءات مشتركة لتعزيز الزراعة المستدامة، بما في ذلك الزراعة العضوية كنظام إنتاجي شامل وصديق للبيئة<sup>1</sup>، والبيانات الجغرافية، والتنوع البيولوجي، والحد من فاقد الأغذية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره.

### حركة سلفود الإيطالية:

في سياق السنوات الدولية للكينوا **Quinoa** ببوليفيا<sup>2</sup>، في عام 2013، وللزراعة الأسرية، في عام 2014، تضافرت جهود الفاو وحركة سلفود **Slow Food** التي أسسها كارلو بيرتيني<sup>3</sup>، من أجل زيادة الوعي العالمي بالدور المهم للكينوا<sup>4</sup>، والزراعة الأسرية في الإنتاج الغذائي والقضاء على الفقر بشكل مستدام، ويهدف التعاون بين الطرفين إلى تحسين مستوى معيشة السكان الذين يعيشون في المناطق الريفية وكفالة نظم غذائية وزراعية أكثر شمولاً على المستويات المحلية والوطنية والدولية.

وهناك تعاون مستمر بين المنظمتين في العديد من البلدان، وفي بوليفيا (دولة-المتعددة القوميات) ساعدت حركة سلفود<sup>5</sup>، بالتعاون مع مؤسسة فونداسيون باسوس<sup>6</sup>، **Fundación Pasos**، وهي إحدى رابطات المزارعين، على تطوير عملية منح شهادات تشاركية وتحسين التدريب على إنتاج القطيفة السوداء (الزراعة والإدارة والتحويل والتخزين)

1- غردي محمد، الزراعة العضوية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 10، العدد 13، جامعة البليدة، 2015، ص 6.

2 - FAO, Quinoa: An ancient crop to contribute to world food security, Regional Office for Latin America and the Caribbean, Santiago, Chile, 2011, p 4.

3- جين غودول، حصاد من أجل الأمل: الدليل إلى غذاء واع، ترجمة هلا الخطيب، دار العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008، ص 361.

4 - OUAOUII Soffiane Abderrahim, Contribution à l'étude phénologique et caractérisation phytochimique pour une évaluation des activités biologiques du Chénopodium **quinoa** wild dans les régions semi arides, thèse de doctorat, Sciences de l'environnement, Université Djillali Liabes de SBA, Algérie, 2019, p4.

5- جمعية دولية مفتوحة العضوية، أسسها كارلو بيرتيني في إيطاليا سنة 1986، تروج لتقافة الطعام والمشروبات، كم تدافع أيضاً على التنوع الحيوي الغذائي والزراعي في العالم.

6- مؤسسة PASOS هي منظمة تنمية غير حكومية، تعمل منذ عام 2000 في قسم شوكيساكا Chuquisaca، إحدى إدارات بوليفيا، للترويج لتنفيذ مقترحات شاملة ومستدامة وشاملة.

وتطوير المنتجات والتسويق، وفي كوبا، تم وضع خرائط وإجراء تحليل للمنتجات التي يمكن إدراجها في مبادرة منتجات شراكة الجبال في جبال إسكامبراي.

وفي جورجيا، تقوم الفاو وحركة سلوفود بجرد للمنتجات التقليدية ومسح لإمكانيات المؤشرات الجغرافية في البلاد، بالتعاون مع الشريك المحلي أوريجن جورجيا، وتقييم الثغرات التي يتعين معالجتها في نظام إنتاج وتسويق الجبن تينيلي.

### الآلية الدولية للمجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والتغذية:

إن آلية المجتمع المدني للعلاقات مع لجنة الأمم المتحدة للأمن الغذائي العالمي هي أكبر مساحة دولية لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل على القضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية وتعزيز السيادة الغذائية<sup>1</sup>، وتم إنشاء الآلية في عام 2010، وهي تيسر مشاركة المجتمع المدني والتعبير عنه في عمليات وضع السياسات في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وتمثل المنظمات المشاركة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة والرعاة وصيادي الأسماك والسكان الأصليين والعاملين في الزراعة والأغذية والمزارعين من غير الملاك والنساء والشباب والمستهلكين، والذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية والمنظمات غير الحكومية، وفي المجموع، هناك أكثر من 300 مليون عضو منتسب من جميع القارات.

وتعقد آلية المجتمع المدني كل عام منتداهما السنوي قبل الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي مفتوحة لجميع المهتمين من المجتمع المدني المشاركين في آلية المجتمع المدني، ويعتبر هذا المنتدى الذي يستمر لمدة يومين بمثابة لحظة أساسية ومساحة لآلية المجتمع المدني، وفي المنتدى، تتمكن منظمات المجتمع المدني من مناقشة مواقفها وتوحيدها وتوضيحها ووضع اللمسات الأخيرة عليها، ويتم تقاسم هذه المواقف بعد ذلك وتقديمها إلى الجلسة العامة للجنة الأمن الغذائي العالمي.

1 -Priscilla Claeys and Jessica Duncan, Evaluation of the Civil Society Mechanism (CSM) for relations with the UN Committee on World Food Security (CFS), Full report, researchgate publication, 2018, p 5.

### مؤسسة تومسون رويترز: تجربة رائدة في المجال الإعلامي

يهدف الاتفاق المبرم بين منظمة الأغذية والزراعة ومؤسسة تومسون رويترز، وهي الجمعية الخيرية الرسمية لأكبر مقدم خدمة إخبارية إعلامية في العالم، إلى تحسين الإعلام والتوعية في أنحاء العالم فيما يتعلق بقضايا الجوع والغذاء.

ومن النتائج الهامة التي تولدت عن هذا الاتفاق إنشاء قسم جديد على الموقع الإلكتروني للمؤسسة (TRUST.ORG)، وهو مخصص بالكامل لتقديم محتوى إخباري حول هذه القضايا، وتقوم مؤسسة تومسون رويترز بإنتاج وإصدار التقارير الإخبارية وتوفيرها مجاناً على الصعيد العالمي، من أجل نشر المعلومات عن الأمن الغذائي على أوسع نطاق ممكن، وتشمل المواضيع التي تتناولها تقارير المؤسسة، إنتاج الأغذية، والأمن الغذائي، وسلامة الأغذية، وفوائد الأغذية، والزراعة واستخدام الأراضي، ونقص الغذاء وسوء التغذية، والقدرة على شراء الأغذية، وغيرها، وقد أبرم الاتفاق في جويلية 2012.<sup>1</sup>

### ثالثاً - التحالفات البرلمانية لمكافحة الجوع:

أقامت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) تعاوناً وثيقاً<sup>2</sup> مع 40 تحالفاً برلمانياً إقليمياً وإقليمياً فرعياً ووطنياً في مختلف أنحاء العالم لضمان الحق في الغذاء للجميع، لا سيما من خلال سن القوانين وتوجيه النقاش السياسي واعتماد الميزانيات وضمان العمليات الملائمة للمساءلة.

والبرلمانيون هم أصحاب المصلحة الرئيسيين في تنفيذ الالتزامات السياسية في مجال الأمن الغذائي والتغذية بالنظر إلى مسؤولياتهم التشريعية والرقابية والمتعلقة بالميزانية، وتدعم الفاو البرلمانيين في سعيهم لتعزيز أو سن التشريعات المتعلقة بسبل العيش والأمن الغذائي والتغذية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة<sup>3</sup>، وذلك من خلال مساعدتهم على زيادة الوعي بهذه

1 - Ibid, p238.

2- أنور الشعيبي، الأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي ودور البرلمانات والحكومات والقطاع الخاص في تحقيقه، ورقه عمل مقدمه في اجتماع غرف التجارة والصناعة، المغرب، 2018، ص 10.

3- تقرير رقم: CCLM 109 /4 ، منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، الدورة التاسعة بعد المئة، أنشطة فرع قانون التنمية، روما، إيطاليا، 2019، ص2.

القضايا وربطهم مع الهيئات البرلمانية الأخرى في جميع أنحاء العالم لتوفير السبل لإجراء الحوار والمناقشة حول هذه المواضيع، وفي السنوات الأخيرة، يسرت المنظمة إنشاء 40 تحالفا برلمانيا وطنيا تغطي مناطق أفريقيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا وأوروبا، ومن خلال اعتماد المنظمة على معارفها وخبراتها، فإنها تيسر تبادل الممارسات الجيدة بشأن الأطر القانونية والسياسات العامة، وتوفر المعلومات التقنية ذات الصلة وبناء القدرات للهيئات البرلمانية بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالأمن الغذائي.

### القمة البرلمانية العالمية لمكافحة الجوع وسوء التغذية:

في أكتوبر/تشرين الأول 2018، شاركت الفاو في تنظيم القمة البرلمانية العالمية الأولى لمكافحة الجوع وسوء التغذية في مدريد، بالتعاون مع مجلس الشيوخ الإسباني والوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي والجهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبدعم من المفوضية الأوروبية والصندوق الدولي للتنمية الزراعية والجمعية البرلمانية للفرنكوفونية (APF)، وسعت القمة إلى تعزيز الإرادة السياسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وانضم إلى القمة حوالي مائتي برلماني من دول مختلفة من جميع أنحاء العالم وأكدوا التزاماتهم السياسية المتعلقة بتحقيق هدف القضاء على الجوع، وتواصل الفاو متابعة الالتزامات بضمان اتخاذ إجراءات ملموسة على المستوى الوطني.

### الجهة البرلمانية لمكافحة الجوع في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي:

تأسست الجهة البرلمانية لمكافحة الجوع في عام 2009 في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وهي عبارة عن منبر متعدد الأحزاب يجمع المشرعين من البرلمانات في المنطقة، ويهدف بشكل أساسي إلى تعزيز الأطر التشريعية في برلمانات المنطقة لتيسير تحقيق هدف الحق في الغذاء الكافي وتدعم الفاو، بالتعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي، أعمال الجهة من خلال التدريب والتخطيط وتنظيم الأحداث الهامة مثل المنديات الإقليمية، ومنذ إنشاء الجهة، تم إصدار أربعة قوانين إطارية كأدلة إرشادية لبلدان المنطقة وتم سن أكثر من 20 قانونا على المستوى الوطني يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي.

## التحالف البرلماني الأوروبي ضد الجوع:

في عام 2016، أطلق أعضاء البرلمان الأوروبي من مختلف اللجان البرلمانية والمجموعات السياسية ومختلف الدول الأعضاء التحالف البرلماني الأوروبي لمكافحة الجوع، وهو فريق عامل غير رسمي يتألف من أعضاء البرلمان الأوروبي سيتناول القضايا المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة.

وأكد عضو البرلمان الأوروبي باولو دي كاسترو، الذي أيده الأعضاء وعينوه منسقا للتحالف، على أهمية مكافحة الجوع وضرورة أن يدفع البرلمانيون المؤسسات الأوروبية وأصحاب المصلحة إلى إبقاء مسألة الأمن الغذائي والتغذوي على رأس جدول الأعمال السياسي.

## الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي:

في بداية عام 2019، أطلق حوالي 50 ممثلاً برلمانياً من بلدان أفريقيا والعالم العربي الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي<sup>1</sup>، وتعد الشبكة مبادرة لرابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في أفريقيا والعالم العربي<sup>2</sup>، (ASSECCA)، بدعم من الفاو من خلال مبادرتها الإقليمية بشأن بناء القدرة على الصمود من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا.

ويعد إطلاق الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي إنجازاً هاماً وخطوة هائلة نحو محاربة انعدام الأمن الغذائي والجوع في المنطقة، وتشير أحدث تقديرات الفاو إلى أن مستويات الأمن الغذائي والتغذية في إقليم الشرق الأدنى وشمال أفريقيا قد

1- الشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي هي منتدى للتشاور وتبادل المعلومات والخبرات حول الاستراتيجيات المتعلقة بالأمن الغذائي، وفضاء للتنوع والتأسيس وتقديم الدراسات والمقترحات في هذا المجال.

2- تم تبني قرار تأسيس رابطة مجالس الشيوخ والشورى والمجالس المماثلة في إفريقيا والعالم العربي، وتبني نظامها الداخلي والأساسي، في صنعاء، عاصمة الجمهورية اليمنية خلال الفترة من 25-27 أبريل 2004، وكانت فكرة إقامة الرابطة قد أُقرت في اجتماع سابق في المملكة المغربية في الفترة من 6-7 يونيو 2002 م، وتعمل الرابطة على دعم وتقوية التعاون بين الشعوب في مختلف المجالات، والإسهام في الأنشطة البرلمانية للاتحادات البرلمانية العربية والأفريقية والدولية والحوارات المنبثقة عنها.

تدهورت بشكل حاد خلال السنوات الخمس الماضية، مما قوض التحسينات المطردة التي تحققت قبل عام 2010.

## المطلب الثاني: التعاون فيما بين منظمة الأغذية والزراعة والقطاع الخاص وشركاء الموارد

إضافة إلى الدور الذي يقوم به المجتمع المدني لتحقيق التنمية المستدامة، كذلك يؤدي القطاع الخاص دورا بارزا في هذا المجال، إذ تتجه معظم الدول حاليا نحو إشراك القطاع الخاص في مجال تحقيق التنمية المستدامة، مع احتفاظ الحكومات بالمسؤولية عن ضمان حسن أداء تلك الخدمات التي تعهد إلى القطاع الخاص<sup>1</sup>.

وقد أنشأت المنظمة شراكات استراتيجية مع أكثر من 50 مؤسسة وشركة ومشروعاً تجارياً في مجال مكافحة الجوع بهدف زيادة الاستثمارات في الزراعة وتعزيز مبادرات الأعمال وتحسين نشر المعرفة، ومن بين الشركاء مؤسسة رابوبنك وشركة إيني وتليفونيكا.

كما تعمل الفاو كذلك مع شركاء الموارد من الحكومات الوطنية ووكالات الأمم المتحدة وشركاء الموارد المؤسسية ومؤسسات التمويل الدولية والقطاع الخاص والمؤسسات بما في ذلك مرفق البيئة العالمية والبنك الدولي والصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ.

ويلعب القطاع الخاص بصفته جزء من الاقتصاد الذي يديره الأفراد والشركات ولا يخضع لسيطرة الدولة<sup>2</sup>، دوراً أساسياً في تحقيق هدف القضاء على الجوع كجزء من خطة عام 2030 في مكافحة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية والفقر في الريف، ووفقاً **Marcela Villarreal**، "من الخطأ اعتبار القطاع الخاص فقط كمصدر للتمويل، ويمكن للشركات تقديم مساهمات عينية مثل المدخلات الزراعية والدعم اللوجستي، فهي تقدم الخدمات والدعم للعمال وللمجتمعات التي يوجدون فيها، وتخلق القدرة في المجتمعات الريفية وتتبادل المعارف والخبرات، ويعد القطاع الخاص مصدراً قيماً للمعلومات والدراية الفنية التي

1- منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص81.

2 - Food and Agriculture Organization of the United Nations, Evaluation of the FAO Strategy for Partnerships with the Private Sector, Annex 3, Comparator study, Rome, Italy, 2019, p32.

يمكن أن تساعد الفاو على تحسين عملياتها في مجال إنتاج الأغذية وعلى الحد من الجوع في جميع أنحاء العالم".

### الفرع الأول: تعزيز مبادئ الاستثمار الزراعي المسؤول

في عام 2014، اعتمدت لجنة الأمن الغذائي العالمي مبادئ الاستثمارات المسؤولة<sup>1</sup> في الزراعة والنظم الغذائية من أجل توفير التوجيه لجميع أنواع الاستثمار الزراعي بما في ذلك مصايد الأسماك والغابات والماشية، وفي هذا السياق، تروج الفاو لنماذج الأعمال الشاملة كواحدة من النهج التي تشجع الاندماج المسؤول لصغار المنتجين في الأسواق، مع المبدأ الأساسي المتمثل في أن هذه النماذج توفر منافع متبادلة للمزارعين والقطاع الخاص، وفي عام 2018، نظمت الفاو، بالشراكة مع معهد سام مويو الأفريقي للدراسات الزراعية والمعهد الدولي للتنمية المستدامة» الندوة الدولية المعنية بالزراعة التعاقدية ونماذج الأعمال الشاملة الأخرى «في هراري، زمبابوي، وحضر الندوة المتعددة أصحاب المصلحة 120 مشاركاً وجمعت بين المؤسسات التي تمثل المشترين (شركات القطاع الخاص) والمزارعين (التعاونيات/الجمعيات)، من أجل تعزيز المناقشات بشأن كيفية تحسين العقود الزراعية باستخدام مبادئ الاستثمارات المسؤولة في الزراعة والنظم الغذائية وتوجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة الأغذية والزراعة بشأن ترشيد سلاسل الإمداد الزراعي.

### الفرع الثاني: القطاع الخاص محلياً رئيسي للفاو في مكافحة الجوع

أحد المؤسسات الاجتماعية الفاعلة اقتصادياً ويؤدي في دعم العديد من المجالات سواء كانت هذه المجالات ذات فوائد مالية أو فوائد معنوية<sup>2</sup>، وتعتبر المنظمة القطاع الخاص حليفاً محورياً لها في مناهضة الجوع. فالقضاء على الجوع يتأتى بتعاقد الجهود لتوسيع نطاق البرامج الناجعة وللعمل على الربط بين الإجراءات للخروج بنتائج أفضل.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2017، مرجع سابق، ص 112.

2- فهد ابن عباس العتيبي، إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004، ص 40.

ولقد شهدت منظمة الأغذية والزراعة على الصعيد العالمي تحولا كبيرا وعلى نحو متصاعد خلال العقود الأخيرة بفعل الموارد المالية والإدارية والابتكارات التكنولوجية الجديدة المرتكزة على المعرفة، وكان القطاع الخاص وبصورة متزايدة عاملاً رئيسياً في تطوير هذه التحوّلات، بل كثيراً ما كان هو الأصل فيها، ولذلك يمكن للتشارك الفاعل مع القطاع الخاص أن يساعد في مكافحة الجوع وسوء التغذية، وذلك من خلال تعزيز عمل منظمة الأغذية والزراعة في قطاعات الزراعة وصيد الأسماك والغابات وإدارة الموارد الطبيعية، إلى جانب سلسلة قيمة الأغذية من المزارع إلى المستهلك.

### الفرع الثالث: القطاع الخاص حسب منظمة الأغذية والزراعة

إن القطاع الخاص هو المنظم للنشاط الاقتصادي، حيث أن الملكية الخاصة هي عامل مهم وأن الأسواق المنافسة هي محرك الإنتاج<sup>1</sup>، وعلى هذا الأساس فإنه يتضمن مختلف الشركات الخاصة والمؤسسات الهادفة للربح والتي تخدم الأسر<sup>2</sup>.

يشمل القطاع الخاص المشروعات التجارية والشركات ومؤسسات الأعمال بغض النظر عن حجمها وملكيته وبنيتها، وهو يغطي كافة قطاعات نظم الأغذية والزراعة والغابات، ومصايد الأسماك من الإنتاج إلى الاستهلاك، بما في ذلك الخدمات المرتبطة بها من تمويل واستثمار وتأمين وتسويق وتجارة، وترى المنظمة أن القطاع الخاص يضم بين جناحيه مجموعة عريضة من الهيئات التي تتراوح من منظمات المزارعين والتعاونيات الزراعية والمشروعات التجارية الصغيرة والمتوسطة إلى الشركات الدولية الكبرى. وهذا يشمل أيضاً المؤسسات المالية الخاصة والاتحادات الصناعية والتجارية وتجمعات الشركات التي تمثل مصالح القطاع الخاص، أما المجتمع الأكاديمي ومؤسسات البحوث والصناديق/المؤسسات الخيرية فلا يشملها هذا التعريف.

1 -Accelerating Pro-poor Growth through Support for, Private sector development, an analytical framework, Organization for economic co-operation and development, 2004, p17.

2 -The Private sector and development effectiveness, -discussion paper for TUDCN MEMBE, 2011, p21.

## الفرع الرابع: فوائد شراكة الفاو مع القطاع الخاص وتجارب بعض المؤسسات

### أولاً- فوائد شراكة الفاو مع القطاع الخاص:

تهدف المنظمة من خلال تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص إلى:

- زيادة الاستثمارات الرشيدة والمنتجة في الزراعة، وتعزيز الكفاءة في سلسلة الإمداد، وخلق تقدم في العلوم والبيانات<sup>1</sup>.

- رفع روح المبادرة وخدمات الإرشاد (وخاصة نقل التكنولوجيا) على المستوى القطري، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل وتعزيز قطاع الأعمال الزراعية المحلي.

- تحسين إدارة ونشر المعرفة، بما في ذلك الدروس المستفادة والخبرات والمعلومات المواضيعية.

- تشجيع تنفيذ العمل بصورة حثيثة لمواءمة أهداف التنمية المستدامة الواردة في برامج المسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR)<sup>2</sup>.

بالنسبة لكيانات القطاع الخاص، فيمكن لشراكاتها مع منظمة الأغذية والزراعة أن تؤدي إلى:

- إسماع الصوت على المستوى الدولي وتعزيز الحوار مع الحكومات<sup>3</sup>، وخلق فرصة للمساهمة في تطوير السياسات الدولية، وعمليات وضع المعايير للأغذية والزراعة، وأطر التخطيط الوطنية.

- تحسين المواءمة بين المتطلبات الوطنية و المعايير الدولية، والتي قد تعزز سهولة ممارسة الأعمال؛

- المشاركة في عمليات لوضع مدونات سلوك للممارسات الرشيدة للأعمال، وخلق بيئة مواتية لمزيد من الاستثمارات الرشيدة والمنتجة.

1 - <http://www.fao.org/partnerships/private-sector/ar/>.

2- نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية، الملخص التنفيذي للاستعراض الطوعي الوطني الأول، المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018، السعودية، ص 17.

3 - <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/07-08-2018-1.3330598>.

- خلق فرص متساوية تسمح بقيام منافسة أكثر عدالةً وبيئة أعمال أكثر استقراراً<sup>1</sup>.

ومنه يجب وضع سياسات اقتصادية عبر حوار متواصل بين منظمات أرباب العمل والمهن الحرة والنقابات وأجهزة الدولة من أجل تعبئة الموارد البشرية والارتقاء بمستوى المعيشة<sup>2</sup>.

## ثانياً - تجارب بعض المؤسسات:

### 1 - مؤسسة رابوبنك:

تأسست مؤسسة رابوبنك Rabobank في عام 1973 ويوجد مقرها في هولندا، وتمولها مجموعة رابوبنك التي تتبرع بنسبة مئوية من أرباحها السنوية لأنشطة المؤسسة، ويتمثل نشاطها الرئيسي في دعم التعاونيات وكذلك المنظمات القائمة على الأعضاء من خلال آليات التمويل الأصغر، وتساعد المؤسسة صغار المزارعين وتعاونياتهم في المناطق الريفية في 24 بلدًا من أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وهناك تحسن في وصول صغار المزارعين لمتطلباتهم وحصولهم على الائتمان<sup>3</sup>، في أفريقيا من خلال مزيج من الخبرة المالية لمؤسسة رابوبنك والدراية التقنية للفاو داخل شبكاتهما المحلية.

وفي عام 2013 بدأت الفاو ومؤسسة رابوبنك شراكة تركز على تعزيز الأمن الغذائي من خلال التنمية الزراعية الريفية، وساعدت المشروعات المقامة في جمهورية تنزانيا المتحدة وإثيوبيا وكينيا على تحسين دخل المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة، وكذلك تحسين وصولهم إلى الأدوات المالية وقدرتهم على الاستثمار في إنتاج المحاصيل الغذائية بشكل أكثر كفاءة.

في عام 2018، وسعت الفاو نطاق تعاونها مع رابوبنك ليمتد إلى مجالات مواضيعية وبلدان جديدة، بهدف بناء قدرات المهنيين والمشرعين الماليين لتنمية الأسواق المالية الريفية والزراعية وتوسيع نطاق الشراكة الميدانية الواسعة من خلال برنامج تدخلات طويلة الأجل.

1- صلاح أحمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني، منشورات كتب عربية، مصر، 2005، ص 38

2- جورج قرم، دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي: قضايا وآفاق، القاهرة، 2003، ص 16.

3- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2017، تسخير النظم الغذائية من أجل تحوّل ريفي شامل، روما، إيطاليا، 2017، ص 68.

## 2- شركة إيني:

في شمال شرق نيجيريا وإقليم العاصمة الفيدرالية لنيجيريا، تعمل الفاو وإيني ENI (الشركة الإيطالية المتعددة الجنسيات للنفط والغاز) معا لتزويد المجتمعات المحلية والنازحين داخلياً بالمياه للاستخدام المنزلي والري، وبناءً على طلب مقدم من الحكومة، ستعمل الفاو وشركة إيني على تعزيز الوصول إلى المياه الصالحة والنظيفة من خلال حفر آبار تعمل بالأنظمة الفولط ضوئية، ويهدف المشروع إلى المساهمة في التدخلات الإنسانية من أجل النازحين داخلياً، وتوطيد الشراكات من أجل سبل معيشة قادرة على الصمود في المجتمعات المحلية المتضررة<sup>1</sup>، من أزمة شمال شرق بحيرة تشاد، والتي أدت إلى مستويات غير مسبقة من النزوح السكاني وتعطيل الأنشطة الزراعية والحيوانية وصيد الأسماك لفترة طويلة. ويُعتبر مشروع الوصول إلى المياه أول مبادرة يتم الترويج لها بالتعاون بين الفاو وإيني.

## 3- شركة تليفونيكاس:

في عام 2017، اتفقت الفاو وتليفونيكاس **Telefónica** إسبانيا<sup>2</sup>، وهي إحدى أكبر شركات الاتصالات في العالم، على العمل معا من أجل الاستفادة من استخدام التقنيات الرقمية المتطورة في التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، وعلى وجه التحديد إعداد المزارعين وتعزيزهم في مواجهة الأحوال الجوية القصوى المتعلقة بتغير المناخ. ومن المتوقع أن تشهد الشراكة مبادرات مشتركة تستهدف الابتكار والرقمنة وتحليل البيانات وأنظمتها بحيث يمكن للمزارعين الوصول إلى المعلومات الأساسية لتحسين سبل معيشتهم وتعزيز قدرتهم على الصمود في مواجهة تغير المناخ.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مذكرة مفاهيمية رقم MV698\_ARC\_18SE\_CONCEPT\_NOTE\_ar، حدث جانبي للاستجابة للأزمة في إقليم بحيرة تشاد: الشراكات من أجل سبل معيشة قادرة على الصمود، روما، إيطاليا، 2018، ص 1.

2 - Food and Agriculture Organization of the United Nations, Challenges and Opportunities in a Global World, Rome, Italy, 2019, p283.

## 4- مؤسسة كوهني:

في عام 2013، وُحِّدَت الفاو ومؤسسة كوهني **Kuehne** جهودهما لدعم سبل المعيشة في الريف من خلال تحسين الخدمات اللوجستية، وتضمن التعاون تصميم وتنفيذ التدريب الفوري في مجال اللوجستيات الإنسانية والصناعية الزراعية لموظفي الفاو الميدانيين والشركاء المحليين، وستوفر مؤسسة كوهني، وهي مؤسسة مقرها سويسرا تركز على التدريب والتعليم والبحث في مجال النقل والخدمات اللوجستية - بناء القدرات وتبادل المعارف في مجال الخدمات اللوجستية للزراعة، سواء في حالات الطوارئ أو لتطوير نظم غذائية وزراعية فعالة، وتحدد الشراكة إطاراً عريضاً من البرامج بهدف تخفيف معاناة السكان المتضررين من العدد المتزايد للأزمات التي تؤثر على الأمن الغذائي، وثانياً، مساعدة الجهات الفاعلة في سلاسل الإمداد الغذائي على توفير الأغذية الجيدة والسليمة للمستهلكين، وصممت الفاو ومؤسسة كوهني حالياً وحدة لوجستيات أغذية للبلدات تستهدف المخططين الحضريين والبلديات، وهذه الأدوات متاحة للفاو وأعضائها من أجل بناء القدرات التقنية.

## 5- غوغل:

أدى استخدام التكنولوجيات الجيوفضائية إلى زيادة كبيرة في كمية البيانات المكانية التي تجمع وتحفظ وتوفر الوقت<sup>1</sup>، ما دفع خدمة غوغل مابس Google Maps والفاو على العمل في شراكة وثيقة لضمان سهولة الوصول إلى أدوات المراقبة الجيوفضائية ورسم الخرائط، مما يساعد البلدان على مواجهة تغير المناخ باستخدام أحدث التقنيات وبناء قدرات الخبراء العاملين في مجال سياسات الزراعة الحرجية<sup>2</sup> واستخدام الأراضي.

وتهدف الشراكة بين غوغل مابس والفاو إلى تشجيع الابتكار وتعزيز الخبرة والتوسيع الواضح للوصول إلى الأدوات الرقمية سهلة الاستخدام، وقدمت غوغل مابس 1200 ورقة اعتماد مُختبرٍ موثوق به على غوغل إيرث إنجن لموظفي الفاو وشركائها، فضلاً عن

1- تقرير رقم: E/CN.3/2010/13، الأمم المتحدة، معهد البرازيل الإحصائي والجغرافي الوطني، إدارة المعلومات الجغرافية العالمية، الدورة الحادية والأربعون، روما، إيطاليا، 2010، ص 3.

2- الزراعة الحرجية هي زراعة أنواع خاصة من المحاصيل ذات قيمة عالية أسفل ظلة الغابات التي يتم تعديلها أو الإبقاء عليها بغرض توفير مستويات من الظل وبيئة طبيعية لنمو المحاصيل وزيادة مستويات الإنتاج.

التدريب، ودربت الفاو موظفيها وخبرائها التقنيين في الدول الأعضاء، بناء على طلبهم، على استخدام أدوات البرمجيات المجانية والمفتوحة المصدر المطورة في إطار مبادرة أوبن فوريس واستخدام تكنولوجيا غوغل، مثل إيرث إنجن، وفي عام 2016، تم تشكيل فريق عمل داخل مقر الفاو يتكون من خبراء غوغل والفاو في مجال استخدام المعلومات عالية الدقة التي تقدمها السوائل كأداة للاستخدام اليومي في إدارة الموارد الطبيعية من أجل دعم المشاريع المختلفة.

#### 6- شركة فيرتيتكنيكا كولفيوريتو:

في عام 2017، عقدت الفاو شراكة مع فيرتيتكنيكا كولفيوريتو<sup>1</sup>، Fertitecnica Colfiorito (ذات المسؤولية المحدودة)، الشركة الرائدة في السوق الإيطالية في البقول، وتهدف الشراكة إلى دعم وصول صغار المزارعين إلى السوق، وتساعد هذه المبادرة في تيسير وصول التعاونيات الزراعية في نصف الكرة الجنوبي إلى أسواق البقول الأوروبية، باستخدام شبكة توزيع فيرتيتكنيكا، وستجلب الشراكات الفاصوليا والحمص والعدس المزروعة بشكل مستدام من التعاونيات الزراعية في البلدان النامية إلى المتاجر الكبرى الإيطالية والأوروبية، مع توفير دعم اقتصادي مهم للمزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة مع المساعدة في تعزيز التغذية الصحية في أوروبا، وتشمل المبادرات الأخرى التي نص عليها الاتفاق منشورات وتطبيق يساعد الأطفال والكبار على التعرف على فوائد الحبوب البقولية بطريقة ممتعة وتفاعلية، وتدعم الجامعات ومراكز البحوث في إعداد دراسات حول طرق جديدة لزراعة البقوليات واستهلاكها.

#### 7- شركة مارس:

في أكتوبر/تشرين الأول 2015، وقعت الفاو ومارس إنكوربوريتد Mars Incorporated مذكرة تفاهم للعمل معًا من أجل تحقيق سلامة ونوعية أفضل للأغذية على طول سلاسل الأغذية، وخاصة في البلدان النامية، ويهدف الاتفاق إلى تعزيز المعايير

1- فيرتيتكنيكا كولفيوريتو: شركة رائدة في إيطاليا في قطاع البقوليات والحبوب، تأسست في عام 1984 من قبل عائلة Mattioni على هضبة Colfiorito، تأتي منتجاتها من الزراعة التقليدية والعضوية.

الدولية لسلامة الأغذية ونوعيتها، وتحسين إدارة سلامة الأغذية، بناء على المبادئ العلمية للحد من الأمراض المنقولة بالأغذية، وتيسير الوصول العالمي إلى المعلومات.

وبموجب الاتفاق، تدعم شركة مارس برنامج سلامة الأغذية في الفاو من خلال توفير الوصول إلى بيانات سلامة الأغذية وتوفير الخبراء في المجالات الرئيسية مثل التتبع، وركز التعاون بين الفاو ومارس على الحد من مخاطر سلامة الأغذية المتعلقة بتلوث السموم الفطرية التي شأنها شأن سائر التحديات المتعلقة بسلامة الأغذية<sup>1</sup>، وتُعتبر البيانات والمعرفة المتعلقة بتلوث السموم الفطرية التي طورتها مارس بيانات ذات فائدة كبيرة في توسيع وظائف أداة أخذ عينات السموم الفطرية في الفاو، والتي جذبت بالفعل اهتمام عدد من الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة الأخرى.

## 8- تجربة الفاو مع مؤسسة ماستر كاردي:

بتاريخ 2 سبتمبر 2015، أبرمت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومؤسسة ماستر كاردي الائتمانية الدولية تحالفاً جديداً مبتكراً في الحرب على الجوع.

ومن بين الأنشطة الأخرى سيستشرف التعاون سبل وضع الائتمان والنقد في متناول الأسر لشراء الاحتياجات الأساسية والمستلزمات الزراعية بالأسواق المحلية، وبالتالي دعم الاقتصاد المحلي ووضع الأدوات المالية في أيدي الجماعات المهمشة اقتصادياً، والمقرر أن يفيد الجهد من نقاط القوة الكامنة لكلا الهيئتين ماثلة في خبرة "ماستر كاردي" في مجال تكنولوجيا المدفوعات، وقدرات "فاو" في التغطية العالمية والرصد في مجال مكافحة الجوع وسوء التغذية.

ويطبق أول جهد مشترك للهيئتين بمعسكر "كاكوما" للاجئين في مقاطعة "توركانا" الكينية، ويؤوي حالياً 170000 لاجئ فروا من وجه الحروب والعنف في البلدان المجاورة. وسيُقدّم لسكان المخيم بطاقات مدفوعة مسبقاً تسمح لهم بشراء حطب الوقود المنتج محلياً من قبل المجتمع المضيف، بعدما اعتمد هذا الوقود كأسلوب مستدام وصديق للبيئة.

1- تقرير رقم: IFSC\_1/19/TC1.5، مستقبل سلامة الأغذية، المؤتمر الدولي الأول المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي والمعنى بسلامة الأغذية، أديس أبابا، إثيوبيا، 2019، ص 2.

وقال خوسيه جوزي هغرازيانو داسيلفا José Graziano da Silva المدير العام لمنظمة الفاو: أن هذه الشراكة تظهر حقا أن القطاع الخاص هو حليف رئيسي في الجهود العالمية الرامية إلى بناء (عالم الصفر جوعا)، والمنظمة فخورة للغاية بهذا التعاون مع "ماستر كارد" التي من شأنها أن تدعم صغار المزارعين ليصبحوا مستقلين اقتصاديا بفضل تعزيز نهج الشمول المالي على نحو يتضمنهم".

يسخر مشروع "كاكوما" في ظل الاتفاق الثنائي الجهود لتعزيز البنية التحتية التي أرساها برنامج حديث لهيئة "ماستر كارد" في منطقة هودوما، بكفالة من الحكومة الكينية وبالتعاون مع البنوك المحلية، لصرف القروض للمستفيدين في مومكينيا.

وتشمل الشراكة أيضا هيئة "ECHO"، باعتبارها جهاز المفوضية الأوروبية المعني بالمعونة الإنسانية والحماية المدنية، لتوفير التدريب لنحو 8000 من الأسر على استخدام موائد الطهي المحسنة والاقتصاد في الطاقة، وإمداد عشرين مجموعة بالأفران لإنتاج حطب الوقود على نحو مستدام.

### المطلب الثالث: التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وسياق منظمة الأغذية والزراعة

لما يزيد عن 20 عاما، تعمل الفاو مع ما يقرب من 100 شريك لدعم تقاسم وتبادل المعارف والممارسات الجيدة والسياسات والتكنولوجيا بين بلدان الجنوب في العالم وفيما بينها.

ويشكل التعاون فيما بين بلدان الجنوب<sup>1</sup>، جزء لا يتجزأ من التعاون الدولي من أجل التنمية، واستنادا إلى مبادئه الفريدة ونهجه القادرة على الصمود، يوفر التعاون بين بلدان الجنوب، كمكمل للتعاون بين بلدان الشمال والجنوب، للبلدان النامية إطارا أوسع للانخراط في تعاون متبادل المنفعة سعياً لتحقيق أهداف تلك البلدان الإنمائية الفردية والجماعية، وفي

1- يشير التعاون بين بلدان الجنوب إلى تبادل الخبرات بين الجهات الفاعلة (الحكومات، والمنظمات، والأفراد) في البلدان النامية، وعبر نموذج التعاون هذا فإن البلدان النامية تساعد بعضها بالمعارف، والمساعدة التقنية، والاستثمارات، وتضطلع البلدان النامية بدور جهات العمل النشطة في التعاون بين بلدان الجنوب، لا كشركاء فحسب، بل وكذلك كقادة للعملية الإنمائية.

السنوات الأخيرة، اكتسب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي زخمًا وتأكيدًا في خطاب التنمية العالمية حيث تم الاعتراف به كألية فعالة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وفي هذا السياق، تم التركيز بشكل خاص على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في مجالات تقاسم المعارف والخبرات والتدريب ونقل العلوم والتكنولوجيا،<sup>1</sup> والابتكار وتنمية القدرات.

ولقد اكتسب التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي طابعًا رسميًا ومؤسسيًا في منظمة الأغذية والزراعة مع إطلاق البرنامج الخاص للأمن الغذائي في عام 1994، وقد تم تنفيذ البرنامج بشكل رئيسي لدعم بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض،<sup>2</sup> من أجل تحسين أمنها الغذائي الوطني من خلال زيادة الإنتاجية واستدامة الإنتاج الغذائي، وبوصفه مخططًا مهما ضمن البرنامج الخاص للأمن الغذائي، مكن التعاون بين بلدان الجنوب البلدان من الاستفادة من تجارب وخبرة البلدان النامية الأخرى إلى حد كبير من خلال نشر خبراء من البلدان المزودة من أجل العمل مباشرة مع المزارعين في المجتمعات الريفية في البلدان المتلقية، وشكل التعاون بين بلدان الجنوب عاملاً رئيسياً لنجاح البرنامج الخاص للأمن الغذائي، وأظهرت المشروعات المنفذة في إطار البرنامج الاستخدام المكثف للتكنولوجيات المتنوعة من أجل زيادة غلة المحاصيل الأساسية الرئيسية بشكل مستدام، كما يشهد التعاون بين الجنوب والجنوب والتعاون الثلاثي اعترافاً متزايداً بوصفه آلية فعالة في تنفيذ جدول أعمال عام 2030 من أجل التنمية المستدامة.

وفي عام 2012 أنشأت الفاو وحدة للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي كجزء من جدول أعمال الإصلاح وجهودها الرامية لضمان تقديم دعم مؤسسي أقوى للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، ولتعزيز الدعم المؤسسي الذي تقدمه الفاو إلى التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي ولتعزيز وضوح عملها في هذا المجال، أصبحت وحدة

1- تقرير رقم: GB.313/POL/15، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي: طريق المستقبل، مكتب العمل الدولي، سوسرا، 2012، ص 4.

2- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الطريق إلى القضاء على الجوع 1945-2030، روما، إيطاليا، 2017، ص

التعاون بين بلدان الجنوب مكتبا كاملا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في عام 2019، واقتناعا من البلدان النامية بأن جميع البلدان لديها حلول مبتكرة لتقديمها، ومراقبة ذلك في السنوات الأخيرة، تتعاون تلك البلدان، ولا سيما الاقتصادات الناشئة، بشكل متزايد وتتبادل الحلول الإنمائية مع البلدان النامية الأخرى، وتلتزم المنظمة التزامًا تامًا بتيسير هذه الصلات.

وهناك ثلاث سمات لثُهج الفاو الأخيرة في مجال العلوم والتكنولوجيا والابتكار تشمل ما يلي:

1- الارتباطات الأولية للسياسات وتيسير الحوارات بشأن تبادل السياسات العامة من أجل التصدي على

نحو مستدام لتحديات الأمن الغذائي والتغذية<sup>1</sup>، وكذا المتعلقة بالزراعة.

2- الشراكات الفعالة في التعاون بين بلدان الجنوب<sup>2</sup>، والتعاون الثلاثي مع الجهات الفاعلة غير الحكومية بما في ذلك البرلمانين والحكومات المحلية والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والتعاونيات وجمعيات المزارعين.

3- نهج لامركزي لإشراك الجهات الفاعلة المحلية والبلديات والمدن في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

### الفرع الأول: الأساس المنطقي للتعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

على الرغم من التقدم المحرز في الحد من الجوع المزمن وسوء التغذية في العقدين الماضيين، فأكثر من 800 مليون شخص مازالوا يعانون من الجوع كل يوم، ونظرا لهذا الوضع، فقد وضعت منظمة الأغذية والزراعة أهدافا طموحة، ولكن قابلة للتحقيق من خلال الإطار الاستراتيجي المتجدد ومساهمتها في تحقيق الأمن الغذائي العالمي.

1 -Report n°: E/ESCWA/SDPD/2018/TP.7, Policy Briefs on Food Security Issues in the Arab Region, ESCWA, UN, 2019, p 22.

2- تقرير رقم LC.107/IV، أفق عام 2030: التعاون الإنمائي الفعال دعماً لأهداف التنمية المستدامة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 107، جنيف، سويسرا، 2018، ص 25.

والتعاون بين بلدان الجنوب هو حركة سريعة النمو، فهناك عدد متزايد من المانحين في الجنوب هم حريصون على الترويج لأنفسهم وكسب مكانة في مجال التنمية الدولية، وهناك أيضا عدد متزايد من البلدان تطالب بالتعاون بين بلدان الجنوب، وترغب في استكشاف ما هي حلول التنمية التي قد اتبعت في أماكن أخرى في الجنوب، والتي يمكن تكييفها مع الظروف الخاصة بهم، والتعاون الثلاثي يكتسب زخما، حيث يساهم طرف ثالث من خلال توفير موارد مالية أو خبرات إضافية.

وتبين تجربة منظمة الأغذية والزراعة لأكثر من 20 عاما أن مجموعة واسعة من العاملين في مجال التنمية وصانعي السياسات، هم حريصون على تبادل الأفكار الجديدة من خلال طرائق التبادل المتعددة، وإنهم حريصون على التعلم من بعضهم البعض، لنجاح التنمية الذي يعتمد على قدرة الحكومات<sup>1</sup> والشراكات القائمة على المساواة والثقة والمنفعة المتبادلة وعلاقات طويلة الأجل، وارتكازا على مبادئ التضامن والمنفعة المتبادلة، فقد ثبت أن التعاون بين بلدان الجنوب هو أكثر فعالية من حيث التكلفة، وينظر إليه في العمق على أنه ذا أهمية كبيرة بين الدول التي لديها المزيد من الخبرة الحديثة في معالجة قضايا التنمية في مناطق اجتماعية واقتصادية أو بيئية مماثلة.

## الفرع الثاني: دور المنظمة واستراتيجيتها في مجال للتعاون بين بلدان الجنوب

### أولا- دور المنظمة كميسر للتعاون بين بلدان الجنوب:

ومن المسلم به أن منظمة الأغذية والزراعة هي الميسر الرئيسي للتعاون بين بلدان الجنوب لتحقيق الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وقد ساعدت الخبرة التي تتميز بها منظمة الأغذية والزراعة، والتي تتعدى عقدين من الزمن، توصيل الطلب القطري والعرض للتعاون بين بلدان الجنوب، وكذلك ضمان جودة التبادل، وعلى نحو متزايد، فالبلدان التي تطلب الدعم، تعترف بالدور الوسيط المحايد الذي تلعبه منظمة الأغذية والزراعة.

1- صبرينة مقناني، مقدم شبيلة، دور البيانات الضخمة في دعم التنمية المستدامة بالدول العربية، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، المجلد 4، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة 2، الجزائر 2019، ص 2.

وتعتبر منظمة الأغذية والزراعة في وضع جيد لتسهيل التعاون بين بلدان الجنوب، وذلك بسبب ما تجلب لهذه الشراكة وتوفرها على المزايا التنافسية من خلال:

**إطار للتعاون** - إطار للتعاون تمت تجربته واختباره، ووضع التعاون بين بلدان الجنوب (SSC) في سياق أوسع للوصول إلى الأمن الغذائي الوطني وأهداف التنمية الزراعية.

**ضمان الجودة** - ضمان الجودة التقنية والمساندة بما يتماشى مع اختصاصات منظمة الأغذية والزراعة والامتثال لمبادئ التعاون بين بلدان الجنوب.

**الحضور القطري** - شبكة واسعة من أكثر من 120 دولة، مكاتب إقليمية وشبه إقليمية (ROs)، وهذا يمكن منظمة الأغذية والزراعة من دعم الجوانب التشغيلية واللوجستية والتقنية للتبادل.

### ثانياً - استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب واتجاهات منظمة الأغذية والزراعة:

في عام 2012، أنشأت منظمة الأغذية والزراعة فريقاً متخصصاً للتعاون بين بلدان الجنوب (SSC) في إدارتها المركزية، جنباً إلى جنب، مع شبكة من موظفي التعاون بين بلدان الجنوب في كل منطقة، وفي عام 2013، بدأت منظمة الأغذية والزراعة استراتيجيتها المؤسسية للتعاون بين بلدان الجنوب، بتحديد رؤية أوسع لتعميم التعاون باعتباره آلية رئيسية لتحقيق الإطار الاستراتيجي للمنظمة، وبالإضافة إلى ذلك، وسعت إلى إدراج مجموعة من طرائق التعاون بين بلدان الجنوب للتبادل خارج نطاق إفاد الخبراء، لتشمل الحوارات السياسية، والجولات الدراسية على المدى القصير والتدريب وتبادل التكنولوجيا، وتعد هذه الطرائق الأوسع والأكثر مرونة، إذ تفتح مجموعة واسعة من فرص التعاون بين بلدان الجنوب على مستوى السياسات والمؤسسات والمستويات الشعبية.

وتشير الإحصاءات إلى أن أعداداً متزايدة من مقدمي الخدمات في الجنوب يقومون بتقديم الموارد التقنية لتلبية الطلب القطري، ومع ذلك، فالاستفادة من المزيد من الموارد المالية هو أمر بالغ الأهمية، وعلى مر السنين، فقد شاركت منظمة الأغذية والزراعة في إفاد أكثر من 1900 خبير من الجنوب إلى أكثر من 80 دولة مضيئة، مما يساعد الشركاء المحليين على تحسين خبراتهم في مجال الأغذية والزراعة وتحقيق الأمن الغذائي، وقد تم تمويل معظم مشاريع منظمة الأغذية والزراعة في التعاون بين بلدان الجنوب من قبل البلدان

متوسطة الدخل، وفي عام 2014، شملت المساهمات المالية في التعاون بين بلدان الجنوب، أنغولا والبرازيل والصين والمكسيك واليابان وجمهورية كوريا وتركيا وفرنزويلا، بالإضافة إلى كل هذه الأرقام، كانت هناك التزامات جديدة، مثل الدعم القوي الذي وصل إلى 50 مليون دولار من طرف الصين<sup>1</sup>، وكذلك الالتزامات الكبيرة من طرف البرازيل والمغرب وفرنزويلا، وبالإضافة إلى ذلك، وابتكارية، قامت أنغولا ونيجيريا بتمويل توريد الخبرات من البرازيل والصين، من الميزانيات الوطنية الخاصة بهما، وعلاوة على ذلك، حُضيت بمصادر جديدة للتمويل، مثل الصندوق الاستثماري للتضامن الأفريقي (ASTF) الذي من خلاله الدعم لوكالة التخطيط والتنسيق التابعة للشراكة الجديدة في مجال التنفيذ لمشاريع مركزة في عمالة الشباب<sup>2</sup>، كما كان لمرفق التعاون بين بلدان الجنوب، جذب موارد أكثر مرونة لدعم التعاون داخل المنطقة.

وللمضي قدماً، تهدف منظمة الأغذية والزراعة إلى إشراك عدد أكبر من البلدان كمانحين للتعاون بين بلدان الجنوب وبرامج مميزة مع الشركاء الحاليين لتلبية الطلبات المتزايدة، وعلى وجه الخصوص، تعمل منظمة الأغذية والزراعة إلى الانخراط مع البلدان المتوسطة الدخل (MICs) (التي تمثل الآن أكثر من 50 في المائة من أعضائها) لتشجيع شراكة أكبر والعمل معاً على صياغة طرق لمواجهة التحدي المتمثل في زيادة الطلب.

ويعتبر التعاون بين بلدان الجنوب وسيلة فعالة وكفؤة لتحقيق جميع مجالات اختصاص منظمة الأغذية والزراعة، ويجري حالياً تعميمه كأداة تنفيذ لدعم كل من العمليات الخاصة، والمبادرات الإقليمية (RIS) وإطار البرمجة القطرية (CPF)، وفي إطار نهج استراتيجي، ويبقى التعاون بين بلدان الجنوب قائم على طلب البلد، ويبقى دور المنظمة

1- في السابع من جوان سنة 2015، وقعت الصين ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (فاو) اليوم اتفاقاً بقيمة 50 مليون دولار، بمدينة روما، بإيطاليا، لدعم البلدان النامية في بناء النظم الغذائية المستدامة وسلاسل القيمة الزراعية الشاملة، انطلاقاً من الأهمية المتزايدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب في مكافحة الجوع والحد من الفقر المدقع، يمكن الاطلاع على تفاصيل الاتفاق على الرابط التالي: <http://www.fao.org/news/story/ar/item/292295/icode>

2- تقرير رقم: E/AC.51/2018/9، الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، منظمة الأمم المتحدة، الدورة الثامنة والخمسون، 2018، ص 12.

كوسيط محايد<sup>1</sup>، كما أن استراتيجية التعاون بين بلدان الجنوب، التي بدأت في عام 2013 من طرف منظمة الأغذية والزراعة، تحدد رؤية واسعة وتهدف إلى إحراز التقدم في أربعة مجالات رئيسية:

**1- تيسير تبادل حلول التنمية:** وذلك بتوسيع وتعزيز طرائق التعاون بين بلدان الجنوب، واستجابة برامج التعاون بين بلدان الجنوب القائمة على الطلب على المستويين القطري والإقليمي وتعزيز القدرات الوطنية والمؤسسية.

**2- تعزيز شبكات ومنابر المعرفة:** حيث تم تحديد منابر المعرفة<sup>2</sup> للتعاون بين بلدان الجنوب القائمة، وتشجيعها وتعزيزها ؛ كوابة الفاو SSC عبر الانترنت والتي تم تطويرها والمحافظة عليها، حيث تضم مؤسسات الجنوب وقوائم الخبراء.

**3- توفير الدعم في مجال السياسات:** وذلك بتعزيز الوعي بالسياسات والدعوة للتعاون بين بلدان الجنوب؛ وتحسين المشورة الاستراتيجية والدعم للبلدان الأعضاء، بتسهيل حوار السياسات والتبادل للتعاون.

**4- تعزيز وتهيئة بيئة مواتية لتعاون فعال بين بلدان الجنوب: من خلال:**

- تعميم التعاون بين بلدان الجنوب كآلية تسليم رئيسية في جميع أنحاء العمليات عبر SOs، RIs، CPFs وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية (UNDAFs).

- تعزيز القدرة التقنية للتعاون بين بلدان الجنوب في الإدارة المركزية لمنظمة الأغذية والزراعة و في Dos.

- تعزيز رصد وتقييم برامج التعاون بين بلدان الجنوب.

- توسيع شراكات وتحالفات استراتيجية وتعزيز الرؤية للتعاون بين بلدان الجنوب، وحشد الموارد الكافية والمستدامة.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دليل منظمة الأغذية والزراعة السريع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشجيع الشراكات بين دول الجنوب في العالم، روما، 2016، ص 4.

2 -FAO, Evaluation of FAO's contribution to Knowledge on food and agriculture, Final Report, Rome, Italy, 2015, p 9.

الفرع الثالث: الأدوار والمسؤوليات للتعاون بين بلدان الجنوب ونظام الأمم المتحدة الأوسع نطاقا

#### أولاً- الأدوار والمسؤوليات للتعاون بين بلدان الجنوب:

من أجل توسيع و إدماج نطاق التعاون بين بلدان الجنوب على جميع المستويات، فالعديد من الجهات الفاعلة على صعيد منظمة الأغذية والزراعة لديها دور تلعبه، ومن المتوقع قيام المدراء الكبار بتوجيهه استراتيجي لالتزام البلدان وخبراتها فضلا عن مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب، وتقع على عاتقهم المسؤولية لضمان أن فرق العمل التي هي تحت إشرافهم تساهم في تعبئة الموارد والتعاون لتحقيق النتائج.

ومنذ أن أصبح التعاون بين بلدان الجنوب يحدث إلى حد كبير على المستوى القطري، بين وفيما بين البلدان، فقد أضحي لممثلي منظمة الأغذية والزراعة على الصعيد القطري (FAORs) بصفة خاصة، دورا حاسما مثل تعبئة الموارد، وإشراك الشركاء باتباع نهج منسقة وتوفير بيئة مواتية بين الشركاء.

وقسم تعبئة الموارد والتعاون بين بلدان الجنوب (TCS) في الإدارة المركزية وشبكة المكاتب الإقليمية للتعاون بين بلدان الجنوب، يعملون بنشاط لتعزيز تعميم واعتماد التعاون بين بلدان الجنوب، وذلك للنهوض بالأهداف الاستراتيجية (SOS) والمبادرات الإقليمية (RIs) وأطر البرمجة القطرية (CPFs) لمنظمة الأغذية والزراعة.

وباختصار، يقوم قسم تعبئة الموارد والتعاون بين بلدان الجنوب (TCS) بتصميم ووضع الاستراتيجية والسياسات والمبادئ التوجيهية الشاملة، لتسهيل كفاءة وفعالية الاتصال بين الطلب والعرض في بلدان الجنوب، ويلزم أصحاب المصلحة المتعددين داخل المنظمة وخارجها، العمل على حدوث التعاون بين بلدان الجنوب، وبما أن هذا التعاون غالبا ما يعتمد على الموارد المالية، فقسم تعبئة الموارد والتعاون بين بلدان الجنوب (TCS) يساهم أيضا في حشد الموارد (المالية والعينية) للبلد المضيف أو المانح أو عبر شراكات ثلاثية.

## ثانياً - التعاون بين بلدان الجنوب ونظام الأمم المتحدة الأوسع نطاقاً:

ينسق مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب<sup>1</sup> (UNOSSC) نشاط التعاون بين بلدان الجنوب عبر منظومة الأمم المتحدة، وكمبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة، يقوم UNOSSC بتقديم المشورة بشأن السياسات والمراقبة وعرض حالات من التعاون بين بلدان الجنوب على أعلى مستوى، وفي كل عام تستضيف UNOSSC المعرض العالمي للتنمية فيما بين بلدان الجنوب<sup>2</sup> (GSSD) لتسليط الضوء على أطر التعاون وتسهيل الحوار بشأن السياسات، ومنظمة الأغذية والزراعة هي جزء من فريق عمل التعاون بين بلدان الجنوب المكلف بتعزيز وزيادة فعالية دعم جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة والأهداف الإنمائية المستدامة (SDGs).

وتتعاون وكالات الأمم المتحدة المتواجدة في روما<sup>3</sup>، فيما يخص بلدان الجنوب، من خلال الشبكات غير الرسمية لإيجاد التآزر والعمل معا على تبني الدروس المستفادة.

## ثالثاً - بعض الأمثلة على مبادرات التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي

### 1- التبادلات فيما بين البرلمانات ومنظمات المنتجين:

لعبت الجبهة البرلمانية لمكافحة الجوع، التي أنشئت في عام 2009 في إطار مبادرة تحرير أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من الجوع، دوراً رئيسياً في مكافحة الجوع وسوء التغذية في المنطقة، بما في ذلك من خلال دعم وضع أطر قانونية وترتيبات مؤسسية لضمان الحصول على الغذاء والتغذية الكافيين كحق أساسي من حقوق الإنسان الأساسية.

1- مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب (UNOSSC) هو مركز معرفة يقدم خدمات استشارية واستشارية لجميع أصحاب المصلحة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي. فهو يمكّن البلدان النامية من مواجهة تحدياتها الإنمائية بفعالية وتسخير الفرص لمعالجتها.

2- برنامج GSSD هو نظام ربط شبكي للمعرفة متطور ومخصص للتنمية المستدامة. صمم للمساعدة في تحديد وتوسيع المناهج المبتكرة نحو الاستدامة، بما في ذلك التكنولوجيات، والسياسات، والاستراتيجيات الداعمة، ويتتبع البرنامج جوانب متعددة من التحديات، والمشاكل، والحلول الطارئة.

3- المنظمات التي توجد مقارها في روما هي منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي، وقد أدت دوراً محورياً في دعم الدول الأعضاء، فيما كانت ترسم خطة التنمية المستدامة لعام 2030، وساهمت بشكل كبير في تحديد محتواها

وتستخدم منظمة الأغذية والزراعة نهجًا مبتكرًا ومرنًا للجمع بين البرلمانين ومنظمات المنتجين تحت مظلة التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي بهدف تكرار الممارسات الجيدة في مكافحة الجوع وسوء التغذية. وتجمع المنظمة بين هذين الفاعلين معًا نظرًا لأدوارهما المكملة لبعضها البعض، حيث يتمتع المنتجون بمهارات تقنية بينما يسن البرلمانيون تشريعات وهم الأساس لإضفاء الطابع المؤسسي على السياسات الحكومية التي تدعم منظمات المنتجين.

## 2- التعاون فيما بين المدن:

تعزز مبادرة "من مدينة إلى مدينة" إمكانات الدعم المتبادل بين الحكومات المحلية لجعل مدنها ومناطقها المترابطة أكثر أمانًا من حيث الغذاء، وتقوم المبادرة على مفهوم أن المدن في البلدان النامية تواجه تحديات اجتماعية واقتصادية متماثلة وأنه من خلال التعاون والمشاركة في الممارسات الجيدة يمكنها دعم بعضها البعض في مساعيها لتحقيق الأمن الغذائي في الحضر والانتقال نحو نظم غذائية أكثر استدامة.

## 3- التبادلات فيما بين المزارعين:

تعد عمليات التبادل فيما بين المزارعين نهجًا آخر لا مركزيًا في التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي<sup>1</sup>، تيسر الفاو من خلاله تبادل المعارف وتبادل الخبرات بين المزارعين ومنظمات المنتجين على المستوى المحلي وعلى الصعيد الشعبي، وعلى الرغم من أن هذا النهج اكتسب المزيد من الاهتمام في السنوات الأخيرة، إلا أنه تم تطبيقه بالفعل من قبل منظمة الأغذية والزراعة كجزء من مدارس المزارعين الحقلية في أوائل التسعينيات، قبل إضفاء الطابع المؤسسي على التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المنظمة، ومن خلال تركيز التبادلات على الصعيد الشعبي، أثبت النهج فعالية في تلبية احتياجات الجهات الفاعلة المحلية والفئات المهمشة والضعيفة بما في ذلك النساء الريفيات وجماعات السكان الأصليين والشباب.

1 -Food and Agriculture Organization of the United Nations, Reducing rural poverty through farmer-to-farmer exchange, Rome, Italy, 2017, p 4.

## تمهيد:

يكتسي دور الدول أهمية بالغة في بلورة وتفعيل البرامج والمخططات التنموية التي تتبناها مختلف الأطراف الفاعلة، وتعتبر الشراكة أحد الآليات التي يتم من خلالها تجسيد علاقات التكامل والتبادل وتوزيع الأدوار بين مختلف هؤلاء الفاعلين، كما تتطلب بذل الجهود الملموسة من الأطراف المعنية للاستجابة للتحديات<sup>1</sup>، ويعتبر العمل التشاركي الموجه لمختلف الفئات الهشة، من بين المجالات التي برز فيها، خلال السنوات الأخيرة، بشكل واضح مدى التأثير الإيجابي لشراكة منظمة الأغذية والزراعة، مع بعض الدول في الحد من الفقر والهشاشة ومواجهة الآفات الاجتماعية.

وفي هذا الإطار فقد جعلت المنظمة من الشراكة مع الدول، خيارا استراتيجيا يحظى بالأولوية لما له من أهمية في مجال ترجمة مخططاتها وتصوراتها على أرض الواقع وتفعيلها عبر إنجاز مشاريع وبرامج لفائدة الفئات الاجتماعية التي تعاني من الهشاشة والإقصاء أو في أوضاع صعبة.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالهجرة: الهجرة كاختيار وفرصة للتنمية الريفية، روما، إيطاليا، 2020، ص 64.

## المبحث الأول: شركات تنمية من القارة الأوروبية

إن التحديات المعقدة التي توجد في عالم اليوم تتطلب تغطية مجموعة واسعة من القضايا، كما تتطلب معالجة الأسباب الجذرية للمشاكل وليس الأعراض فقط، ذلك ما دفع بمنظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، بعقد العديد من الشراكات مع مجموعة من الدول الأوروبية، على رأسها الاتحاد الأوروبي، على غرار دول أخرى على حدى، كفرنسا وكندا وسويسرا.

## المطلب الأول: منظمة الأغذية والزراعة وفرنسا، شراكة من أجل الأمن الغذائي والازدهار

## الفرع أول: نظرة على الشراكة بين الفاو وفرنسا

منذ إنشاء منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، كانت فرنسا شريكا نشطا وسخيا، وتعمل بشكل وثيق مع المنظمة لدعم الأمن الغذائي المشترك وأهداف التنمية الزراعية، حيث يتميز دعم فرنسا بمساهماتها المالية وإعارة الخبراء التقنيين الفرنسيين رفيعي المستوى، وبجهودها لتعزيز مكانة قضايا الزراعة والغذاء ضمن أولويات المجتمع الدولي، وبالمثل، تساهم الدولة في خلق حوكمة عالمية شاملة تعزز المشاركة لجميع الجهات الفاعلة<sup>1</sup> ذات الصلة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية.

وتوضح عمليات التجديد المتعاقبة للاتفاقيات الإطارية بين فرنسا ومنظمة الأغذية والزراعة منذ 2005 (2005-2012 ، 2012-2017 و 2018-2021) التزام فرنسا بمهمة المنظمة وأهدافها الطموحة، وينعكس التعاون الدينامي، القائم على الثقة المتبادلة، في توفير الموارد المالية والتقنية دون انقطاع، بما في ذلك إعارة الخبراء وتعزيز التعاون مع معاهد البحث رفيعة المستوى.

وفي الواقع، تم حشد ما يقرب من 60 خبيرا فرنسيا مؤهلا تأهيلا عاليا في مختلف المجالات منذ عام 2009، بالإضافة إلى ما يقرب من 15 موظفا مهنيا مساعدا منذ عام 2005.

1- تقرير لجنة الامن العالمي والعدالة والحوكمة، مواجهة أزمة الحوكمة العالمية، معهد لاهاي للعدالة العالمية ومركز ستيمسون، جوان 2015، ص 3.

فعلى مر السنين، ركزت الاتفاقات الإطارية المختلفة على مجموعة متنوعة من المواضيع التي يعكس تطورها التعقيد المتزايد للقضايا العالمية وكيفية تطور المنظمة للاستجابة لها بفعالية في إطار ولايتها ومهامها<sup>1</sup>، وقد دعمت فرنسا مجموعة واسعة من المشاريع، من تحسين السياسات العامة والقدرة التنافسية للقطاع الزراعي، إلى تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، كما ساهمت الدولة في تعزيز أنظمة إدارة الغذاء العالمية والمستدامة وتعزيز الإيكولوجيا الزراعية والأمن الصحي، كجزء من نهج "عالم واحد، صحة واحدة"، سلامة الغذاء، العمالة الريفية، الاستثمارات المسؤولة في الزراعة، إدارة الأراضي والمساواة بين الجنسين.

ومنذ عام 2009، كانت فرنسا واحدة من أكبر المساهمين الماليين في المنظمة بمتوسط قدره 26 مليون يورو (ما يعادل تقريبا 29 مليون دولار أمريكي) من الاشتراكات المقدره سنويا حتى عام 2019، بالإضافة إلى إجمالي 285 مليون يورو (ما يعادل تقريبا 318.5 مليون دولار أمريكي) من الاشتراكات المقدره بين عامي 2009 و 2019، وقدمت فرنسا 37 مليون يورو إضافية (ما يعادل تقريبا 41.3 مليون دولار أمريكي) من التبرعات، في السنوات الأخيرة (2016-2019)، ووجهت معظم مساهماتها الطوعية (59 في المائة) نحو عمل المنظمة لزيادة مرونة سبل العيش لمواجهة التهديدات والأزمات، وخلال نفس الفترة، تم تخصيص 59 في المائة من المساهمات للقارة الأفريقية.

في عام 2015، قدمت فرنسا مساهمة طوعية سنوية قدرها 4 ملايين يورو (ما يعادل تقريبا 4.5 مليون دولار أمريكي)، تم تخصيص نصفها تقريبا لمشروع لتعزيز القدرة على الصمود في مدغشقر لمكافحة غزو الجراد.

وبالمثل، في عام 2016، تم تخصيص 38 في المائة من المساهمات الطوعية (1.4 مليون يورو (ما يعادل تقريبا 1.6 مليون دولار أمريكي) من خلال مرفق البيئة العالمية الفرنسي (FFEM) لمشروع دعم الحفاظ على الطيور المائية المهاجرة الأفريقية الأور أسيوية، تليها أنشطة لتعزيز القدرة على الصمود في النيجر وجمهورية أفريقيا الوسطى.

1- الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، شراكة طويلة الأمد تمضي قدما بالحوار الاستراتيجي بين فرنسا ومنظمة الأغذية والزراعة، اطلع عليه بتاريخ: 2020/06/12، على الساعة: 20:09.

كما قدمت فرنسا عام 2017، 1.4 مليون يورو (ما يعادل تقريبا 1.6 مليون دولار أمريكي) من التبرعات ، تم تخصيص 40 في المائة منها للمشاريع الجارية.

في الآونة الأخيرة، في ديسمبر 2018، وجهت الدولة 4 ملايين يورو (ما يعادل تقريبا 4.5 مليون دولار أمريكي) من التبرعات إلى منظمة الأغذية والزراعة لتمويل الإجراءات التي تهدف إلى الحد من التفاوتات والحفاظ على الأمن الغذائي في سياق تغير المناخ، لأنها ملتزمة بإصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي ولجنة الأمم المتحدة الدائمة بشأن التغذية وكذلك لإصلاح منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة<sup>1</sup>، وقد رحبت منظمة الأغذية والزراعة بقرار فرنسا تخصيص 75 في المائة من هذه المساهمات لدعم آليات التمويل المجمع للمنظمة، ما يعكس دعم الدولة للمبادئ التي يقوم عليها ميثاق التمويل الجديد الذي تم إنشاؤه استجابة لإصلاح جهاز الأمم المتحدة الإنمائي.

وعلى وجه الخصوص، تم تقديم مليون يورو (ما يعادل تقريبا 1.1 مليون دولار أمريكي) إلى الآلية المرنة للشركاء المتعددين (FMM) في المنظمة، وتم توجيه مليوني يورو (ما يعادل تقريبا 2.2 مليون دولار أمريكي) إلى الصندوق الاستئماني التضامني لأفريقيا (ASTF)، مما يجعل فرنسا أول دولة مساهمة مانحة غير أفريقية في الصندوق، كما تم تخصيص مليون يورو (ما يعادل تقريبا 1.1 مليون دولار أمريكي) للمسائل المتعلقة بمرونة النظم الغذائية تجاه مخاطر الصحة والصحة النباتية، ويشمل ذلك المساهمة في مكافحة مرض الأغنام والماعز ومرض الحمى القلاعية من خلال دعم المفوضية الأوروبية لمكافحة مرض الحمى القلاعية (EuFMD) ومركز إدارة الأزمات لصحة الحيوان.

تساهم فرنسا أيضا بشكل كبير في ميزانية الاتحاد الأوروبي، بما يساوي 15.7 في المائة من ميزانيتها في عام 2017، وقد كان الاتحاد الأوروبي المساهم الطوعي الأول في منظمة الأغذية والزراعة بما يزيد عن 920 مليون يورو (ما يعادل تقريبا مليار دولار أمريكي) في المشاريع والبرامج التي نفذتها المنظمة في الفترة 2012-2017، حيث الشراكة

1 – French Food Security Annex 2011, Accountability Report, France's international food security strategy, France, 2011, p 1.

بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة شراكة قوية، تستمر في النمو، كما يتضح من زيادة مساهمات الاتحاد الأوروبي الطوعية في السنوات الأخيرة.

### 1- أولويات الاتفاق الإطاري بين فرنسا ومنظمة الأغذية والزراعة (2018-2021):

تضع الاتفاقية الإطارية 2018-2021، الموقعة في باريس في 12 ديسمبر 2017، مكافحة تغير المناخ وأداء الزراعة والقضاء على الجوع في صميم التعاون بين فرنسا ومنظمة الأغذية والزراعة في السنوات القادمة، من أجل تحقيق أهداف خطة 2030 واتفاق باريس، ويستند تنفيذها إلى توفير الأطر والتمويل والحوارات الاستراتيجية المنتظمة رفيعة المستوى، وتسرّد الاتفاقية خمسة مجالات للعمل ذات أولوية:

- 1- تحسين اتساق سياسات الأمن الغذائي والتغذية وتنفيذها الفعال من قبل الدول، ولا سيما لتشجيع الاستثمار المسؤول، في إطار تعزيز الحوكمة العالمية.
  - 2- تعزيز الأداء الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للنظم والأقاليم الغذائية، وخاصة للمساهمة في العمالة الريفية وتحسين دخول المزارعين.
  - 3- تعزيز الأمن الحيوي والصرف الصحي في سياق الغذاء والحيوانات، للمساهمة في تحسين الصحة العالمية.
  - 4- تعزيز مرونة السكان الضعفاء وتحسين الوقاية من الأزمات وإدارتها.
  - 5- المساهمة في استراتيجية المنظمة بشأن المناخ<sup>1</sup> لتنفيذ اتفاق باريس.
- ### 2- تعزيز وتجديد التعاون مع مؤسسات البحث الفرنسية:

في 16 فبراير 2018، وافقت الفاو وأربعة معاهد بحث وتعليم فرنسية رفيعة المستوى على تجميع خبراتهم من خلال ثلاث اتفاقيات إطارية لتطوير مناهج مبتكرة للتعامل بشكل مشترك مع الأسئلة المتعلقة بالأمن الغذائي وحماية البيئة، وبالتالي المساهمة في تحقيق خطة 2030.

1- تقرير رقم: PC 120/2، استراتيجية عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال تغيير المناخ، الدورة العشرون بعد المائة، منظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 2016، ص 9.

ومعاهد البحث والتعليم العالي هذه هي المركز الفرنسي للبحوث الزراعية للتنمية الدولية (Cirad)، والمعهد الوطني الفرنسي للبحوث الزراعية (INRA)، ومعهد البحوث للتنمية (IRD)، والمعهد الزراعي والبيطري والغابات في فرنسا (Agreenium).

تركز هذه الشراكة المتجددة على أربعة مواضيع رئيسية، خاصة في البلدان النامية:

- 1- نظم الإنتاج الزراعي المستدامة والمبتكرة في سياق تغير المناخ، بما في ذلك الإيكولوجيا الزراعية والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية.
- 2- النظم الغذائية الصحية والمستدامة للأمن الغذائي، بما في ذلك التغذية وسلامة الأغذية وخسائر وهدر ما بعد الحصاد.
- 3- المخاطر الصحية من خلال مفهوم "عالم واحد، صحة واحدة".
- 4- التنمية الإقليمية المستدامة من خلال العمالة الريفية<sup>1</sup> والهجرة، بما في ذلك أدوار الشباب والنساء في التنمية المحلية، ونهج سلسلة القيمة مقابل النهج الإقليمية للتنمية المستدامة، والتخطيط المكاني وتخطيط استخدام الأراضي، والتغيير الهيكلي والتعايش بين النماذج الزراعية.

### الفرع الثاني: تحسين إدارة الغذاء العالمية

إن توفير الوصول المادي والاقتصادي للغذاء الكافي والمأمون والمغذي للجميع هو حجر الزاوية في مهمة المنظمة، وبالتأكيد أحد أكبر التحديات في عصرنا، وعلى الرغم من التقدم، لا يزال 821 مليون شخص يعانون من الجوع حتى اليوم، ويتوقع الخبراء أن ملياري شخص إضافي سيعانون من نقص التغذية بحلول عام 2050، كما أن مخاطر الصراع والأمن، وتغير المناخ وتدهور رأس المال الطبيعي للكوكب كلها عوامل تزيد من خطر انعدام الأمن الغذائي وهكذا، في حين أن الاستثمار في الزراعة أمر حاسم لزيادة قدرة الإنتاج الزراعي، وذلك بإنشاء خطوط توجيهية دولية وهيئات إدارية مسؤولة عن إنتاج وتجارة الأغذية للحد بشكل فعال ومستدام من الجوع.

1- التقرير الرابع، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2008، ص 2.

وفي هذا الصدد، يعد التزام فرنسا بعمل المنظمة المعياري من خلال دعمها المالي والتقني والسياسي أمراً أساسياً<sup>1</sup>.

كما تعمل فرنسا ومنظمة الأغذية والزراعة يدا بيد لتسهيل تطوير برامج متطورة تقنيا لحوار السياسات والتعاون، مما يعزز الفهم المشترك لقضايا وتحديات الأمن الغذائي العالمي بين جميع أصحاب المصلحة (الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني والقطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية والبحثية والمنتجين وغيرهم)، ويعد تطوير وتعزيز المعايير الدولية لإنتاج وتسويق المنتجات الغذائية الآمنة أحد أكثر الأمثلة الملموسة لمساهمة منظمة الأغذية والزراعة في الحياة اليومية للناس حول العالم، وأيضاً تيسير التجارة، ومواجهة التقلبات المفرطة في الأسعار، والحفاظ على الموارد الوراثية النباتية، وضمان صحتها الجيدة، وكذلك ضمان الوصول العادل إلى الأراضي الزراعية، كلها جوانب من التزام المنظمة بتعزيز فعالية وعدالة وسلامة النظام الغذائي العالمي.

### 1- تطوير المعايير والمبادئ التوجيهية الدولية:

يعد تحسين الحوكمة العالمية للأغذية والزراعة إحدى أولويات سياسة الأمن الغذائي في فرنسا.

على هذا النحو، تشارك الدولة بنشاط في تطوير وتعزيز المعايير الدولية، التي تسعى إلى تمكين الانتقال إلى أنظمة الزراعة والغذاء الآمنة والمستدامة.

وعلى وجه الخصوص، شاركت فرنسا في سبع مبادرات، بما في ذلك الدستور الغذائي (Codex)، وخطة العمل العالمية لمقاومة مضادات الميكروبات، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA)، والاتفاقية الدولية لحماية النبات (IPPC) ولجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS)، والمبادئ التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (VGGT)، ومبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة ونظم الأغذية، بالإضافة إلى ذلك، خلال فترة رئاستها لمجموعة العشرين، شجعت فرنسا مبادرة نظام معلومات السوق الزراعية (AMIS) لمكافحة تقلبات الأسعار الزراعية.

1 - Food and Agriculture Organisation of the United Nations FAO+France, Partnering for food security and prosperity, Rome, Italy, 2020, p7.

## أ- الدستور الغذائي:

تعد فرنسا من أنصار الدستور الغذائي<sup>1</sup>، وهو برنامج مشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية (WHO) يلعب دورا مهما في ضمان سلامة وجودة وعدالة تجارة الأغذية الدولية، وبالإضافة إلى مساهماتها المالية، تشارك فرنسا بنشاط في هيئة الدستور الغذائي التي تضع المعايير والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسات الدولية.

إن النطاق الواسع لكوديكس، الذي يغطي مجالات مثل الملوثات، والتغذية، ونظافة الأغذية، والإضافات، ومقاومة مضادات الميكروبات والتكنولوجيا الحيوية، يجعله جزءا أساسيا من تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وفي الوقت نفسه، يضع الدستور القلق العام بشأن سلامة الأغذية في كثير من الأحيان في صميم المناقشات العالمية، وبصفتها رئيسة لجنة الدستور الغذائي المعنية بالمبادئ العامة منذ إنشائها في عام 1965، استضافت فرنسا الدورة الحادية والثلاثين للجنة في بوردو في عام 2019.

وعلاوة على ذلك، قدمت فرنسا مساهمات عينية مكنت المنظمة وجميع أعضائها من المشاركة الفعالة في التوحيد الدولي لسلامة الأغذية.

## ب- خطة العمل العالمية ضد مقاومة مضادات الميكروبات (AMR):

تمثل مقاومة مضادات الميكروبات وانتشار الكائنات الحية المقاومة لمضادات الميكروبات تهديدا عالميا لتفاعل النظام البيئي للإنسان والحيوان مع ما يترتب عليها من آثار على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، وقد اعتمدت الدول الأعضاء في جمعية الصحة العالمية الثامنة والستين - بما في ذلك فرنسا - خطة عمل عالمية ضد مقاومة مضادات الميكروبات، بدعم من منظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية لصحة الحيوان (OIE) ومنظمة الأغذية والزراعة في مايو ويونيو 2015، الهدف منها هو ضمان استمرارية

1- الدستور الغذائي أو مدونة الأغذية هو المرجعية العالمية للمستهلكين ومنتجي الأغذية ومصنعيها، والمرجع لأجهزة رقابة الجودة محليا ودوليا وعلى صعيد التجارة الدولية أيضا، وقد بدأ العمل فيه منذ عام 1961، وقد ظهر نتيجة عملية تدريجية طويلة، فقد بدأت قوانين الأغذية تظهر منذ منتصف القرن التاسع عشر وتبعتها نظام الرقابة على الأغذية، وكان المعتمد على نقاء الغذاء ثم بعد ظهور الغش الكيميائي بوضع المضافات الغذائية لإخفاء اللون أو الطبيعة الحقيقية للغذاء بدأ العمل على ابتكار أدوات لكشف هذه الممارسات، والتفريق بين الأغذية المأمونة وغير المأمونة.

الوقاية والعلاج من الأمراض المعدية بواسطة الأدوية التي يتم ضمان جودتها والوصول إليها واستخدامها المسؤول، وقد التزمت الدول الأعضاء، بتطوير خطط التكيف الوطنية بشأن مقاومة مضادات الميكروبات.

وفي 21 سبتمبر 2016، وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على إعلان يدعو إلى عمل مشترك لمواجهة مشكلة مقاومة مضادات الميكروبات، يلتزم من خلاله رؤساء الدول بالتصدي لهذا التحدي بطريقة منسقة في عدد من القطاعات، بما في ذلك الصحة البشرية والحيوانية، والإنتاج الزراعي والغذائي، والبيئة.

كما أنه من أجل مساعدة البلدان على تلبية التوقعات الدولية، أنشأت الأقسام الفنية ذات الصلة في المنظمة أداة تقديمية، وافق عليها مجلس المنظمة، تسمى مسار الإدارة التقديمية (PMP)، حيث توفر هذه الأداة مبادئ توجيهية لتسهيل التعاون بين القطاعين العام والخاص، والتواصل مع أصحاب المصلحة، بما في ذلك جمع وتحليل وتقاسم المعلومات ذات الصلة، كما تسمح للبلدان بتقييم مدى توفر البيانات الوطنية حول حالة مقاومة مضادات الميكروبات واستخدامها المضاد للميكروبات تشكل تهديداً وتحدياً راهناً ومتزايداً للصحة العالمية وللأمن الغذائي والتنمية المستدامة في جميع البلدان<sup>1</sup>، بالإضافة إلى ذلك، فإنها تجعل من الممكن تقييم أنظمة المراقبة وممارسات الإنتاج الجيدة المعمول بها، وكذلك مستوى التعليم المهني المتاح.

وتتطلب عملية تطوير هذه الأداة، من خلال طابعها التشاركي، التحقق من العديد من أصحاب المصلحة الدوليين قبل إطلاقها النهائي، بفضل الدعم المالي المقدم، تم تنظيم مشاورات عبر الإنترنت واجتماع استشاري متخصص في المقر الرئيسي للمنظمة لضمان تطبيق الأداة في جميع البلدان، وأن جميع الجوانب تتماشى مع نهج "عالم واحد، صحة واحدة".

1- تقرير رقم: EA.3/L.8/Rev.1، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثالثة، روما، إيطاليا، 2017، ص 7.

**ج- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA):**

تسهل المعاهدة، الحفظ والاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، والتوزيع العادل والمنصف للمحاصيل وموادها الوراثية بين البلدان، من خلال تمكين الوصول المستمر إلى مجموعة متنوعة من المحاصيل، يمكن للمزارعين والباحثين حول العالم استخدام تكوينهم الجيني لتحسين زراعة الكفاف مع المساهمة في نظام إنتاج غذائي أكثر قدرة على التكيف مع تغير المناخ<sup>1</sup>، ففي نهاية عام 2017، تم تبادل أكثر من 4 ملايين عينة تمثل التنوع الجيني الفريد من خلال هذا النظام للبحث وتربية النباتات، وشاركت فرنسا بنشاط في وضع المعاهدة وقدمت مساهمات مالية هامة، في عامي 2015 و 2016، قدرت بـ: 179200 يورو (200.000 ما يعادل تقريبا دولار أمريكي) لميزانية التنظيم الإداري للمعاهدة، وفي عام 2017 أعلنت المنظمة الفرنسية المهنية للبذور والنباتات مساهمة سنوية قدرها 175000 يورو (ما يعادل تقريبا 195225 دولار أمريكي) لصندوق تقاسم المنافع للمعاهدة، كما أعلنت الحكومة الفرنسية قرارها بإضافة المواد الوراثية النباتية إلى النظام المتعدد الأطراف للمعاهدة، الذي يجعل أكثر من 1.5 مليون عينة من مواد البذور متاحة للمزارعين والباحثين والمربين في جميع أنحاء العالم.

**د- الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC) فرنسا طرف متعاقد في الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات:**

أنشئت هذه الاتفاقية عام 1992، تديرها هيئة تدابير الصحة النباتية (CPM)، وتهدف إلى ضمان العمل المنسق والفعال لمنع ومكافحة دخول وانتشار الآفات والأمراض النباتية، كما تسعى، إلى حماية المحاصيل والنباتات الطبيعية، وتمتد مهمتها إلى السيطرة على المركبات والطائرات والقوارب والحاويات والمخازن وغيرها من الأشياء أو المواد التي يمكن أن تحمي وتنتشر الكائنات الحية الضارة، علاوة على ذلك، تشجع الاتفاقية التعاون بين مختلف منظمات وقاية النباتات على المستويين الإقليمي والوطني التي يمكنها وضع القواعد المنصوص عليها في اتفاق المعاهدة.

1- السلامة الغذائية وتغير المناخ ودور منظمة الصحة العالمية، إدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية المنشأ، منظمة الصحة العالمية، 2019، ص 3.

وقد كانت فرنسا داعماً مستمراً للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، لا سيما من خلال إعارة الموظفين التقنيين الوطنيين لأمانة الاتفاقية ومن خلال تمويل مجموعات العمل، وقد أعلنت فرنسا عن مساهمة مالية قدرها 250.000 يورو (279000 دولار أمريكي) لأنشطة المجموعة الفنية المعنية بالسنة الدولية لصحة النبات، بالنسبة للاجتماع الأخير لهيئة تدابير الصحة النباتية (أبريل 2019).

#### هـ - لجنة الأمن الغذائي العالمي (CFS):

كانت لجنة الأمن الغذائي العالمي<sup>1</sup> في صميم الحوكمة العالمية للأمن الغذائي والتغذية منذ عام 2010، وهي عنصر أساسي للتعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها، وتساهم فرنسا بنشاط في عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي من خلال المشاركة طوال العام في مجموعات عمل حول مواضيع مختلفة وإعداد الجلسات العامة العشرة في أكتوبر منذ إصلاح لجنة الأمن الغذائي العالمي في عام 2009، كما تساهم فرنسا بالموارد المالية كل عام، بشكل مباشر وغير مباشر، في أنشطة اللجنة، وعلى وجه الخصوص، يوفر الدعم لفريق الخبراء رفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية (HLPE) من خلال انتداب الموظفين المؤهلين، بما في ذلك خبير فرنسي كبير يدير أمانة HLPE، وقد ساهمت الدولة أيضاً في الصندوق الاستئماني HLPE بمبلغ 627200 يورو (ما يعادل تقريباً 700000 دولار أمريكي) من 2010 إلى 2018، أي بمتوسط 62720 يورو (70000 دولار أمريكي) في السنة.

علاوة على ذلك، تدعم فرنسا عمل آلية المجتمع المدني من خلال تمويل مشاركة ممثليها في اجتماعات لجنة الأمن الغذائي العالمي، من 2014 إلى 2018، قدمت الدولة 926 222 يورو (248248 دولاراً أمريكياً) لتمويل مشاركة ممثلين عن منظمات المجتمع المدني (COSS) في العديد من الأحداث:

1- تعتبر لجنة الأمن الغذائي العالمي جهازاً حكومياً دولياً يتولى استعراض سياسات الأمن الغذائي والتغذية ومتابعتها. وتشكل اللجنة المنتدى الدولي والحكومي الدولي الأشمل لجميع أصحاب المصلحة للعمل معاً من أجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع.

1- في عام 2014، شاركت منظمات المجتمع المدني، القادمة بشكل رئيسي من إفريقيا، في مجموعة عمل حول مبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة والنظم الغذائية في إطار لجنة الأمن الغذائي العالمي.

2- في عام 2015، شاركت منظمات المجتمع المدني في فريق الخبراء الرفيع المستوى لمناقشة إدراج صغار الملاك في السوق الزراعية، ومشاركة منظمات المجتمع المدني في الدورة الثانية والأربعين للجنة الأمن الغذائي العالمي.

3- في عام 2016، شاركت منظمات المجتمع المدني في مفاوضات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن إدراج صغار الملاك في السوق باعتبارهم عنصرا ضروريا لتحقيق الأمن الغذائي العالمي والتغذية<sup>1</sup>.

4- في عام 2018، شاركت منظمات المجتمع المدني في مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي، وعقدت اجتماعات داخلية حول موضوعات الزراعة والتقييم.

و- الخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني (VGGT):

تقدم فرنسا دعما كبيرا لتنفيذ VGGT، من خلال عمل الخبير الفرنسي السيد جان موريس دوراند، الذي ينسق أنشطة VGGT في حوالي 12 دولة معظمها في أفريقيا، كما وفرت الدولة الموارد اللازمة لتنظيم ستة اجتماعات عمل على المستوى الوطني في بنين ومدغشقر والنيجر والسنغال وتونس، وقد مكن الدعم المالي الإضافي من توحيد سياسة الأراضي في مدغشقر، بما في ذلك تنظيم منتدى وطني عقد في أنتاناناريفو عاصمة مدغشقر، وبفضل الأموال المحولة محليا، تدعم فرنسا حاليا عملية إعداد سياسة وطنية للأراضي في النيجر، وهي عملية تدعمها أيضا منظمة الأغذية والزراعة والعديد من الشركاء الآخرين.

1- كانيو ف. نونز، شينجن فان، تعزيز دور صغار المزارعين، التقرير الرئيسي الصادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2016، واشنطن، و.م.أ، ص 19.

وعلاوة على ذلك، تم بالفعل تحقيق نتائج ملموسة، مثل إدراج مبادئ VGGT في العمليات التجريبية لإدارة الأراضي المحلية في السنغال، التي أجريت بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية الوطنية، في إعداد قانون جديد للأراضي الزراعية في مالي، وفي قانون الأراضي والغابات الجديد الذي اعتمد مؤخرا في توغو.

وقد كان مشروع<sup>1</sup> VGGT هو أساس نجاح الحالة العامة للأراضي الريفية في النيجر في 2018، وهو الآن يدعم عملية إعداد سياسة الأراضي، كما أنها واحدة من المراجع الأساسية للإصلاح الزراعي الذي تم في موريتانيا، وفي تونس، كانت بمثابة خلفية لإعداد وتنفيذ برنامج لبناء القدرات لموظفي وكالة الأراضي الزراعية (AFA)، وستكون هذه الأخيرة قادرة على وضع هذه المعرفة الجديدة موضع التنفيذ في سياق برنامج التكيف مع تغير المناخ التابع لوكالة التنمية الفرنسية (AFD) التابع للأقاليم الريفية في تونس، والذي وقع معه الاتحاد الآسيوي اتفاقية، بفضل الاتصالات التي تم إنشاؤها من خلال منظمة الأغذية والزراعة.

بالإضافة إلى ذلك، ساهمت فرنسا مؤخرا بمبلغ 44 800 يورو (ما يعادل تقريبا 50.000 دولار أمريكي) لتنظيم منتدى حول الاستثمارات والمبادئ الزراعية المسؤولة في غرب إفريقيا، والذي تم بالتنسيق مع الشركاء العاملين في منطقة حوض نهر السنغال، كما تدرس منظمة الأغذية والزراعة وفرنسا (AFD) ولجنة تنمية الأراضي) أوجه التآزر الممكنة لتحسين إدارة الأراضي في غينيا.

### الفرع الثالث: ضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية

من المتوقع أن ينمو عدد سكان العالم إلى 9.6 مليار نسمة بحلول عام 2050، وعلى هذا المعدل، ستكون هناك حاجة إلى ما يقرب من ثلاثة كواكب لتوفير الموارد اللازمة للحفاظ على أنماط حياتنا الحالية، لذلك من الضروري تعزيز أنظمة إدارة الموارد الطبيعية

1- على سبيل المثال، تدعو الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصائد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني الدول إلى "النظر في توفير التعويض عن فقدان حقوق الحيازة المشروعة في الأرض ومصائد الأسماك والغابات وضمان أن تكون جميع الإجراءات متسقة مع التزاماتها الحالية بموجب القانون الوطني والدولي، ومع المراعاة الواجبة للطوع للالتزامات بموجب الصكوك الإقليمية والدولية السارية.

المتكاملة التي تقلل من البصمة البيئية لسكاننا المتزايدين، ويترتب على الضغط المتزايد على الموارد الطبيعية عواقب وخيمة على حالة النظم البيئية في العالم، مما يؤثر على الحفاظ على التنوع البيولوجي بشكل عام وعلى الحيوانات المهاجرة وموائلها على وجه الخصوص، وعلى سبيل المثال، أصبح الحفاظ على النظام الإيكولوجي لمنطقة البحر المتوسط ومنطقة الساحل على وجه الخصوص أمرا أساسيا من أجل مكافحة آثار تغير المناخ والتصحر واستنفاد الموارد الطبيعية، من خلال الإدارة الرشيدة لهذا التراث الطبيعي، حيث يقوم السكان المحليون بتعزيز قدرتهم على الصمود أمام مخاطر المناخ والأمن الغذائي من خلال حماية سبل عيشهم<sup>1</sup>.

وفي هذا السياق، التزم صندوق FFEM الفرنسي، إلى جانب منظمة الأغذية والزراعة، بتمويل تنفيذ ثلاثة مشاريع رئيسية لاستعادة النظم الإيكولوجية في منطقة البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا، ومنذ 23 عاما، يعمل الصندوق من أجل التوفيق بين الحفاظ على البيئة والتنمية المستدامة في البلدان النامية والناشئة، كما أن التزام فرنسا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة مع احترام البيئة يجعلها شريكا استراتيجيا لمنظمة الأغذية والزراعة، التي تغطي ولايتها إنشاء نظم غذائية وزراعية أكثر قدرة على مقاومة آثار تغير المناخ، وتدابير التكيف والتخفيف من مخاطر المناخ، ويساهم كل من FFEM ومنظمة الأغذية والزراعة في تطوير الجدار الأخضر العظيم في إفريقيا، والذي يحارب التصحر وتآكل المناظر الطبيعية، ويدعم المجتمعات المحلية في إدارة مواردها واستخدامها المستدام.

بالإضافة إلى ذلك، ومن خلال تعبئة التمويل والخبراء ومنظمات البحث الفرنسية، تدعم البلاد عددا من المبادرات التي تعزز الحوار والتبادل بهدف تحسين استدامة النظم الزراعية والغذائية، وتشمل الأمثلة إنشاء منصة عالمية للثروة الحيوانية المستدامة، ومبادرة التقييم البيئي للثروة الحيوانية وشراكة الأداء، والعديد من الندوات والمؤتمرات الإقليمية الزراعية البيئية، كما دعمت فرنسا الإدارة المستدامة للموارد البحرية من خلال المساهمة في برنامج "الصيد في أعماق البحار".

1 - Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+France, Partnering for food security and prosperity, Rome, Italy, 2020, p15.

## الفرع الرابع: تعزيز مرونة سبل العيش

في السنوات الأخيرة، أدت النزاعات وتغير المناخ والاضطرابات الاقتصادية إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي واستمرت في تقويض سبل العيش وتدمير الأرواح، مما يهدد سنوات من التقدم الإنمائي، فالأشخاص الذين تعتمد سبل عيشهم بشكل مباشر على الزراعة هم من أشد الناس تأثراً بهذه الأخطار، التي تقلل أو تدمر الإنتاج والمحاصيل إلى حد كبير أو تجعل الأسر تتخلى عن حقولها ومزارعها، وتسعى المنظمة جاهدة لتعزيز صمود هؤلاء الناس وسبل عيشهم ضد هذه التهديدات وفي حالات الأزمات، وتجمع المنظمة، من خلال برنامج القدرة على الصمود، بين نقاط القوة في المساعدة الإنسانية والإجراءات الإنمائية لدعم البلدان على منع التهديدات والكوارث التي تؤثر على الزراعة والأمن الغذائي والتغذية والتصدي لها بفعالية من خلال معالجة الأسباب الجذرية للمخاطر والأزمات والتركيز على الوقاية من المخاطر، إذ يمكن تحقيق تقدم حقيقي في تحقيق عالم خال من الجوع.<sup>1</sup>

ولقد كان دعم فرنسا حاسم في هذا السياق، فقد ساعدت مساهماتها المالية والتقنية في برامج مكافحة غزو الجراد في مدغشقر وبلدان أفريقية أخرى على القضاء على هذه الآفة وحماية ملايين الناس من أزمة غذائية خطيرة، وبالمثل، قامت فرنسا بالإجراءات التي اتخذتها مع المنظمة لتنمية القطاع الزراعي وإعادة بناء الاستقلال الذاتي للسكان في جمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر، على التوالي، بجعل 183000 شخص كانوا متأثرين بالأزمات المتعلقة بانعدام الأمن والتغيرات المناخية لاستعادة إنتاجيتهم وإعادة بناء أسرهم.

وقد عزز دعم فرنسا المستمر قدرة المنظمة على تسخير العلاقة المعقدة بين سبل العيش القائمة على الزراعة والتنمية طويلة الأجل والسلام، وتعزيز التماسك الاجتماعي داخل المجتمعات الريفية<sup>2</sup>، ولا تزال الزراعة العمود الفقري لسبل العيش الريفية، حيث توفر الغذاء والدخل، وبالتالي، تسهم في الاستقرار.

1- Ibid, p25.

2- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالهجرة، مرجع سابق، ص 49.

## الفرع الخامس: تعزيز التنمية الريفية الشاملة والمستدامة

يعيش ما يقارب الـ: 80 بالمائة من فقراء العالم في المناطق الريفية<sup>1</sup> حيث يعتمد الناس على الزراعة ومصايد الأسماك والغابات كمصدر رئيسي للدخل والغذاء، ونظراً لأن أعداداً أكبر من الناس تميل إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن حياة أفضل، فمن المهم بشكل متزايد أن توفر الاستثمارات في القطاع الزراعي للمجتمعات الريفية حوافز كافية للبقاء على الأرض مع فرصة لتلبية احتياجاتهم وعيش حياة الكرامة، وتعتبر عمليات الحقن الذكية في التنمية الزراعية طريقة رائعة لمعالجة كل من انعدام الأمن الغذائي والفقر ولقيادة التقدم على نطاق أوسع في المناطق الريفية، لأن معالجة الفقر والجوع تتطلب إدراك أن الأمن الغذائي مرتبط ارتباطاً وثيقاً بسبل العيش الريفية.

كما كانت فرنسا من الداعمين الرئيسيين لمنظمة الأغذية والزراعة في جهودها لفتح أسواق جديدة لصغار المزارعين المحليين ووضع نهج مبتكرة يمكن أن تساعد الشباب على الازدهار في القطاع الزراعي في المناطق الريفية، علاوة على ذلك، تشارك فرنسا اعتقاد المنظمة بأن تمكين إنتاج وبيع السلع ذات القيمة المضافة يمكن أن يكون له فوائد واسعة النطاق للمجتمعات وبدء دورات حميدة من التنمية، ويمكن ملاحظة ذلك، على سبيل المثال، من خلال مساهمات فرنسا المالية والبشرية على مر السنين في وضع سياسات محددة لجودة الأغذية تتعلق بالموشرات الجغرافية، تمثل واحدة من أدوات عديدة للتنمية الإقليمية، مما يجعل من الممكن تقييم المنتجات المحلية من خلال ضمان منشأها، وبالتالي منحهم الوصول إلى فرص السوق الجديدة، كما شاركت فرنسا في مناقشات الخبراء حول مناهج تعزيز وصول الشباب الريفي إلى العمل اللائق، خاصة في إفريقيا، وضمان حياة كريمة لسكان الريف.

1- التقرير الرابع، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مرجع سابق، ص 9.

## المطلب الثاني: منظمة الأغذية والزراعة وكندا، تعزيز القدرة على الصمود وتمكين المرأة من أجل الأمن الغذائي والتغذوي

منذ عام 1945، عملت كندا ومنظمة الأغذية والزراعة معا من أجل إيجاد حلول للعديد من المشاكل الأكثر إلحاحا في عصرنا، واختبرت طرقا جديدة لتقديم الدعم لمن هم في أمس الحاجة إليه من خلال إجمالي المساهمات التي بلغت 74 مليون دولار كندي (ما يعادل تقريبا 53.5 مليون دولار أمريكي) بين 2018 و 2019، حيث مكنت كندا المنظمة من الوصول إلى الفئات السكانية الضعيفة في المناطق المتأثرة بالأزمة، بينما ساهمت في التحول الريفي من خلال الاستثمارات في الإنتاجية الزراعية وفرص كسب العيش.

### الفرع الأول: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

تعد كندا مساهما قيما في جهود المنظمة لتمكين المرأة الريفية من خلال العمل اللائق في جميع مجالات الزراعة ومصايد الأسماك والغابات، وتدرك الدولة أن زيادة فرص عمل المرأة الريفية هي المفتاح لتحسين إنتاجيتها وقوة كسبها، والتي بدورها تضمن تحسين الأمن الغذائي والتغذية للمجتمعات الريفية، وتماشيا مع سياسة المساعدة الدولية النسوية في كندا، تدعم البلاد مشروعا (يمتد من عام 2018 إلى عام 2021) لمساعدة الجمعيات التعاونية النسائية في قطاع الأغذية الزراعية في لبنان، والذي ستنشئ بيئة اجتماعية وثقافية محسنة وممكنة لتمكين المرأة الريفية اقتصاديا، وزيادة مشاركتها في الاقتصادات المحلية لإنشاء وتوسيع المشاريع الزراعية المدرة للدخل، من خلال التحويلات النقدية، كما سيتم دعم التعاونيات والجمعيات النسائية لتطوير وتنفيذ خطط الأعمال في قطاع الأغذية الزراعية، وستسمح مرحلة جمع بيانات المشروع بتحديد العوامل ذات الصلة التي تعوق اندماج المرأة في بعض الأنشطة الاقتصادية، كما سيقدم المشروع طريقة نظام التعلم بمنهجية يقودها المجتمع تهدف إلى إدخال التغيير السلوكي على مستوى الأسرة والتعاون وعلى مستوى المجتمع<sup>1</sup>.

1 - Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+ Canada, Building resilience and women's empowerment for food and nutrition security, Rome, Italy, 2020, p1.

### الفرع الثاني: تعزيز التجارة العادلة وسلاسل القيمة الشاملة

قدمت كندا دعماً كبيراً لمنظمة الأغذية والزراعة في جهودها لمساعدة صغار المزارعين على الاستفادة من سلاسل القيمة العالمية، التي هي أكثر استقراراً، والتي تسمح لصغار المنتجين بكسب ما يكفي من المال لضمان حياة كريمة لهم ولأسرهم.

فبفضل مساهمات من كندا بين عامي 2016 و 2022، ساعد مشروع مستمر في الضفة الغربية وقطاع غزة المزارعين والحكومات على إدارة واستخدام موارد الأراضي والمياه بكفاءة، من خلال زيادة توافر المياه وإنتاجيتها للأسر الزراعية من خلال ترميم أنابيب المياه المتضررة أقسام تساعدهم على التغلب على قضايا ندرة المياه واستبدال استخدام المياه العادمة في الري، ما يجعل المزارعين أقل عرضة لتقلبات السوق ومعالجة ضعف إدارة الأعمال والقدرات المالية التي تمنع تعاونيات المزارعين من تحقيق إمكاناتهم الكاملة، وقد زودت المبادرة 130 مزارعاً (20 في المائة من النساء) بشتلات عالية الجودة لتنويع وتحسين ربحية أعمالهم لإنتاج المحاصيل.

وبالمثل، عززت التدريبات وزيارات التبادل قدرة التعاونيات الزراعية على زيادة تحسين الإنتاج، كما تم تحديد سوق تصدير محتملة (الإمارات العربية المتحدة)، وستتلقى التعاونيات المزيد من الدعم للوصول إلى السوق الجديد من خلال تلبية معايير الجودة الخاصة بها، ويسمح المشروع لصغار المزارعين بالاستفادة من سلاسل القيمة الأقوى وتحسين طريقة تسويق التعاونيات والترويج لأنفسهم.

### الفرع الثالث: دعم الشراكات المبتكرة وتعزيز القدرة على الصمود

من عام 2016 وحتى عام 2022، دخلت كندا في شراكة مع وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها، منظمة الأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي<sup>1</sup>، لاختبار إطار مفاهيمي ميدانياً لتعزيز القدرة على الصمود والأمن الغذائي والتعاون التغذوية، يمثل البرنامج المبتكر في جمهورية الكونغو الديمقراطية والنيجر

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالهجرة: الهجرة كاختيار وفرصة للتنمية الريفية، مرجع سابق، ص 63.

والصومال، وهي المرة الأولى التي يتلقى فيها المكتب الإقليمي لأفريقيا تمويلا مشتركا متعدد السنوات لأعمال الصمود.

يهدف البرنامج المشترك إلى تلبية الاحتياجات الغذائية الفورية، مع زيادة الأمن الغذائي بشكل مستدام وتعزيز القدرة على الصمود في المناطق المتضررة من الأزمات الممتدة والمتكررة، وهو يمثل جهدا غير مسبق لدعم والاستثمار في نفس المجتمعات الضعيفة من خلال حزم المساعدة المتكاملة والمحددة السياق والمراعية لنوع الجنس والتغذية، والتي تحدها المجتمعات نفسها من خلال التخطيط التشاركي والمتوافق مع الأولويات الوطنية، كما تهدف التدخلات إلى حماية مصادر الغذاء والمعيشة للناس من خلال استعادة أصولهم الإنتاجية وإعادة تأهيلها ودعمها، وتحسين روابط السوق، وتعزيز القدرات الفنية والتسويقية.

#### الفرع الرابع: مد جسور الأهداف الإنسانية والإنمائية

من خلال دعم جهود المنظمة المتنوعة لبناء مجتمعات ريفية مرنة، بما في ذلك من خلال مراقبة الموارد الطبيعية الثمينة وحمايتها ودعم التكيف مع تغير المناخ<sup>1</sup>، تساعد كندا على كسر حلقة الضعف السلبية التي تشكل عقبة رئيسية أمام القضاء على الجوع والتنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم، وكانت كندا رائدة في عمل المنظمة في حالات الطوارئ، وقد منع دعمها المالي في الوقت المناسب الآلاف من المزارعين المتضررين من الأزمات من الاضطرار إلى العودة إلى استراتيجيات التكيف السلبية.

في أوكرانيا، على سبيل المثال، في خضم الصراع المستمر الذي أدى إلى فقدان الدخل وارتفاع الأسعار وتعطيل سلاسل القيمة بشكل كبير، جلب الدعم الكندي بين عامي 2016 و 2018 المساعدة الطارئة للمناطق المتضررة لتلبية الاحتياجات الفورية والحفاظ على سبل العيش الريفية وتعزيزها، وزودت منظمة الأغذية والزراعة المزارعين الصغار المعرضين للخطر ببذور مقاومة للجفاف والأمراض لزراعة المحاصيل التي تزدهر في المناطق الصغيرة

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، روما، إيطاليا، 2016، ص 15.

من الأرض التي يمتلكها المزارعون، كما حصلوا على علف للحفاظ على ماشية صحية ومنتجة، مما يضمن تغذية أفضل ودخل أفضل.

**المطلب الثالث: منظمة الأغذية والزراعة وسويسرا، شراكة مبتكرة للتحديات العالمية**

**الفرع الأول: نظرة سريعة على الشراكة**

منذ عام 1946، كانت سويسرا من بين أهم شركاء المنظمة، حيث تعاونت في مجموعة واسعة من المجالات لدعم الأهداف المشتركة، وتعد الموارد التي تقدمها سويسرا إلى منظمة الأغذية والزراعة مساهمة كبيرة، ليس فقط في التقدم نحو أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة على وجه الخصوص، ولكن أيضا لتحسين الطرق المؤدية إلى ذلك، وفقا لما تتطلبه خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

فمنذ عام 2008 إلى عام 2018، دعمت سويسرا منظمة الأغذية والزراعة في تيسير العمل المعياري بشأن الزراعة والنظم الغذائية المستدامة، فضلا عن الاستجابة السريعة في حالات الطوارئ من خلال برنامج المنظمة للصمود، وخلال نفس الفترة، ساهمت بمبلغ 165 مليون فرنك سويسري (ما يعادل تقريبا 168 مليون دولار أمريكي)، في جهود المنظمة لتحقيق القضاء على الجوع، والحد من النفايات، وسلامة الغذاء وإدارة الحياة، وسبل العيش الريفية المرنة، والموارد الوراثية، والتغذية، والثروة الحيوانية المستدامة، والإنتاج النباتي والصحة وإدارة المياه والتنمية المستدامة للجبال<sup>1</sup>.

كما امتدت مساهماتها لتزويد منظمة الأغذية والزراعة بخبراء تقنيين على مستوى عالمي في المقر وفي الميدان، يتم توجيههم من خلال ثمانية موظفين فنيين مساعدين (APOS) للفترة 2017-2019، بالإضافة إلى العديد من موظفي المنظمة السويسريين حول العالم، ولقد أبدت سويسرا، من خلال أنشطتها الخاصة والأنشطة التي تمويلها، التزاما ثابتا بالتنمية المستدامة، و تم ذلك من خلال الدعم التكميلي الذي قدمته الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والمكتب الاتحادي السويسري للزراعة.

1 - Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+Switzerland, An innovative partnership for global challenges, Rome, Italy, 2020, p1.

وقد ساعدت هذه المنظمة منظمة الأغذية والزراعة في تعزيز الإنتاج المستدام وتكافؤ فرص الحصول على الغذاء الكافي من خلال مساعدة المزارعين وأسرههم على التخفيف من آثار التغييرات على بيئاتهم الاجتماعية والاقتصادية والمادية، بالإضافة إلى ذلك، ساهمت سويسرا في مبادرات الفاو العالمية التي تعزز التعاون متعدد القطاعات من أجل ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية بما في ذلك التربة والمياه والتنوع البيولوجي، وجمع ونشر المعرفة الزراعية وتعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وتعزيز الحوكمة العالمية للأغذية.

كما كانت سويسرا من بين شركاء الموارد الأوائل الذين قاموا بتمويل التشاور والتفاوض والتنفيذ الأولي لمبادئ الاستثمار المسؤول في الزراعة ونظم الأغذية والخطوط التوجيهية الطوعية للإدارة الرشيدة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، وبالمثل، تم استخدام الزيادة الأخيرة في التمويل السويسري للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC) لإعداد دراسات حالة تهدف إلى تحسين تنفيذ معايير الاتفاقية، والأكثر من ذلك، بصفتها أحد أقوى شركاء المنظمة، فقد كانت الدولة رائدة في دعم المبادرات العالمية التي تعزز التعاون والشراكة متعدد القطاعات، وطرائق التمويل المرنة، وجمع ونشر المعرفة، وبالتالي الاعتراف بأن التحديات العالمية المعقدة لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال شراكات مبتكرة.

وتشمل هذه الأجندة العالمية للثروة الحيوانية المستدامة، وبرنامج النظم الغذائية المستدامة<sup>1</sup> (SFS) على كوكب واحد (YFP10)، وشراكة التربة العالمية، وشراكة الجبال، بالإضافة إلى نهج التمويل المبتكرة، مثل آلية دعم البرامج متعددة الشركاء، وفي الآونة الأخيرة، توسطت الفاو في شراكات جديدة مع جهات فاعلة سويسرية من غير الدول من القطاع الخاص (مؤسسة Kuehne) ومن الأوساط الأكاديمية (المعهد العالي للدراسات الدولية والإنمائية، ومركز النظام الغذائي العالمي في المعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا في زيوريخ).

1 - Walter Leal Filho, Judy Rogers, Usha Iyer-Raniga, Sustainable Development Research in the Asia-Pacific Region: Education, Cities, Infrastructure and Buildings, Springer Nature, switzerland, 2018, p 39.

## الفرع الثاني: تحسين الحوكمة العالمية للأمن الغذائي والتغذية

يعد الوصول إلى النظم الغذائية والزراعية شرطا أساسيا لصحة ورفاهية سكان العالم، وأهمية حاسمة في تحقيق معظم أهداف التنمية المستدامة<sup>1</sup>، وتقع على عاتق الحكومات مسؤولية ضمان وصول السكان إلى العناصر الغذائية اللازمة لدعم الحياة، ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال التعاون على المستوى الدولي، في التجارة والابتكار والاستثمارات؛ قواعد مشتركة للسلامة والعدالة في الإنتاج؛ والتوزيع والاستهلاك، للتأكد من أن النظم الغذائية تنمو وتتطور بطرق يمكن أن تلبي احتياجات جميع الناس.

وتعني حماية الأغذية والزراعة في العالم أيضا الاهتمام بالاستدامة وبصمة المناخ لجميع الأنشطة المتعلقة بالقطاعات، فباعتبارها واحدة من الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تدعم منظمة الأغذية والزراعة الطرق والوسائل المبتكرة لتيسير التعاون من خلال توفير البيانات عن الاتجاهات الناشئة، وتوجيه عمل الحكومات والشركاء من خلال وضع القواعد والمعايير الدولية، كما تدعم المنظمة وتعزز المنصات المتطورة تقنيا على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية لحوار السياسات بين الحكومات والمزارعين والمجتمع المدني والشركات والمستهلكين.

### 1- الدستور الغذائي:

يلعب الدستور الغذائي دورا هاما في ضمان سلامة وجودة وعدالة تجارة الأغذية العالمية، وتساهم سويسرا، بصفتها مدافعة عن برنامج المعايير الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، على أساس طوعي، إذ تعتبر مساهمتها القيمة في تنفيذ قاعدة المعارف الخاصة بالدستور الغذائي أساسية لبناء القدرات وتعزيز أنظمة سلامة الأغذية في البلدان عبر أفريقيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.

وتقع الملوثات، والتغذية، ونظافة الأغذية، والإضافات، ومقاومة مضادات الميكروبات والتكنولوجيا الحيوية ضمن النطاق الواسع لهيئة الدستور الغذائي، مما يجعلها مكونا أساسيا

1- تقرير رقم: COAG/2018/4/Rev.1، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النظم الغذائية المستدامة، لجنة

الزراعة، روما، إيطاليا، 2018، ص 1.

لتحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وهي المجالات التي شاركت فيها سويسرا من خلال شراكة سلامة الأغذية متعددة أصحاب المصلحة، بالإضافة إلى الاجتماعات ذات الصلة المستضافة في البلاد، والأكثر من ذلك، فقد شاركت سويسرا أيضاً بنشاط في هيئة الدستور الغذائي، حيث عملت كرئيسة بين 2014-2016.

## 2- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA)

تعد سويسرا عضو نشط في ITPGRFA منذ التصديق على المعاهدة<sup>1</sup> في عام 2004، وتسهل المعاهدة المزيد من التعاون بين البلدان على الحفظ والاستعمال المستدام والتبادل المفتوح المستمر للمحاصيل الغذائية والمواد الوراثية، كما تهدف إلى ضمان استمرار المزارعين والباحثين في جميع أنحاء العالم في الوصول إلى المحاصيل الرئيسية في العالم، مع الاستفادة من سماتهم الوراثية لتعزيز إنتاج الغذاء.

وبحلول نهاية عام 2017، تم تبادل أكثر من أربعة ملايين عينة من التنوع الجيني بموجب المعاهدة، وكانت سويسرا لاعبا رئيسيا في قيادة التحول الاستراتيجي نحو نهج برنامجي جديد للمعاهدة، بما في ذلك من خلال المساهمة في صندوق تقاسم المنافع الخاص بها، مع التركيز على الحفظ والاستعمال المستدام للتنوع البيولوجي الزراعي النباتي، وبالإضافة إلى علم الوراثة النباتية، تدعم سويسرا عمل المنظمة كمنتدى رائد للبلدان لمعالجة حفظ التنوع البيولوجي للزراعة والثروة الحيوانية.

وفي هذا الصدد، تستضيف المنظمة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، التي وفرت منتدى للتفاوض على المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتعمل سويسرا حاليا كرئيسة للجنة للفترة 2019-2021، بالإضافة إلى ذلك، تعد التقارير الرئيسية للجنة عن حالة الموارد الوراثية النباتية والغابية والحيوانية من بين الأدوات المرجعية الأكثر شمولا لوضع السياسات والممارسين في البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 2020، ص 11.

### 3- تأطير المستقبل للتنوع البيولوجي:

إن التنوع البيولوجي هو أساس لا غنى عنه للحياة على الأرض وبالتالي فهو ركيزة أساسية لوجود الإنسان، يشمل تنوع النظم البيئية والأنواع والجينات، حيث تعتمد الزراعة والغابات ومصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل خاص على التنوع البيولوجي لتحقيق الإنتاجية والأمن الغذائي<sup>1</sup>، ويعد تعميم التنوع البيولوجي في جميع القطاعات ذات الصلة أمراً ضرورياً لوقف وعكس خسارته، ومع ذلك، قد ينطوي ذلك على تكاليف باهظة للمزارعين وغيرهم من مستخدمي خدمات النظم البيئية، ومن أجل إحداث تغيير تحويلي، تهدف اتفاقية التنوع البيولوجي، التي صدقت عليها سويسرا، إلى تعزيز حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام لمكوناته، والتفاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

وتساهم منظمة الأغذية والزراعة في تنفيذ الاتفاقية من خلال تعزيز التنمية الزراعية المستدامة والاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي للأغذية والزراعة، وتطوير وتنفيذ مختلف صكوك السياسات، بما في ذلك المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وتدعم سويسرا المنظمة في وضع استراتيجية للتنوع البيولوجي.

إضافة إلى ذلك، تشارك بنشاط في المناقشات والمفاوضات لوضع إطار عالمي جديد لما بعد 2020 للتنوع البيولوجي يأخذ في الاعتبار الأطر القائمة مثل جدول أعمال 2030 وأهداف التنمية المستدامة، حيث سيوفر إطار ما بعد 2020 كلاً من السياق ومستوى الطموح للعمل على معالجة الشواغل المتعلقة بالتنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية لسنوات قادمة، تحديداً من خلال تحديد أهداف وطنية وإقليمية بالإضافة إلى تعزيز الاتساق في تنفيذ أحكام الاتفاقية ومقررات مؤتمر الأطراف.

### 4- ضمان الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية

تعد الغابات والتربة والمجاري المائية والمحيطات الصحية والتنوع الجيني الذي تنتجه هذه النظم البيئية أمراً ضرورياً للحفاظ على الحياة، وبما أن التلوث وتغير المناخ يشكلان

1- سعيدة بوسعدة، حكيمة مختار رحمانى، دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الامن الغذائي، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء 2، 2016، ص 3.

تهديدات يومية لمواردنا الطبيعية، فإن منظمة الأغذية والزراعة تركز جهودها على حماية هذه الموارد لضمان الأمن الغذائي والازدهار للأجيال القادمة، ويتأثر الوصول إلى المياه للعديد من المجتمعات الضعيفة بتغير المناخ، الذي يجلب عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالنسبة للمزارعين، واستجابة لذلك، تعمل المنظمة من أجل توفير الحلول من خلال النهج الذكية لإدارة الموارد المحدودة، ويتم تسهيل حلول أكثر كفاءة وفعالية من خلال التعاون عبر الحدود لمعالجة قضايا مثل ندرة المياه وتغير المناخ، من خلال تعميق جهودها لإيجاد استراتيجيات وتكنولوجيات تتناسب مع السياق المحلي، وتقدر المنظمة تعاون سويسرا، الذي ازداد في السنوات الأخيرة، لدعم البلدان التي تواجه تحديات في توفير مياه الشرب وكذلك المياه للزراعة.

وتعمل منظمة الأغذية والزراعة وسويسرا معا في تعزيز الإيكولوجيا الزراعية وتصميم وإدارة النظم الإيكولوجية الزراعية المستدامة التي تقدم فوائد للإنتاجية والأمن الغذائي والاستدامة البيئية؛ وكذلك في دمج مثل هذه النظم البيئية في سياسات التنمية الريفية، وضمن دعمها للأنظمة البيئية، تركز سويسرا بشكل خاص على الجبال التي هي من بين البيئات الأكثر هشاشة في العالم، وكذلك على الإنتاج الحيواني المستدام، وهو قطاع رئيسي للحد من الضغوط على الموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ.

### الفرع الثالث: شراكة التقييم والأداء البيئيين للثروة الحيوانية (LEAP)

يحتاج المزارعون والمستهلكون وأصحاب المصلحة الآخرون في مجال الثروة الحيوانية بشكل متزايد إلى مزيد من المعلومات حول الأداء البيئي واستدامة سلاسل توريد الثروة الحيوانية، تهدف الشراكة متعددة أصحاب المصلحة إلى معالجة الحاجة الملحة إلى تحسين بيئي قائم على الأدلة لتنمية قطاع الثروة الحيوانية على نحو مستدام<sup>1</sup>، من خلال وضع مبادئ توجيهية منسقة للتقييم البيئي على أساس أفضل الممارسات الدولية، ومن خلال الاستفادة من الخبرة العالمية، تقدم LEAP أدوات ضرورية لمعالجة التأثير البيئي لقطاع الثروة الحيوانية، مع تحسين كفاءة وربحية سلاسل إمدادات الثروة الحيوانية، كما أنه بفضل

1- لجنة الأمن الغذائي العالمي، سلسلة تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى، الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما في إطار خطة عام 2030، روما، إيطاليا، 2019، ص 82.

الدعم السخي من سويسرا وشركاء الموارد الآخرين، تساهم المنظمة بشكل كبير في عمل الشراكة من خلال استضافة أمانة LEAP، التي تنسق وتسهل عمل المجموعات الاستشارية الفنية، وتوجه وتساهم في تطوير المحتوى، وقدمت سويسرا مساهمات عينية في شكل قيادة الفريق الاستشاري التقني المعني باستخدام المياه وإشراك الخبراء الوطنيين في مراحل مختلفة من وضع المبادئ التوجيهية.

## 1- الدور المحوري لقطاع الثروة الحيوانية في خطة التنمية المستدامة لعام 2030:

أدت التطورات العالمية مثل النمو السكاني والتحضر وتزايد الدخل إلى زيادة الطلب على المنتجات الحيوانية في السنوات الثلاثين الماضية، مما أدى إلى زيادة متوقعة في الطلب تصل إلى 50 بالمائة بحلول عام 2050، وهذا يفرض الكثير من الضغط على البيئة، والموارد الطبيعية، والصحة الفردية والعالمية، ورعاية الحيوانات، وفي الوقت نفسه توفر الثروة الحيوانية فرصا للتخفيف من حدة الفقر والأمن الغذائي والصحة والنمو الاقتصادي، وإدخال تكنولوجيات مبتكرة للرعي من أجل تدبير البيئة تدبيرا أكثر استدامة<sup>1</sup>.

وتحاول الأجندة العالمية للثروة الحيوانية المستدامة، وهي شراكة متعددة أصحاب المصلحة تأسست في عام 2011، إدراج جميع جوانب تأثيرات الثروة الحيوانية، وتوفير منصة شاملة لتعزيز أنظمة الثروة الحيوانية المستدامة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، ومع أكثر من 110 من الشركاء، بما في ذلك الحكومات والمزارعين والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية ومجتمع البحوث، وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة، تتمثل مهمة الأجندة العالمية في تعزيز التزام أصحاب المصلحة في الثروة الحيوانية والاستثمارات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

## 2- فوائد شراكة سويسرا ومنظمة الأغذية والزراعة:

يعد برنامج الموظفين الفنيين المساعدين للمنظمة والذي ترعاه سويسرا مهما استراتيجيا لكلا الطرفين ويتيح تبادل الخبرات بشكل ملموس، وتعتبر الثروة الحيوانية مكونا رئيسيا في

1- تقرير البنك الإسلامي للتنمية، الثروة الحيوانية، الإنتاجية وتعزيز سبل العيش في السنغال، المملكة العربية السعودية،

الزراعة السويسرية، حيث تساهم في جزء كبير من الإيرادات المتأتية من الإنتاج الزراعي، كما أنها عنصر مهم للغاية في المشهد الطبيعي للبلاد وتتميتها الريفية، السبب الذي جعل من استدامة القطاع ذا أولوية سويسرية منذ فترة طويلة، وهو تحد عالمي لا يتوقف عند هذا الحد، وتتيح الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة وسويسرا تحقيق نتائج ملموسة من خلال الجهود المشتركة، وتلعب الدولة دورا رئيسيا في جدول الأعمال العالمي، ليس فقط كشريك الموارد الرئيسي ولكن أيضا كعضو في المجموعة التوجيهية والأمانة في منظمة الأغذية والزراعة.

### الفرع الرابع: إنشاء أنظمة غذائية شاملة وفعالة

نظرا لأن أكثر من 70 في المائة من الأغذية في العالم مصدرها صغار المنتجين، فإن الأعمال التجارية الزراعية مصدر مهم للعمالة والدخل في المجتمعات الريفية في جميع أنحاء العالم، وفي ضوء ذلك، فإن المزارعين والحكومات على حد سواء سيكسبون الكثير من التعاون لتعزيز أنظمة الغذاء الشاملة التي تدمج صغار المزارعين بشكل أفضل في سلاسل القيمة وتسمح لهم بأن يكونوا جزءًا من الأعمال التجارية الزراعية مع تحسين وصولهم إلى الأسواق.

إن تمكين المزارعين من إضافة قيمة إلى المواد الخام يعزز الاقتصادات الريفية من خلال أنشطة واسعة النطاق - من تجفيف الطماطم والعنب، إلى معالجة الجبن وتحسين معالجة الصومعة للحبوب، ويؤدي ذلك إلى مزيد من الأمن الغذائي والتغذية ويوفر فرص عمل جديدة خارج المزرعة ناتجة عن تحقيق التوازن بين الاستثمار العام والخاص في الاقتصاد الزراعي وغير الزراعي وتعزيز روابط المنبع والمصب، وهذا لا يدعم الأمن الغذائي فحسب، بل هو ضروري لكسر دورات الفقر الريفي.

ويعد الحد من الفاقد والهدر على طول سلسلة الإمداد الغذائي حلا فعالا للحد من التأثير البيئي للزراعة وتحسين دخل الجهات الفاعلة في السلسلة وسبل عيشها وكذلك تحسين هدف استراتيجي هو واقع الأمن الغذائي<sup>1</sup> والتغذوي للمستهلكين ذوي الدخل المنخفض،

1- تيروت علال، بن حسان حكيم، استراتيجيات الحد من الفاقد والهدر في المحاصيل الفلاحية والأغذية لتحسين واقع الأمن الغذائي في الجزائر واستدامته، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة بومرداس، 2017، ص 1.

وتساهم زيادة سكان المناطق الحضرية، وتغيير الأنماط في استهلاك الغذاء، وعولمة التجارة في سلاسل الإمداد الغذائي المعقدة للغاية والطويلة التي تتطلب نهجا متكاملة ومتعددة القطاعات للتعامل بشكل فعال مع فقدان الغذاء وهدره، وتدعم سويسرا جهود المنظمة للحد من خسائر المحاصيل بعد الحصاد من خلال تعميم مبادرات لصغار المزارعين في مناطق العجز الغذائي، ويتحقق ذلك من خلال زيادة الوعي وبناء القدرات على طول سلاسل الزراعة الزراعية، وتعزيز الأطر السياسية والتنظيمية التي تؤثر على فقدان الغذاء وهدره، وإقامة تعاون مع الشركاء من القطاعين العام والخاص لتطوير وتنفيذ المبادرات العالمية والإقليمية والوطنية.

### الفرع الخامس: بناء سبل عيش مرنة

إن مساهمة سويسرا في أوقات الطوارئ لا تقدر بثمن لدعم الاستجابة السريعة والتدخلات التي تضمن استعادة سبل العيش الزراعية والحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود، فهناك 2.5 مليار شخص يعتمدون على الزراعة لكسب العيش، والغالبية العظمى منهم فقراء ويعيشون في المناطق الريفية، وعادة ما تكون المجتمعات الريفية ضعيفة وغالبا ما تتحمل وطأة الصراع والكوارث الطبيعية والآفات وحالات الطوارئ الأخرى، وفي حالة الطوارئ الإنسانية يمكن أن يضيع التقدم وتقوض جهود التنمية، ف تستخدم التدخلات المبكرة القائمة على البيانات السليمة لحماية الأصول وسبل العيش، كما أنها مفيدة في حماية التقدم على المدى الطويل، وتعزيز الأمن الغذائي وتعزيز توفير الدخل، وأقل تكلفة بكثير من التدخلات المتأخرة، لأن بناء سبل عيش مرنة وقادرة على المجابهة<sup>1</sup> هو مفتاح الحفاظ على الاستقرار في الأزمات المباشرة وخارجها على حد سواء، حيث تلتقي الأهداف الإنسانية والإنمائية.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، سبل معيشة قادرة على المجابهة، البرنامج الاطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، روما، إيطاليا، 2013، ص 51.

## المطلب الرابع: شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع الاتحاد الأوروبي للفترة 2016-2017

### الفرع الأول: نظرة سريعة على الشراكة

الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والفاو هي تحالف مدفوع بدعوة مشتركة لمكافحة الفقر والجوع وسوء التغذية على هذا الكوكب، حيث تقوم الشراكة على رؤية وأهداف ومصالح مشتركة، تغذيها مناهج وأدوات ومنتجات مبتكرة، لصالح المجتمع العالمي، وهي بمثابة عامل مهم للتغيير لصالح ملايين الأشخاص في البلدان النامية، البلدان الناشئة والمتقدمة، بما في ذلك في الاتحاد الأوروبي<sup>1</sup>، ويتجلى ذلك في مشاركة الاتحاد الأوروبي في جميع مجالات عمل المنظمة تقريبا، مما سمح للمنظمة بالتعامل مع المخاوف العالمية، من خلال 217 مشروعا<sup>2</sup> ممولا من الاتحاد الأوروبي 2 في 2016 و 2017.

وتتشابه السياسات التنموية للاتحاد الأوروبي، المنصوص عليها في الاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي لعام 2016 والتوافق الأوروبي بشأن التنمية (الذي تم تجديده في جوان 2017)، والأهداف الشاملة للمنظمة، بشكل ملحوظ، بما في ذلك التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز الترابط بين التنمية والسلام والمساعدات الإنسانية، وكذلك بين العناصر الشاملة مثل الشباب والهجرة، هو أيضا أحد الركائز الرئيسية لنهج المنظمة تجاه التنمية المستدامة، كما تتوافق المنظمة مع تصميم توافق الآراء على الجمع بين المساعدة الإنمائية التقليدية والموارد المالية الأخرى، بما في ذلك استثمار القطاع الخاص والموارد المحلية ومصارف التنمية، بهدف تمهيد طريق هدف التنمية المستدامة من التمويل العادي إلى تمويل التنمية المستدامة.

يوفر أيضا، دور المنظمة في تعبئة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني عددا لا يحصى من الفرص للمساعدة الإنمائية من الاتحاد الأوروبي والشركات والمستثمرين لتسريع التحول الاقتصادي للمجتمعات الريفية وزيادة قدرتها على الصمود، كما تعترف

1 - Sarfatti P, Laanouni F & Spinelli A, Study on highlights of FAO-EU cooperation 2007-2017, European Union, 2018, p 4.

2- المساهمات المقدمة للصناديق الاستثمارية المتعددة الأطراف/ المجمع ليست مدرجة في هذه القائمة.

منظمة الأغذية والزراعة بالدور الرئيسي الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في تقديم الدعم الفني والمالي لتنفيذ مبادرات التغذية، التي تم تحديد أولوياتها في خطة العمل الخاصة بالتغذية لعام 2014.

وإجمالاً، رسخ الاتحاد الأوروبي نفسه كشريك موارد قوي ورائد لمنظمة الأغذية والزراعة على مدى السنوات الخمس الماضية (من 2012 إلى 2017)، حيث ساهم بأكثر من 920 مليون يورو (ما يعادل تقريباً مليار دولار أمريكي) في المشاريع والبرامج التي تنفذها منظمة الأغذية والزراعة.

كما تعد الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة شراكة سليمة ومنتامية، ويتجلى ذلك في الاتجاه التصاعدي لمساهمات الاتحاد الأوروبي الطوعية في السنوات الأخيرة، والتي بلغت في عام 2016 ما قيمته 118 مليون يورو (تم توجيه الدولار الأمريكي إلى أفريقيا، مع مخصصات تستهدف أيضاً أوروبا وأمريكا اللاتينية والشرق الأدنى وآسيا، وخلال الفترة نفسها، كان عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن الأزمات الغذائية لتعزيز القدرة على الصمود هو الأكثر تمويلاً من قبل الاتحاد الأوروبي، بنسبة 42 في المائة من إجمالي المساهمات، في حين وصلت الأموال المقدمة لضمان الزراعة المستدامة، والغابات ومصايد الأسماك إلى أعلى مستوى لها في عام 2017.

وقد شهد عام 2017 الموافقة على العديد من المشاريع المهمة الممولة من الاتحاد الأوروبي، مثل برنامج الإدارة المستدامة للحياة البرية مقابل 42 مليون يورو (ما يعادل تقريباً 50 مليون دولار أمريكي)، وبرنامج إنفاذ قوانين الغابات والحكم والتجارة التابع لمنظمة الأغذية والزراعة مقابل 32 مليون يورو (ما يعادل تقريباً 37 مليون دولاراً أمريكياً)، ومشروع KULIMA في ملاوي مقابل 26 مليون يورو (ما يعادل تقريباً 30 مليون دولار أمريكي)، وبرنامج AFIKEPO للتغذية أيضاً في ملاوي مقابل 23 مليون يورو (ما يعادل تقريباً 27 مليون دولار أمريكي).

كما كان الاتحاد الأوروبي أكثر نشاطاً في دعم القدرة على الصمود والاستجابة للآزمات في جنوب السودان، من خلال مشروع بقيمة 25 مليون يورو (ما يعادل تقريباً 29

مليون دولار أمريكي) لتعزيز مرونة سبل العيش للمجتمعات الرعوية والزراعية<sup>1</sup> والرعوية، بالإضافة إلى الوقاية من المجاعة والاستجابة للجفاف في الصومال بمشروع بقيمة 13 مليون يورو (ما يعادل تقريبا 15 مليون دولار أمريكي).

وللمضي قدما، اتفق الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة على أربعة مجالات عمل ذات أولوية لعام 2018 إلى 2020 وهي: تعزيز القدرة على الصمود والأزمات الغذائية؛ تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية، الاستثمارات الزراعية وسلاسل القيمة؛ والتغذية ونظم الغذاء، ومع زيادة الأزمات الغذائية بسبب المجاعة والصراعات والصدمات المناخية، سيظل الدعم المستمر من الاتحاد الأوروبي حيويا كما كان دائما لمعالجة الاهتمامات العالمية المشتركة وتحقيق الرخاء والسلام، مع التأكيد على المسؤوليات والقيم المشتركة، وقد أبدى الاتحاد الأوروبي استعدادا كبيرا للعمل مع منظمة الأغذية والزراعة ومن خلالها، ومن المؤكد أن تقوية هذا التعاون ستقرب من تحقيق خطة 2030 وعالم خال من الجوع.

### الفرع الثاني: الأحداث المهمة خلال 2016-2017 شراكة قوية بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة

**أفريل 2016:** الاجتماع الأول للتحالف البرلماني الأوروبي حول مكافحة الجوع<sup>2</sup>، حيث أنشأت منظمة الأغذية والزراعة وأعضاء البرلمان الأوروبي منبرا لمزيد من المشاركة في القضايا المتعلقة بمكافحة الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

**جوان 2016:** فعاليات المساهمة الأوروبية في الأمن الغذائي والتغذوي العالمي وفي أيام التنمية الأوروبية.

**جويلية 2016:** اجتماع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي حول الاستثمار في مستقبل آمن للغذاء، من خلال إعادة تأكيد التزام البلدان الأفريقية بإعلان مالابو والدعم الأوروبي لتنفيذه،

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة لزيادة صمود سبل كسب العيش، روما، إيطاليا، 2017، ص 4.

2- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التحديات والفرص في ظل عالم واحد، مرجع سابق، ص 281.

وكان المؤتمر فرصة لتعزيز التعاون الزراعي بين الاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء في منظمة الأغذية والزراعة.

**ديسمبر 2016:** حدث رفيع المستوى بعنوان "ضع خطوة مع النساء الريفيات لإنهاء الجوع والفقر" في روما نظّمته منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي (رئاسة سلوفاكيا للمجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية)، بالتعاون الوثيق مع الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وبرنامج الأغذية العالمي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة وكان الحدث بمثابة منبر لمعالجة الفجوات بين الجنسين التي تواجهها النساء والفتيات الريفيات، وخاصة في القطاع الزراعي.

**ديسمبر 2016:** المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة والمفوض الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية يلتقيان بالرئيس الكولومبي، وأكد الاجتماع على أهمية التنمية الريفية المستدامة باعتبارها الطريق الوحيد نحو السلام والاستقرار، كما أطلق الاتحاد الأوروبي صندوقاً استثمارياً بقيمة 95 مليون يورو لتعزيز الاقتصادات الريفية المحلية في كولومبيا.

**مارس 2017:** أطلقت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع برنامج الأغذية العالمي والمفوضية الأوروبية، التقرير العالمي عن الأزمات الغذائية<sup>1</sup> لعام 2017، والذي سلط الضوء على الحاجة إلى زيادة الدعم لـ 124 مليون شخص متضرر حالياً من الأزمات الغذائية.

**ماي 2017:** المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة يلتقي مفوض الاتحاد الأوروبي للتعاون الدولي والتنمية (DEVCO) في بروكسل، وخلال الاجتماع، أبرز الزعيمان الشراكة القوية القائمة بين المنظمتين.

**ماي 2017:** المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة يخاطب أعضاء لجنة الزراعة بالبرلمان الأوروبي بشأن الأمن الغذائي، حيث شدد على ضرورة تحويل النظم الزراعية والغذائية الحالية لتحقيق التنمية المستدامة.

**سبتمبر 2017:** تستضيف المنظمة الاجتماع السنوي الثالث عشر لمجموعة العمل الخاصة باتفاقية الإطار المالي والإداري بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وكان الاجتماع رفيع

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018، مرجع سابق، ص 59.

المستوى فرصة لمناقشة سبل جعل التعاون بين المنظمتين أكثر كفاءة وتركيزاً على النتائج، مما يسمح ببدء الأنشطة بشكل أسرع وضمان الاتساق الإداري عبر العمليات.

**أكتوبر 2017:** استضاف الاتحاد الأوروبي مؤتمر المحيط لأول مرة في أوروبا للتأكيد على أهمية الجمع بين مختلف أصحاب المصلحة للتوصل إلى حلول مبتكرة يمكن أن تحمي المحيط للأجيال القادمة، بما في ذلك ميناء الفاو، اتفاقية تدابير الدولة للتعامل مع الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

### الفرع الثالث: الحوكمة الغذائية العالمية

إن أنظمة الغذاء والزراعة في العالم ضرورية لصحة ورفاهية كل امرأة ورجل وطفل على وجه الأرض، وإن ضمان حصول الجميع على التغذية الكافية، ونمو النظم الغذائية وتطورها بطرق يمكن أن تلبي احتياجات جميع الناس هو مسؤولية أساسية للمجتمعات البشرية، ويمكن تحقيق ذلك على أفضل وجه من خلال تعاون جيد يشمل التجارة والابتكار والاستثمار وكذلك القواعد المشتركة للسلامة والعدالة في جميع جوانب الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، لحماية الأغذية والزراعة في العالم وأيضاً الاهتمام بالاستدامة وبصمة المناخ لجميع الأنشطة المتعلقة بالأغذية والزراعة<sup>1</sup>.

وتمكّن المنظمة جميع أشكال التعاون من خلال توفير البيانات وتحليلات الاتجاهات الناشئة، وتيسير وضع القواعد والمعايير لتوجيه الإجراءات التي تتخذها الحكومات وشركاؤها، ودعم وإدامة المنصات المتطورة تقنياً على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية من أجل حوار السياسات بين الحكومات والمزارعين والمجتمع المدني والشركات والمستهلكين.

كما تتمثل إحدى أكثر الطرق الملموسة التي تساهم بها المنظمة في الحياة اليومية للناس حول العالم في تطوير وتعزيز المعايير الدولية حول إنتاج وتجارة الأغذية، من خلال وضع العلامات الغذائية إلى إدارة الأرصد السمكية والحفاظ على التراث الجيني القيم

1 - Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+European Union, A report on partnership 2016-2017, Rome, Italy, 2018, p5.

للنباتات والماشية، وتقوم منظمة الأغذية والزراعة بالوساطة في المبادئ التوجيهية الدولية وتستضيف عددا لا يحصى من اللجان والأجهزة الرئاسية التي تحافظ على سلامة الغذاء والانتاج الغذائي المستدام في المستقبل، وإن تيسير التجارة، والحفاظ على صحة النباتات والحيوانات وضمان تقاسم المنافع من قبل الجميع، هي أجزاء أساسية من مهمة المنظمة لتعزيز المؤسسات الوطنية وإدارة الأغذية العالمية، وهذا يضمن أن تستمر دول الاتحاد الأوروبي في جني فوائد التجارة والتنمية المستقرة، مع حماية وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية.

### 1- الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC):

تهدف الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات<sup>1</sup> التي تحكمها هيئة تدابير الصحة النباتية إلى تأمين إجراءات منسقة وفعالة لمنع دخول الآفات النباتية وانتشارها والسيطرة عليها، وتغطي هذه الاتفاقية النباتات المزروعة والنباتات الطبيعية على حد سواء، ومن خلال دعم البلدان للمشاركة في عمل المفوضية، يقدم الاتحاد الأوروبي مساهمة قيمة في المشاركة التقنية والعلمية، كما يقدم الدعم المالي الذي يساعد البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على المساهمة الكاملة في تطوير المعايير والتوصيات الدولية للصحة النباتية، من خلال ورش العمل التدريبية الوطنية والإقليمية، كما قام الدعم المالي للاتحاد الأوروبي أيضاً ببناء قدرة البلدان على الامتثال لهذه المعايير الدولية التي تسهل التجارة الآمنة للمنتجات النباتية، وهذا بدوره يدعم الأمن الغذائي والتنمية من خلال منع فقدان النظم البيئية.

وأدى تطوير معيار دولي لمواد التعبئة الخشبية الصلبة، على سبيل المثال، إلى توفير ما يقرب من 2.5 مليار دولار أمريكي في أمريكا الشمالية وحدها، وتعد الشراكة المستمرة مع الاتحاد الأوروبي مفيدة في الحفاظ على منظور عالمي حيث يطور مجتمع وقاية النبات إطاراً استراتيجياً من 2020 إلى 2030، كما يتيح التقدم في عدد من القضايا الحرجة التي تواجه الموارد النباتية في العالم، مع تسهيل التنمية الاقتصادية والتجارية نحو الازدهار والتضامن والأمن المستدامين في أوروبا وحول العالم.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة مشفوعة بمذكرات تفسيرية، روما، إيطاليا، 2020، ص 28.

## 2- المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (ITPGRFA):

يشجع الاتحاد الأوروبي على الإدارة السليمة والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية من خلال دعمه المالي لاتفاقية ITPGRFA، المعروفة باسم معاهدة البذور الدولية، بالحفاظ على المحاصيل الغذائية والمواد الجينية واستخدامها المستدام والتبادل المفتوح المستمر بين البلدان، وهذا يضمن استمرار المزارعين والباحثين في جميع أنحاء العالم في الوصول إلى أهم المحاصيل في الأرض، ويمكنهم الاستفادة من السمات الجينية القيمة الموجودة فيها لتعزيز إنتاج الغذاء، ويشمل أيضا جعل أنظمة الإنتاج الأكثر مقاومة لتغير المناخ.

ولقد كان الاتحاد الأوروبي مساهما هاما في صندوق تقاسم المنافع للمعاهدة<sup>1</sup>، فعلى مستوى المجتمع المحلي، استفاد حتى الآن ما يقرب من مليون شخص حول العالم، معظمهم من صغار المزارعين، من المشاريع المدعومة من خلال الصندوق منذ عام 2009، وقد تم تدريب المزارعين والعلماء من جميع أنواع المحاصيل، بما في ذلك العلماء الشباب، على كيفية الحفاظ على وإدارة واستخدام التنوع الجيني النباتي، كما استفادوا أيضا من التكنولوجيا الجديدة التي تساعدهم على اكتشاف سمات المحاصيل وتكاثرها.

## 3- الدستور الغذائي:

الدستور أو ببساطة الدستور الغذائي، عبارة عن مجموعة من المعايير والمبادئ التوجيهية ومدونات الممارسات التي وضعتها منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية من خلال هيئة الدستور الغذائي، والتي تشمل صحة المستهلك والممارسات العادلة في تجارة الأغذية، حيث تبلغ التجارة العالمية في المنتجات الزراعية والسمكية والحريرية أكثر من 467 يورو (ما يعادل تقريبا 550 دولار أمريكي) سنوياً، وفي الوقت نفسه، تعد زيادة التجارة في المنتجات الزراعية مكونا أساسيا لاستراتيجيات التنمية في معظم البلدان، ومن الصعب تصور التجارة بدون معايير غذائية، مما يمنح الثقة للتجار والمستهلكين حول سلامة وجودة وصحة ما يأكلونه، فمن خلال العمل العلمي المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أداة صنع القرار للتنفيذ الوطني للنظام متعدد الأطراف للوصول وتقاسم

المنفعة الخاص بمعاهدة النباتات، روما، إيطاليا، 2018، ص 2.

ومنظمة الصحة العالمية الذي يركز عليه معايير الدستور الغذائي، يوافق الأعضاء على نهج مشترك لمعالجة المخاطر، مثل تلك المتعلقة بالتلوث الغذائي أو المحتوى الغذائي. يساهم تنسيق المعايير الغذائية في حماية صحة المستهلك ويسهل التجارة.

فمن بين العديد من المجالات، كان الاتحاد الأوروبي شريكا مهما في معالجة الاتجاه المقلق لزيادة مقاومة مضادات الميكروبات (AMR)، وساهم بنشاط في العمل المعياري لمنظمة الأغذية والزراعة وعمل هيئة الدستور الغذائي من أجل تطوير الأطر والمعايير والمبادئ التوجيهية للحد من مقاومة مضادات الميكروبات، كما خاطبت منظمة الأغذية والزراعة أعضاء لجنة البرلمان الأوروبي المعنية بالبيئة والصحة العامة وسلامة الأغذية في جوان 2017 بشأن مكافحة مضادات الميكروبات في الأغذية والزراعة، وفي الشهر نفسه، اعتمدت مفوضية الاتحاد الأوروبي خطة عمل جديدة للاتحاد الأوروبي بشأن مقاومة مضادات الميكروبات، تتماشى تماما مع خطة العمل العالمية لمنظمة الصحة العالمية بشأن مضادات الميكروبات وخطة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مضادات الميكروبات 2016-2020، والتي تركز بشكل خاص على معالجة المشاكل داخل سلاسل الغذاء والسعي إلى تحسين الصحة والرفاه من خلال منع المخاطر وتخفيف آثار الأزمات التي تنشأ عند التفاعل بين البشر والحيوانات وبيئاتهم، كما تسعى إلى إشراك الجهات الفاعلة من مختلف التخصصات، بما في ذلك الطب البشري والبيطري وهي جزء من خطة العمل العالمية ، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة<sup>1</sup>.

وبما أنه لا يمكن الوصول إلى وضع معايير عالمية لسلامة الأغذية وجودتها إلا من خلال مشاركة هادفة للبلدان النامية، يساهم الاتحاد الأوروبي في الصندوق الاستئماني لهيئة الدستور الغذائي المالية لدعم البلدان في بناء قدرات وطنية قوية ومستدامة للمشاركة في الدستور الغذائي، وقد ساعد في تحسين تقييم التعرض للعوامل الكيميائية والبيولوجية في الأغذية في بلدان رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).

<sup>1</sup> - Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+European Union, A report on partnership 2016-2017, Rome, Italy, 2018, p7.

## 4- لجنة الأمن الغذائي العالمي:

كانت لجنة الأمن الغذائي العالمي محورية في الحوكمة العالمية في الأمن الغذائي والتغذوي منذ عام 2010 وهي عنصر حاسم في التعاون بين الوكالات التي تتخذ من روما مقراً لها، والاتحاد الأوروبي هو المساهم التطوعي الرئيسي في لجنة الأمن الغذائي العالمي، وهي منصة دولية رئيسية للحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين لبدء عمليات للقضاء على الجوع ومعالجة التحديات الغذائية، ففي عامي 2016 و 2017، دعم الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء لجنة الأمن الغذائي العالمي بتكلفة 1.7 مليون يورو (ما يعادل تقريباً 2 مليون دولار أمريكي).

## 5- الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومسايد الأسماك والغابات (VGGT):

تمثل VGGT انفراجاً تاريخياً في الجهد العالمي لحماية الحقوق المشروعة للناس في امتلاك واستخدام والوصول إلى الأراضي والغابات ومسايد الأسماك<sup>1</sup>، فمنذ عام 2012، عندما أقرتها لجنة الأمن الغذائي العالمي، كانت هذه المبادئ التوجيهية العالمية الأولى للحيازة مصدر إلهام لحماية حقوق الملايين من صغار المزارعين في جميع أنحاء العالم، وتحقيق الأمن الغذائي للجميع وضمان التنمية المستدامة، وقد كان الاتحاد الأوروبي فاعلاً في حوكمة الأراضي المسؤولة ويولي أهمية كبيرة لـ VGGT كأداة لمعالجة بعض المشاكل الهيكلية التي تدفع انعدام الأمن الغذائي، كما يعتمد القضاء على الجوع والفقر والاستخدام المستدام للبيئة إلى حد كبير على كيفية حصول الناس والمجتمعات المحلية وغيرهم على الموارد الطبيعية مثل الأراضي ومسايد الأسماك والغابات، ولهذا السبب، يدعم الاتحاد الأوروبي مشاريع إدارة الأراضي في 40 دولة، وفي 18 من هذه البلدان والعديد منها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تتعاون بشكل وثيق مع منظمة الأغذية والزراعة لضمان تطبيق المبادئ التوجيهية الطوعية، التي أصبح الالتزام بها الآن في صميم دعم الاتحاد

1- Food and Agriculture Organization of the United Nations , Assessing the governance of tenure for improving forests and livelihoods: A tool to support the implementation of the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure, Rome, Italy, 2019, p 11.

الأوروبي لتطوير سلسلة القيمة، ومن خلال هذه الشراكة، تقدم منظمة الأغذية والزراعة الدعم عبر الحدود إلى البلدان المستهدفة، وتجلب الخبرة الدولية في مجالات مثل حقوق الحياة، والشمول بين الجنسين، والاستثمارات الزراعية، وحالات الطوارئ وتنمية القدرات، بتمويل من الاتحاد الأوروبي.

ويدعم التعاون الوثيق بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة في تطوير وتنفيذ VGGT الحوار الشامل حول السياسات وإصلاح الأراضي، فضلا عن المشاركة في عمليات إدارة الحياة للنساء والفئات السكانية الضعيفة والمجموعات المهمشة، وهذا يساعد الناس على المطالبة بحقوقهم القانونية المضمونة وتأمينها واستعادتها، مع تعزيز النمو الزراعي والتحول الريفي الشامل، والهدف العام من هذه المبادئ التوجيهية هو تحقيق الأمن الغذائي للجميع ودعم الأعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي.

#### الفرع الرابع: الصمود وأزمة الغذاء

في المتوسط، ما بين 60 و 80 في المائة من الأشخاص الذين تضرروا من الأزمات هم أسر ريفية تعتمد على سبل العيش القائمة على الزراعة من أجل بقائهم، ومع ارتفاع مستويات الجوع الحاد والمزمن في جميع أنحاء العالم وتزايد متطلبات التمويل الإنساني بمعدل غير مستدام، يلزم اتباع نهج جذري جديد لمعالجة الأسباب الجذرية للضعف مع تلبية الاحتياجات الفورية للسكان المتضررين من الأزمات في نفس الوقت.

يسلط التقرير العالمي حول الأزمات الغذائية<sup>1</sup> لعام 2018، الذي يعتبر فيه الاتحاد الأوروبي محركا وشريكا حاسما، الضوء على الصراع وانعدام الأمن على أنهما أحدا الدوافع الرئيسية للجوع الحاد، وتمثل 60 في المائة من 124 مليون شخص واجهوا الجوع الحاد في عام 2017، كما كانت الكوارث المناخية وبشكل رئيسي الجفاف من الأسباب الرئيسية للأزمات الغذائية في 23 دولة، حيث يحتاج أكثر من 39 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي إلى مساعدة عاجلة.

1- تقرير الشبكة العالمية لمكافحة أزمات الغذاء، شبكة معلومات الأمن الغذائي، التقرير العالمي عن أزمات الغذاء،

وتلعب منظمة الأغذية والزراعة دورا حاسما في العلاقة الإنسانية، التنمية والسلام ، ولا سيما من خلال برنامج الصمود الخاص بها، والاستفادة من المعرفة التقنية للمنظمة وخبرتها الواسعة على أرض الواقع في البلدان النامية لضمان أن يكون للتدخلات الإنسانية آثار طويلة الأجل، قدر الإمكان من أجل القدرة على الصمود في السياقات الإنسانية، ومعالجة العدد المتزايد من الأشخاص الذين هم على وشك الكارثة بنجاح، وكان الاتحاد الأوروبي، من خلال المديرية العامة للحماية المدنية وعمليات المساعدة الإنسانية (ECHO) والمديرية العامة للتعاون الدولي والتنمية (DEVCO)، شريكا لمنظمة الأغذية والزراعة في بناء القدرة على الصمود بين المجتمعات الأكثر ضعفا، حيث أن المشاريع الجارية بقيمة 62.8 مليون يورو لتقوية معلومات الأمن الغذائي وتحليله، كما مكن الاتحاد الأوروبي منظمة الأغذية والزراعة من تقديم المساعدة الطارئة إلى بعض الأشخاص الأكثر ضعفا والأكثر تضررا من الأزمات في ثلاث قارات، بما في ذلك الاستجابة لظاهرة النينيو لعام 2016 في زيمبابوي<sup>1</sup> وليسوتو وكولومبيا والصومال وهايتي وفيتنام و جمهورية الدومينيكان، وتجنب عام 2017 المجاعة في الصومال ونيجيريا واليمن، وفي سياقات النزوح، يوفر دعم الاتحاد الأوروبي للنازحين ومضيفيهم فرصا لإعادة بناء حياتهم والانتقال إلى الاعتماد على الذات، وعلى سبيل المثال، وفي إطار برنامج مدد، يتلقى اللاجئون السوريون والمجتمعات المضيفة دعما لكسب العيش من خلال الأموال والحماية الاجتماعية المستجيبة للصدمات في لبنان والأردن.

### 1- تمكين صانعي القرار في الأزمات الغذائية من خلال التحليل المركز:

تعد نظم وأدوات معلومات الأمن الغذائي أساسية في تزويد صانعي القرار بالبيانات التي ستبنى عليها السياسات، وتخصيص الموارد، والتدخلات الطارئة عندما تواجه المجتمعات بالتهديدات والأزمات، ويعمل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة معا من خلال تحالفهما القديم لتعزيز نظم معلومات الأمن الغذائي على تطوير هذه الأدوات والنظم وتعزيزها ومواءمتها، من خلال فهم أفضل للعوامل الأساسية التي تعرض الأسر لصدمات

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، روما، إيطاليا، 2018، ص 52.

الأمن الغذائي، كما تعمل منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي معا لتعزيز قدرة المجتمعات الريفية على توقع الكوارث والأزمات واستيعابها والتعافي منها في الوقت المناسب وبكفاءة واستدامة، وتواصل المنظمة قياس قدرة الناس على الصمود أمام انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، وفعالية التدخلات التي تعزز الصمود.

## 2- الأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود لبرنامج صنع القرار:

غالبا ما تواجه المجموعات التي تعاني من أزمات متكررة عددا لا يحصى من التحديات المتعلقة بالجوع المزمن والفقر والتي تتطلب استجابات بناء القدرة على الصمود لكسر دورات الضعف في المجتمعات الريفية، و قد أدى التركيز على دمج مبادرات التنمية في حالات الطوارئ وطويلة المدى إلى تطوير المعلومات من أجل الأمن الغذائي والقدرة على الصمود في صنع القرار (INFORMED)، وهو برنامج يوفر التقنيات التحليلية والفنية لدعم تنمية القدرات للمؤسسات الإقليمية والحكومات الوطنية، ويركز هذا البرنامج على الأمن الغذائي والتغذوي وتحليل القدرة على الصمود لتصميم السياسات والبرامج.

منصة تقاسم المعرفة حول القدرة على الصمود بدعم من برنامج INFORMED

أطلقت منظمة الأغذية والزراعة منصة تبادل المعرفة حول القدرة على الصمود (KORE) في أوائل عام 2017، وهي توفر تقاسم المعرفة لمجتمع الممارسين المشاركين في المبادرات المتعلقة بالقدرة على الصمود<sup>1</sup>، والهدف من هذه المنصة هو تعزيز التواصل والتعاون وتبادل أفضل الممارسات بين مجتمع الصمود الأوسع نطاقا، بما في ذلك الممارسين على المستوى القطري، وعلى الرغم من أن منظمة الأغذية والزراعة قد قادت المبادرة الأولية، إلا أن خطط التعاون مع مجموعة أوسع من الشركاء ما زالت جارية، فقد تم تنظيم سبعة عشر ندوة عبر الإنترنت حول موضوعات خاصة بالقدرة على الصمود، وتم تطوير العديد من المواقع من قبل KORE كآلية لتبادل المعرفة للمساهمة في تحسين برمجة المرونة.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018، مرجع سابق، ص 59.

### 3- الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية:

تم إطلاق مبادرة مشتركة بين الاتحاد الأوروبي والفاو وبرنامج الأغذية العالمي في اسطنبول في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في مايو 2016 باعتبارها "الشبكة العالمية لانعدام الأمن الغذائي والحد من المخاطر والاستجابة للأزمات الغذائية"، تسعى إلى إنشاء منتدى للحوار العالمي يهدف إلى التوصل إلى فهم مشترك للدوافع الهيكلية للأزمات الغذائية وما يتصل بها من آثار على السياسات والبرمجة.

وضمن هذه المبادرة، هناك ثلاثة مسارات عمل واسعة هي: التقرير العالمي عن أزمات الغذاء، والشبكة، والدعوة إلى المشاركة السياسية، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، تتسق منظمة الأغذية والزراعة مع الشركاء الرئيسيين في المجال الإنساني والإنمائي لإعداد التقرير العالمي السنوي حول الأزمات الغذائية، الذي يستند إلى تحليلات التصنيف الدولي والوقاية الصحية، ويقدم التقرير تحليلاً للأمن الغذائي محايداً وشفافاً وقائماً على توافق الآراء لإبلاغ التخطيط السنوي وقرارات تخصيص الموارد، كما يهدف هذا التحليل إلى إنشاء إجماع عالمي حول شدة وضخامة الأزمات الغذائية، وتعزيز التنسيق في تشكيل السياسات ذات المستوى الأعلى على طول العلاقة الإنسانية، التنمية، السلام.

### 4- حماية أصول الثروة الحيوانية وبناء المرونة من خلال العمل المبكر في كينيا:

في كينيا، أدت ثلاثة مواسم من الأمطار المتتالية إلى جعل 2.6 مليون شخص في وضع غير مستقر ومحفوف بالمخاطر، وقد تم الكشف عن علامات الجفاف الشديد من خلال مجموعة من المؤشرات، وعليه دفعت المنظمة إلى الإفراج عن 400000 دولار أمريكي من صندوق العمل المبكر لحماية الماشية بين المجتمعات الضعيفة، وقامت أيضاً بتطعيم المواشي ومعالجتها وتوزيع الأعلاف للحفاظ على صحة الحيوانات وإنتاجيتها قبل ذروة الجفاف، كما ضمنت إدارة الأسواق المحلية بشكل أفضل وتشغيلها بسلاسة أكبر حتى يتمكن الناس من بيع وشراء المنتجات والمواشي التي يحتاجونها بسهولة أكبر<sup>1</sup>.

1- شبكة تعليم وتشجيع المشروعات الصغيرة (SEEP)، المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي، الطبعة الثالثة الطبعة العربية الثالثة، مؤسسة Practical Action Publishing، بريطانيا، 2018، ص 133.

## 5- احتضان المساعدة والتكنولوجيا المرنة في حالات الطوارئ، حالة التحويلات النقدية في فيتنام:

عانت فيتنام من أسوأ موجة جفاف منذ 90 عاماً في 2015 و 2016، فقد تركت موجة الجفاف الناتجة عن ظاهرة النينو<sup>1</sup>، مليون شخص في حاجة إلى المساعدة الغذائية وفقد 1.75 مليون شخص جزءاً من سبل عيشهم.

من خلال استخدام أدوات وعمليات جديدة لتكييف الانتعاش مع الاحتياجات المحلية، استخدمت ECHO ومنظمة الأغذية والزراعة، بالشراكة مع Action Aid Vietnam، نظام تحويل نقدي وقسائم زراعية لاستهداف الأسر الأكثر ضعفاً، بما في ذلك الأسر التي تعيلها النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والمرضى المزمنين والأرض، ويتوقف نجاح المشروع على القدرة على الصمود، حيث تلقت كل عائلة قسيمة مقسمة إلى ثلاث أجزاء لضمان أقصى قدر من الصمود وتحويل نقدي مقسم إلى شريحتين لتغطية موسمي الجفاف أثناء تنفيذ المشروع، للسماح باستئناف سبل العيش للأسر المتضررة من الجفاف.

ودعم المشروع 5469 أسرة في ثلاث مقاطعات، حيث تلقت 3077 أسرة تحويلات نقدية غير مشروطة خلال موسمي الجفاف (نوفمبر 2016 ومارس 2017)، وتلقت 2392 أسرة إيصالات المدخلات الزراعية، كما حصل المستفيدون من القسيمة على معدات ما بعد الحصاد لحماية المحاصيل في حالة الفيضانات أو الإصابة بالآفات.

## 6- استعادة الصمود في الجمهورية العربية السورية:

تعد حمص ثالث أكبر محافظة في سوريا، وتضم بعض أخصب الأراضي في البلاد، ولعبت الزراعة دوراً رئيسياً في الاقتصاد السوري، حيث شكلت حوالي 20-25 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد، وكانت مصدراً رئيسياً للتوظيف لما يقرب من نصف السكان السوريين، ومع ذلك، كان للصراع السوري، إلى جانب قلة الأمطار والظروف الجوية السيئة منذ عام 2009، تأثير مدمر على اقتصاد البلاد والقطاع الزراعي.

1- هي عبارة عن دورة مناخية تحدث في المحيط الهادئ، لها تأثير كبير على حالة الطقس في جميع أنحاء العالم، وعادة ما تبدأ هذه الدورة عندما تنتقل المياه الدافئة في المحيط الهادئ من الجهة الغربية للجزء الشرقي الاستوائي باتجاه سواحل أمريكا الجنوبية على طول خط الاستواء، وبعد ذلك تطفو هذه المياه الدافئة على مياه شمال غرب أمريكا الجنوبية.

وإزاء هذه الخلفية، قامت منظمة الأغذية والزراعة، بدعم من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 5.6 مليون يورو (ما يعادل تقريبا 6.5 مليون دولار أمريكي)، بتنفيذ مشروع شامل للقدرة على الصمود لمعالجة الأسباب الجذرية لضعف الأداء الزراعي وانعدام الأمن الغذائي في البلاد، وركز أحد خطوط التدخل الرئيسية للمشروع الذي استمر لمدة عامين، والذي بدأ في مارس 2016، على الموارد الطبيعية المستدامة، وإمكانية وصول صغار المزارعين إلى المياه من أجل تعزيز الإنتاج الغذائي المحلي وكذلك تزويد المزارعين المحليين بمصادر بديلة للإيرادات.

وفي إطار نهج "سوريا بأكملها"، عملت المنظمة بشكل وثيق مع برنامج الأغذية العالمي، واليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة والمؤسسات الشريكة الأخرى، لتصل إلى 73052 أسرة (438312 شخصا) في جميع أنحاء سوريا حتى يناير 2018، وبدعم من الاتحاد الأوروبي، نفذت منظمة الأغذية والزراعة برنامجا لبناء القدرة على الصمود لمدة عامين يعزز المؤسسات المحلية لتحسين قدرات إدارة الإنذار المبكر بالجفاف من أجل تحسين الأمن الغذائي والتغذية، وكجزء من ذلك، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة في استعادة الوصول إلى المياه لأكثر من 40.000 أسرة.

### الفرع الخامس: تغير المناخ وإدارة الموارد الطبيعية

يعد تغير المناخ أحد أكبر التحديات في عصرنا، حيث يجلب معه تحديات لا تعد ولا تحصى للعديد من المجتمعات الريفية الضعيفة التي تكافح من أجل الحصول على لقمة العيش من البر والبحر، كما أنه يفرض تحديات متزايدة على إدارة الغابات ومصايد الأسماك والأراضي، وهي بالغة الأهمية لاستمرار الأمن الغذائي والازدهار.

إن احترار المحيطات هو أحد الأمثلة على الطرق التي يضيف بها تغير المناخ<sup>1</sup> إلى الضغوط البشرية العديدة على عالمنا الأزرق، بما في ذلك الصيد غير القانوني وغير المنتظم وغير المبلغ عنه، وارتفاع درجات الحرارة وممارسات استخدام الأراضي والظواهر الجوية الشديدة والضغط السكاني تحد من كمية الأراضي الخصبة المتاحة لإنتاج الغذاء،

1- محمد عبد الكريم قعدان، الحياة الخضراء: المحيطات والجزر والمناطق القطبية، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2016، ص 24.

كما تتعرض الغابات أيضا لضغوط - ولكنها تلعب دورًا متزايدًا في استراتيجيات التخفيف من تغير المناخ من خلال تقليل بعض الانبعاثات الضارة في غلافنا الجوي، ويعمل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة في شراكة لحماية هذه الموارد وغيرها وإدارتها بشكل أفضل، لضمان صحة المجتمعات والأنظمة الغذائية وكوكبنا.

### 1- مكافحة التصحر وتدهور الأراضي في أفريقيا وخارجها:

يعتبر التصحر وتدهور الأراضي من التحديات الخطيرة وأحد الهواجس البيئية التي تتزايد في كل قارات العالم<sup>1</sup>، والتي تؤدي إلى ندرة الموارد والجوع والفقر، وبالتالي، الهجرة والنزاعات والأزمات، وببساطة، عندما تفشل الأرض في توفير القوت، من المرجح أن يتقاتل الناس على الموارد الإنتاجية أو يبحثون في مكان آخر عن حياة أفضل، ومع ذلك، فإن النجاحات الأخيرة لمبادرات الاستعادة الواسعة النطاق التي قامت بها منظمة الأغذية والزراعة تظهر أن هذه المشاكل ليست مستعصية على الحل، فيمكن أن تؤدي الإجراءات والاستثمارات الجريئة في الإدارة المستدامة للأراضي واستعادتها إلى تعزيز الأمن الغذائي وتحسين سبل العيش ومساعدة الناس على التكيف مع تغير المناخ.

مبادرة مكافحة التصحر (ADD) هي مبادرة من مجموعة دول أفريقيا والكاريبى والمحيط الهادئ (ACP) لاستعادة الأراضي الجافة والأراضي المتدهورة في أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ، بهدف معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الضارة من جراء تدهور الأراضي والتصحر، ويتم تنفيذ هذه المبادرة من قبل منظمة الأغذية والزراعة وشركائها، بتمويل من الاتحاد الأوروبي، في إطار صندوق التنمية الأوروبي العاشر، ويعتمد البرنامج على الجدار الأخضر الكبير للصحراء ومبادرة الساحل، التي أنشئت في عام 2007، وأصبحت مبادرة إفريقيا الرئيسية لمكافحة آثار تغير المناخ والتصحر، وتجمع أكثر من 20 دولة أفريقية ومنظمة دولية، ومعاهد البحوث والمجتمع المدني والمنظمات الشعبية.

1- بوشويط فيروز، استراتيجية مكافحة التصحر لتحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، دراسة برنامج الجزائر الوطني لمكافحة التصحر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص 14.

## 2- برنامج إنفاذ قوانين الغابات وإدارتها والتجارة بين المنظمة والاتحاد الأوروبي (FLEGT):

يساهم قطع الأشجار غير القانوني في تدهور ملايين الهكتارات من الغابات<sup>1</sup> كل عام، وبالتالي، فإنها تضغط على قيمة النظم البيئية التي توفر المأوى والعيش في الحياة البرية للناس على حد سواء، وتوفر في كثير من الأحيان سبل العيش للمجتمعات المحيطة بها، ومما يثير القلق بنفس القدر إسهاماتها السلبية في تغير المناخ، حيث يقلل تدهور الغابات من قدرة الطبيعة الفطرية على امتصاص ثاني أكسيد الكربون، ويمثل قطع الأشجار غير القانوني أيضا استنزافا لإمكانات التنمية في البلدان، حيث تخسر الحكومات ما يقدر بنحو 5 مليارات دولار أمريكي من الضرائب غير المدفوعة كل عام، كما تتحمل أيضا عبء الضرر البيئي، وهي الموارد التي تعد أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأوسع نطاقا.

وفي محاولة لمواجهة قطع الأشجار غير القانوني على نطاق واسع، بإنفاذ قانون الغابات للمفوضية الأوروبية، تعمل خطة الحوكمة والتجارة على تشجيع الإنتاج والاستهلاك القانونيين للأخشاب الاستوائية،

ولهذه الغاية، وقع الاتحاد الأوروبي اتفاقيات شراكة طوعية (VPA) مع العديد من البلدان المصدرة للأخشاب الاستوائية، ومن خلال هذه الاتفاقية، تطور البلاد أنظمة للتحقق من أن صادراتها الخشبية قانونية ويمكن تتبعها، ثم بعد ذلك يوافق الاتحاد الأوروبي على قبول الواردات المرخصة فقط من تلك الدولة، وهناك أكثر من اثني عشر دولة بصدد التفاوض أو تنفيذ مثل هذه الاتفاقيات التجارية الثنائية، والتي تمنحها في النهاية، وصولا أسهل إلى سوق الاتحاد الأوروبي وتبني الثقة مع المستهلكين.

وقد تم إنشاء برنامج FLEGT بين منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي في عام 2008 لدعم تنفيذ خطة عمل هذا البرنامج، والذي يمول من خلال صندوق استئماني متعدد المانحين، المشاريع التي تقترحها وتنفذها الحكومات والمجتمع المدني ومنظمات

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2018، مرجع سابق، ص 77.

القطاع الخاص في أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا، وخلال مراحل تصميم المشروع وتنفيذه، يوفر البرنامج أيضا المساعدة الفنية والتشغيلية المستهدفة لضمان النتائج الأكثر تأثيرا، فعلى مدى السنوات العشر الماضية، قدم البرنامج الدعم الفني والموارد لأكثر من 200 مشروع في حوالي 40 دولة عبر المناطق الثلاث، وبفضل نجاحه، تم تمديده في عام 2016 إلى المرحلة الثالثة حتى عام 2020، بالتعاون مع وزارة التنمية الدولية البريطانية والوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي.

إن المستفيدين النهائيين من خطة عمل FLEGT وبرنامج منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي هم المجتمعات الأكثر فقراً في البلدان المستهدفة، والتي تتأثر سلباً عيشها سلباً بسبب الأنشطة الحرجية غير القانونية وغير المستدامة.

الحكومات أيضا تستفيد من تحسين التخطيط، وزيادة الإيرادات واستدامتها، وترشيد الحكم وسيادة القانون، في حين يتمتع القطاع الخاص ببيئة خالية من الفساد تؤدي إلى أسعار تنافسية وتأمين حقوق الموارد، وعلى المستوى العالمي، يساهم تقليل قطع الأشجار غير القانوني في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال التخفيف من حدة الفقر، وضمان الأمن الغذائي، والتخفيف من تغير المناخ، وإدارة الغابات على نحو مستدام.

### 3- زيادة الاستثمار المسؤول والإدارة المستدامة للتربة:

إن الحفاظ على التربة والتأكد من أنها تحتوي على مغذيات كافية لدعم نمو المحاصيل هو عنصر حاسم في تحقيق أهداف التغذية والأمن الغذائي العالمية<sup>1</sup>، بما في ذلك تلك المنصوص عليها في أهداف التنمية المستدامة في عام 2012، وقد تعاون الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة لتعزيز إدارة التربة الشاملة والتعاون الإقليمي من خلال الشراكة العالمية للتربة (GSP)، حيث تدعم هذه الشراكة المجتمعات المحلية والحكومات والمجتمع المدني في إدارة واستعادة الأراضي الجافة والنظم الإيكولوجية الهشة المتأثرة بالتصحر وتدهور الأراضي والجفاف.

<sup>1</sup> - بيدرو جافالوز، 70 عاما على تأسيس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 191.

ومنذ البداية، قدم الاتحاد الأوروبي الدعم المالي والتقني إلى نظام الأفضليات المعمم من خلال مركز البحوث المشتركة للاتحاد الأوروبي، وفي عام 2013، تم إنشاء اللجنة الفنية الحكومية الدولية المعنية بالتربة (ITPS) في الجمعية العامة الأولى لـ GSP، والتي تتكون من 27 من كبار خبراء التربة الذين يمثلون جميع مناطق العالم، وتتمثل المهمة الرئيسية للجنة في تقديم المشورة العلمية والتقنية، وكذلك التوجيه بشأن قضايا التربة العالمية إلى نظام الأفضليات المعمم في المقام الأول، وإلى الطلبات المحددة المقدمة من المؤسسات العالمية أو الإقليمية، كما تدعو اللجنة إلى معالجة الإدارة المستدامة للتربة في خطط التنمية المستدامة المختلفة، وعلاوة على ذلك، يتم استكمال نظام الأفضليات المعمم بشراكات، من أجل تمكين المؤسسات الإقليمية والوطنية من خلال تعزيز قدراتها على إدارة التربة، وتوفير بيانات ومعلومات التربة لدعم اتخاذ القرار.

#### الفرع السادس: الاستثمارات الزراعية وسلاسل القيمة المستدامة

يعيش ما يقرب من 80 بالمائة من فقراء العالم في المناطق الريفية<sup>1</sup> حيث يعتمد الناس على الزراعة ومصايد الأسماك والغابات كمصدر رئيسي للدخل والغذاء، وتتطلب معالجة الفقر والجوع إدراك الكل بأن الأمن الغذائي والتغذوي مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بسبل العيش الريفية، ونظراً لأن أعداداً كبيرة من الناس تميل إلى الهجرة إلى المدن بحثاً عن حياة أفضل، فمن المهم بشكل متزايد أن توفر الاستثمارات في القطاع الزراعي، حوافز كافية للبقاء على الأرض مع فرصة لتلبية احتياجات المجتمعات الريفية، وهذا مهم بشكل خاص في حالات ما بعد الصراع، التي تكون متقلبة بطبيعتها، إذ يعود أكثر من ثلث البلدان التي عانت من الصراع إلى النزاع في غضون عقد من الزمن غالباً، لأنه لم يتم معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار.

ومن أجل معالجة نقاط الضعف الريفية وخلق فرص جديدة للسوق، يحتاج المزارعون إلى التنسيق في أنشطة القيمة المضافة، وفي هذا الجهد الرامي إلى الارتقاء

<sup>1</sup> منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، روما، إيطاليا، 2015، ص 2.

بسلسلة القيمة، بخلاف إنتاج المواد الزراعية الخام فقط، فهم بحاجة إلى الدعم للقيام بأنشطة مثل المعالجة والحفظ والتعبئة ووضع العلامات، والفكرة هي أن هذه السلع ذات القيمة المضافة تباع بعد ذلك بطريقة مربحة توفر منافع واسعة النطاق للمجتمعات دون استنفاد الموارد الطبيعية بشكل دائم.

وتحقيقاً لهذه الغاية، أقامت منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي شراكة في العديد من البرامج والمشاريع التي تدعم المزارعين من خلال تحسين سلاسل القيمة ومعالجة بعض القيود الخارجية التي تمنعهم من الاستفادة من أقصى حد من إنتاجهم، بالإضافة إلى ذلك، يعتقد كل من الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأغذية والزراعة أن ضمان حقوق حياة الأراضي هو وسيلة حيوية لإنهاء الجوع، مما يسمح لصغار المزارعين بتأمين سبل عيشهم، مع زيادة إنتاجهم ومدخلهم، وبالتالي، فإن الاستثمار في المناطق الريفية وسلاسل القيمة ليس فقط مفتاحاً للأمن الغذائي، ولكنه أيضاً أداة قيمة لكسر الحلقة المفرغة للفقر وانعدام الأمن.

### 1- برنامج الجوار للزراعة والتنمية الريفية (ENPARD) في الشراكة الشرقية:

في عام 2011، أطلقت المفوضية الأوروبية ENPARD، وهي مبادرة أوروبية لإعادة تنشيط القطاع الزراعي والريفي في بلدان الشراكة الشرقية، والتي تطبق أفضل الممارسات والخبرات بالتعاون مع الحكومات والمجتمعات الريفية، كما هي جزء من التزام الاتحاد الأوروبي بتعزيز النمو الشامل والاستقرار في الجوار، وإدراك أهمية الزراعة في سياق الأمن الغذائي الوطني والإنتاج المستدام والعمالة الريفية.

### 2- منح المزارعين في جورجيا إمكانية الوصول إلى المعلومات والخدمات في الوقت المناسب

كانت جورجيا، حيث تعد الزراعة أحد الأنشطة الاقتصادية الرئيسية<sup>1</sup>، أول دولة في الشراكة الشرقية تطلق برنامج ENPARD، وسوف تستمر حتى عام 2022 من خلال ثلاث

1 - Food and Agriculture Organization of the United Nations, Smallholders and family farms in Georgia: Regional TCP on Empowering Smallholders and Family Farms, Rome, Italy, 2020, p 93.

مراحل متتالية، حيث تم الانتهاء من أولها في عام 2017، وقد قدمت منظمة الأغذية والزراعة المساعدة الفنية لوزارة الزراعة بجورجيا في إطار ENPARD منذ عام 2013، وستستمر طوال جميع المراحل بتمويل من الاتحاد الأوروبي بما يساوي 15 مليون يورو (ما يعادل تقريبا 18 مليون دولار أمريكي).

وينصب التركيز الرئيسي لبرنامج ENPARD Georgia على بناء القدرات ودعم المؤسسات الحكومية في إصلاح قطاع التنمية الزراعية والريفية<sup>1</sup> لتحسين فرص العمل والظروف المعيشية لسكان الريف، وتعزيز الفرص الاجتماعية والاقتصادية المتنوعة في تلك المجالات، لا سيما للنساء والشباب، وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على بناء قدرات وزارة الزراعة، وكذلك قدرات وكالات تنفيذ السياسات التابعة لها، من أجل التطوير الفعال لاستراتيجية البلد للتنمية الزراعية 2015-2020 وتبسيط عملية تقريب جورجيا من مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وعلى وجه الخصوص، ساعدت المنظمة في تسهيل التنسيق بين الجهات المانحة للوزارة في قطاع الزراعة وتطوير تعاونها الزراعي وخدمات الإرشاد.

كما عززت المنظمة القدرات الإحصائية والتحليلية للوزارة، إلى جانب قدرتها على تطوير سلاسل القيمة وتعزيز الزراعة الذكية مناخيا في جميع أنحاء البلاد، وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة، تعمل جورجيا على مواصلة السياسات ذات الصلة مع سياسات الاتحاد الأوروبي وإنشاء وحدة للسياسة داخل وزارة الزراعة تسمح للحكومة بجمع البيانات وإنتاج البحوث وتحليل المعلومات وإعداد توصيات السياسة التنموية.

### الفرع السابع: أنظمة التغذية والغذاء

تتسق منظمة الأغذية والزراعة العمل في مجال التغذية لحماية الأغذية الحساسة وتعزيزها وتحسين النظم الغذائية، وتعتمد في قدرتها على القضاء على الجوع بشكل كبير على ضمان أن تكون سلسلة الإمدادات الزراعية بأكملها، وأنظمة الغذاء والمجتمعات التي

<sup>1</sup> - ENPARD project "Strengthening Rural Development Models in Georgia, Analytical report and expert opinion about establishment and operations of local action groups network (GALAG) in Georgia, Brussels, 2018, p 8.

تخدمها صحية ومنتجة ومستدامة ومرنة، وهذا يعني اعتماد تقنيات إنتاج أكثر ذكاء في طرق استخدام الموارد الطبيعية النادرة والاستباقية بشأن التهديدات البيئية والتغيرات المناخية.

وهذا يعني إشراك المؤسسات الوطنية في السياسات والإجراءات التي تحفز إنتاج واستهلاك الأغذية، وضمان سلامة المنتجات للاستهلاك البشري، مع التركيز على العلاقة بين الزراعة والتغذية، وتعمل منظمة الأغذية والزراعة على ضمان أن تكون التنمية الزراعية متمحورة حول الإنسان<sup>1</sup>، مما يؤدي إلى تحسين الوصول إلى الغذاء وتوافره واستهلاكه من أجل تغذية أفضل، كما تهدف إلى دعم الأجيال القادمة ونشر الأدلة حول النظم الغذائية، ومساعدة صانعي القرار في الحكومات على وضع السياسات، وتحسين معرفة المستهلكين ووعيهم بالنظم الغذائية الصحية.

### 1- برنامج تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول:

يتطلب القضاء المستدام على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية على الحكومات والجهات الفاعلة من غير الدول وشركاء التنمية، العمل بطريقة أكثر تنسيقاً وتركيزاً لمعالجة الأسباب الجذرية التي تبقي الجوع، بعيدين عن مشكلة انعدام الأمن الغذائي المزمن وسوء التغذية.

ويساهم برنامج تأثير الأمن الغذائي والتغذوي والمرونة والاستدامة والتحول (FIRST) في تحقيق هذا الهدف من خلال دعم الحكومات في تعزيز السياسات التمكينية والبيئة المؤسسية لتحسين الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة (FNSSA) من خلال رفع الالتزام السياسي وتنمية القدرات على المستوى القطري.

فمنذ انطلاقه في عام 2015، أنشأ البرنامج شبكة من المسؤولين عن السياسات والخبراء الفنيين العاملين في 30 دولة ومنطقة واحدة (الضفة الغربية وقطاع غزة) ومنظمة شبه إقليمية واحدة (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا - ECOWAS) عبر خمس مناطق، وهذه الشبكة هي الآلية الأولى لربط جسور التعاون بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة

1- تقرير رقم: ND058/A، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية، الدورة الرابعة والستون بعد المائة، روما، إيطاليا، 2020، ص 18.

الأغذية والزراعة في تقديم المساعدة في مجال السياسات وخدمات تنمية القدرات للحكومات الشريكة من أجل دعمها في تحقيق الأهداف الإنمائية المتعلقة بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الهدفين الأول والثالث.

وقد عززت الشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي حول الأولويات الاستراتيجية المشتركة، على المستويين العالمي والقطري، وأدت إلى تغييرات في الطريقة التي تعمل بها المنظمتان معاً، ومن المتوقع أن تستمر هذه التغييرات بعد انتهاء البرنامج لمواجهة التحديات المستقبلية المعقدة التي سيكون من الصعب معالجتها لكل منظمة بمفردها.

## 2- خلق المزيد من الرفاهية الغذائية في هندوراس:

تضم منطقة الممر الجاف في أمريكا الوسطى أكثر من مليون أسرة متأثرة بالمخاطر الطبيعية الشديدة<sup>1</sup>، وتجبر حالات الجفاف المتكررة والأمطار الغزيرة والفيضانات الشديدة العديد من الأسر على الاعتماد على زراعة الكفاف، لأن المستويات العالية من انعدام الأمن الغذائي تؤدي إلى مستويات أعلى من سوء التغذية المزمن لدى الأطفال دون سن الخامسة، ولمواجهة هذه التحديات المستمرة، أطلقت حكومة هندوراس والاتحاد الأوروبي مشروع الأمن الغذائي والتغذية والمرونة في الممر الجاف، والمعروف أيضاً باسم EUROSAN-Occidente، وتسعى هذه المبادرة إلى ضخ 28 مليون يورو ( ما يعادل تقريبا 33 مليون دولار أمريكي) لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في هندوراس في عشر جمعيات للبلديات (mancomunidades) في المقاطعات الغربية في كوبان وأوكوتيكوي ومبيرا وسانتا باربارا، وبهدف تحسين الأمن الغذائي والتغذوي لـ 15000 أسرة ريفية من خلال إنشاء أنظمة زراعية مستدامة تزيد من إنتاج الغذاء، مع توفير الدعم للتعليم، وتعزيز المؤسسات الوطنية والمحلية في المجتمعات المستهدفة.

وفي إطار برنامج EUROSAN-Occidente، قدم الاتحاد الأوروبي تمويلا يقارب 5.3 مليون يورو ( ما يعادل تقريبا 6.2 مليون دولار أمريكي) لمنظمة الأغذية والزراعة،

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التحديات والفرص في ظل عالم واحد، مرجع سابق، ص 270.

حيث عمل جنباً إلى جنب مع المنظمة لتطوير قدرات mancomunidades والبلديات والمدارس والمنظمات الشعبية ومقدمي الخدمات لتنفيذ التمديد الذي تتم إدارته محلياً في مجالات الزراعة والصحة والتغذية، مع التركيز بشكل خاص على النساء والشباب في الريف والأطفال دون سن الخامسة والسكان الأصليين، ويسعى المشروع الذي بدأ في عام 2016 إلى تحقيق مكاسب كبيرة في الأمن الغذائي والتغذوي في المجتمعات المختارة في غضون خمس سنوات.

وحتى في وقت قصير منذ بدء المشروع، كانت النتائج ملموسة، فقد استفاد ما يقرب من 6000 تلميذ من 516 مدرسة تمهيدية وابتدائية، من الأغذية التي يتم زراعتها والترويج لها من خلال المشروع، كما أدى بناء مرافق مناسبة لـ 42 مركزاً تعليمياً إلى تحسين معالجة الأغذية من الزراعة الأسرية، في حين أن 180 مركزاً صحياً و 680 فنياً من مختلف مقدمي الخدمات قادرون الآن على تقديم نصائح وخدمات أفضل تدعم إنتاج أغذية الأسر وصحتهم وتغذيتهم، وقد عززت منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي الزراعة تحسين نتائج التغذية، حيث تم تصميم إطار للعمل المشترك لتوحيد الجهود وتوجيه الدعوة بحوث وبناء القدرات في المستقبل في إطار شراكتهم الاستراتيجية.

### المبحث الثاني: شراكات مع دول أخرى

تميزت منظمة الأغذية والزراعة بمعالجة العناصر المترابطة للتنمية المستدامة، النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة، ذلك ما جعلها تقوم بتوسيع نطاق شراكاتها مع العديد من الدول الأخرى، فقد ركزت جهودها في السنوات الأخيرة، على القارة الأمريكية والآسيوية وغيرها، آملة في الوصول لأهدافها المسطرة والمنشودة.

### المطلب الأول: منظمة الأغذية والزراعة واليابان، شراكة متنامية نحو التنمية المستدامة

كانت اليابان من أهم شركاء منظمة الأغذية والزراعة<sup>1</sup> منذ انضمام البلد إلى المنظمة في عام 1951، حيث عملت على بناء الأمن الغذائي وتعزيز الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، وتعد المساهمات المالية والخبرة الفنية ورأس المال البشري للبلد حيوية لعمل

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2017، مرجع سابق، ص 103.

المنظمة في مجموعة واسعة من المواضيع، بما في ذلك وضع المعايير الدولية، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه، والاستجابة للآفات والأمراض النباتية والحيوانية العابرة للحدود، والتغذية، ونظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية (GIAHS)، والاستجابة للطوارئ وتعزيز القدرة على الصمود.

### الفرع الأول: دعم الحوكمة الغذائية العالمية

تساهم منظمة الأغذية والزراعة في الحياة اليومية للناس في جميع أنحاء العالم من خلال تطوير وتعزيز المعايير والمبادئ التوجيهية ومدونات السلوك الدولية حول إنتاج وتجارة الأغذية، وتساعد اليابان على تعزيز هذه الجهود من خلال دعمها للعهد الرئيسية التي تستضيف هيئاتها الإدارية في منظمة الأغذية والزراعة وهي: هيئة الدستور الغذائي، والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

### الفرع الثاني: تعزيز سلاسل القيمة الغذائية المستدامة والتغذية

تدعم اليابان عمل المنظمة في مجال النظم الغذائية من خلال مجموعة واسعة من الأنشطة، مما يساهم في ضمان أن التنمية في مجال الزراعة تتمحور حول الناس وتؤدي إلى تحسين الوصول إلى الأغذية الصحية وتوافرها واستهلاكها، ففي منطقة الآسيان، ساعدت مساهمة اليابان البالغة 1.3 مليون دولار أمريكي بين عامي 2016 و 2019 في تطوير سلاسل قيمة غذائية فعالة وشاملة في إندونيسيا والفلبين، من خلال تدريب الجهات الفاعلة في سلاسل قيمة مختارة على التسويق وإدارة الأعمال والممارسات الصناعية والممارسات الزراعية الجيدة، فبفضل دعم اليابان بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي بين 2017 و 2021، تعمل منظمة الأغذية والزراعة أيضا على ضمان أن تؤدي النظم الغذائية إلى اتباع نظام غذائي صحي لتحسين التغذية، من خلال مبادرات التوعية وبناء القدرات<sup>1</sup>.

1 - Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+Japan, A growing partnership towards sustainable development, Rome, Italy, 2020, p1.

كما يتعاون المشروع مع جامعات في غانا وكينيا وفيتنام لدمج موارد تنمية قدرات المنظمة في برامج التعلم الحالية، وضمان نشر المعرفة والمهارات لتشجيع الابتكار المستمر في مجال التغذية، وبالمثل، تعمل المبادرة على تعزيز قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على تبني ممارسات ونهج حساسة للتغذية في نماذج أعمالها.

### الفرع الثالث: تعزيز الشراكة بين المنظمة واليابان

قامت منظمة الأغذية والزراعة واليابان بتوسيع وتعميق شراكتهما في السنوات الأخيرة، فمنذ عام 2017، قدمت المشاورة الاستراتيجية السنوية بين اليابان ومنظمة الأغذية والزراعة منتدى لاستكشاف الأولويات المشتركة للتعاون المستقبلي، وكان عام 2019 ذا أهمية خاصة للشراكة بين منظمة الأغذية والزراعة واليابان، مع الأحداث الكبيرة التي أبرزت بعض المبادئ الرئيسية لهذا العمل المشترك، وهي اجتماع وزراء الزراعة لمجموعة العشرين ومؤتمر طوكيو الدولي السابع للتنمية الأفريقية الذي استضافته اليابان، كما أحرزت المنظمة تقدماً كبيراً في تعزيز وتوسيع الشراكات من أجل الابتكار مع الجهات الفاعلة اليابانية غير الحكومية، بما في ذلك الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والبرلمانيون.

### الفرع الرابع: مكافحة تغير المناخ

تشارك منظمة الأغذية والزراعة واليابان في التزام قوي بالتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معه، وهو ما يعكس اعترافاً مشتركاً بمصارف الكربون المعززة للغابات كتدابير فعالة من حيث التكلفة لمعالجة تغير المناخ، ويساعد المشروع الجاري الممول من اليابان (2 مليون دولار أمريكي بين عامي 2017 و 2021) على تحسين صياغة وتنفيذ جهود التحريج/ إعادة التحريج في جميع أنحاء العالم، من خلال تقييم إمكانات التخفيف لطموحات الواقع المعزز، وبالمثل، تدعم المبادرة البلدان النامية في تحديد وتحديد أولويات المواقع التي يرجح أن يكون فيها لتدخلات التحريج / إعادة التحريج الأثر الأكبر.

علاوة على ذلك، تم في الدورة الثالثة والعشرين لمؤتمر الأطراف في عام 2017، التوصل إلى قرار بشأن الخطوات التالية للزراعة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية

بشأن تغير المناخ، يقر العمل المشترك بشأن الزراعة في (KJWA)<sup>1</sup> الناتج عن الدور الفريد للزراعة في مساعدة البلدان على تحقيق الأهداف المناخية وتحقيق الأمن الغذائي، من خلال مشروع مدته ثلاث سنوات بتمويل من اليابان، تدعم منظمة الأغذية والزراعة خارطة طريق KJWA نحو تعزيز القدرات وفرص تبادل المعرفة للبلدان وأصحاب المصلحة المعنيين فيما يتعلق بالإجراءات المناخية في القطاع الزراعي، ويفضل المشروع، ستكون البلدان في وضع أفضل لاتخاذ إجراءات عاجلة لمكافحة تغير المناخ، مما يجعل قطاعات الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة.

### الفرع الخامس: تعزيز إدارة الموارد الطبيعية

ساهمت اليابان منذ أكثر من 20 عاما في مشروعات تهدف إلى تعزيز تنفيذ مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد الصادرة عن منظمة الأغذية والزراعة، ودعم تطوير المعارف والأدوات ذات الصلة لتوجيه قطاع مصايد الأسماك نحو الاستدامة في مواجهة المناخ المتغير.

فعلى سبيل المثال، هناك مشروع بقيمة 3.3 مليون دولار أمريكي، يمتد من 2014 إلى 2021، يدعم التطبيق المسؤول والملائم لاتفاقية التجارة الدولية بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، مع تعزيز المعرفة بالإدارة القائمة على المنطقة، والاستدامة العميقة المصايد البحرية، وإدارة وحفظ أسماك القرش.

وبالمثل، وبمساهمة تقارب 9 ملايين دولار أمريكي بين 2019 و 2022، تدعم اليابان إدارة مصائد الأسماك المجتمعية في الدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS) في المحيط الهادئ وتلك والدول الساحلية الأفريقية الأخرى في المحيط الهندي، للتصدي غير القانوني للصيد غير المبلغ عنه وغير المنظم، وتعزيز سبل العيش والأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود لمجتمعات الدول الجزرية الصغيرة النامية.

وتعد اليابان أيضا شريكا قديما لبرنامج GIAHS التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، وهي نظم التراث الزراعي ذات الأهمية العالمية، والتي توفر على نحو مستدام سلع وخدمات

1- Buddhi Marambe, agriculture negotiations under the united nations framework Convention on climate change (UNFCCC), Sri Lanka journal of food and agriculture, 2019, p 4.

متعددة، وأمن الغذاء وسبل العيش لملايين صغار المزارعين، ولكنها مهددة بتغير المناخ والمنافسة الشديدة على الموارد الطبيعية، وقد ساهمت اليابان في زيادة مواقع GIAHS في جميع أنحاء العالم وتعزيز المواقع الموجودة، ودعمت برامج التدريب على المستويين الوطني والإقليمي، والتي تسمح للبلدان النامية باكتساب المعرفة المباشرة للدروس والخبرات من مواقع GIAHS اليابانية الخاصة.

### الفرع السادس: تعزيز العلاقة الإنسانية - التنمية - السلام

في مساهماتها في منظمة الأغذية والزراعة، لم تظهر اليابان فقط التزامها بمساعدة المتضررين مباشرة من الأزمات، ولكن أيضا في تسخير العلاقة المعقدة بين سبل العيش القائمة على الزراعة والتنمية طويلة الأجل والسلام.

فبين عامي 2014 و 2019، ساهمت اليابان بما يقرب من 30 مليون دولار أمريكي في مشروعين في أفغانستان عززوا الإنتاج الزراعي من خلال تحسين الري وتعزيز القدرات المؤسسية، وتعزيز القدرة على الصمود والاعتماد على الذات من قبل مربي الماشية، وحماية سبل العيش الريفية من مرض الحمى القلاعية وأمراض الحيوانات الأخرى العابرة للحدود، وقدمت أيضا حوالي 2 مليون دولار أمريكي لدعم مركز إدارة الطوارئ لصحة الحيوان في الفترة من 2015 إلى 2020، وقد سمحت المبادرة بتعزيز دور المنظمة في الاستجابة لحالات الطوارئ المتعلقة بأمراض الحيوانات، وكانت مفيدة في دعم المساعدة العالمية للبلدان في إفريقيا وجنوب شرق آسيا في الوقاية من الأمراض الحيوانية العابرة للحدود والأمراض الحيوانية المنشأ واستئصالها ومكافحتها والقضاء عليها، كما يساهم المشروع بشكل كبير في الحفاظ على التحرر العالمي من الطاعون البقري من خلال تعزيز القدرات للاستجابة السريعة والاحتواء<sup>1</sup>.

1- Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+Japan, p2.

## مجمل المساهمات اليابانية المقررة والطوعية في مجالات عمل المنظمة الخاصة بالأهداف الاستراتيجية للفترة (2018-2019)

تقدر المساهمات بـ: 130 852 164 دولار أمريكي وهي موزعة كالآتي:

53% زيادة مرونة سبل العيش لمواجهة التهديدات والأزمات.

38% جعل الزراعة والغابات ومصايد الأسماك أكثر إنتاجية واستدامة.

5% تمكين النظم الزراعية والغذائية الشاملة والفعالة.

2% المساعدة في القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

2% خفض الفقر في المناطق الريفية.

## المطلب الثاني: منظمة الأغذية والزراعة ونيوزيلندا تعزيز الأمن الغذائي وتعزيز القدرة على الصمود

### الفرع الأول: نظرة سريعة على الشراكة

في السنوات الأخيرة، أثبت الدعم الاستراتيجي الذي قدمته نيوزيلندا لمختلف المشاريع المعيارية والتقنية لمنظمة الأغذية والزراعة التزام البلد تجاه الأمن الغذائي والتنمية الزراعية، وشمل ذلك مساهمات في بناء القدرة على الصمود والاستجابة في حالات الطوارئ، لا سيما في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك الأنشطة الإنمائية التي تعزز الإدارة المستدامة للموارد ونظم الأغذية، فمن خلال مساعدتها الإنمائية الرسمية، أبدت نيوزيلندا اهتماما شديدا بدعم العديد من القضايا المتعلقة بمجالات عمل المنظمة وجهودها المستمرة لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وبناء على ذلك تهدف الدولة إلى المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة (SDGs) من خلال مجموعة من الإجراءات المحلية، والقيادة الدولية بشأن قضايا السياسة العالمية، وعلى الأخص تغير المناخ، ودعم البلدان من خلال برنامج المعونة النيوزيلندية، وبالتالي فإن أولوياتها الاستثمارية تركز على موضوعات مثل التنمية الزراعية، وسياسة الصيد، والتأهب للكوارث والوقاية منها منصوص عليها في الخطة الاستراتيجية لبرنامج

المعونة 2015-2019، والتي أرسيت أساسا متينا لشراكة نيوزيلندا والفاو في السنوات الأخيرة. وتعترف المنظمة بخبرة نيوزيلندا والتزامها بتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة مع التركيز على الزراعة والطاقة المتجددة، مما يوفر مجالا واسعا لتعميق التعاون، وعليه فقد تم توجيه مساهمات نيوزيلندا الطوعية الأخيرة لمنظمة الأغذية والزراعة على وجه الحصر تقريبا نحو دعم القدرة على الصمود والاستجابة للآزمات في الفلبين، وشمل ذلك، تعزيز السلام الدائم والتنمية في شمال كوتاباتو وماغينداناو، واستعادة سبل العيش الريفية للمزارعين وأصحاب الماشية والصيادين المتضررين من العديد من الأعاصير المدمرة<sup>1</sup>.

وقد تم دعم هذه المشاريع من قبل وزارة الشؤون الخارجية والتجارة (MFAT) التي ساهمت على مدى السنوات الخمس الماضية (2014-2019) بمبلغ 12.7 مليون دولار نيوزيلندي (ما يعادل تقريبا 8.2 مليون دولار أمريكي) في جهود الطوارئ وبناء القدرة على الصمود في آسيا، ففي عام 2019، قدمت MFAT أيضا الموارد اللازمة لمشروع متعدد الأطراف لدعم تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة للأرصدة السمكية، وفي الوقت نفسه، ساهمت وزارة الصناعات الأولية في نيوزيلندا في العديد من المشاريع متعددة الجهات المانحة لدعم العمل المعياري لمنظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك في مجالات الصحة النباتية من خلال الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وقطاع الثروة الحيوانية من خلال التقييم البيئي للثروة الحيوانية وشراكة الأداء، و فريق الخبراء الرفيع المستوى التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي المعني بالأمن الغذائي والتغذية.

وفي مارس 2018، أشار وزير الخارجية النيوزيلندي إلى إعادة تنشيط نهج المساعدة الإنمائية في منطقة المحيط الهادئ، وأن التزام منظمة الأغذية والزراعة ونيوزيلندا بخطة عام 2030، لا سيما في هذه المنطقة والدول الجزرية الصغيرة النامية، سيكون بمثابة قوة دافعة لتحقيق الرخاء المستدام وعالم خالٍ من الجوع.

1 - Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+New Zealand, Advancing food security and resilience, Rome, Italy, 2020, p2.

## 1- استعادة سبل العيش الزراعية في المناطق المتضررة من النزاع، دعم منطقة باسيفيك أكثر شمولية ومرونة:

تعد جزيرة مينداناو مساهما رئيسيا في اقتصاد الفلبين وخاصة في القطاع الزراعي بسبب مواردها الطبيعية الهائلة، ومع ذلك، فقد أثرت النزاعات المسلحة التي طال أمدها إلى جانب الأحداث المناخية المتطرفة الناجمة عن تغير المناخ على آلاف الأشخاص مما أدى إلى فقدان الإنتاج ودخل الأرز وزراعة الذرة، وقد أدت الكوارث الطبيعية المتتالية مثل الفيضانات الشديدة في المناطق المنخفضة، وحالات الجفاف وانتشار الجردان إلى المزيد من الخسائر، وهددت قدرات التكيف وتعزيز القدرة على الصمود لدى المنتجين الزراعيين المتضررين.

لأجل ذلك قدمت حكومة نيوزيلندا، مشروعاً بقيمة 4.5 مليون دولار نيوزيلندي (ما يعادل تقريبا 2.9 مليون دولار أمريكي)، امتد من عام 2015 إلى عام 2018، ساهم في تحقيق السلام والتنمية المستدامين في المنطقة من خلال تقديم الدعم لاستعادة سبل العيش القائمة على الزراعة ومصايد الأسماك، وتحسين القدرة على مواجهة الكوارث في النزاعات والصراعات. المجتمعات المتضررة من مقاطعة كوتاباتو.

## 2- المساعدة الطارئة لزيادة الأمن الغذائي والإنتاج الزراعي:

في سبتمبر 2018، تسبب إعصار مانكوت<sup>1</sup> في حدوث انهيارات أرضية في الفلبين، مما أثر على سلامة وسبل عيش حوالي 5 ملايين شخص في الجزء الشمالي من البلاد، وكان معظم المتضررين من الإعصار يعتمدون على الزراعة أو صيد الأسماك كمصدر رئيسي لكسب عيشهم، وفي أعقاب الإعصار مباشرة، كان من الأهمية بمكان أن يتلقى المزارعون المتضررون مساعدة زراعية مناسبة وفي الوقت المناسب للزراعة العاجلة في موسم الزراعة، واستجابة لذلك، التزمت نيوزيلندا بمبلغ 528 808 دولار نيوزيلندي (ما يعادل تقريبا 342 050 دولار أمريكي) لدعم جهود المساعدة الطارئة التي تبذلها المنظمة لاستعادة سبل العيش الزراعية في المجتمعات المتضررة من الإعصار، من خلال مشروع

1- D. Raveendranathan, Man-Made Catastrophic and Humongous Global Disasters, Notion Press Media Pvt. Ltd, 2019, p11.

مدته ستة أشهر تم إجراؤه بين 2018 و 2019، وقد تلقت الأسر الزراعية الأسمدة لتكملة بذور الأرز والذرة التي تلقتها في نفس الوقت من وزارة الزراعة، ونتيجة لتلك الأضرار تمكنت الأسر المعيشية من تحسين الأمن الغذائي والتغذية وتجنب الاعتماد على المدى الطويل على المساعدات الغذائية.

وكجزء من أنشطته التنسيقية، أجرى أصحاب المشروع سلسلة من اجتماعات التخطيط مع نظرائهم لتحديد أولويات المجالات التي كانت في حاجة ماسة للتدخلات ولضمان معالجة الثغرات في استعادة سبل العيش الزراعية بشكل كاف، وعلاوة على ذلك، وفي إطار عنصر تنمية القدرات، قام أصحاب المشروع بتدريب منسقي الحد من مخاطر الكوارث، ومسؤولي التقارير، ومسؤولي تنسيق البرامج الزراعية، والمزارعين البلديين والعاملين في مجال الإرشاد الزراعي على نظام الإبلاغ عن تقييم الأضرار.

### 3- الدعم المؤسسي لبناء السلام الدائم من أجل التنمية المستدامة:

تعد مينداناو موطننا لواحدة من أطول حركات التمرد في العالم، والتي لديها تنمية اقتصادية محدودة في المنطقة، ففي عام 2018، أقرت حكومة الفلبين قانون بانغسامورو الأساسي، بهدف إقامة سلام دائم ومستدام من خلال إنشاء كيان سياسي وهيكل حكومي أساسي يحمي حقوق ومصالح جميع المجتمعات التي تعيش في بانغسامورو، لتحقيق الازدهار الاقتصادي في المنطقة حيث ستحصل المجتمعات الزراعية، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمقاتلون السابقون، على فرص متساوية ومنصفة للوصول إلى الفرص الاقتصادية التي ستساعدهم خلال عملية الانتقال<sup>1</sup>.

وبمساهمة قدرها 205744 دولار نيوزيلندي (ما يعادل تقريبا 133 082 دولارًا أمريكيًا) من حكومة نيوزيلندا في عام 2019، عملت المنظمة على بناء قدرات BTA لدعم الإدارة المستدامة للزراعة والموارد الطبيعية والبيئة وشؤون الشعوب الأصلية، وقد تحقق ذلك من خلال توفير الموارد والدعم الفني للحكومة الجديدة، الشيء الذي مكن وكالاتها ووزاراتها من التخطيط بشكل مناسب للتدخلات الاستراتيجية في الزراعة الحساسة للتغذية، وتعزيز

1 -FAO of UN, FAO+ New Zealand, p 3.

سبل المعيشة والأعمال الزراعية القائمة على الزراعة، وسلاسل القيمة، والزراعة المستدامة والمرنة.

### الفرع الثاني: تحسين سبل المعيشة الريفية من خلال الحد من مخاطر الكوارث وبناء القدرة على الصمود من أجل السلام المستدام

باعتبارها ثاني أكبر جزيرة في الفلبين، تمثل مينداناو إلى حد كبير إنتاج سلع ذات قيمة عالية مثل المطاط والأناناس والموز والقهوة وغيرها، ومع ذلك، أعاقت عقود من الصراع والكوارث الطبيعية النمو والتنمية المستدامين في المنطقة، وقد أدت هذه التحديات إلى محدودية الوصول إلى الخدمات الأساسية والفرص الاقتصادية، مما أعاق إمكانات المنطقة وتفاقم الفقر والبطالة والعمالة الناقصة والوضع السياسي<sup>1</sup>.

وتمويل مستمر من حكومة نيوزيلندا بمقدار 4 ملايين دولار نيوزيلندي (ما يعادل تقريبا 2.6 مليون دولار أمريكي) حتى عام 2021، وبناء على منجزات مشروع سابق، تعالج المنظمة هذه التحديات في مينداناو من خلال المساهمة في تنمية الزراعة والأعمال التجارية الزراعية في مقاطعات مختارة، وتعمل المبادرة على تحسين سبل العيش القائمة على الزراعة، وتعزيز الإنتاجية، وتعزيز الأمن الغذائي والتغذية من خلال توفير المدخيل الزراعية، والتدريب، والمساعدة التقنية على الزراعة المحسنة ونظم الزراعة المتنوعة، كما يدمج المشروع صغار المزارعين ومنظمات والمزارعين، بما في ذلك النساء والمجموعات النسائية، في سلاسل القيمة الزراعية، وتزويدهم بالمهارات ذات الصلة لربطهم بالأسواق وفرص السوق، علاوة على ذلك، تعمل المبادرة أيضا على بناء مرونة الزراعة وسبل العيش ذات الصلة ضد مخاطر متعددة من خلال تطبيق أدوات الحد من مخاطر الكوارث والمبادئ والنهج التي تتناسب مع سبل العيش المحددة والإيكولوجيا الزراعية والسياقات الاجتماعية السياسية المؤسسية.

1- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة UNESCO، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013-2014، التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع، 2014، ص 62.

## الفرع الثالث: تعزيز الإدارة المستدامة للموارد والأنظمة الغذائية

## 1- شراكة التقييم البيئي للثروة الحيوانية والأداء (FAO LEAP):

يحتاج المزارعون والمستهلكون وأصحاب المصلحة الآخرون في مجال الثروة الحيوانية بشكل متزايد إلى مزيد من المعلومات حول الأداء البيئي واستدامة سلاسل توريد الثروة الحيوانية، وتهدف شراكة الفاو المتعددة أصحاب المصلحة في المنظمة إلى معالجة الحاجة الملحة إلى التحسين البيئي القائم على الأدلة لقطاع الثروة الحيوانية من خلال وضع مبادئ توجيهية منسقة للتقييم البيئي تستند إلى أفضل الممارسات الدولية، من خلال الاستفادة من الخبرة العالمية، تقدم LEAP أدوات ضرورية لمعالجة التأثير البيئي لقطاع الثروة الحيوانية، مع تحسين كفاءة وربحية سلاسل إمدادات الثروة الحيوانية.

وبفضل دعم نيوزيلندا وشركاء الموارد الآخرين، تساهم المنظمة بشكل كبير في عمل الشراكة من خلال استضافة أمانة LEAP، التي تنسق وتسهل عمل المجموعات الاستشارية الفنية، وتوجه وتساهم في تطوير المحتوى، ويفسر نهج LEAP متعدد القطاعات حقيقة أن البلدان المختلفة ستحتاج إلى حلول مختلفة بناء على سياقاتها المحددة، بالإضافة إلى ذلك، يتيح برنامج LEAP تطوير واختبار الطرق التوجيهية عبر المجموعات المختلفة كخطوة مهمة لضمان أن تكون المبادئ التوجيهية مفيدة لجميع البلدان المشاركة في البرنامج.

## 2- الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من أجل الثروة الحيوانية المستدامة:

في العديد من الدول الناشئة، كان تطوير قطاع الثروة الحيوانية غير متوازن<sup>1</sup> إلى حد كبير، ولم يكن مصحوبا في الغالب بالتعديلات اللازمة في سياسات القطاع والحوكمة والاستثمارات، ويعد توفير بيئة مواتية أمرا ضروريا لتعزيز نمو قطاع الثروة الحيوانية، والمساهمة بشكل كبير في الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والصحية الحالية والمستقبلية للمجتمع.

1- بيرتون سوانسون، ريكا راجالاهتي، تقوية الارشاد الزراعي والخدمات الاستشارية: اجراءات لتحديد وتحويل وتقييم نظم الارشاد، ترجمة: جمال محمد الرشيدات وآخرون، البنك الدولي للتعمير والتنمية، 2014، ص 94.

لذلك دعمت نيوزيلندا بقوة المبادرات العالمية التي تعزز التنمية المستدامة للثروة الحيوانية، وقد ساهمت، مع شركاء آخرين، في مشروع عالمي بين عامي 2011 و 2017 لبناء جدول أعمال عالمي ينسق العمل الجماعي والفردى لأصحاب المصلحة لجعل سلاسل القيمة الغذائية للثروة الحيوانية أكثر استدامة، وأسفرت المبادرة في نهاية المطاف عن توفير منصة عالمية للتفاعل بين أكثر من 100 شريك مؤسسي، وتعزيز دوافعهم وقدراتهم ومواردهم المالية لإنتاج وتقاسم مجموعة متنوعة من الحلول التقنية للثروة الحيوانية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وحاليا نيوزيلندا حاليا عضو في مجموعة القطاع العام للمبادرة، تحت اسم البرنامج العالمي للثروة الحيوانية المستدامة.

علاوة على ذلك، تلتزم منظمة الأغذية والزراعة بمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها باتفاق باريس وقرار عمل كورونيفيا<sup>1</sup> المشترك بشأن الزراعة، من خلال بناء القدرات على القياس والإبلاغ والتحقق على الصعيد الوطني.

من بين هذه المبادرات، المشروع الذي تمت الموافقة عليه مؤخرا "تهيئة البيئة التمكينية لتعزيز الطموح المناخي والعمل المناخي من خلال بناء القدرات المؤسسية"، الممول من تحالف المناخ والهواء النظيف ومركز أبحاث الغازات الدفيئة الزراعية في نيوزيلندا، لمساعدة البلدان على تقييم سيناريوهات إجراءات التخفيف المختلفة والوصول إلى تمويل المناخ الدولي لتسريع التقدم نحو مستقبل أكثر مرونة وازدهارا.

#### الفرع الرابع: تعزيز الأمن الغذائي والتجارة

تتشارك منظمة الأغذية والزراعة ونيوزيلندا في الالتزام بالسعي من أجل الغذاء الآمن للجميع، وتتمثل إحدى أكثر الطرق الملموسة التي تساهم بها المنظمة في الحياة اليومية للناس حول العالم في تطوير وتعزيز المعايير الدولية حول إنتاج وتجارة الأغذية، من وسم الأغذية إلى التدفق الآمن للمنتجات النباتية، وتستضيف منظمة الأغذية والزراعة في المبادئ التوجيهية الدولية عددا لا يحصى من اللجان والهيئات الإدارية التي تحافظ على الغذاء الآمن والإنتاج الغذائي المستدام في المستقبل، كما أن تسهيل التجارة والحفاظ على

1- مارسيل بيرنوكس وآخرون، حالة عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2020، ص 6.

صحة النباتات والحيوانات وضمان تقاسم المنافع من قبل الجميع هي أجزاء أساسية من مهمة المنظمة لتعزيز المؤسسات الوطنية وإدارة الأغذية العالمية.

### 1- الدستور الغذائي:

تعتبر نيوزيلندا داعم قوي لهيئة الدستور الغذائي، وتلعب دوراً مهماً في ضمان سلامة وجودة وعدالة تجارة الأغذية الدولية من خلال وضع المعايير والمبادئ التوجيهية ومدونات السلوك الدولية، وتساهم الدولة في هيئة الدستور الغذائي على أساس طوعي وتفود العديد من مسارات العمل بشأن وضع المعايير، بما في ذلك صيغة متابعة للرضع والأطفال الصغار.

إن النطاق الواسع لهيئة الدستور الغذائي<sup>1</sup>، الذي يغطي مجالات مثل الملوثات، والتغذية، ونظافة الأغذية، ووضع العلامات على المواد الغذائية، والإضافات، ومقاومة مضادات الميكروبات، ومخلفات المبيدات والأدوية البيطرية، يجعلها جزءاً أساسياً من تحقيق الأمن الغذائي والقضاء على الجوع، وفي الوقت نفسه، غالباً ما يضع القلق العام بشأن سلامة الأغذية الدستور الغذائي في صميم المناقشات العالمية.

### 2- الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات (IPPC):

تعتبر نيوزيلندا شريكاً رئيسياً للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، وتشارك بنشاط في عمل الاتفاقية وتوفر الدعم المالي المنتظم لأنشطة الاتفاقية التي تهدف إلى تأمين إجراءات منسقة وفعالة لمنع ومكافحة دخول وانتشار الآفات التي تؤثر على النباتات والمنتجات النباتية.

وتعمل الاتفاقية التي تحكمها هيئة تدابير الصحة النباتية، على تغطية النباتات المزروعة والنباتات الطبيعية، كما تمتد إلى المركبات والطائرات والسفن والحاويات وأماكن التخزين والتربة وغيرها من الأشياء أو المواد التي يمكن أن تؤدي إلى الآفات أو انتشارها، كما تشجع الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات على التعاون بين مختلف منظمات وقاية النباتات

<sup>1</sup> - الدستور الغذائي، برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، هيئة الدستور الغذائي، دليل الإجراءات، الطبعة الثالثة والعشرون، 2015، ص 20.

الوطنية والإقليمية لتنفيذ القواعد المنصوص عليها في الاتفاقية، وبصفة خاصة، قدمت نيوزيلندا دعماً مالياً منتظماً للاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، خلال الفترة 2018-2019، ساهمت الدولة بمبلغ 309200 دولار نيوزيلندي (ما يعادل تقريباً 200 ألف دولار أمريكي) لدعم خطة عمل الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات ومبادرات محددة مثل تطوير معايير السلع والمسارات وكذلك تنفيذ حل ePhyto (شهادات الصحة النباتية الإلكترونية).

### 3- لجنة الأمن الغذائي العالمي:

كانت لجنة الأمن الغذائي العالمي محورية في الحوكمة العالمية<sup>1</sup> في الأمن الغذائي والتغذوي منذ إصلاحها في عام 2009 وهي إحدى أولويات التعاون بين وكالات الأمم المتحدة التي تتخذ من روما مقراً لها، وتشكل لجنة الأمن الغذائي العالمي أهم منبر دولي وحكومي دولي شامل للحكومات ومجموعة واسعة من أصحاب المصلحة الآخرين للعمل معا بطريقة منسقة ودعم العمليات التي تفوقها البلدان من أجل القضاء على الجوع وضمان الأمن الغذائي والتغذية للجميع، وتشارك نيوزيلندا بانتظام في مناقشات مختلف مسارات عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي وهي عضو في مكتب لجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2019-2021، بالإضافة إلى ذلك، تم انتخاب عضو الممثل الدائم للبلاد نائباً لرئيس لجنة الأمن الغذائي العالمي لنفس الفترة.

**المطلب الثالث: منظمة الأغذية والزراعة والولايات المتحدة الأمريكية، تعزيز الأمن الغذائي.**

### حماية الاستقرار العالمي. تعزيز التجارة:

لقد أقامت منظمة الأغذية والزراعة والولايات المتحدة الأمريكية شراكة وثيقة خلال السنوات الـ 75 الماضية في الجهود المبذولة لإنهاء الجوع وسوء التغذية في جميع أنحاء العالم، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مساهم مالي في ميزانية المنظمة، حيث قدرت مساهمتها بمبلغ 529 مليون دولار أمريكي من خلال المساهمات المقدره والتبرعات في الفترة

1- اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة UNSCN، الحوكمة العالمية للتغذية ودور لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، هيئة الأمم المتحدة، 2017، ص 3.

2018-2019، وشريك رئيسي يتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة في قطاع الأغذية والزراعة، من خلال التنبؤ بالمحاصيل العالمية والغذاء السلامة، للمساعدة في حالات الكوارث، والاستدامة الاقتصادية للزراعة وتعزيز القدرة على الصمود.

### الفرع الأول: الحفاظ على السلام والاستقرار المحليين

لا يزال عدم الاستقرار المستمر والتحديات المزمنة يثير أزمات غذائية حول العالم ويهدد التقدم الإنمائي<sup>1</sup>، ولا تزال الزراعة العمود الفقري لسبل العيش الريفية، حيث توفر الغذاء والدخل، وبالتالي، تسهم في الاستقرار المحلي.

إن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لعمل المنظمة في حالات الطوارئ سمح للمنظمة بتسخير العلاقة المعقدة بين سبل العيش القائمة على الزراعة، والتنمية طويلة الأجل، وتحسين آفاق السلام المحلي.

ففي 2016-2017 واجهت الصومال واحدة من أقسى موجات الجفاف المسجلة، مما أدى إلى ضعف المحاصيل وخسائر فادحة في الماشية وزيادة أسعار المواد الغذائية، مما أدى إلى 6.2 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فبتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية بين عامي 2018 و 2019، قدمت منظمة الأغذية والزراعة مساعدة إنسانية لـ 674124 أسرة معيشية تضررت بشدة من الجفاف في المناطق الريفية من البلاد<sup>2</sup>، وزاد المشروع من إمكانية الوصول الفوري إلى الغذاء من خلال استعادة الإنتاج الغذائي المحلي من خلال توزيع الثروة الحيوانية والمدخلات الزراعية، وخفض خطر خسائر الماشية على نطاق واسع من خلال حملات التطعيم والعلاج.

وبفضل مشروع آخر ممول من الولايات المتحدة الأمريكية خلال نفس الفترة، ساعدت منظمة الأغذية والزراعة في زيادة فرص الحصول على مدخلات سبل العيش لحوالي

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت، لبنان، 2017، ص 30.

2 - Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+the United States of America, Enhancing food security, Protecting global stability, Promoting trade, Rome, Italy, 2020, p1.

185000 أسرة معيشية تعاني من انعدام الأمن الغذائي والنازحين في جنوب السودان، مما ساهم في الخطة الشاملة للاستجابة لسبل العيش لعام 2018، كما سمح المشروع بتحسين الحالة التغذوية للنساء والأطفال من خلال تعزيز الحدائق المدرسية والزراعة الحساسة للتغذية.

### الفرع الثاني: تعزيز الأمن الصحي العالمي

يهدد عدد متزايد من نقشي الآفات والأمراض الحيوانية والنباتية العابرة للحدود باستمرار الصحة العالمية واستدامة الأمن الغذائي<sup>1</sup> وسبل العيش، وتعد الولايات المتحدة الأمريكية شريك رئيسي ومستشار ومؤيد لجهود منظمة الأغذية والزراعة لمساعدة الأسر الزراعية الريفية على منع التهديدات من الأمراض واكتشافها والاستجابة لها، مع بناء قدرة البلدان النامية على تحديد هذه التهديدات الناشئة والإبلاغ عنها واحتواءها في البداية، وقد مكن الدعم القوي الذي قدمته الولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة الأغذية والزراعة من تعزيز سلامة الأغذية وأفضل الممارسات على طول سلاسل الأغذية حول العالم من أجل منع الأمراض والاضطرابات التجارية.

ينفذ مركز الطوارئ لأمراض الحيوانات العابرة للحدود، التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأمن الصحي العالمي (GHSA) وبرامج تهديدات الجائحة الناشئة (EPT)، بمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لبرنامج GHSA بين عامي 2015 و 2019، حيث ساعدت منظمة الأغذية والزراعة 14 دولة في إفريقيا على تحسين قدرتها على التصدي الفعال لتهديدات الأمراض المعدية، باستخدام نظام صحة متعدد القطاعات، ومن خلال برنامج EPT2 الذي انتهى في عام 2018، قامت منظمة الأغذية والزراعة، بتمويل من الولايات المتحدة الأمريكية، ببناء قدرة أكثر من 20 دولة في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط على استباق أو مكافحة الأمراض الناشئة ذات الأصل الحيواني التي يمكن أن تهدد صحة الإنسان.

1- زيبيري وهيبية، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2014، ص 101.

علاوة على ذلك، من خلال مشروع يمتد بين عامي 2018 و 2022، تعمل منظمة الأغذية والزراعة والولايات المتحدة الأمريكية على تحسين الأمن الغذائي وسبل العيش لصغار المزارعين ومربي الماشية في موزمبيق<sup>1</sup>، من خلال توفير وصول أفضل إلى لقاءات الماشية، ومهارات سلامة الأغذية وتحسين المحاصيل والأصناف، كما تساعد هذه المبادرة على إنشاء نظام مراقبة، ومواد التوعية، ورصد وتحليل التغيرات وتوزيعها، وتدريب المزارعين والموظفين الإرشاديين.

### الفرع الثالث: بناء مستقبل آمن للغذاء

تحتل الاستثمارات في الزراعة مكانة مركزية في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية للأمن الغذائي العالمي 2017-2021 وفي الإطار الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة كوسيلة لمساعدة الأسر على انتشال أنفسهم من براثن الفقر والجوع، من خلال تعزيز دعم سبل العيش وزيادة توافر الغذاء وإنشاء الدخل من الإنتاج، وخلق فرص العمل وريادة الأعمال، وتحفيز النمو في الاقتصادات الريفية والحضرية.

ومن خلال العمل في دعم جهود القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية بنغلاديش، قام مشروع "مواجهة تحدي نقص التغذية" (MUCH) ببناء قدرات البلاد على صياغة وتنفيذ ورصد السياسات والاستراتيجيات والاستراتيجيات القطاعية وغير القطاعية والاستثمار خطط لتعزيز البيئة المواتية للقضاء على انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بمساهمة مالية سخية من الولايات المتحدة الأمريكية بين 2015 و 2020، ويعد مشروع MUCH مثالا جيدا على الكيفية التي يمكن أن تؤدي بها الشراكات المبتكرة إلى التقدم نحو خطة 2030، وخلق التآزر مع الإجراءات على المستوى الميداني من أجل ترجمة السياسات والاستراتيجيات على المستوى الوطني إلى إجراءات على مستوى القاعدة لمعالجة التقزم بين الأطفال، كما ساعدت "توسيع نطاق حركة التغذية" في رصد وتقييم التقدم الغذائي من خلال آلية وطنية وضعتها وزارة الصحة ورعاية الأسرة في بنغلاديش.

1- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التحديات والفرص في ظل عالم واحد، مرجع سابق، ص 202.

## الفرع الرابع: تعزيز التجارة وسلامة الغذاء

يعد تيسير التجارة ومنع انتشار الأمراض وضمان تقاسم المنافع بين الجميع جزءاً أساسياً من التعاون بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأغذية والزراعة للنهوض بالإدارة العالمية للأغذية، وتعزز المساهمات المقدره للولايات المتحدة الأمريكية لمنظمة الأغذية والزراعة جهودها لتعزيز المعايير الدولية من خلال ثلاثة مواضيع رئيسية: الدستور الغذائي والاتفاقية الدولية لوقاية النباتات والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

كما كانت الولايات المتحدة الأمريكية مؤيدا مهما لعدد من المبادئ التوجيهية والاتفاقيات الدولية التي توسطت فيها منظمة الأغذية والزراعة، بما في ذلك اتفاقية تدابير دولة الميناء (PSMA)، التي تشكل أول معاهدة ملزمة قانونا تمنع الصيادين عديمي الضمير من الصيد غير المشروع، مما يعوق دخول المصيد إلى الأسواق الوطنية والدولية.

وبين عامي 2017 و 2019، قدمت الولايات المتحدة الأمريكية مساهمات مالية لتنفيذ برنامج PSMA العالمي لتنمية القدرات التابع لمنظمة الأغذية والزراعة، وقد صممت هذه المبادرة لمساعدة جزر البهاما، والجمهورية الدومينيكية، وغيانا، وجامايكا، وترينيداد وتوباغو في تعزيز سياساتها الوطنية وأطرها التشريعية، فضلا عن نظم المراقبة والمراقبة والإشراف الخاصة بها لتنفيذ أحكام الاتفاقية<sup>1</sup>.

1 -FAO of UN, FAO+USA, p2.

خاتمة

## خاتمة:

إن الانضمام إلى ألفية جديدة يجعلنا نفكر في نجاحات وفشل الإنسانية على مدى آلاف السنين الماضية والتحديات التي تنتظرنا في حقبة جديدة أكثر ترابطاً في تاريخ البشرية، وفي حين أن العديد من اهتماماتنا الحالية قد تبدو غير ذات أهمية في مثل هذا المنظور طويل الأجل، فإن هدف التنمية المستدامة والعدالة والسلامة بيئياً هو الأكثر أهمية لأنه بقاء للحياة ذاتها على وجه الأرض.

وقد خلصت الدراسة إلى أنه بات من الضروري تعزيز الدور الفاعل للتعاون المبذول من طرف جميع الشركاء في حماية البيئة الاجتماعية، الاقتصادية والطبيعية، من أجل تحقيق تنمية مستدامة للأجيال القادمة كما خططت له منظمة الأمم المتحدة من خلال برنامجها الإنمائي، وتحاول تجسيده عن طريق وكالاتها ومنظماتها، وقد تجلّى ذلك على سبيل المثال لا الحصر، من خلال الشراكات الناجحة لمنظمة الأغذية والزراعة مع العديد من الشركاء الفاعلين من الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني.

فكان لمنظمة الأغذية والزراعة شراكات متنوعة مع العديد من الفاعلين، كالجامعات والمؤسسات البحثية، منتدى الجامعات الإقليمية لبناء القدرات في مجال الزراعة، جامعة روما تري، جامعة فاغنغن للدراسات الجامعية والبحوث، وقد عملت أيضاً مع منظمات المجتمع المدني ومنظمات المزارعين والمنظمات غير الحكومية، الآلية الدولية للمجتمع المدني المعنية بالأمن الغذائي والتغذية، لجنة التخطيط الدولية من أجل السيادة الغذائية، والمنظمة العالمية للمستهلكين، مؤسسة تومسون رويترز الإعلامية، والتي عملت على تحسين الإعلام والتوعية في العالم فيما يتعلق بقضايا الجوع والغذاء، وقد تجلّى ذلك في إنشاء موقع إلكتروني متخصص في قضايا الأمن الغذائي وسلامة الأغذية وغيرها، وقد برز دور التحالفات البرلمانية من خلال القمة البرلمانية العالمية لمكافحة الجوع وسوء التغذية والشبكة البرلمانية للأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي، وتعاضد دور القطاع الخاص وشركاء الموارد، من خلال العديد من المؤسسات، كمؤسسة رابوبنك، شركة إيني، شركة تليفونيكا، مؤسسة ماستر كارد التي عملت دوراً في الحرب على الجوع وسوء التغذية من

خلال تطوير نظام دفع مالي يشمل صغار المزارعين الفقراء في إفريقيا، ليصبحوا مستقلين اقتصادياً، كما قدمت بطاقات مدفوعة مسبقاً للاجئين في معسكر كاكوما بكينيا بغرض شراء حطب الوقود المنتج محلياً والذي اعتمد كأسلوب مستدام وصديق للبيئة، وكان لمنظمة الأغذية والزراعة أيضاً دور بارز كمييسر للتعاون بين بلدان الجنوب مثل التبادلات فيما بين البرلمانات ومنظمات المنتجين، التعاون فيما بين المدن والتبادلات فيما بين المزارعين، وحظيت الدول مثل فرنسا، كندا، سويسرا، الاتحاد الأوروبي، أمريكا، نيوزيلاندا واليابان، بنصيب محترم من الشراكات في العديد من المجالات.

ومن خلال النتائج السالفة الذكر، يمكن وضع التوصيات الآتية:

- ضرورة تفعيل حقوق المواطنين البيئية، بحيث يمكن لأفراد الجمهور والمنظمات التي يمثلونها أن يلعبوا دورهم بالكامل وأن يساهموا بنشاط في تغيير الطريقة التي ينتجون ويستهلكون بها، لذا فإن المشاركة النشطة للمجتمع المدني، بداية من وضع السياسات، ثم وصولاً إلى تنفيذها، شرط أساسي لتحقيق تقدم ملموس نحو الاستدامة.

- الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار والوصول إلى العدالة في المسائل البيئية.

- ضرورة تبني الدول عقد شراكات مناسبة وتوسيعها، للاستفادة من الخبرات الكبيرة التي تحظى بها منظمة الأمم المتحدة في هذا المجال، وذلك لتفعيل الديمقراطية البيئية في العالم النامي والمتقدم على حد سواء، والتي تستلزم جملة من الأمور أهمها: اعتراف الدول بحق الأفراد ومنظمات المجتمع المدني في المشاركة في صنع القرارات وحق الحصول على المعلومات البيئية لتيسير سبل المحافظة على البيئة وحمايتها من أجل عدالة بيئية اجتماعية واقتصادية للجميع.

- أهمية توزيع الأدوار لكافة الجهات ذات الصلة بعملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة على المستوى الدولي والوطني وبصورة تكفل الوضوح والشفافية والفاعلية وعدم الازدواجية، وتعزيز التكاملية.

- أهمية إيجاد مجموعات تركيز متخصصة أو منصات متخصصة، للحوار حول أهداف التنمية المستدامة بهدف رفع الوعي المتخصص بقضايا التنمية المستدامة ذات الصلة.

- ضرورة توزيع مكتسبات التنمية على الأقاليم وعدم التركيز على المدن الكبرى، والعمل على إيجاد الآليات المناسبة لتعزيز دور المؤسسات غير الحكومية.
- أهمية بذل المزيد من الجهود لغايات ضمان الشفافية والمصداقية في نشر وإتاحة المعلومات بصورة عامة، وتلك المعلومات ذات الصلة بقضايا وأهداف وغايات التنمية المستدامة على المستوى الدولي لكافة الجهات الراغبة بالاطلاع عليها، بما في ذلك المؤسسات غير الحكومية.
- أهمية العمل على تطوير قدرات المجتمع المدني في مجال كتابة التقارير الخاصة باستقطاب التمويل للمشاريع من الجهات الفاعلة.
- تطوير ثقافة المسؤولية المجتمعية وتفعيل الممارسة العملية لها.
- ضرورة بناء القدرات المؤسسية للجهات العاملة في مجال التنمية بما يضمن استدامة العمل المؤسسي من الناحيتين الإدارية والمالية.
- أهمية إيجاد تقسيم موضوعي وعلى كافة المستويات للدور الذي يجب ان تقوم به المنظمات وذلك الدور الذي يجب أن يضطلع به القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، ضمن آلية عمل لتحقيق التنمية المستدامة.
- تفعيل التشريعات النازمة لعملية الشراكة بين القطاعات الفاعلة في عملية التنمية وإيجاد آليات لتبادل الخبرات والتجارب الناجحة على المستوى الدولي والوطني.

# قائمة المصادر والمراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- إبراهيم أحمد البدوي وآخرون، السياسات التنموية وتحديات الثورة في الأقطار العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2017.
- 2- إبراهيم جابر السيد، محاسبة التلوث البيئي، دار غيداء للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 3- أحمد أبو اليزيد الرسول، التنمية المستدامة بين نشأة وتبني المفهوم إلى التحول نحو النماذج والتطبيقات، مركز التنمية المستدامة، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، 2016.
- 4- أحمد جلال، الأبعاد الاقتصادية للمشاكل البيئية وأثر التنمية المستدامة، من المحيط الى الخليج للنشر والتوزيع، ط 1، الأردن، 2017.
- 5- أحمد حرير، النظام القانوني لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص - دراسة تحليلية مقارنة على ضوء التشريع الجزائري وبعض التشريعات المقارنة، المركز الأكاديمي للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2019.
- 6- أسامة محمد عبيدات، خيرية العابدي، الشراكة في التعليم تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، كتاب مؤتمر الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية الهاشمية، جويلية 2008.
- 7- أسامة محمد عبيدات، خيرية العبادي، الشراكة في التعليم، تجربة المملكة الأردنية الهاشمية، كتاب بحوث وأوراق عمل مؤتمر " الشراكة والتنمية بالتعاون مع جامعة اليرموك 2008"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية، 2011.
- 8- إعتصام الشكرجي، الشركات متعددة الجنسية وسيادة الدول، دراسة قانونية، اقتصادية، سياسية مقارنة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2015.
- 9- الزعبي محمد عبد الخالق محمد، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بين

- النظرية والتطبيق والتحكيم في منازعاتها، كتاب ندوة عقود المشاركة بين القطاعين العام والخاص (PPP) والتحكيم في منازعاتها، الأردن، 2012.
- 10- السلامة الغذائية وتغير المناخ ودور منظمة الصحة العالمية، إدارة السلامة الغذائية والأمراض الحيوانية المنشأ، منظمة الصحة العالمية، 2019.
- 11- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأفق العربي 2030: آفاق تعزيز الأمن الغذائي في المنطقة العربية، بيروت، لبنان، 2017.
- 12- الدستور الغذائي، برنامج المواصفات الغذائية المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، هيئة الدستور الغذائي، دليل الإجراءات، الطبعة الثالثة والعشرون، 2015
- 13- اللجنة الدائمة للتغذية التابعة للأمم المتحدة UNSCN، الحوكمة العالمية للتغذية ودور لجنة الأمم المتحدة الدائمة المعنية بالتغذية، هيئة الأمم المتحدة،
- 14- ألينا أفير تشنكوف، نتائج كوين هاغن، المفاوضات والاتفاقات، سلسلة السياسات المناخية لمجموعة البيئة والطاقة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2011.
- 15- بثينة المحتسب، رائدة أبو عيد، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، كتاب بحوث وأوراق عمل مؤتمر " الشراكة والتنمية بالتعاون مع جامعة اليرموك 2008"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية، 2011.
- 16- بيدرو جافالوز، 70 عاما على تأسيس منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (1945-2015)، مكتب منظمة الأغذية والزراعة للاتصالات المؤسسية، روما، إيطاليا، 2015.
- 17- بيرتون سوانسون، ريكا راجالاهتي، تقوية الارشاد الزراعي والخدمات الاستشارية: اجراءات لتحديد وتحويل وتقييم نظم الارشاد، ترجمة: جمال محمد الرشيدات وآخرون، البنك الدولي للتعمير والتنمية، 2014
- 18- تقرير الأمم المتحدة رقم E/ESCWA/ECW/2017/3، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، التمثيل السياسي للمرأة في المنطقة العربية، بيروت، لبنان، 2017.

- 19- جابر ساسي الدهيمي، الادارة البيئية والتنمية المستدامة، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 20- جامعة الدول العربية، إطار العمل المقترح للعقد العربي لمحو الأمية 2015-2024، القاهرة، 2015.
- 21- جورج قرم، دور القطاع الخاص في التنمية في دول المشرق العربي: قضايا وآفاق، القاهرة، 2003.
- 22- جورج كول، المدخل إلى التاريخ الاقتصادي، وكالة الصحافة العربية، الجيزة، مصر، 2020.
- 23- جين غودول، حصاد من أجل الأمل: الدليل إلى غذاء واع، ترجمة هلا الخطيب، دار العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2008.
- 24- حاتم عبد المنعم: العدالة الاجتماعية قلب العدالة البيئية، دار المعارف، القاهرة، 2014.
- 25- حارب عبد العزيز قاسم، 2011، التنمية المستدامة في ظل تحديات الواقع من منظور إسلامي، دار الجامعة الجديدة، مصر.
- 26- حسوني جدوع عبد الله، التصحر : تدهور النظام البيئي، دجلة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010.
- 27- خالد السيد المتولي محمد: الحق في المعلومات البيئية في المواثيق الدولية والقوانين العربية، القاهرة، 2008.
- 28- دانيال كلير، القطاع المالي والتغير المناخي، جريدة الشبيبة، المكتبة الرقمية للمنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2019.
- 29- ديب كمال، أساسيات التنمية المستدامة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015، ص 162.
- 30- ديفيد كريستيان، قصة الأصل، ترجمة محمد فتحي خضر، دار التتوير للطباعة

والنشر، القاهرة، مصر، 2019.

31- ديفيد نجيب بيلو: «ما هي العدالة البيئية الحرجة؟»، دار النشر "Polity"، كامبريدج، المملكة المتحدة، 2017.

32- رافدة الحريري، اقتصاديات وتخطيط التعليم في ضوء إدارة الجودة الشاملة، اتحاد الناشرين، مصر، 2013.

33- سامح عبد القوي السيد عبد القوي، التدخلات الدولية لحماية البيئة والدفاع عن الإنسانية، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2015.

34- سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، إشارة خاصة للعراق، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية المنعقد في الجمهورية التونسية في سبتمبر 2006، المنظمة العربية للإدارة، جامعة الدول العربية، 2007.

35- سيد عبد النبي محمد، التلوث البيئي وباء عصر العولمة، وكالة الصحافة العربية، الحيزة، مصر، 2019.

36- شفيق السامرائي، حقوق الإنسان في المواثيق والاتفاقيات الدولية، دار المعزز للنشر والتوزيع، الأردن.

37- صالح بن حمد التويجري، الكوارث والأزمات: التخطيط، الاستعداد، الإدارة، العيبان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2018.

38- صائب عبد الله الطويل، التنمية المستدامة ومجالاتها، دار أمجد للنشر والتوزيع، الأردن، 2016.

39- صلاح أحمد هاشم، العدالة والمجتمع المدني، منشورات كتب عربية، مصر، 2005، ص 38.

40- صلاح هاشم، الحماية الاجتماعية للفقراء: قراءة في معنى الحياة لدى المهمشين، أطلس للنشر والإنتاج الإعلامي، ط 1، الحيزة، مصر، 2018.

41- عادل محمود الرشيد، إدارة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المنظمة العربية

للتنمية الإدارية، 2006.

42- عبد الحميد القصاص وآخرون، نحو منهجية لقياس المؤشرات وتصور متكامل لنمذجة السيناريوهات البديلة لتحقيق أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030، حالة مصر، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، رقم 307، معهد التخطيط القومي، مصر، 2019.

43- عبد الرحمان محمد عبد الرحمان، التنمية البشرية ومعوقات تحقيق التنمية المستدامة في الوطن العربي، التنمية البشرية وأثرها على التنمية المستدامة، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2007.

44- عبد الرحمن سيف سردار، التنمية المستدامة، دار الرياء للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2015.

45- عبد الرحيم قاسم فناوي، المشاركة المجتمعية في التخطيط العمراني، دار البشير للثقافة والعلوم، ط 1، القاهرة، 2018.

46- عبد اللطيف مصطفى، عبد الرحمان بن سانية، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2014.

47- عبدالله بن عبد الرحمن البريدي، التنمية المستدامة: مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي، العبيكان للنشر، السعودية، 23015.

48- عماد مبارك وآخرون، حرية تداول المعلومات، دراسة قانونية مقارنة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، ط 1، القاهرة، 2011.

49- عمار عماري، إشكالية التنمية المستدامة وأبعادها، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار، دار الهدى للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.

50- فاطمة بكدي، رابح حمدي، الأمن الغذائي و التنمية المستدامة، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2016.

51- فراح رشيد، فرحي كريمة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2018.

- 52- قادري محمد الطاهر، التنمية المستدامة في البلدان العربية بين النظرية والتطبيق، مكتبة حسن العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 2013.
- 53- كاظم المقدادي، حماية البيئة البحرية، مركز الكتاب الاكاديمي، عمان، الأردن، 2016.
- 54- كانيو ف. نونز، شينجن فان، تعزيز دور صغار المزارعين، التقرير الرئيسي الصادر عن المعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية، 2016، واشنطن، و.م.أ.
- 55- لجنة الأمن الغذائي العالمي، سلسلة تقارير فريق الخبراء الرفيع المستوى، الشراكات في ما بين أصحاب المصلحة المتعددين لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينهما في إطار خطة عام 2030، روما، إيطاليا، 2019.
- 56- محمد عبد الكريم قعدان، الحياة الخضراء: المحيطات والجزر والمناطق القطبية، العبيكان للنشر، المملكة العربية السعودية، 2016.
- 57- منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة UNESCO، التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع 2013-2014، التعليم والتعلم: تحقيق الجودة للجميع، 2014.
- 58- ماجد أبو زنت عثمان محمد غنيم، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفا للنشر والتوزيع، الأردن، 2014.
- 59- محسن عوض، قضايا التهميش والوصول إلى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية نحو مقاربات جديدة لمكافحة التهميش في العالم العربي، المعهد العربي لحقوق الإنسان، القاهرة، مصر، 2012.
- 60- محمد زين العابدين، مؤسسات المجتمع المدني الواضح والطموح، دار عالم الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2015.
- 61- محمد صادق إسماعيل، البحث العلمي بين المشرق العربي والعالم الغربي، المجموعة العربية للتدريب والنشر، ط 1، القاهرة، 2014.
- 62- محمد عبد العزيز ربيع، التنمية المجتمعية المستدامة، نظرة في التنمية الاقتصادية

- والتنمية المستدامة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 63- محمد كمال مصطفى، تحليل و قياس و تقييم الأداء البشري، مركز الخبرات المهنية للإدارة، ط 1، القاهرة، 2014.
- 64- محمد نعمان نوفل، اقتصاديات التغير المناخي: الآثار والسياسات، سلسلة اجتماعات الخبراء "ب"، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، 2007.
- 65- مدحت محمد أبو النصر، التنمية المستدامة - مفهومها - أبعادها - مؤشراتها، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2017.
- 66- مسيف جميل، نحو سياسة تجارية وطنية لفلسطين تحليل بدائل التعرفة الجمركية والسياسات الصناعية، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، 2017.
- 67- مصطفى خواص، الفساد السياسي في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء: انعكاساته وآليات مكافحته، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، 2019.
- 68- مصطفى يوسف كافي، التنمية المستدامة، شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن، 2017.
- 69- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، سبل معيشة قادرة على المجابهة، البرنامج الاطاري للحد من مخاطر الكوارث في مجال الأمن الغذائي والتغذوي، روما، إيطاليا، 2013.
- 70- منظمة الأغذية والزراعة، تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، إيطاليا، 2014.
- 71- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، منظمة الأغذية والزراعة وأهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، روما، إيطاليا، 2015.
- 72- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، روما، إيطاليا، 2016.
- 73- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، العمل الاستراتيجي لمنظمة الأغذية والزراعة

- لزيادة صمود سبل كسب العيش، روما، إيطاليا، 2017.
- 74- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2016، مسارات الغابات والزراعة: استخدام الأراضي، التحديات والفرص، روما، إيطاليا، 2018.
- 75- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018: بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية، روما، إيطاليا، 2018.
- 76- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التحديات والفرص في ظل عالم واحد، روما، إيطاليا، 2019.
- 77- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، إطار منظمة الأغذية والزراعة الخاص بالهجرة: الهجرة كاختيار وفرصة للتنمية الريفية، روما، إيطاليا، 2020.
- 78- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 2020.
- 79- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، عناصر لتيسير التنفيذ المحلي للحصول على الموارد وتقاسم منافعها بالنسبة إلى مختلف القطاعات الفرعية للموارد الوراثية للأغذية والزراعة مشفوعة بمذكرات تفسيرية، روما، إيطاليا، 2020.
- 80- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، أداة صنع القرار للتنفيذ الوطني للنظام متعدد الأطراف للوصول وتقاسم المنفعة الخاص بمعاهدة النباتات، روما، إيطاليا، 2018.54- Food and Agriculture Organization of the United Nations , Assessing the governance of tenure for improving forests and livelihoods: A tool to support the implementation of the Voluntary Guidelines on the Responsible Governance of Tenure, Rome, Italy, 2019.
- 81- نزار عوني اللبدي، التنمية المستدامة، استغلال الموارد الطبيعية والطاقة المتجددة، منشورات دار دجلة، الأردن، 2015.
- 82- نوال علي تعالبي، الحوكمة البيئية العالمية ودور الفواعل غير الدولاتية فيها، مركز

- الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2014.
- 83- نوزاد عبد الرحمان الهيبي، التنمية المستدامة، الإطار العام والتطبيقات، دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجا، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات العربية، 2009.
- 84- نوزاد عبد الرحمان الهيبي، حسن إبراهيم المهدي، التنمية المستدامة في دولة قطر، الإنجازات والتحديات، منشورات اللجنة الدائمة للسكان، 2008.
- 85- هاني خميس أحمد عبده، علي عبد الرزاق جلبي، العولمة والحياة اليومية، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 2011.
- 86- وائل عمران علي، دور الشراكة والتمكين المجتمعي في تفعيل التنمية المحلية المستدامة في مصر، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2014.
- 87- واين نافزيجر، التنمية الاقتصادية، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر، 2018.
- 88- وسام كمال، الإعلام الإلكتروني والمحمول بين المهنية وتحديات التطور التكنولوجي، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.
- 89- وليد شواقفة، الشراكة بين القطاعين العام والخاص في الدول النامية، كتاب بحوث وأوراق عمل مؤتمر " الشراكة والتنمية بالتعاون مع جامعة اليرموك 2008"، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، المملكة الأردنية، 2011.
- 90- يحيى شقير، قانون ضمان حق الحصول على المعلومات في الأردن، دراسة مقارنة بالمعايير الدولية، مركز القدس للدراسات السياسية، الأردن، 2013.
- 91- يسري عبد الرزاق الجوهرى، الجغرافيا السياسية والمشكلات العالمية، مؤسسة شباب الجامعة، القاهرة، 1998.
- 92- يوهانس أوريلينز، التعاون الدولي حول الهدف السابع من أهداف التنمية المستدامة بشأن الطاقة النظيفة وميسورة التكلفة للجميع، سلسلة العالقات الخارجية للتحويل في مجال

الطاقة، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، 2018.

93- شبكة تعليم وتشجيع المشروعات الصغيرة (SEEP)، المعايير الدنيا للانتعاش الاقتصادي، الطبعة الثالثة الطبعة العربية الثالثة، مؤسسة Practical Action Publishing، بريطانيا، 2018.

### المقالات:

1- أحمد عبد الكريم سلامة، "البيئة وحقوق الانسان في القوانين الوطنية والمواثيق الدولية، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق جامعة المنصورة العدد 15، أبريل 1994.

2- الحسين عمروش، شراكة منظمة الأغذية والزراعة مع الوكالات الدولية المتخصصة الأخرى في مجال تحقيق الأمن الغذائي والسلام الاجتماعي الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة العمل الدولية نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث، المجلد 3، العدد 5، جامعة الجلفة، 2011.

3- العربي حجام، سميحة طري، التنمية المستدامة في الجزائر، قراءة تحليلية في المفهوم والمعوقات، مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد 06، العدد الأول، جامعة برج بوعرييج، الجزائر، 2019.

4- بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 2، جامعة بشار، الجزائر، 2015.

5- بن صغير عبد العظيم، دور مؤسسات المجتمع المدني المحلي في إرساء مبادئ الحوكمة المحلية، مجلة حوليات جامعة قلمة للعلوم الاجتماعية والانسانية، جامعة قلمة، الجزائر، 2015.

6- بن موسى محمد، قراءة في إستراتيجية التوجّه نحو استغلال الموارد الطاقوية المتجددة كبديل للطاقة الأحفورية في بعض دول شمال إفريقيا، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15، العدد 2.

7- بوتلجة عائشة، محمد راتول، أهمية الاستثمار الزراعي في الدول العربية في ظل أزمة

- الغذاء العالمية، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 15، جامعة الشلف، 2016.
- 8- بوفروخ فاتح، فواعل الشراكة المجتمعية والسلامة المرورية في الجزائر، مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة سطيف، الجزائر، المجلد 16، العدد 2، 2019.
- 9- تبروت علال، بن حسان حكيم، استراتيجيات الحد من الفاقد والهدر في المحاصيل الفلاحية والأغذية لتحسين واقع الأمن الغذائي في الجزائر واستدامته، مجلة أبعاد اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، جامعة بومرداس، 2017.
- 10- تهتان مراد، سليمان محمد، دور الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تحقيق الأمن المائي، مجلة جديد الاقتصاد، المجلد 12، العدد 1، الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، الجزائر، 2017.
- 11- جبار آمال، تلوث الهواء والمياه العذبة وأثرهما على البيئة، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية، المجلد 4، العدد 1، جامعة تيارت، 2016.
- 12- حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، دراسة الاستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لما بعد عام 2015، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 11، جامعة البليدة، 2017.
- 13- حافظي سعاد، دور المنظمات غير الحكومية في تحقيق التنمية المستدامة، مجلة القانون الدولي والتنمية، المجلد 4، العدد 1، جامعة مستغانم، الجزائر، 2016.
- 14- حسين باسم عبد الأمير، مؤيد جبار حسن، تأثير فيروس نقص المناعة البشرية على الأمن الصحي في القارة الأفريقية، مجلة أهل البيت، المجلد 1، العدد 23، العراق، 2019.
- 15- حكيم بن جروة، العناصر التمويلية المحركة والمساعدة على تحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة، المجلد 2، جامعة جيجل، 2018.
- 16- خدير أحمد، الخدمة العمومية البلدية في مجال تسيير النفايات المنزلية، "دراسة في ضوء القانون 01-19 المتعلق بتسيير النفايات في الجزائر"، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، جامعة أدرار، المجلد 2، العدد 6.

- 17- رعد خلف عطية، جودة القرار الإداري وعلاقته بالتفكير الإبداعي، مجلة البحوث التربوية، عدد 38، العراق، 2013.
- 18- زكية بلهول، العدالة المناخية، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 28، سبتمبر 2017، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، 2017.
- 19- ساحلي مبروك، الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزء 4، الجزائر، 2018.
- 20- سعيدة بوسعدة، حكيمة مختار رحمانى، دور التكامل الغذائي العربي في تحقيق الامن الغذائي، مجلة حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 29، الجزء 2، 2016.
- 21- سميرة نيكايين، أهمية التعليم في أوائل الطفولة، صحيفة سفراء الإلكترونية ، السعودية، 2017.
- 22- سيف الفواعير، عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مفهومها وطبيعتها القانونية: دراسة مقارنة، المجلة الدولية للقانون، المجلد 3، 2017.
- 23- شهد مصطفى، مشكلات كبار السن ودور مؤسسات الدولة في حلها، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد 4، عمان، الأردن، 2018.
- 24- صبرينة مقناني، مقدم شبيلة، دور البيانات الضخمة في دعم التنمية المستدامة بالدول العربية، مجلة دراسات المعلومات والتكنولوجيا، المجلد 4، معهد علم المكتبات والتوثيق، جامعة قسنطينة 2 الجزائر 2019.
- 25- صحيفة الوقائع، المرأة الريفية والأهداف الإنمائية للألفية، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، 2011.
- 26- طارق بركات، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات، 2014، المجلد 26، العدد 5.
- 27- عاطف خورشيد، شبكات الأمان الاجتماعي في العراق، الحاجة إلى الإصلاح، مجلة السياسة في دائرة الضوء، مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، المجلد 14 ، العدد 3،

ديسمبر 2017.

28- عايدة مصطفى، دور المجالات المحمية في الحفاظ على الطبيعة، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 01، المركز الجامعي تامنراست، الجزائر، 2020.

29- عباس غالي الحديثي، السيادة الغذائية، نحو نظام غذائي عالمي جديد، مجلة مداد الآداب، عدد خاص بالمؤتمرات 2018/2019، الجزء الأول، جامعة بغداد، العراق، 2019.

30- عبد القادر بلخضر، مستقبل الطاقة في ظل التوجو العالمي نحو الطاقة النظيفة، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عشور الجلفة، المجلد 5، العدد 2.

31- عبد القادر ناصري، الأهداف الإنمائية للألفية قبل سنة من موعد انتهائها 2015. مجلة المفكر، جامعة بسكرة، الجزائر، العدد 12، 2015.

32- عزوز أحمد، ضيف أحمد، أسباب ظاهرة الفقر ومؤشرات قياسها، مجلة معارف، العدد 22، جامعة البويرة، الجزائر، جوان 2017.

33- عيسى حجاب، التنمية المستدامة: المبادئ، الأبعاد الإشكاليات والتحديات، مجلة مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، رماح الأردن، 2018.

34- عيسى عجيرن، الإطار القانوني لحق الجمهور في المعلومة والمشاركة في إتخاذ القرارات البيئية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار تليجي الأغواط، العدد 4، 2016.

35- غردي محمد، الزراعة العضوية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة، مجلة الأبحاث الاقتصادية، المجلد 10، العدد 13، جامعة البليدة، 2015.

36- كافي فريدة، لمين هماش، استراتيجية التنمية المستدامة في الجزائر بين فعالية الجهود والاستجابة لأهداف الألفية الثالثة، مجلة الحقيقة، العدد 42، المركز الجامعي ميله، الجزائر، 2018.

37- كمال رزيق، التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح و

- الديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2002.
- 38- لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ESCWA، التوسع العمراني والتنمية المستدامة في المنطقة العربية، نشرة التنمية الاجتماعية، المجلد 5، العدد 4، بيروت، لبنان، 2019.
- 39- لطرش علي، مدى تجسيد الشراكة البيئية بين التشريعين الوطني والدولي بتفعيل حقي الإعلام والاطلاع، مجلة الحضارة الإسلامية، العدد 15، جامعة وهران 2014.
- 40- محمد بواط، الحقوق البيئية بين المضمون الموضوعي والإجرائي، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، عدد 18.
- 41- محمد دياب، المشكلة الغذائية في العالم: جوهرها وأسبابها الحقيقية، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 85، 2013.
- 42- محمد صلاح، نماذج تنمية حديثة في ظل نموذج PPPs، الآليات الحديثة في تمويل التنمية المستدامة على ضوء التجربة المصرية، مجلة آفاق علوم الإدارة والاقتصاد، المجلد 2، العدد 2، جامعة المسيلة، الجزائر، 2018.
- 43- محمد عبد العال عيسى، الشراكة بين القطاعين العام والخاص، المفهوم والأسباب والدوافع والصور، المجلة العربية للإدارة، المجلد 38، العدد 03، مصر، 2018.
- 44- مراد ناصر، التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر. مجلة التواصل، العدد 16، الجزائر، 2010.
- 45- معطى الله خير لدين، بوخدنة آمنة، الاستهلاك المستدام، التحديات والسياسات المرتبطة به في الجزائر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 42، العراق، 2014.
- 46- مساعدة لزهري، مبدأ المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة من منظوري التشريع الاسلامي والمواثيق الدولية، دراسات إنسانية واجتماعية، المجلد 9، العدد 1، جامعة وهران 2020.

- 47- نادر عبد العزيز شافي، ماهي عقود الـBOT ولماذا يتم اعتمادها، مجلة الجيش اللبناني الإلكترونية، العدد 318، لبنان، 2011.
- 48- هشام مصطفى محمد سالم الجمل، الشراكة بين القطاعين العام والخاص كأداة لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة كلية الشريعة والقانون، العدد 31، الجزء 4، جامعة الأزهر، مصر، 2016.
- 49- وداد عباس، تقييم مسار مكافحة الفقر في إطار تجسيد برنامج أهداف الألفية الإنمائية للأمم المتحدة حتى عام 2015، دراسة حالة الدول العربية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 21، جامعة سطيف 2، 2015.
- 50- ياسر عوض عبد الرسول، دور البنوك في تقييم ومراعاة البعد البيئي عند تمويل المشروعات، بحث منشور بمجلة روح القوانين المحكمة، كلية الحقوق جامعة طنطا، مصر، 2018.
- 51- يحيى محمد هاشم، التجارب الدولية لشبكات الحماية الاجتماعية كآلية لمواجهة الفقر، مجلة البحث العلمي، المجلد 3، العدد 18، الجزء الثاني، جامعة عين شمس، مصر، 2017.
- 52- يحيى محمد هاشم، آليات الحماية الاجتماعية في مصر دراسة تحليلية، مجلة البحث العلمي، المجلد 1، العدد 16، الجزء الأول، جامعة عين شمس، مصر، 2015.

#### القوانين:

- 1- القانون رقم 1.14.09، الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، يتعلق بتنفيذ القانون الإطار رقم 99.12 بمثابة ميثاق وطني للبيئة والتنمية المستدامة، المملكة المغربية، 2014.
- 2- القانون 10/03، المؤرخ في 19 جويلية 2003، يتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، ج. ر، عدد 43، الجزائر، 2003.

#### المؤتمرات:

- 1- أنور الشعبي، الأمن الغذائي في أفريقيا والعالم العربي ودور البرلمانات والحكومات والقطاع الخاص في تحقيقه، ورقه عمل مقدمه في اجتماع غرف التجارة والصناعة،

المغرب، 2018.

2- سيما بحوث، الدور المحوري للمجتمع المدني في خطة 2030، المؤتمر العربي حول دور المجتمع المدني في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 يومي 20 و 21 أبريل 2016، الدوحة، قطر، 2016.

3- عبد الرحمن محمد الحسن، التنمية المستدامة ومتطلبات تحقيقها، بحث مقدم لملتقى استراتيجية الحكومة في القضاء علي البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، 2011.

### التقارير والاتفاقيات الدولية:

1- إ.إ. ت. م، الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ، مؤتمر باريس للمناخ، باريس، 2015.

2- اتفاقية آرهوس للجنة الاقتصادية لأوروبا 1998.

3- التقرير التجميعي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الصادر عن لجنتي البرامج والمالية، رقم، PC 121/3 وFC 166/6، المؤرخ في 27 مارس 2017، روما.

4- تقرير الاتحاد الدولي للاتصالات، تكنولوجيات النفاذ عريض النطاق بما في ذلك الاتصالات المتنقلة الدولية، من أجل البلدان النامية، جنيف، 2017.

5- تقرير البنك الإسلامي للتنمية، الثروة الحيوانية، الإنتاجية وتعزيز سبل العيش في السنغال، المملكة العربية السعودية، 2020.

6- التقرير الرابع، تعزيز العمالة الريفية للحد من الفقر، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 97، مكتب العمل الدولي، جنيف، 2008.

7- التقرير السنوي لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO، فيينا، 2019.

8- تقرير الشبكة العالمية لمكافحة أزمات الغذاء، شبكة معلومات الأمن الغذائي، التقرير العالمي عن أزمات الغذاء، 2019.

9- تقرير المركز الدولي للزراعة الملحية ICBA، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2016.

- 10- تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة رقم: UNEP/OzL.Pro/ExCom/83/41، اللجنة التنفيذية للصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، الاجتماع الثالث والثمانون، 2019.
- 11- تقرير رقم CL 161/3-WA2 2019، منظمة الأغذية والزراعة، استراتيجية منظمة الأغذية والزراعة الخاصة بتعميم التنوع البيولوجي عبر مختلف القطاعات الزراعية، الدورة 161، روما، إيطاليا، 2019.
- 12- تقرير رقم E/ECA/CM/46/2، التصنيع من أجل أفريقيا الناشئة، مفوضية الاتحاد الإفريقي، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة 8، أبيدجان، كوت ديفوار، 2013.
- 13- تقرير رقم: RES/A/70/1، خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة السبعون، روما، إيطاليا، 2015.
- 14- تقرير رقم: RR.2019.5، تعزيز رفاه الشباب عبر الصحة والتعليم: رؤى وفرص، قطاع بحوث الرفاه الاجتماعي والاقتصادي بمؤسسة راند في الشرق الأوسط، 2019.
- 15- تقرير رقم: A/74/127، تحسين تنسيق الجهود المبذولة لمكافحة الاتجار بالأشخاص، الجمعية العامة للأمم المتحدة، الدورة الرابعة والسبعون، الأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2019.
- 16- تقرير رقم: COAG/2018/4/Rev.1، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، النظم الغذائية المستدامة، لجنة الزراعة، روما، إيطاليا، 2018.
- 17- تقرير رقم: E/CN.15/2016/10، اتجاهات الجريمة على الصعيد العالمي والمسائل وتدبير التصدي المستجدة في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الأمم المتحدة، 2016.
- 18- تقرير رقم: E/CN.17/2011/18، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لجنة التنمية المستدامة للأمم المتحدة، الدورة التاسعة عشرة، روما، إيطاليا، 2011.
- 19- تقرير رقم: E/CN.3/2017/30، بناء القدرات الإحصائية، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الدورة الثامنة والأربعون، الأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2017.

- 20- تقرير رقم: E/ESCWA/TDD/2019/2، الابتكار والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة آفاق واعدة في المنطقة العربية لعام 2030، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الامم المتحدة، بيروت، لبنان، 2019.
- 21- تقرير رقم: EA.3/L.8/Rev.1، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الدورة الثالثة، روما، إيطاليا، 2017.
- 22- تقرير رقم: E-ISBN:978-92-1-004960-3، أهداف التنمية المستدامة لعام 2020، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2020.
- 23- تقرير رقم: HR/PUB/12/7، النهوض بحقوق الأقليات وحمايتها، دليل المدافعين عنها، الأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2012.
- 24- تقرير رقم: ND058/A، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، المنصة الدولية للأغذية والزراعة الرقمية، الدورة الرابعة والستون بعد المائة، روما، إيطاليا، 2020.
- 25- تقرير رقم: PUB2020/076/R، تقرير الهجرة في العالم لعام 2020، المنظمة الدولية للهجرة، 2019.
- 26- تقرير رويترز، توقعات ارتفاع معدل البطالة العالمي في 2021، جريدة العرب الاقتصادية الدولية، العدد الإلكتروني بتاريخ: 27/10/2020.
- 27- منظمة الأغذية والزراعة، تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، روما، إيطاليا، 2014.
- 28- موجز تنفيذي لمنظمة المرأة العربية بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرأة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية: دراسة استرشادية، مصر، 2018.
- 29- وثيقة رقم: IOR60/0995/2019، تقييم عمل الاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان، منظمة العفو الدولية، الطبعة الأولى 2019، لندن، إنجلترا، 2019.
- 30- التقرير التجميعي لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الصادر عن لجنتي البرامج

- والمالية، رقم، PC 121/3 وFC 166/6، المؤرخ في 27 مارس 2017، روما.
- 31- التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع، الأزمة الخفية، منظمة الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة، 2011.
- 32- التوقعات العالمية للتنوع البيولوجي- الاصدار الرابع، تقييم منتصف المدة للتقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي 2011-2020، أمانة الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي، 2014.
- 33- اللجنة الدائمة للتغذية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة UNSCN، الأنماط الغذائية المستدامة لشعوب وكوكب بصحة جيّدة، نيويورك، و. م. أ، 2017.
- 34- برنامج عمل منظمة الأغذية والزراعة في مجال التجارة والأسواق ضمن الإطار الاستراتيجي، الدورة الحادية والسبعون، روما، 2016.
- 35- بروتوكول كيوتو، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ريو دي جانيرو، البرازيل، بتاريخ 4-5 جوان، 1992.
- 36- تقرير التنمية البشرية لعام 2019، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، <http://hdr.undp.org>
- 37- تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم: A/71/283، الدورة 71، التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية، نيويورك، 2016، و. م. أ.
- 38- تقرير المدير العام لمكتب منظمة العمل العربية، الحماية الاجتماعية سبيل للعدالة الاجتماعية وضمانا لجيل المستقبل، مؤتمر العمل العربي، الدورة 39، القاهرة، 2012.
- 39- تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة العالمية 6، موجز لمقرري السياسات، منشورات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، 2019.
- 40- تقرير تقييم التقدم الإقليمي العربي في مجال الاستهلاك والإنتاج المستدامين، الاجتماع التحضيري للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018 حول قضايا البيئة والموارد الطبيعية، القاهرة، مصر، 2018.
- 41- تقرير رقم 13، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الشراكات فيما بين أصحاب المصلحة

- المتعددين لتمويل الأمن الغذائي والتغذية وتحسينها في إطار خطة 2030، فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية، 2019.
- 42- تقرير رقم 59/69: المبادئ التوجيهية بشأن العلاقات بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الدولية الحكومية، 2003.
- 43- تقرير رقم A/42/427، تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، (تقرير بروننتلاند)، 1987.
- 44- تقرير رقم A/68/854، الجمعية العامة للأمم المتحدة، عقد دحر الملاريا في البلدان النامية ولا سيما في أفريقيا، الدورة 68، 2014.
- 45- تقرير رقم A/HRC/29/33، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تقرير المقرر الخاص المعني بحق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى يمكن بلوغه من الصحة البدنية والعقلية، 2015.
- 46- تقرير رقم ED-16/ESC-PCR/GD/1، منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، عرض تفصيلي للهدف 4 من أهداف التنمية المستدامة 2030، 2017.
- 47- تقرير رقم ILC.107/IV، أفق عام 2030: التعاون الإنمائي الفعال دعماً لأهداف التنمية المستدامة، مؤتمر العمل الدولي، الدورة 107، جنيف، سويسرا، 2018.
- 48- تقرير رقم WHO/MNC/CCH/02.01، منظمة الصحة العالمية، الرعاية المبتكرة للحالات المزمنة، ركائز العمل، 2002.
- 49- تقرير رقم WHO/POLIO/19.04A، منظمة الصحة العالمية، استراتيجية تحقيق المساواة بين الجنسين، 2019-2023.
- 50- تقرير رقم: C2013/7، مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة، الدورة الثامنة والثلاثون، الإطار الاستراتيجي، روما، إيطاليا، 2013.
- 51- تقرير رقم: CCLM 109 /4، منظمة الأغذية والزراعة، لجنة الشؤون الدستورية والقانونية، الدورة التاسعة بعد المئة، أنشطة فرع قانون التنمية، روما، إيطاليا، 2019.

- 52- تقرير رقم: E/AC.51/2018/9، الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا، منظمة الأمم المتحدة، الدورة الثامنة والخمسون، 2018.
- 53- تقرير رقم: E/CN.3/2010/13، الأمم المتحدة، معهد البرازيل الإحصائي والجغرافي الوطني، إدارة المعلومات الجغرافية العالمية، الدورة الحادية والأربعون، روما، إيطاليا، 2010.
- 54- تقرير رقم: GB.313/POL/ 15، التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون المتكامل: طريق المستقبل، مكتب العمل الدولي، سوسرا، 2012.
- 55- تقرير رقم: IFSC\_1/19/TC1.5، مستقبل سلامة الأغذية، المؤتمر الدولي الأول المشترك بين منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الأفريقي والمعني بسلامة الأغذية، أديس أبابا، إثيوبيا، 2019.
- 56- تقرير رقم: NERC/16/INF/8، منظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة الثالثة والثلاثون، الزراعة في خطة التنمية المستدامة 2030، روما، إيطاليا، 2016.
- 57- تقرير رقم: NERC/20/INF/8، منظمة الأغذية والزراعة، المؤتمر الإقليمي للشرق الأدنى، الدورة الخامسة والثلاثون، الابتكار في الزراعة و النظم الغذائية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مسقط، عمان، 2020.
- 58- تقرير لجنة الامن العالمي والعدالة والحوكمة، مواجهة أزمة الحوكمة العالمية، معهد لاهاي للعدالة العالمية ومركز ستيمسون، جوان 2015.
- 59- تقرير منظمة الصحة العالمية رقم: A72/15، مسودة الاستراتيجية العالمية الصادرة بشأن الصحة والبيئة وتغير المناخ، أبريل 2019.
- 60- تقرير منظمة الصحة العالمية، التقييم السنوي العالمي لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب GLAAS التابع للجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية، 2017، ص 4.
- 61- تقرير، الفقر والرخاء المشترك 2018، حل معضلة الفقر، مجموعة البنك الدولي، 2018.

- 62- مارسيل بيرنوكس وآخرون، حالة عمل كورونيفيا المشترك بشأن الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2020.
- 63- منظمة الأغذية و الزراعة للأمم المتحدة، سلسلة التعلم والعمل من الاتحاد العالمي للشباب والأمم المتحدة، روما، إيطاليا، 2013.
- 64- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، آخر اتجاهات أسعار السلع الغذائية في العالم، التكاليف والفوائد، روما، إيطاليا، 2011.
- 65- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2021/2018 وبرنامج العمل والميزانية للفترة 2019/2018.
- 66- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الخطة المتوسطة الأجل، برنامج العمل والميزانية للفترة 2017/2016.
- 67- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، الطريق إلى القضاء على الجوع 1945-2030، روما، إيطاليا، 2017.
- 68- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، العمل الاستراتيجي لزيادة صمود سبل كسب العيش، لمنظمة الأغذية والزراعة، روما، إيطاليا، 2017.
- 69- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة أسواق السلع الزراعية 2018، تجارة المنتجات الزراعية وتغير المناخ والأمن الغذائي، روما، إيطاليا، 2018.
- 70- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2017، مرجع سابق.
- 71- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأغذية والزراعة 2017، تسخير النظم الغذائية من أجل تحوّل ريفي شامل، روما، إيطاليا، 2017.
- 72- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2019، الاحتراز من حالات التباطؤ والانكماش الاقتصادي، روما، إيطاليا، 2019.
- 73- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم 2018، بناء القدرة على الصمود في وجه تغيّر المناخ من أجل الأمن الغذائي والتغذية،

روما، إيطاليا، 2018.

74- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، حالة الغابات في العالم 2018، مسارات الغابات نحو تحقيق التنمية المستدامة، روما، إيطاليا، 2018.

75- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، دليل منظمة الأغذية والزراعة السريع للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، تشجيع الشراكات بين دول الجنوب في العالم، روما، 2016.

76- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، لجنة الأمن الغذائي العالمي، الإطار الاستراتيجي العالمي للأمن الغذائي والتغذية، روما، إيطاليا، 2017.

77- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مدونة السلوك الدولية بشأن استخدام الاسمدة وإدارتها على نحو مستدام لزيادة سلامة الأغذية والاستخدام الآمن للأسمدة، روما، إيطاليا، 2019.

78- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، مذكرة مفاهيمية رقم MV698\_ARC\_18SE\_CONCEPT\_NOTE\_ar، حدث جانبي للاستجابة للأزمة في إقليم بحيرة تشاد: الشراكات من أجل سبل معيشة قادرة على الصمود، روما، إيطاليا، 2018.

79- منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، نظرة إقليمية عامة حول انعدام الأمن الغذائي، الشرق الأدنى و شمال أفريقيا، الإدارة المستدامة للمياه في الزراعة شرط أساسي للقضاء على الجوع والتكيف مع التغير المناخي، القاهرة، 2017.

80- منظمة الأغذية والزراعة، الأغذية والزراعة عاملان أساسيان لتحقيق جدول أعمال التنمية المستدامة لعام 2030، روما، إيطاليا، 2016.

81- منظمة الأغذية والزراعة، الفاو: (Food and Agriculture Organization FAO) هي منظمة متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقود الجهود الدولية للقضاء على الجوع في العالم، ويقوم بإدارتها حاليا خوسيه غرازيانو داسيلفا، أنشأت الفاو بالكيبك في كندا في 16 أكتوبر/ تشرين الأول عام 1945.

82- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، استراتيجية اليونسكو لتحقيق المساواة بين الجنسين في التعليم ومن خلاله في الأعوام 2019-2025، منشورات اليونسكو، 2019.

83- منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية، تحدي حالات عدم المساواة، مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل، منشورات اليونيسكو، 2018.

84- نحو تنمية مستدامة للمملكة العربية السعودية، الملخص التنفيذي للاستعراض الطوعي الوطني الأول، المنتدى السياسي رفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2018، السعودية. <https://www.unescwa.org/sites/www.unescwa.org/files/goal6.pdf>

### الرسائل والأطروحات:

1- العايب عبد الرحمان، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ضل تحديات التنمية المستدامة، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

2- جاهين أيمن عبد الحميد، تقييم تجربة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص في مصر، دراسة حالة لمشروعات توصيل الغاز الطبيعي، أطروحة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، مصر، 2008.

3- رهام جعفري، دعم هيئة الأمم المتحدة للمرأة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للأولويات التنموية للنوع الاجتماعي في القطاع الحكومي الفلسطيني بعد أوصلو، رسالة ماجستير، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2012.

4- زيري وهيب، التهديدات البيئية وإشكالية بناء الأمن الغذائي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سطيف 2، 2014.

5- سهيلة عريوة، مؤشرات قياس النمو المستدام والتنمية الاقتصادية المستدامة دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، الجزائر، 2011.

6- فهد ابن عباس العتيبي، إسهام القطاع الخاص في تمويل التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، رسالة دكتوراه، قسم الإدارة التربوية، جامعة الملك سعود، السعودية، 2004.

7- قنادرة جميلة، الشراكة العمومية الخاصة والتنمية الاقتصادية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2018.

8- قندوز علي، تقييم علاقة بعض المؤشرات الضوئية وسلوك القمح الصلب تحت تأثير

أنظمة سقي مختلفة، أطروحة دكتوراه، كلية علوم الطبيعة و الحياة ، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، الجزائر، 2014.

9- محمود علي البندراوي، أثر الشراكة بين وزارة التربية والتعليم والجمعيات الأهلية في دعم العملية التعليمية في مصر، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2012.

10- مختار بن هنية، استراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية، حالة البلدان المغاربية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2008.

11- منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010.

### المواقع الإلكترونية:

1- إدريس لكريني، المجتمع المدني العالمي وتحديات اليوم، جردة الخليج، الموقع الإلكتروني: <http://www.alkhaleej.ae/studiesandopinions/page/2e5fc95b-cb7f-4a48-9f4a-6c04f1961b0a>، اطلع عليه بتاريخ: 17 ماي 2020، الساعة 22:45.

2- المعهد الدولي لتحليل النظم التطبيقي (2013)، Water Futures and Solutions: World Water Scenarios، متاح على الموقع: <http://www.iiasa.ac.at/web/home/research/global-water-futures-and-solutions-world-water-scen.en.html>

3- الموقع الرسمي للبنك الدولي: <https://www.worldbank.org/>

4- خالد العنانزه، المشاركة الجماهيرية في القرارات التنموية، الموقع الرسمي لجمعية البيئة الاردنية، <http://jes.org.jo>

5- سانام ناراجي، جودي البشرا، المجتمع المدني، <https://www.international-alert.org/sites/default/files/library/TKCivilSocietyArabic.pdf>

6- عقل أبو قرع ، العدالة البيئية بين تعديات الاحتلال والعواقب الاقتصادية، وكالة وطن للأخبار: <http://www.wattan.tv/news>

7- موسعي ميلود، التنمية المستدامة، آفاق البيئة والتنمية، مجلة إلكترونية تصدر عن مركز

<https://www.maan-ctr.org/magazine/index.php?num=122>

8- نادية الهواس، محاضرات في قانون المنظمات الدولية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، المغرب، 2014.

### المراجع باللغة الأجنبية:

#### Books:

1- Beisheim M, Simon N, 2016, Multistakeholder partnerships for implementing the 2030 Agenda: improving accountability and transparency, Analytical paper for the 2016 ECOSOC Partnership Forum, 11 March 2016, <https://www.un.org/ecosoc/sites/www.un.org.ecosoc/files/files/en/2016doc/partnership-forumbeisheim-simon.pdf>

2- Bernardin Akitoby, Richard Hemming and Gerd Schwartz, Public Investment and public-private partnerships, economic issues journal, n° 40, international monetary fund, 2007.

3- Buddhi Marambe, agriculture negotiations under the united nations framework Convention on climate change (UNFCCC), Sri Lanka journal of food and agriculture, 2019.

4- CARRILLO-SALCIDO Juan – Antonio, «Cours général de droit international public », RCADI, t. 257, 1996.

5- Christopher.H.Foreman, The Premise and Peril of Environmental Justice, Brookings Institute Press, Washington DC,1998.

6- D. Raveendranathan, Man-Made Catastrophic and Humongous Global Disasters, Notion Press Media Pvt. Ltd, 2019.

7- ENPARD project "Strengthening Rural Development Models in Georgia, Analytical report and expert opinion about establishment and operations of local action groups network (GALAG) in Georgia, Brussels, 2018.

8- Fahmida Khatun , context issues and challenges for bangladesh , conference on sustainable development (rio+20), centre for policy dialogue (CPD),Bangladesh , april 2012.

9- Food and Agriculture Organization of the United Nations, Smallholders and family farms in Georgia: Regional TCP on Empowering Smallholders and Family Farms, Rome, Italy, 2020.

10- François Rangon, Société civile : Histoire d'un mot, dans Jacques chevalier (dir.), La société civile, Centre universitaire de recherches administratives et politiques de Picardie, Paris, P.U.F., 1986.

11- Halle M, & Wolfe R, Architecture for review and follow-up of the SDGs:

Options for the High-Level Political Forum, Briefing Note, International Institute for Sustainable Development, 2015.

12- Harald.A, Cleaner energy cooler climate : Developing sustainable energy solutions for south Africa, Human science research council, South Africa, 2009.

13- June. A.Peggett & Nicole.T.Carter , Rio+20: the united nations conference on sustainable development , congressional research service , june 2012.

14- Kathryn M Mutz, Gary C Bryner, Douglas S Kenney, Justice and Natrual Resources ; Concepts, Strategies, and Applications, Island Press, 2001.

15- M. Ashley, Yarlina Balarajan, Chloe Cheng and Michael R. Reich , Measuring Political Commitment and Opportunities to Advance Food and Nutrition Security: A rapid assessment approach, UNICEF nutrition working paper, New York: UNICEF and MDG Fund, August 2013.

16- Mary Kaldor, L'idée de société civile mondiale, Recherches sociologiques et anthropologiques, 2007.

17- Muriel. M et autres, 2010, Ressources, patrimoine, territoires et développement durable, Editions scientifiques internationales, Allemagne.

18- Nora McKeon, The United Nations and Civil Society: Legitimizing Global Governance Whose Voice, London, 2013.

19- OUAOUII Sofiane Abderrahim, Contribution à l'étude phénologique et caractérisation phytochimique pour une évaluation des activités biologiques du Chénopodium **quinoa** wild dans les régions semi arides, thèse de doctorat, Sciences de l'environnement, Université Djillali Liabes de SBA, Algérie, 2019.

20- Priscilla Claeys and Jessica Duncan, Evaluation of the Civil Society Mechanism (CSM) for relations with the UN Committee on World Food Security (CFS),Full report, researchgate publication, 2018.

21- Sarfatti P, Laanouni F & Spinelli A,. Study on highlights of FAO-EU cooperation 2007-2017, European Union, 2018.

22- Stephen A. R, 2014, Sustainable Development Handbook, Taylor & Francis Ltd, USA.

23- Zanella, M.A, Goetz, A., Rist, S., Schmidt, O. & Weigelt, J. Deliberation in multi-stakeholder participation: a heuristic framework applied to the Committee on World Food Security, Sustainability journal, 2018.

24- Walter Leal Filho, Judy Rogers, Usha Iyer-Raniga, Sustainable Development Research in the Asia-Pacific Region: Education, Cities, Infrastructure and Buildings, Springer Nature, switzerland, 2018.

### Repports:

1- Accelerating Pro-poor Growth through Support for, Private sector development, an analytical framework, Organization for

economic co-operation and development, 2004.

2- Article 1, Objective: The Nagoya Protocol on Access to Genetic Resources and the Fair and Equitable Sharing of Benefits Arising from their Utilization to the Convention on Biological Diversity, It was adopted by the Conference of the Parties to the Convention on Biological Diversity at its tenth meeting on 29 October 2010 in Nagoya, Japan.

3- FAO, Evaluation of FAO's contribution to Knowledge on food and agriculture, Final Report, Rome, Italy, 2015.

4- FAO, Quinoa: An ancient crop to contribute to world food security, Regional Office for Latin America and the Caribbean, Santiago, Chile, 2011.

5- Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+France, Partnering for food security and prosperity, Rome, Italy, 2020.

6- Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+Japan, Partnering for food security and prosperity, Rome, Italy, 2020.

7- Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+New Zealand, Partnering for food security and prosperity, Rome, Italy, 2020.

8- Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+Switzerland, Partnering for food security and prosperity, Rome, Italy, 2020.

9- Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+The European Union, Partnering for food security and prosperity, Rome, Italy, 2020.

10- Food and Agriculture Organization of the United Nations FAO+The United States of America, Partnering for food security and prosperity, Rome, Italy, 2020.

11- Food and Agriculture Organization of the United Nations, Challenges and Opportunities in a Global World, Rome, Italy, 2019.

12- Food and Agriculture Organization of the United Nations, Evaluation of the FAO Strategy for Partnerships with the Private Sector, Annex 3, Comparator study, Rome, Italy, 2019.

13- Food and Agriculture Organization of the United Nations, Reducing rural poverty through farmer-to-farmer exchange, Rome, Italy, 2017.

14- Food and Agriculture Organization", www.britannica.com, Retrieved 05-04-2020.

15- Food and Agriculture Organization, The FAO Strategy for Partnerships with the Private Sector, Rome, Italy, 2013.

16- French Food Security Annex 2011, Accountability Report, France's international food security strategy, France, 2011.

17- International Food Policy Research Institute Global Nutrition Report 2015:

Actions and Accountability to Advance Nutrition and Sustainable Development (Washington, D.C., 2015).

18- Pedro Javaloyes, FAO 70th Anniversary, UN, 2015.

19- Report n°: E/ESCWA/SDPD/2018/TP.7, Policy Briefs on Food Security Issues in the Arab Region, ESCWA, UN, 2019.

20- Report of the International Conference on Financing for Development, Monterrey, Mexico, 18-22 March 2002 (A/CONF.198/11, chapter 1, resolution 1, annex.

21- The Private sector and development effectiveness, -discussion paper for TUDCN MEMBE, 2011.

22- UN Women's flagship report, "Progress of the world's women 2019–2020: Families in a changing world".

23- UNESCO, Education for All 2000-2015: achievements and challenges: EFA global monitoring report, 2015.

24- UNESCO, EFA Global Monitoring Report, Youth and Skills (Putting Education to Work), 2012.

25- UNESCO, Promoting Access to Medical Technologies and Innovation, global education monitoring report, UNESCO publishing, 2018.

26- UNESCO, Teaching and learning: achieving quality for all: EFA global monitoring report, 2013-2014.

27- United Nations Industrial Development Organization (UNIDO), Guidelines for Infrastructure Development through 11 Build-Operate-Transfer (BOT) Projects 3 (1996), <https://open.unido.org/api/documents/4808368/download/UNIDO-Publication-1996-4808368.12>

28- WIPO, Promoting Access to Medical Technologies and Innovation - Intersections between Public Health, Intellectual Property and Trade (Arabic version), 2013.

**Sites:**

25- <http://www.fao.org/partnerships/private-sector/ar/>.

26- <https://www.albayan.ae/across-the-uae/news-and-reports/07-08-2018-1.3330598>.

27- <https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/poverty/>.

28- Indicators Of Sustainable Development: Guidelines And Methodologies, United Nation, 1997, <http://www.un.org/esasutdevpublicationindisdmg2001.pdf>.

## ملخص الدراسة:

تعالج هذه الدراسة أحد أهم الموضوعات المطروحة على المستوى الدولي والمحلي وهو موضوع الشراكة البيئية وتحقيق التنمية المستدامة، وقد خصصت اشكالية الدراسة للبحث عن مدى إسهام الشراكة البيئية في تحقيق متطلبات التنمية المستدامة وفقا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، فمن خلال تحليل فصول الدراسة يتضح أن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تعد التزاما بين الحكومات وخطة عمل للناس والكوكب والازدهار والسلام والشراكة، وتشكل الاهتمام المشترك للدول التي اتجهت إلى البحث عن أطر دولية تعاونية من أجل تحقيق الأهداف الانمائية التي سطرتهها الأمم المتحدة، والتي تتضمن 17 هدفا، تتسم بكونها متكاملة وغير قابلة للتجزئة، وتحقق التوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البعد الاقتصادي والبعد لاجتماعي والبعد البيئي، والتي تركزت من خلال جهود الأمم المتحدة واستراتيجيتها التشاركية مع جميع الأطراف الفاعلين، للحفاظ على المجتمعات الهشة والنهوض بها، دون ترك أي أحد خلف الركب، كما توضح الدراسة أنه وعلى الرغم من هذا الإطار التشاركي، إلا أن تطبيق هذه الاستراتيجية التي تواجهها العديد من التحديات تتطلب بذل المزيد من الجهود والشراكات، لإحراز تقدم ملموس في المجالات بالغة الأهمية.

**الكلمات المفتاحية:** الشراكة البيئية، التنمية المستدامة، الأمم المتحدة، المنظمات الدولية، القطاع الخاص، المجتمع المدني.

### Study summary:

This study deals with one of the most important topics raised at the international and local level, which is the topic of environmental partnership and achieving sustainable development. The problem of the study was devoted to researching the extent of the environmental partnership's contribution to achieving the requirements for sustainable development according to the United Nations Development Program, by analyzing the chapters, it is clear that the 2030 Agenda for Sustainable Development is a commitment between governments and a plan of action for people, the planet, prosperity, peace and partnership, and constitutes the common concern of the countries that have tended to seek international cooperative frameworks to achieve the development goals set by the United Nations, which include 17 Goals, characterised as being both integrated and indivisible, and striking a balance between the three dimensions of sustainable development: the economic dimension, the social dimension and the environmental dimension, which were established through the efforts of the United Nations and its participatory strategy with all actors, to preserve and help advancing fragile societies, without leaving anyone behind the stipulation, furthermore, the study shows that, despite this participatory framework, the implementation of this strategy, which faces many challenges requires more efforts and partnerships, to make tangible progress in the critical areas.

**Key words:** environmental partnership, sustainable development, United Nations, international organizations, private sector, civil society.